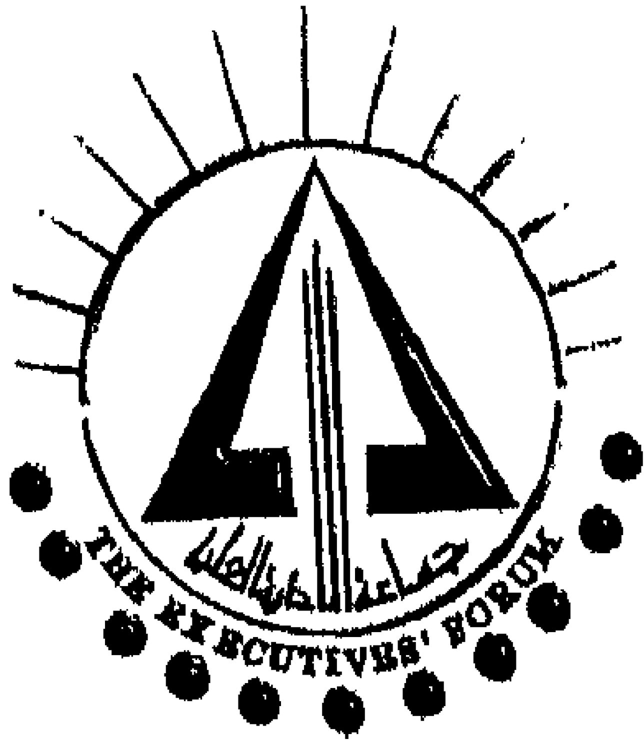
جماعـــة الإدارة العليـــــا

THE EXECUTIVES' FORUM



المؤتمر السنوى التاسع والثلاثون

مصر . . . والمستجدات الإقليمية والعالمية

البحوث المقدمة للمؤتمر

فندق شيراتون المنتزه الأسكندرية

١٥ _ ١٩ أكتوبر ٢٠٠٣



أسماء السادة أعضاء مجلس إدارة
جماعة الإدارة العليا

السيد الأستاذ الدكتور /	زكريا إبراهيم جـــاد	رئيس مجلـــس الإدارة
السيد المهنـــدس /	محمد أحمد عبد الكريـــم	وكيل مجـــلس الإدارة
السيد الكيميائـــى /	منير أحمد عز الديـــن	أمين عام الجماعـــة
السيد المهنـــدس /	السيد يونس درويـــش	أمين الصنـــدوق
السيد الأستـــاذ /	أسامة غيـــث	مقرر اللجنه الثقافيـــه
السيد المهنـــدس /	سعيد أحمد أباظـــه	مقرر لجنة النشـــر
السيد الأستـــاذ /	حسين عمر هيكـــل	مقرر اللجنه الإجتماعيه
السيد الأستاذ الدكتـــور /	محمود سالـــم	عضو مجلـــس الإدارة
السيد الأستـــاذ /	يحيى محمد السعيد المقـــدم	عضو مجلـــس الإدارة
السيد المهنـــدس /	عمر عبد العزيز الفقـــى	عضو مجلـــس الإدارة
السيد الدكتـــور /	يوسف مظهـــر	عضو مجلـــس الإدارة
السيد الأستاذ الدكتـــور /	أسامة محمد عبد المنعم علما	عضو مجلس الإدارة "ممثلاً عن أكاديمية السادات للعلوم الإداريه"
السيد الأستاذ الدكتـــور /	عمرو عبد الحميد موســـى	المدير التنفيـــذى
السيد الأستـــاذ /	أسامة غيـــث	أمين عام المؤتـــمر

فهـــــــرس

جماعة الإدارة العليا
المؤتمر السنوى التاسع والثلاثون

كانكون والفشل الكبير للعولمه

بقلم : أسامـــــه غيـــــث

الكاتب الصحفى والخبير الإقتصادى

مقدمة :

يعيش العالم في ظلال خلل فادح ودائم في الموازين والمعايير الدولية على الرغم من كل أحاديث الحضارة والتحضر وما أفرزته من منظمات دولية يفترض فيها القدرة على تحرير العالم من ازدواجية المعايير والمكاييل وتقليص قدرة القوى والأكثر قدرة على الانفراد بتوجيه شئون العالم ومصائره وفقا لرغباته ومشيئته وطبقا لمصالحه وأهوائه ورغباته مهما تكن فاسدة وظالمة ومنحرفة كما يحدث على امتداد خريطة العالم ويجسده بشكل سافر ممارسات سلطة الاحتلال الأمريكي على الأرض العراقية العربية .

وقد يكون الدعم المخصص للأبقار في الدول الصناعية الكبرى وتكاليفه الضخمة عنوانا ضخما يدل على مدى فساد المعايير والموازين في حسابات العالم وتقديراته ووصمة عار في مسيرته نحو الحضارة والتحضر بحكم ما يشكله ويمثله من علامة فارقة على الاستهانة بمصير الجنس البشري وأغلبيته الساحقة التي يعيش ٨٠% منها تحت ظلال الدول النامية وما يشيع فيها من اتساع للفقر والحرمان في الدول الفقيرة والأكثر فقرا وما تعلنه تقارير المنظمات والهيئات الدولية عن الأعداد الكبيرة من البشر الذين يعيشون على دخل يومي لا يتجاوز الدولار الأمريكي الواحد والأعداد الغفيرة الذين لا يمكنهم الحصول على أكثر من دولارين أمريكيين فقط يومياً لمواجهة تكاليف المعيشة وما يعنيه – هذا وذاك – من فقر مدقع وحرمان بشع من أبسط حقوق الحياة التي تستفيض المواثيق الدولية في تحديدها وتأكيدها والإشارة إلى حتميات ضمانها وتوفيرها .

وحكاية البقرة السويسرية وكذلك البقرة النرويجية بالإضافة إلى البقرة اليابانية وجميع الأبقار في دول الاتحاد الأوروبي حتى في الولايات المتحدة الأمريكية حكاية تفيض بالكثير من الأسرار السياسية والاقتصادية والحضارية لأوضاع العالم وحساباته وتقديراته مع بداية القرن الحادي والعشرين ويكشف مسلسل حسابات وتقديرات الأثرياء والأغنياء من دول العالم لفرض الهيمنة والسيطرة والاستحواذ على ثروات العالم بالغصب والعدوان والاستهانة بجميع القيم الإنسانية المتحضرة والسليمة وعلى سبيل التحديد فإن البقرة السويسرية تحصل من الدعم سنويا ما يكاد يصل إلى أربعة أضعاف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأفريقية جنوب الصحراء التي يغتال فيها الفقر والتخلف والحروب الأهلية والمجاعات معاني الوجود الإنساني البسيطة وتفضح أرقام منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة الكثير والكثير عندما ترصد أن نصيب البقرة السويسرية من الدعم سنويا يبلغ ١٥٦٠ دولار أمريكيا و ٢٨ سنتا على سبيل التحديد في حين أن متوسط الدخل للفرد في الدول الأفريقية جنوب الصحراء لا يتعدى ٤٦٨ دولار و ٢٠ سنتا وفقا لتقديرات وحسابات عام ٢٠٠١ الدولية .

وتتواصل مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية الكاشفة عن خلل موازين العالم وحساباته وتقديراته والهوة الكاسحة بين أفكار الأثرياء والأغنياء وبين أوضاع وظروف أربعة أخماس سكان العالم القاطنين على أرض الدول النامية حيث ترصد دعما للبقرة النرويجية يبلغ ١٣١٣ دولار و ١٦ سنتا كما ترصد دعما للبقرة اليابانية يصل إلى ١٢٩٦ دولار و٩٣ سنتا وتشير التقديرات إلى أن متوسط دعم البقرة الواحدة سنويا في دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشر الحالية يبلغ ٤٣٥ دولار و ٧٦ سنتا في حين ان البقرة الامريكية اقل حظا وأقل خطوة حيث تبلغ قيمة الدعم المخصص لها ١٥١ دولار و ٦٣ سنتا فقط لا غير .

وقصص وحكايات الابقار في الدول الصناعية الكبرى كنموذج على سياسات الدعم المفرط للقطاع الزراعي في هذه الدول يفسر إلى حد بعيد جانبا رئيسيا من جوانب الصراع المحتدم داخل اجتماعات منظمة التجارة العالمية وعدم توافر توقعات إيجابية للتوصل إلى حلول إيجابية لعلاج الفجوة الشديدة الضخمة بين حسابات الفقراء و حسابات الأغنياء الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ويفسر إلى حد كبير الخلافات الساخنة التي أدت إلى فشل الاجتماع الوزاري الثالث للمنظمة في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٩ وكذلك الاجتماع الرابع في قطر عام ٢٠٠١ الذي لم يسفر عن شيء وما يرتبط بها من توقعات لفشل كبير لابد أن يلحق بالاجتماع الوزاري الخامس للمنظمة الذي يعقد في مدينة كانكون في المكسيك خلال الفترة من ١٠ إلى ١٤ سبتمبر بحكم أن جميع الملفات التفاوضية متعددة الاطراف مازالت مفتوحة بغير التوصل إلى نقط اتفاق ليس فقط بين الدول النامية والدول المتقدمة لكن داخل معسكر الدول المتقدمة وعلى الأخص بين الولايات المتحدة الامريكية وبين دول الاتحاد الأوروبي وكذلك اليابان .

والواضح على الساحة العالمية أن القوة السياسية هي العنصر المؤثر والفعال في توجيه مقادير العالم وتصريف شئونه وأن نزعه الولايات المتحدة للهيمنة على العالم والانفراد بقيادته وتوجيهه وفقا لمصالحها وحساباتها وتقديراتها لم تأت مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر لكنها انكشفت بكل الدقة والعنف منذ سقوط الإمبراطورية السوفيتية وانهيار المعسكر الاشتراكي في أوائل التسعينات والإعلان عن دخول العالم فعليا وواقعيا إلى مرحلة القطبية الامريكية الواحدة بديلا عن مرحلة الثنائية القطبية التي كانت أمريكا فيها مجرد قائد وزعيم للمعسكر الغربي وليس أدل على ذلك من الصدمات المريرة و الحادة بين امريكا من جانب ودول الاتحاد الأوروبي واليابان من جانب أخر في ختام اجتماعات دورة اوروجواي للتوقيع على اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وما تضمنته من الموافقة على

إنشاء منظمة التجارة العالمية على الرغم من الاختلاف الحاد في المصالح وحساباتها وتقديراتها ثم النتيجة النهائية عند التوقيع بالتسليم لأمريكا بالكثير من رغباتها التي تعني في المحصلة النهائية حيازة أمريكا للجانب الأكبر والأهم من مغانم تحرير التجارة الدولية وكان اتفاقيات دورة أوروجواي صك الاستسلام التجاري العالمي للإدارة الأمريكية النافذة والمهيمنة وهو ما يفسر الأوضاع القريبة من الشلل للاجتماعات الوزارية الدورية لمنظمة التجارة العالمية وحالة الشلل التي تخيم بظلالها على المفاوضات متعددة الأطراف في مقر المنظمة في جنيف حول مختلف القضايا الحاكمة والرئيسية .

وبقدر ما تعكس تعقيدات الملف الزراعي في الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية من صراعات ونزاعات حادة داخل معسكر الدول الصناعية الكبرى فإنها تعكس في الوقت نفسه نزعة متسلطة للإضرار العمد بمصالح الدول النامية وإعاقة مباشرة لطموحات التنمية والنمو في الغالبية العظمي من هذه الدول خاصة الدول الأكثر فقرا التي تعتمد اقتصادياتها بالدرجة الأولي على قطاع الزراعة ليس فقط كمصدر للإنتاج والإضافية للناتج المحلي الإجمالي ولكن أيضا كمصدر رئيسي وحيوي لتوليد فرص العمل وبالتالي مواجهة المخاطر الحادة لظاهرة البطالة باعتبارها المسبب الأول للفقر والتخلف والاضطراب والفوضى بكل صورها وأشكالها .

كما تعكس تعقيدات الملف الزراعي القوة السياسية لقطاع الزراعة في الدول الصناعية الكبرى وعجز الحكومات عن إجراء التغييرات اللازمة في السياسات للتوافق مع توجهات تحرير التجارة العالمية على الرغم من تعارض أوضاع انخفاض القدرة التنافسية لقطاع الزراعة في هذه الدول مع ألف باء اقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية وما يسببه من ضرر بالغ للقطاع الزراعي في الدول النامية ومجموعة الدول الفقيرة والأكثر فقرا حيث تشير تقديرات البنك الدولي أن القيود على التجارة في الدول الغنية تكلف الدول الفقيرة سنويا نحو ١٠٠ مليار دولار وهو ما يساوي نحو ضعف المساعدات السنوية التي تتلقاها هذه الدول .

وتثير الدول الغنية العديد من المغالطات في نطاق التجارة الدولية لتبرير مصالحها وأرباحها حيث ترفع شعار التجارة بديلا عن المساعدة وتستغلها لتخفيض مساعدتها الخارجية في حين أن هذه المساعدات تستخدم على نطاق واسع لتحقيق الفائدة المباشرة لاقتصاديات هذه الدول ، ومثال ذلك تأكيدات وكالة التنمية الدولية الأمريكية للكونجرس أن ٨٠% من موارد الوكالة المقدمة إلى الدول الخارجية قد استخدمت لاستيراد سلع وخدمات أمريكية وذلك كمتوسط عام خلال عقد التسعينيات وذلك بخلاف مدفوعات الفوائد على هذه

المساعدات التي تقدر بنحو ٤,٧ مليار دولار عام ٢٠٠١ وهو ما يكاد يصل إلى نصف قيمة المساعدات السنوية الاقتصادية ، بالإضافة إلى القيود المرتبطة بالمساعدات والمنح عند الإنفاق منها ومثالها استخدام شركات لتنفيذ المشروعات من الدولة المانحة تحديدا . وفي عام ٢٠٠١ فإن ٤٠% من تدفق المساعدات الدولية للدول النامية كان مقيداً .

ويتكشف المزيد من أبعاد موقف الدول النامية في الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارية العالمية من تقديرات الأرباح والمنافع التي تحققها في حالة تحرير التجارة الدولية من قيودها المفروضة في الدول الصناعية الكبرى وارتباط إزالتها بأن تحقق الدول النامية أرباحاً سنويا قيمتها ١٢٤ مليار دولار .

وقد تضمن مؤشر ترتيب الأغنياء من منظور مساعدتهم للدول الفقيرة الذي يصدره مركز التنمية العالمي الأمريكي مجموعة من المؤشرات البالغة الأهمية عن توجهات الدول الصناعية الكبرى في مجال المساعدة من أجل التنمية في الدول الفقيرة حيث جاءت هولندا والدنمارك والبرتغال في المقدمة ، في حين أن مجموع سكانهم قليل ووزنهم متواضع في الاقتصاد الدولي حيث يصل عدد سكانهم كدول ثلاث مجتمعة أقل من عدد سكان دولة تنزانيا الأفريقية ، في حين جاءت اليابان في ذيل القائمة في المرتبة العشرين وجاءت أمريكا في المرتبة الأخيرة الحادية والعشرين .

وقد رصد المؤشر حقائق دولية بالغة الأهمية والتأثير على مجريات الأحداث العالمية في الحاضر والمستقبل بكل مفرداتها السياسية والاقتصادية والحضارية في مقدمتها أن الدول الصناعية السبع الكبرى التي تملك ثلثي ناتج الاقتصاد العالمي تعد الدول الأقل مشاركة في دعم الدول الفقيرة ، بالإضافة إلى عدم رغبتها في حل المشكلات ذات الطابع الدولي مثل مشكلات البيئة وتوفير التمويل اللازم لقوات حفظ السلام في مناطق التوتر والاضطرابات على امتداد قارات العالم .

من يريد أن يحلل مواقف الدول والحكومات داخل اجتماعات المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون بالمكسيك بهدف الوصول إلى تقويم حقيقي حول مدى التزام هذه المواقف بالمصالح المشروعة لهذه الدول فلابد أن يعود إلى مؤشر ترتيب الأغنياء ماليا من منظور مشاركتها في مساعدة الدول الفقيرة وقضايا العالم الحيوية والرئيسية حتى يمكن تحديد مكامن نزيف الخسائر للدول النامية في نطاق تعاملاتها الدولية ويرصد القيود المفروضة على التجارة العالمية على الرغم من كل أحاديث التحرير الفضفاضة وتعارض الممارسات الفعلية للدول الصناعية الكبرى مع ألف باء التحرير ومقتضياته .

ويقدم المؤشر الإجابة عن الكثير من التساؤلات الغامضة في الدول النامية المرتبطة بتدفق المساعدات الخارجية وفائدتها وجدواها في ظل القيود المرتبطة بتدفقها والقيود المفروضة على صادرات الدول النامية والخسائر الناجمة عنها وسياسات الدعم الزراعي في الدول الصناعية الكبرى وتقديراتها الضخمة لدعم الأقل كفاءة والأقل قدرة تنافسية على حساب القطاع الزراعي الأكثرة قدرة تنافسية في الدول النامية .

ويكشف المؤشر الدولي عن أن أثري الأثرياء في العالم الذين يشكلون مجموعة السبع للدول الصناعية الكبرى هي الأقل رغبة في مساعدة التنمية في الدول الفقيرة والأقل مشاركة في ذلك قياسا إلى ناتجهم المحلي ، ويؤكد بشكل مباشر أن دولة مثل نيجيريا كان من الممكن أن تكون في وضع اقتصادي أفضل دون عائدات صادرات البترول الذي تسيطر عليه الشركات الدولية الكبرى بحكم ما يرتبط بها من فساد لأجهزة الحكم والإدارة وإثارة للصراعات العرقية والدينية وتلوث حاد للبيئة وانعكاسات كل ذلك السلبية الحادة على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

لا بديل عن درجة عالية من التنسيق والمواقف الموحدة بين الدول النامية في اجتماعات المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية على الأقل تخفيض نزيف الخسائر الضخم وعدم السماح بتزايده ومضاعفته خلال السنوات المقبلة لأن معنى ذلك الوحيد هو إفشال الكثير من جهود التنمية وإضاعة الكثير من فرص النمو والإصلاح القليلة . المحدودة والباهتة ؟!

١- الملف الزراعي والقضايا الساخنة :

مع انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في مدينة (كانكون) بأقصى جنوب المكسيك ، تتوافر للمؤتمر جميع اشتراطات الوصفة المستحدثة للاجتماعات الدولية الكبرى في هذا الزمن ، التي تتطلب أن تعقد الاجتماعات في الأماكن البعيدة والنائية عن التجمعات البشرية وتكتلاتها العمرانية ، وأن تعقد الاجتماعات في الأماكن التي يمكن التحكم والسيطرة الأمنية عليها ، وكذلك في الدول القادرة على ممارسة (المنع والمنح) عند منح تأشيرات السفر ، وهى لازمة من لوازم النظام العالمي الجديد .

وقد جاء ذلك مع تنامي الرأي العام الدولي الرافض للعولمة بكل توحشها وعدم إنسانيتها وتعارضها مع ألف باء حقوق الإنسان المعاصر ، وأصبحت في حكم الضرورات نتيجة للخبرات القاسية مع الحشود المناهضة للعولمة التي تجد في مثل هذه الاجتماعات فرصة ملائمة للإعلان عن رفضها للعولمة تحت ظلال التظاهرات الحاشدة التي تمكنت من

المشاركة الفعالة في إفشال وعدم نجاح المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجاري العالمية بمدينة (سياتل) بالولايات المتحدة في نوفمبر ١٩٩٩ .

وعلى الرغم من الوصفة السحرية التي تبناها المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في ختام اجتماعاته بالعاصمة القطرية (الدوحة) مع نهاية عام ٢٠٠١ . وما تضمنه من إطلاق جولة مفاوضات جديدة حول جميع القضايا الخلافية بين الدول الأعضاء البالغ عددها حاليا ١٤٥ دولة ، تشكل نحو ٩٥% من التجارة العالمية داخل مقر المنظمة بجنيف في سويسرا ، والاعلان عن انتهاء هذه المفاوضات عام ٢٠٠٥ بشرط أن تصدر الاتفاقات الجديدة كحزمة واحدة مترابطة وتحويل الاتفاق الى اتفاق متكامل يضم جميع المفردات الخلافية في محيط التجارة الدولية ، على الرغم من كل ذلك فإن اجتماعات كانكون التي بدأت يوم الأربعاء الماضي وتختتم أعمالها يوم غد (الأحد) على امتداد خمسة ايام مازالت تحمل حتى اللحظة الأخيرة الكثير من نقاط الاختلاف حول القضايا المحورية والأساسية ، ليس فقط بين الدول المتقدمة والدول النامية ، لكن على نطاق معسكر الدول المتقدمة وداخل نطاق معسكر الدول النامية بحكم اختلاف المصالح وبحكم تأثيرات الضغوط الحادة التي تمارسها الأطراف الدولية الفعالة ، وفي مقدمتها أمريكا والاستثمار الأوروبي .

وعلى امتداد اجتماعات المؤتمر الوزاري الخامس فإن نقاط الاختلاف حول قضايا التجارة العالمية كثيرة وساخنة وملتهبة ، وتمتد بحجم كل ملفات التفاوض المطروحة ، وتأتي في مقدمتها تناقضات حادة في المواقف والمصالح حول الملف الزراعي وملف حقوق الملكية الفكرية وملف قدرة صادرات الدول النامية والأقل نموا على النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة ، وجميعها تأتي على خلفية التأكيدات الدائمة المستمرة بان اتفاقيات دورة أوروجواي لا تساند طموحات التنمية في الدول النامية ولا تنطلق كقاعدة ارتكاز من توظيف التجارة الدولية لمساندة التنمية ، لكنها تركز على مصالح الدول المتقدمة وعلى الأخص أمريكا والاتحاد الأوروبي ، التي تتنافس في ابتداع قيود مستحدثه ومستجدة لعرقلة تحرير التجارة الدولية إلى أسواقها ووضع المزيد من العراقيل التي تمنع نفاذ الصادرات إليها خاصة من الدول النامية .

الملف الزراعي والإفراط في الدعم

وعلى الرغم من كل الضوابط والقيود التي تضمنتها اتفاقيات دورة أوروجواي لتحقيق تحرير واضح في التجارة الدولية للسلع والمنتجات الزراعية ، اعتمادا على عنصر القدرة التنافسية ، وبعيدا عن تشوهات الاسعار التي يتسبب فيها الدعم المفرط للمزارعين

على الأخص في الدول الصناعية الكبرى ، وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي وأمريكا و اليابان ودول مثل سويسرا وتركيا وكوريا الجنوبية ، فإن الوقائع العملية تثبت إن الإفراط في الدعم الزراعي مازال هو القاعدة السائدة في هذه الدول حتى وإن اختلفت مسمياته وتوزيعاته ، وهو ما يتسبب في أبشع الضرر للقطاع الزراعي الذي يبدأ من القطاعات الرئيسية لتوفير فرص العمل والدخل بالغالبية العظمي من الدول النامية ، خاصة الدول الأقل نموا بحكم أنه يحرم صادراتها الزراعية من النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة ، ليس فقط بسبب نظام الدعم الزراعي المفرط ، لكن أيضا بسبب القيود الكمية وقيود الحصص والرسوم والضرائب الجمركية العالية التي تفرضها الدول الصناعية الكبرى حماية لإنتاجها الزراعي وما تقدمه من دعم لصادرتها الزراعية يتيح لها فرصة النفاذ والمنافسة في أسواق الدول النامية .

وتفجر الخلافات في اجتماعات كانكون حول الملف الزراعي الساخن تكشفه المؤشرات الإحصائية القائلة بتضخم قيمة هذا الدعم على الرغم من توقيع اتفاقيات دورة أوروجواي في نهاية عام ١٩٩٤ ، وقيام منظمة التجارة العالمية وما يعكسه ذلك من قدرة ضغط سياسية لقطاع الزراعة في الدول الصناعية الكبرى تمنع حكومات هذه الدول من الوفاء بالتزاماتها وتدفعها للتشدد في ممارسة الضغوط على الدول النامية بما يتناقض مع ألف باء اقتصاديات السوق والجدية الاقتصادية وقواعد المنافسة والقدرات التنافسية كعنصر رئيسي في تحرير التجارة العالمية ويتأكد ذلك من خلال المؤشرات التالية :

(١)أن القيمة الإجمالية للدعم الزراعي المباشر والغير المباشر تصل في مجموعة الدول الصناعية الكبرى (OECD) إلى ٣١٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ ، تشكل ١,٢% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول ، وكان متوسطة السنوي ٣٠٢ مليار دولار في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨ تشكل ٣,٢% من الناتج المحلي الإجمالي ، وأرتفع متوسطة السنوي إلى ٣١٥ مليار دولار في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢ .

(٢)تشير تقديرات الدعم الزراعي الإجمالي في الدول الرئيسية بمجموعة الدول الصناعية الكبرى إلى سخونة وحدة القرارات اللازم اتخاذها للإصلاح والتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية ، حيث يبلغ ١١٢,٥ مليار دولار لدول الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٢ مقابل ١١٠,٧ مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨ ، وحقق ارتفاعا ملحوظا في الولايات المتحدة الأمريكية ليصل إلى ٩٧,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠١ ، ويبلغ ٩٠,٢ مليار في ٢٠٠٢ مقابل متوسط سنوي قيمته ٨٦,٥ مليار دولار للفترة من ٨٦ إلى

١٩٨٨ ، في حين تبلغ قيمته في اليابان ٥٥.٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ ، وكان ٦٧,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠١ ، مقابل متوسط سنوي ٥٧,٧ مليار دولار للفترة من ٨٦ إلى ١٩٨٨ ، وفي حالة كوريا الجنوبية فقد ارتفع إلى ٢١ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ مقابل ١٣,٢ مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة من ٨٦ حتى ١٩٨٨ .

(٣)وتقدر قيمة الدعم الزراعي المباشر للمزارعين بنحو ٢٣٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ ، وهو نفس معدل عام ٢٠٠١ تقريبا ، ويشكل ثلاثة أرباع الدعم الزراعي المباشر وغير المباشر ، وتخصص ١٧% من القيمة الإجمالية للدعم الزراعي للخدمات المساندة للزراعة في الدول الصناعية الكبرى ، والجانب المهم في الدعم الزراعي المباشر أن تقديراته تبلغ نحو ٣١% من دخل المزارعين في عام ٢٠٠٢ .

(٤)يشكل الدعم الزراعي خللا لقواعد اقتصاديات السوق في مجموعة الدول الصناعية الكبرى ، حيث تتيح الفرصة للأقل كفاءة للبقاء في السوق اعتمادا على الدعم وخلافا لجميع قواعد المنافسة ، وتشير التقديرات إلى أن دخل المزارع في اليابان وكوريا الجنوبية والنرويج وأيسلندا وشويسرا في ظل الدعم يصل إلى ضعف الدخل الذي يمكن أن يحققه اعتمادا فقط على معايير السوق الطبيعية دون دعم ، وعلى مستوي الدول الصناعية الكبرى كمتوسط فإن المزارعين حققوا دخلا إضافيا نسبته ٤٦% في عام ٢٠٠٢ نتيجة لسياسات الدعم ، وتتضح ضخامة قيمة الدعم الزراعي من المؤثرات في أمريكا حيث يمكن للمزارع الأمريكي الفرد أن يتلقى دعما سنويا مباشرا يصل إلى ٣٦٠ ألف دولار وفقا للقواعد المطبقة للسياسة الزراعية الجديدة المطبقة منذ عام ٢٠٠٢ .

الزراعة والدعم وأسوار الحماية العالية

ولا تقتصر حدة الخلافات في اجتماعات كانكون على القيم الإجمالية للدعم الزراعي وتعارضها مع ألف باء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وإضرارها بحرية التجارة العالمية ، لكنها تتركز حول توزيعات الدعم على المزارعين في الدول الصناعية الكبرى وضخامة الإفراط في منحها للمنتجين لعدد من السلع الزراعية خلافا لجميع قواعد ومعايير الكفاءة الاقتصادية والقدرات التنافسية على مستوي العالم ، والمغالاة في حماية المنتجين الزراعيين المحليين إلى درجة حادة تصل إلى حد الإضرار بمصالح المستهلكين المحليين ، وفي مقدمة الأمثلة البارزة ما يحدث في نطاق الأرز حيث يبلغ سعر بيع المنتجين للأرز في السوق المحلية ضعف الأسعار العالمية كمتوسط خلال الفترة الأخيرة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢ ، على الرغم من الدعم الضخم المباشر ، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع سعر البيع للمستهلك إلى

ضعف السعر العالمي في السوق المحلية لليابان وكوريا ، في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج إلى خمسة أضعاف تكلفة السوق العالمية ، وكمتوسط عام على مستوي الدول الصناعية الكبرى ، فإن ٨٠% من عائدات مزارع الأرز تأتي من خلال الدعم المباشر ، و ٤٨ % من عائدات مزارع السكر ، و ٤٥% من عائدات مزارع البن ، و ٣٨% من عائدات مزارع القمح ، و ٢٨% من عائدات مزارع الذرة ، و ٢٥% من عائدات مزارع الحبوب الزيتية ، بالإضافة إلى ٣٤% من عائدات إنتاج لحم الغنم ، و ٣٢% من عائدات إنتاج لحم الأبقار ، و ١٠% من عائدات إنتاج البيض ، و ٥% من عائدات إنتاج الصوف .

ومن خلال هذه الأرقام الضخمة للدعم الزراعي فإنها لا تكفي لحماية المنتجين الزراعيين داخل أسواقهم المحلية في الدول الصناعية الكبرى ، بما يؤدي إلى استخدام أساليب الحماية الجمركية بأسوارها العالية ، وتشير التقديرات إلى أن متوسط الضرائب الجمركية للمنتجات الزراعية عشرة أضعاف المنتجات الصناعية المستوردة من الخارج ، وأنه في بعض الحالات فإن الضرائب الجمركية الزراعية تصل إلى عدة مئات من الأضعاف حيث تبلغ الضرائب الجمركية على واردات اليابان من الأرز إلى ٤٩% ويعني ذلك نتيجة نهائية من التحليل الاقتصادي وفقا للأوراق والدراسات المقدمة لاجتماعات كانكون تؤكد أن الدول الأكثر دعما هي الدول الأقل كفاءة في الإنتاج الزراعي ، وهي الدول الأكثر تطبيقا للقواعد الحمائية لوارداتها الزراعية ، وهي الدول التي تفرض ضرائب أعلى على المستهلكين ، ويفسر ذلك إلى حد بعيد تقديرات الإنتاج الزراعي بسعر بيع المزارع البالغ ٦٦٤ مليار دولار بالدول الصناعية الكبرى في عام ٢٠٠٢ ، مقابل دعم مباشر وغير مباشر قيمته ٣١٨ مليار دولار ، وتركز الجانب الأكبر من الدعم في نطاق مجموعة محددة من الدول الصناعية الكبرى ، تضم الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللذين يصل نصيبهما من الإجمالي نحو النصف تقريبا ، وكذلك اليابان وكوريا الجنوبية وتركيا والمكسيك وسويسرا ، وهو ما يعني خسائر للمستهلكين في الدول الصناعية الكبرى مقارنة بالأسعار العالمية تبلغ تقديراتها ١٦٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ ، وكان متوسط قيمتها السنوية خلال الفترة من ٨٦ حتى ١٩٨٨ نحو ٢٠٢,٨ مليار دولار .

وتتعارض سياسات الدعم الزراعي بصورة تامة مع تحرير التجارة العالمية حيث تتيح في الدول الصناعية الكبرى كمتوسط عام أن يحصل المزارعون على سعر يزيد على ٣١% على الأسعار المماثلة للمنتجات في التجارة العالمية ، وتصل نسبة الزيادة إلى ٨٠٢% في حالة الألبان ، و ١٠٠% في حالة السكر ، و ٣٦ % في حالة الأرز .

وعند الأخذ في الاعتبار الدعم الإضافي للصادرات حتى يمكن النفاذ إلى أسواق دول العالم المختلفة بأسعار تنافسية ، فإن صورة التشوه في التجارة الدولية تكتمل الكثير من ملامحها وأبعادها .

وتدور الصراعات الساخنة والملتهبة في اجتماعات كانكون حول العديد من القضايا في مقدمتها المعاملة التفضيلية لصادرات الدول النامية لأسواق الدول المتقدمة ، والمطالبة بإعفائها من الضرائب الجمركية ونظام الحصص خاصة للدول الأقل نموا ، وإزالة القيود التي تمنع نفاذها والتقليل من الشروط المتشددة المستخدمة ، وكذلك ما يتصل بقضايا الملكية الفكرية التي تحتكرها الدول الصناعية الكبرى وتتركز داخلها في عدد قليل من الدول خاصة القضايا المرتبطة بتوفير الأدوية الرخيصة لمواجهة الأوبئة والأمراض وإرتباط ذلك بالاحتياجات الإنسانية للمواطنين الذين يشكلون ٨٠% من سكان تنخفض قدرتهم المادية بشكل كبير وتعجز حكوماتهم عن مساندتهم ودعمهم من خلال نظم التأمين الصحي والعلاج ، مما يهدد حياة الإنسان بشكل مباشر ، وعلى الرغم من صدور إعلان منفصل في نهاية اجتماعات الدوحة تحت ضغط الدول النامية يتعلق بالدواء وتوفيره للدول النامية ، فإن الحلول العملية مازالت بعيدة على الرغم من الاتفاقيات الجزئية بين الحكومات والتي لا تعرف حتى الآن كيفية إلزام الشركات متعددة الجنسية بتطبيقها واحترامها .

يضاف إلى ذلك ضغوط الدول المتقدمة لفرض المزيد من القيود على الاستثمار بالدول النامية تحت دعاوى تحرير التجارة العالمية ، وكذلك الضغوط المرتبطة بحماية البيئة على الرغم من انسحاب أمريكا من اتفاقية (كيوتو) الدولية لحماية البيئة وتسببها في تلوث البيئة العالمية بحكم وضعها كدولة صناعية كبرى ، وضرورة أن تتوزع الأعباء بشكل عادل بين دول العالم .

ولا تقل عن ذلك أهمية الخلافات بين الدول المتقدمة والنامية حول ضرورة مراجعة الالتزامات المقدمة من الدول الصناعية الكبرى في اجتماعات مراكش بالمغرب للإعلان عن قيام منظمة التجارة العالمية باعتبارها جزءا رئيسيا من اتفاقيات دورة أوروجواي خاصة فيما يتعلق بتيسير نقل التكنولوجيا والمعارف الفنية خارج نطاق القواعد المتشددة في اتفاقية حماية الملكية الفكرية (تريبس) باعتبارها انعكاسا لنصوص أساسية في الاتفاقية مازالت خارج التنفيذ والتطبيق الفعلي على الرغم من تأثيراتها السلبية على التنمية وتوسيع الفجوة التكنولوجية والعلمية والمعرفية عالميا ، وتعوق التقدم والتحديث بالإضافة إلى تعويض الدول النامية المستوردة للغذاء عن ارتفاع فاتورة وارداتها من الغذاء وما يلزم اتخاذه من إجراءات فعالة لفتح أسواق الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية بعيدا عن أشكال الدعم خاصة للمنسوجات والأقمشة والمنتجات الزراعية ، وهي أمور مازالت خارج دائرة التنفيذ بصورة شبة كاملة .

على الرغم من كل ما يحيط بالمظاهرات الحاشدة لمناهضة العولمة من تعبيرات إيجابية عن الضمير والوجدان الإنساني في مواجهة أوضاع ممارسات عدم العدالة الاقتصادية والتجارية والسياسية على امتداد خريطة العالم ، فإن الفهم الحقيقي يجب أن يرتبط بتطلعات وطموحات مناهضة العولمة في الدول المتقدمة بحكم أنهم يشكلون الرافد الرئيسي لقوى الرفض العالمية للعولمة .

وما يثيره مناهضو العولمة من مواجهات مع سياسات منظمة التجارة العالمية واتفاقياتها ، وكذلك دور الشركات متعددة الجنسية عبر العالم يجب أن يفهم بالدرجة الأولى في نطاق وإطار المصالح المباشرة للمواطنين في الدول المتقدمة ، وهو ما يحتم على منظمات المجتمع المدني في الدول النامية أن تصحو من غفلتها وسباتها العميق لتدافع عن المصالح المشروعة للمجتمعات والدول في مواجهة توحش العولمة ونزيف الخسائر الدامي لاقتصادياتها وتجارتها وبيئتها واستثماراتها ، ودفاعا عن حق مئات الملايين في فرصة عمل ولقمة عيش ومأوي حياة ، بالإضافة إلى حد أدني من خدمات الصحة والتعليم والثقافة والخدمات الرئيسية للمياه والصرف الصحي والكهرباء باعتبارها أساسيات لازمة للحياة والوجود ، وفي غيابها تكون الفوضى والاضطراب ويشيع الدمار والخراب ويضيع الأمل ؟ .

٢- مقدمات الفشل وتعقيدات التنمية بالدول النامية :

تفسير الفشل الكبير المتوالي للاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية يثير العديد من علامات الاستفهام والتساؤل حول مستقبل النظام التجاري الدولي وحول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي وهو ما يتطلب وقفة تحليل ورصد جادة وهادئة لإيضاح أسبابه ودوافعه وتداعياته المستقبلية على مجمل النظام الدولي بكل مفرداته وتفصيلاته ويستوجب ذلك التوصل إلى تحديد واضح للطرف المسئول مسئولية مباشرة عن الفشل المدوي وما يحيط به من ضجيج وصخب واتهامات ظالمة تغذيها ترسانة الإعلام الغربي ضد الدول النامية تدعي عليها بعدم المسئولية وعدم الجدية في نطاق التفاوض الدولي التجاري متعدد الأطراف وكأن وفود هذه الدول من الأطفال الذين لا تتجاوز قدراتهم حدود الصراخ والعويل والندب .

وبالرغم من الانحياز الأعمى للإعلام الغربي لمصلحة الدول المتقدمة غير المشروعة والقائمة على أبشع صور الاستغلال لاقتصاديات الدول النامية والاستنزاف لثرواتها ومواردها وإمكاناتها فإن مجلة (الايكونومست) البريطانية الشهيرة لم تستطيع أن تتجاهل ما تردد في أروقه المؤتمر الوزاري الخامس الذي عقد في كانكون المنتجع

السياحي بالمكسيك من أن الانهيار المفاجئ للمؤتمر بالسكتة الدماغية يعكس مؤامرة خضع فيها وزير خارجية المكسيك رئيس المؤتمر – بحكم أن بلاده هي الدولة المضيف – للضغوط الأمريكية الراغبة في عدم تقديم أية التزامات بتنفيذ تعهداتها فيما يخص تخفيض الدعم الزراعي والبالغ ٩٧,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١ تعادل خمسة أضعاف المسموح لها في نطاق اتفاقيات دورة أوروجواي والمحدد ١٩,١ مليار دولار فقط لاغير .

وعلى امتداد المؤتمرات الوزارية الأربعة لمنظمة التجارة العالمية السابقة على الاجتماع الوزاري الخامس في كانكون ومن واقع المناقشات والمواقف للدول الأعضاء بالمنظمة يمكن القول بوضوح أن المفاوضات بين الدول النامية والدول المتقدمة – حتى على امتداد الفترة الزمنية من مؤتمر وزاري لمؤتمر وزاري أخر والبالغة عامين – قد شهدت حالة شلل شبة كامل يرجع بالدرجة الأولي إلى إصرار الدول المتقدمة على عدم الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها المنصوص عليها في اتفاقيات دورة أوروجواي التي تعد أساسية وضرورية لتحرير التجارة العالمية على الأخص فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية وإزالة التشوهات الحادة التي يتسبب فيها الإفراط في الدعم للمزارعين والدعم للصادرات الزراعية وتطبيق نظام للحصص والقيود الكمية وضرائب جمركية بالغة الارتفاع إلى ٤٩% في حالة اليابان على وارداتها من الأرز ، مما يمنع نفاذ الصادرات الزراعية للدول النامية لأسواق الدول المتقدمة ، وبالتالي يهدد بشلل قطاع الزراعة الحيوي للتنمية وطموحاتها ويقضي على فرص العمل ويقضي على الحق في الحياة والوجود الإنساني .

ومحاولات الدول المتقدمة للتجهيل المتعمد لأهمية تحرير تجارة المنتجات الزراعية دوليا والتقليل من وجاهة منطق الدول النامية وضروراته وحتمياته تشكل جزءا من وقائع النظام الدولي وثوابته القائمة على الكيل بمكيالين والإهدار العمدي للمصلحة المشروعة للغالبية العظمي من سكان العالم في الدول النامية البالغة ٨٠% من الإجمالي مع القدرة على تجاهل أبجديات النظام الاقتصادي والتجاري الدولي القائمة على اقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية عندما تتعارض مع مصلحتها مهما تكن ضيقة النظر ، ومهما كانت مخالفة للقواعد والالتزامات والتعهدات الدولية ، وكأن ساحة التفاوض الدولي لا تعترف في ظل الهيمنة للقوة المسيطرة للقطب الواحد إلا بشروط الإذعان القهرية للدول النامية كبديل وحيد في التفاوض فقط لاغير .

وقد حضرت الدول النامية إلى كانكون وهي لا تملك ما تخسره بعد كل ما خسرته في نطاق اتفاقيات دورة أوروجواي وتنفيذها القسري لالتزاماتها وتعهداتها في هذه الاتفاقيات ومثال ذلك موقف أربع دول أفريقية هي – مالي – تشاد – بوركينا فاسو – بنين

بينما انضمت إليها مصر باعتبارها أكبر منتج للقطن في أفريقيا – فيما يتعلق بإنتاج القطن ومطالبتها باتخاذ الدول المتقدمة لموقف واضح وصريح من الدعم المقدم للمزارعين بها والبالغ قيمته سنويا ٣,٧ مليار دولار منها ٣ مليار دولار دعما تقدمه أمريكا لنحو ٢٥ ألف مزارع معظمهم من كبار المنتجين بحكم أن هذا الدعم يؤثر بصورة سلبية حادة على المزارعين بها ويؤدي إلى هجرهم لزراعة القطن المحصول التصديري المهم كمصدر للحياة والعمل والنقد الأجنبي ، وكان الموقف التفاوضي للدول المتقدمة مثيرا للسخرية ومثيرا للألم من بشاعة الواقع الدولي وافتقاره الحاد لأبسط قواعد العدالة والموضوعية حيث رفضت مناقشته بشكل واضح في المفاوضات الدولية متعددة الأطراف بجنيف ، والأكثر غرابة واستفزازا أن الدول المتقدمة عرضت على هذه الدول النامية أن تتوقف عن زراعة القطن وتبحث عن محاصيل بديلة ما دامت أنها تتضرر من الدعم الذي تقدمه الدول المتقدمة للمزارعين لديها ويقدم ذلك ببساطة صورة درامية لوقائع وحقائق التفاوض الدولي .

ويقدم تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٢ الذي يصدر عن الانكتاد ويركز على الأوضاع في الدول النامية وما تعانيه من مشكلات اقتصادية واجتماعية وإنسانية الكثير من الشروح والتفسيرات لمتغيرات العولمة العاصفة ودورها في زلزلة بنية العالم وهيكله الاقتصادي والمالي والتجاري تمهيدا لما يتم على أرض الواقع من تغييرات جذرية في البنية السياسية والحضارية والثقافية لمجمل العالم وتفصيلاته على امتداد قاراته المختلفة وصولا إلى سيطرة القطب العالمي الأوحد وضمان هيمنته على مصائر العالم ومقاديره .

وقد تضمن التقرير الصادر عن الاونكتاد إحدى هيئات الأمم المتحدة المعينة بالتنمية في الدول النامية اتهاما صريحا وواضحا للدول المتقدمة وللنظام الدولي بكافة مفرداته وآلياته وممارساته بالمسئولية عن إحباطات التنمية وتعقيداتها ومعوقاتها في الدول النامية واتضح أن ما تعانيه من مشاكل يرجع جانب مهم منها للإطار الدولي متعدد الأطراف وللسياسات الحمائية المتشددة التي تمارسها الدول الصناعية الكبرى وهو ما أكدته تقارير التجارة والتنمية وإشارتها إلى أنه يمكن للدول النامية أن تحصل على ٧٠٠ مليار إضافية كعائد من صادراتها إذا أزالت الدول المتقدمة القيود الحمائية التي تتعرض لها صادرات الدول النامية من المنتجات التي يعتمد إنتاجها على العمالة الكثيفة .

ويفسر ذلك توجهات التجارة الدولية وانخفاض معدل نموها في عام ٢٠٠١ بالنسبة للدول النامية لأقل من ١% في حين كانت نسبة النمو ١٤% في العام السابق وكذلك انخفاض معدلات النمو الاقتصادي كمتوسط للدول النامية إلى ٢,١% مقابل ٥,٤% في العام

السابق وتحذير التقرير من التأثيرات السلبية على الاقتصاد الصيني مع انضمامها لمنظمة التجارة العالمية خاصة للمشروعات المملوكة للقطاع العام والتي توفر نحو ٨٠ مليون فرصة عمل وتشارك في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٣٨% ونحو نصف الصادرات وكانت تعتمد على الحماية الشديدة من الدولة في ظل ضعف هياكلها المالية وتخلفها التكنولوجي وعلى الرغم من ذلك فإن الصين تشارك بنحو ٤% من مجمل التجارة العالمية ويشير الخبير الاقتصادي الدولي إلى أن التحدي الأكبر الآن يتمثل في مدى إمكانية ترويض النظام التجاري الدولي لكي يتلاءم مع احتياجات التنمية وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بمواءمة الإعتبارات التجارية مع الاحتياجات التمويليه ونقل التكنولوجيا لتمكين الدول النامية من النفاذ للأسواق الدولية بمنتجات ذات قيمة مضافة أعلى من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة ورفع كفاءة الإنتاج وزيادة القدرات الإنتاجية والتصديرية في الدول النامية وأشار تقرير التجارة والتنمية إلى دراسة أعدها البنك الدولي حديثا أبرزت عدم التوازن في نتائج جولة أوروجواي حيث حصدت الدول المتقدمة أكبر المكاسب وبالتالي فإن تحسين النفاذ لأسواق الدول المتقدمة يعتبر هو المحك في المفاوضات القادمة وقد اعتبر تقرير للأمم المتحدة أن الزيادة الكبيرة في نفاذ منتجات الدول النامية في لأسواق الدول المتقدمة هي الشرط الرئيسي لكي تصبح أي جولة لمنظمة التجارة العالمية لصالح التنمية .

وفي نفس الاتجاه ذكر المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي هورست كوهلر ان مصداقية الدول المتقدمة تعتمد على مدى رغبتها في فتح أسواقها أمام منتجات الدول النامية وإلغاء الدعم في القطاعات التي تتمتع في الدول النامية بمزايا نسبية .

كما يتوقف الأمر في المستقبل على إعداد تقويم لمدي ما جنته أو خسرته الدول النامية في جولة أوروجواي ومدي تقويم استفادتها من النظام التجاري الدولي خاصة في مجال منتجاتها للأسواق ومدى ارتباط ذلك بأهدافها التنموية .

ومن ذلك احتفاظها بخيار عدم الانضمام لنتائج المفاوضات إذا لم تكن في صالحها مع إدخال المعاملة الخاصة والتمييزية لصالح الدول النامية كجزء من المفاوضات وفي النظام الدولي متعدد الأطراف مع الدخول في ترتيبات إقليمية قوية ، هذا دون التغاضي عن اهمية التعجيل بزيادة .

وعلى مستوي تفسير الغضب داخل اجتماعات كانكون وارتفاع حدة الغضب الأفريقي فإن ذلك يرجع إلى وقائع اقتصادية واجتماعية بالغة السلبية و الحدة والتعسف في مقدمتها أنه على الرغم من تأكيد زعماء العالم خلال قمة الغذاء عام ١٩٧٤ ، أنه خلال عقد لن يكون هناك طفل جائع في أفريقيا ، فقد مرت ٣ عقود على هذا الوعد ، ومازالت

المجاعات حدثا متكررا في أفريقيا ، بل أن هناك ١٩ مليون نسمة في ٦ دول أفريقية بدءا من مالاوى شمالا وحتى ليسوتو جنوبا مهددون بالنقص الحاد في المواد الغذائية ، الأمر الذي دعا منظمة (أنقذوا الأطفال) في تقريرها الأخير إلى التحذير من أن دول الجنوب الأفريقي تواجه أزمة غذائية غير مسبوقة منذ حوالي ٢٠ عاما أي منذ المجاعة التي تعرضت لها أثيوبيا عام ١٩٨٤ وأدت إلى مقتل مليون شخص .

وتمثل أفريقيا التي يسكنها ٧٥٠ مليون نسمة الموطن الثاني لفقراء العالم بعد جنوب أسيا ، وقد وصل عدد البلدان المصنفة عالميا كموطن للفقر والتخلف ووقوعها تحت ضغوط المعاناة من العجز الغذائي إلى ٨٨ دولة منها ٤٢ في أفريقيا جنوب الصحراء ، ومع استمرار النمو السكاني وانخفاض الإنتاج الزراعي في ظل الجفاف المتكرر والحروب الأهلية ، فقد تسبب ذلك في نقص شديد في المواد الغذائية داخل القارة إلى أن أصبحت الفجوة بين الإنتاج الزراعي والاحتياجات أكثر من ٦٠% ويتم تغطيتها بالاستيراد والمعونات المقدمة من الخارج ، فعلي سبيل المثال أدت المجاعة في زامبيا إلى لجوء الناس إلى أكل الأعشاب المسمومة وسرقة المحاصيل كما دمرت الفيضانات في موزمبيق المحاصيل والماشية ، وأصبح أكثر من مليون شخص يحتاجون إلى معونات غذائية على وجه السرعة ويحتاجون إلى ما يقرب من ١٧٥ ألف طن من المواد الغذائية حتى عام ٢٠٠٣ .

ومازالت اقتصادات العديد من دول القارة الأفريقية تشهد انخفاضا مستمرا حتى وصل متوسط معدل النمو في دخل الفرد الأفريقي إلى أقل من ٠,٥% ونتج ذلك عن التحديات الخطيرة التي تواجه نمو الصادرات وافتقارها إلى التنوع ، حيث مثلت الصادرات من المنتجات الزراعية والمواد الأولية من المعادن والفلزات نسبة ٦١% بينما لا تزيد نسبة الصناعة على ١٩% .

وفي مجال الصحة العامة ، فقد أعلن رئيس منظمة مكافحة الإيدز في ٧ يوليو ٢٠٠٢ ببرشلونة أن الإيدز يقتل أكثر من مليوني شخص سنويا في أفريقيا وأن من بين ٢٨ مليون مصاب في أفريقيا لا يخضع للعلاج سوي ٣٠ ألفا فقط ، كما يتوقع أن ينخفض متوسط العمر الافتراضي للإنسان في بتسوانا وموزمبيق ليصل لعشرين عاما فقط ، وفي زامبيا وناميبيا إلى ٣٤ عاما ، وأنجولا وليسوتو ومالاوى ومالي ورواندا إلى ٣٨ عاما ويؤكد تقرير الإحصاءات أن الإيدز سيواصل تقويض الاستقرار الاقتصادي لأفريقيا لأن أكبر زيادة في الوفيات هي في سن أوج العطاء الإنتاجي .

ولقد أدي تضافر العديد من العوامل السلبية إلى أن أصبحت العديد من الشعوب الأفريقية تعاني من المجاعة ، وتتفجر في صفوفها أعمال العنف والإرهاب ، وتتعرض حكوماتها للانقلابات ، بينما تزعزعت أنظمتها السياسية إلى درجة لا تمكنها من ممارسة عملها بطريقة فعالة مما يجبرها على قبول الإدارة الأجنبية لشئونها الداخلية ، وبغض النظر عما إذا كان البقاء على الفقر في أفريقيا عملية منظمة أم لا ، فإن ذلك ، قد عرضها لخطر خسارة استقلالها وزعزعة الأمن القومي لدولها منفردة ومجتمعة ، وأصبحت الشروط التي تحكم حصول هذه الدول على مساعدات من مؤسسات كصندوق النقد الدولي تتمثل في فتح اقتصادياتها أمام النفوذ غير المشروط للشركات الأجنبية ، التي قد تستولي على الصناعات الوطنية أو تنحيها من السوق وتتعقد أبعاد الصورة التنموية في الدول النامية مع توالي مؤثرات الإحباط التنموي وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء من دول العالم ومنذ نحو مائة عام ، كان العالم يتطلع بأمل إلى القرن العشرين ، وكانت هوة الفقر الإجمالية المقاسه بنسبة متوسط الدخل في أغني دول العالم إلى متوسط الدخل في الدول الأكثر فقرا ٩ إلى ١ ومع دخولنا القرن الحادي والعشرين اتسعت هوة الفقر الإجمالية وأصبحت النسبة ٦٠ إلى ١ مما يؤكد أن عالم اليوم أقل مساواة وعدالة .

والمؤكد أن اقتصاديات الدول النامية تواجه وضعا مقلقا على الساحة العالمة ، فقد انخفض متوسط دخل الفرد في أفريقيا من ١٤% مما هو عليه في الدول الصناعية ٧% خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٧٥ و ٢٠٠٠ ، وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، انخفض متوسط دخل الفرد من ٣٦% إلى ٢٥% مما هو عليه في الدول الصناعية للفترة نفسها أن هذه الأرقام تبرز التحديات التي تواجه الدول النامية في ضرورة تحسين مستوي معيشة شعوبها على ضوء اتساع الهوة ما بين الدخل في الدول المتقدمة من جهة ومثيلة في الدول النامية من جهة أخرى .

وتعاني الدول النامية ضغوط اقتصادية حادة نتيجة لانخفاض أسعار صادراتها المتركزة على السلع الزراعية والمواد الخام مع ما يقابلها من ارتفاعات حادة من أسعار السلع والخدمات التي تثقل من موازينها التجارية وموازين مدفوعاتها وقد بلغت أسعار السلع والزراعية والمواد الخام أدني مستوياتها منذ عشرين عاما ، أما أسعار النفط الفعلية فهي أقل مما كانت عليه في أي وقت مضي منذ (الأزمة النفطية) عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ولقد سجلت السلع الأساسية غير النفطية انخفاضا في أسعارها الفعلية بنسبة ٧٠% من تحذير نادي روما في السبعينات من مغبة الارتفاع الزائد للأسعار وتناقص السلع المتوافرة وكان كل ذلك بمثابة كارثة على منتجي السلع الأساسية وحتى وقت قريب ،

اعتبر مستوردو السلع الأساسية في الدول المتقدمة هذا الانخفاض في الأسعار بمثابة ربح تجاري ، فهو يمثل تحويلا غير معتمد للدخل من صناديق الدول الفقيرة إلى صناديق الدول الغنية ، وهي مشكلة واقعة وهيكلية في نفس الوقت .

منظمة التجارة العالمية وهيمنة الكبار

وقد قدم رؤساء وفود الدول النامية في كانون عريضة اتهام متكاملة الأبعاد والملامح للدول المتقدمة تفسر وتشرح الفشل الكبير لمنظمة التجارة العالمية ،ووصولها إلى مرحلة التجمد مع إدارة عملها من خلال منطق "حوار الطرشان " وتضمنت عريضة الاتهام وقائع ثبوتية قانونية وإجرائية وواقعية اقتصادية وسياسية واجتماعية وتنظيمية تشمل ما يلي :

(١) أن الدعم الذي تقدمه الدول الصناعية الكبرى لمزارعي إنتاج السكر تصل إلى ٦,٤ مليار دولار ،وهو ما يعادل قيمة جميع الصادرات الزراعية لدول النامية ،بخلاف الضرائب الجمركية على واردتها وأن دعم القطن البالغ ٣,٧ مليار دولار يعادل ثلاثة أضعاف المساعدات الاقتصادية الرسمية للقارة الإفريقية ،مما يؤكد التناقضات الصارخة التي تتحكم في النظام التجاري الدولي على الرغم من نتائجها الاقتصادية التنموية السلبية في الدول النامية وتشويهها للتجارة الدولية خاصة في السلع الزراعية .

(٢) تؤدي الأوضاع الراهنة للإفراط في الدعم الزراعي للمزارعين ودعم الصادرات الزراعية ورفع الضرائب الجمركية على الواردات الزراعية إلى معاناة اقتصاديات الدول النامية ، وإلى تراجع القطاع الزراعي الحيوي للتنمية ،وتوليد فرص العمل ومثال على ذلك أن مجموعة الـ٢١ بمنظمة التجارة العالمية تضم نصف سكان العالم ودولتان فقط منها هما الهند والصين تضمان أكثر من ثلث سكان العالم ،ويقع بالمجموعة ٦٣% من مزارعي العالم في مواجهة عدة ملايين فقط يعملون بالزراعة في الدول المتقدمة يتمكنون من خلال صور وأشكال الدعم المفرطة من تحقيق متوسط دخل سنوي فردي يرتفع بشكل ملحوظ عن المتوسط العام للدخل الفردي في دولهم ويصل في بعض الحالات بهذه الدول إلى ضعف متوسط الدخل الفردي ،مما يوضح أن ممارسات الدول المتقدمة تتسبب في أفدح الضرر بالمليارات من البشر لمصلحة قلة قليلة من مواطنيها وبالمخالفة لقواعد منظمة التجارة العالمية والتعهدات والالتزامات .

(٣) أن ممارسات الدول المتقدمة تثبت تطبيقها لصور تقليدية من الحمائية ، كان من المفترض أن تنتهي مع اتفاقيات دورة أوروجواي لتحرير التجارة الدولية ،وذلك من خلال الضرائب والرسوم الجمركية ،حيث توضح تقارير البنك الدولي أن القيود الحمائية المفروضة من الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية من المنتجات الزراعية تصل إلى ما يتراوح بين أربعة وسبعة أضعاف ما تمارسه الدول النامية على صادرات الدول المتقدمة من السلع الصناعية ، مما يؤكد خلل الموازين والمعايير في التجارة الدولية وتحول الحمائية إلى "علامة مسجلة " تمارسها الدول المتقدمة على أوسع نطاق ومدى بصورتها التقليدية التي تنكرها على الدول النامية مع توسيع الكبار في فرض أساليب حماية جديدة تحت مسميات مختلفة تندرج تحت ما يسمى " الحمائية الجديدة " بكل ما تضمنه من الاشتراطات الصحية والبيئية وغيرها ، تصل إلى حدود عدم قدرة الدول النامية على النفاذ لأسواق الدول المتقدمة .

وقد جاءت الدول النامية إلى كانكون ، وهي تحمل معها قائمة طويلة من الاتهامات لمنظمة التجارة العالمية تندرج جميعا تحت عنوان كبير يؤكد خلل إدارتها وعملها وخضوعها لسطوة وسيطرة الدول الكبرى فقط لا غير ، مع التجاهل الواضح ،ليس فقط لمصلحة المشروعة للدول النامية ، ولكن الحرص على تهميش دورها ومشاركتها في الأمور الرئيسية والفرعية داخل مقر المنظمة في جنيف ،وعلى امتداد المؤتمرات الوزارية والتحضيرات الممهدة لها في جميع المراحل .

وكان ارون جيتلي وزير الصناعة والتجارة والقانون والعدالة الهندي ورئيس وفدها للمؤتمر الوزاري الخامس ، شديد الوضوح والصراحة في تحديد ملاحظات الدول النامية على أسلوب عمل منظمة التجارة العالمية وإدارتها للتفاوض التجاري الدولي متعدد الأطراف . وما تطرحه على جدول أعمال مؤتمراتها الوزارية ، وما تقدمه مسبقا من مسودة للبيانات الختامية لهذه المؤتمرات ،وما تفترضه بالتالي من القبول والتراضي عليها بين الدول الأعضاء وأكثريتهم الساحقة من الدول النامية وحدد مجموعة من النقاط الخلافية المهمة التي تمس مصداقية المنظمة والنظام التجاري الدولي في مقدمتها ما يلي :

- عانت الدول النامية خلال السنوات الماضيه ومنذ إنشاء المنظمة في عام ١٩٩٥ من الانتقال إلى الشفافية في الأعمال الداخلية للمنظمة مع وضوح الاتجاه إلى تقليل مشاركتها الفعلية في اتخاذ القرارات وهو ما تعتبره الدول النامية نوعا من الممارسات التمييزية ضدها تتعارض مع مقتضيات حقوق العضوية بالمنظمة

ومتطلبات ممارستها لتحقيق الأهداف المطلوبة وطالبت الدول النامية في كانكون بأن تتم مناقشة هذه القضية لضمان المشاركة الإيجابية في أعمال المنظمة بجنيف.

- تراكمات مجموعة من الخبرات السيئة والسلبية لدى الدول النامية ترتبط بتجاهلها الواضح عند الإعداد للمؤتمرات الوزارية وحدد الوزير الهندي المشكلة بأن إجراءات التحضير للمؤتمر الوزاري في ضوء الخبرة قبل مؤتمر الدوحة وحتى مؤتمر كانكون وما يتم إرساله من أوراق تحضيرية للوزراء يتم على مستوى المسئولية الشخصية لرئيس مجلس المنظمة في حين أن هذه الأوراق التحضيرية لا تعبر عن أوضاع صحيحة وسليمة وفقا لوقائع وخبرات التفاوض الدولي الجارية حول القضايا المختلفة بالتجارة الدولية ووجهات النظر المتعارضة حولها ، وهو ما يؤكد الحاجة إلى آلية للتشاور الإيجابي بين قيادة المنظمة والدول المختلفة للتوصل إلى القرارات اللازم اتخاذها حيال هذه الموضوعات بالشكل الذي يأخذ في الاعتبار آراء أعضاء المنظمة وهو ما طالبت به الدول النامية عند التحضير للمؤتمر الوزاري السادس الذي يعقد في هونج كونج عام ٢٠٠٥ .
- أوضحت الدول النامية أن مسودة إعلان كانكون المبدئية التي أعدتها رئاسة منظمة التجارة العالمية وما تتضمنه من موضوعات واتفاقيات تجاهلت القضايا الرئيسية والمحورية محل النقاش والحوار ، مما يؤثر بشكل بالغ السلبية والحدة على مصلحة الدول النامية ، ويفرض بشكل قسري رؤية ومصلحة الدول المتقدمة على الرغم من تعارضها وتناقضها الشديد مع اتفاقيات أوروجواي والتعهدات والالتزامات الواردة بها ، وكذلك الالتزامات التي تم الإعلان في اجتماعات مراكش عام ١٩٩٤ عند التوقيع النهائي على اتفاقيات أوروجواي وإعلان إنشاء منظمة التجارة العالمية خاصة فيما يتعلق بتيسير نقل التكنولوجيا المتقدمة ، وتيسير الحصول على المعارف الفنية المتقدمة ومساعدة الدول المستورد الصافي للغذاء وغيره من الالتزامات الرئيسية .
- وصل الأمر إلى اتهام قيادة المنظمة في رئيس مجلسها بممارسة نوع من أنواع الاحتيال والتدليس في إدارة العمل الخاص بمسودة الإعلان الوزاري لمؤتمر كانكون حيث أكدت الهند في بيانها الرسمي أن طرح موضوعات سنغافورة على جدول الأعمال كموضوع رئيسي وبالصورة التي تم الحديث عنها في مسودة البيان الختامي ،الذي كان يفترض صدوره في نهاية مؤتمر كانكون تتعارض مع القاعدة الرئيسية الحاكمة لعمل المنظمة وغيرها من المنظمات الدولية ،وهي القاعدة القائلة

بأن القرارات التي يتم اتخاذها في المؤتمرات الوزارية واجبة الاحترام ، وأن الدول النامية وافقت في الاجتماع الوزاري الرابع بالدوحة على الإعلان الختامي فقط عندما تم التأكيد والقبول من الدول المتقدمة على أن موضوعات سنغافورة تحتاج إلى تفاوض لإيضاح أبعادها وتحديد عناصرها ،وهي أمور لم تتم خلال التفاوض في مقر المنظمة بجنيف على امتداد ٢٢ شهرا قبل اجتماعات كانكون وبعد اجتماعات الدوحة ،مع لإصرار الدول النامية في المفاوضات على أن منظمة التجارة العالمية ليست بالمكان الملائم لطرح موضوعات سنغافورة لاتصالها بأمور تتعلق بشئون السيادة الوطنية الداخلية ولا تتعلق بالتجارة الدولية .

- أن هناك ضرورات لاحترام الواقع الاقتصادي للدول والأعضاء بالمنظمة وقدرتها النسبية على تحمل أعباء وتكاليف الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية اللازمة للتوافق مع التزاماتها في المنظمة وتعهداتها ومؤشرات الواقع لابد أن تؤكد أن قدرة الدول النامية لاتخاذ التوازن بين الطرفين وتتساوى الأعباء والخسائر والمغانم والأرباح .
- لا بديل عن التوازن في المصلحة عند مناقشة الموضوعات والقضايا المستقبلية في نطاق الدول النامية وعلى سبيل المثال فإن تحرير تجارة الخدمات ، لابد أن يأخذ في الاعتبار مصلحة الدول النامية ،كما يأخذ في الاعتبار مصلحة ومتطلبات الدول المتقدمة من هنا فإن تحرير تجارة الخدمات لابد أن يناقش تحت مظلته موضوعات حرية انتقال العنصر البشري ونقل التكنولوجيا والمعارف الفنية ، والتمويل اللازم للتنمية وتجارة المديونية الدولية والمديونية المصرفية باعتبارها أساسيات تتعلق بطموحات التنمية وقدراتها في الحاضر والمستقبل بالدول النامية ولا تقتصر فقط على ما تطرحه الدول المتقدمة وتسعى لفرضه من جانب واحد فقط .

جميع الوقائع الثابتة تؤكد أن فشل مؤتمر كانكون المدوي والحاد ترجع أسبابه بالأساس بل تكاد تنحصر في الموقف المتعنت للدول المتقدمة ،وإصرارها على القبول فقط بإدارة منظمة التجارة العالمية ومؤتمراتها الوزارية انطلاقا من منطق القطيع القائل فقط بالانقياد والانصياع للأوامر مهما تكن باهظة الثمن والتكلفة اجتماعيا وإنسانيا واقتصاديا في محيط الدول النامية على الرغم من أغلبيتها العددية الساحقة في عضوية منظمة التجارة العالمية . ولا تقتصر وقائع الفشل على هذا المنطق المقلوب والأعوج ، بل تمتد إلى جانب جوهري وحيوي يرتبط بإصرار الدول المتقدمة على عدم الوفاء بالالتزامات والتعهدات التي

وقعت عليها الدول المتقدمة على عدم اتفاقيات دورة أوروجواي وإصرارها على تبني مواقف متصلبة ومتشددة تخالف أبجديات تحرير التجارة واقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية .

ولا يقل عن ذلك أهمية بروز رفض الدول النامية للقيام بدور التابع المنقاد الذي لا يملك من نفسه وأمره شيئا ويخضع بالتالي لمشيئة إرادة النظام الدولي وقطبه الأوحد وهو ما يثبت أن الإرادة الوطنية للدول النامية قادرة عند تفعيلها على مواجهة هيمنة الدول الكبرى وقادرة على ممارسة موقف الرفض والمعارضة وصولا إلى تحقيق أوضاع التغيير والتعديل الأكثر عدالة والأقل ظلما وإجحافا ؟!

٣- أزمة النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف :

مع الفشل الكبير والمدوي للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية سقط الكثير من الأوهام والنظريات والمقولات الخادعة للعولمة التي ارتبطت بأحاديث القطبية الواحدة وشرطي العالم الوحيد القادر على فرض إرادته وإملاء رغباته وأوامره ونواهيه مهما تكن ظالمة وجائرة ومهما تكن مخالفة لأبسط معاني العدالة بمعايير القانون الدولي وحقوق الإنسان المتعارف عليها كلازمة ضرورية للتحضير وكعلامة فارقه بين التخلف والتقدم .

ويعني فشل اجتماعات كانكون بعد فشل اجتماعات المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في سياتل عام ١٩٩٩ أن أوهام قيادة الدول النامية وفقا لعقلية القطيع تحت ضغوط عصا القطب الأوحد العالمي الأمريكي قد ذهبت أدراج الرياح وأن سقوط القطبية الثنائية للعالم مع انهيار الإمبراطورية السوفيتية والمعسكر الاشتراكي صنع وعيا وإدراكا لدى العالم الثالث بضرورة أن تتكتل حول مصالحها المشروعة وهو ما يعني أن هذه المجموعة من الدول قد أعادت اكتشاف قدرتها على أن تقول " لا " في المنظمات والاجتماعات الدولية بحكم أن ما خسرته سياسيا واقتصاديا وتجاريا في ظل زمن الهيمنة الأمريكية لم يترك لها ما يمكن أن تخسره في الحاضر والمستقبل وبحكم أن ما فرض عليها قبوله بالقهر والضغط يفوق كل إمكاناتها وقدراتها السياسية والاقتصادية والتجارية .

وما حدث في كانكون بالمكسيك يعيد فتح ملف المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد بالعاصمة القطرية الدوحة في نهاية عام ٢٠٠١ ويدفع للتذكير بأن المؤتمر في حقيقة الأمر فشل في التوصل إلى إعلان ختامي حتى نهاية أيام اجتماعاته على الرغم من امتدادها إلى فجر اليوم التالي ويدعو للتذكير مرة أخرى إلى أن البيان الختامي للمؤتمر صدر ظهر اليوم الخامس بعد أن كانت غالبية وفود الدول الأعضاء قد

غادرت الدوحة بالفعل عائده إلى بلادها كما أن ظلال أحداث الحادي عشر من سبتمبر الامريكية التي حدثت قبل المؤتمر بنحو شهرين كانت سيفا قاطعا على الكثير من الرؤوس التي تخشى تصنيفها ضمن محور الشر العالمي ودخولها في قائمة الإرهاب الدولي ، وقد أثبتت الأحداث اللاحقة أن تسمية الإعلان الختامي لمؤتمر الدوحة "إعلان الدوحة للتنمية " مجاملة للدول النامية لم يغير شيئا على أرض الواقع وعلى امتداد اجتماعات منظمة التجارة العالمية في جنيف وهو ما ظهر في جدول الأعمال الهزيل والمنحاز لاجتماعات كانكون .

وقد جاءت وفود الدول المتقدمة إلى كانكون لتفاوض حول التجارة الدولية متعددة الأطراف ولديها جدول أعمال لا يوصف فقط بأنه " غريب " ولكنه يوصف أيضا بأنه " مريب" في ظل مسودة مبدئية للبيان الختامي تتجاهل تماما ما طرحته الدول النامية من قضايا على امتداد المفاوضات في المؤتمرات الوزارية وفي مقر المنظمة بجنيف والمثير للدهشة والاستغراب أن مسودة البيان الختامي في صورتها الثانية المنقحة والصادرة في اليوم الثالث لاجتماعات كانكون تجاهلت تماما ما طرحته الدول النامية في المؤتمر واستبعدت تماما اعتراضاتها ومطالبها وظهر الأمر وكأن الرأي النافذ والكلمة المسموعة الوحيدة هي للدول الصناعية الكبرى وهي أولا لأمريكا ،وهي ثانيا للاتحاد الأوروبي وما عدا ذلك من كلمات لا يعدو أن يكون صرخات في التيه تعجز أذان وزير خارجية المكسيك -رئيس المؤتمر بحكم أن بلاده الدولة المضيف – عن سماعها ولا تثير اهتمامه ولا تدخل في دائرة اولوياته وكأنه رسول العناية الإلهية لفرض المشيئة الأمريكية والأوروبية وتغييب الدول النامية وتهميش حضورها بالرغم من أغلبيتها العددية الكاسحة في منظمة التجارة العالمية وفي المؤتمر .

وكان الإعلان عن فشل المؤتمر في الساعة الثالثة بعد ظهر في اليوم الرابع والأخير للاجتماعات بالسكتة الدماغية محل استغراب ودهشة من جميع الوفود المشاركة بحكم أن رئيس المؤتمر لم يحاول حتى الحافظ على الشكل ولم يسع كما حدث في سياتل إلى مد أجل الاجتماعات إلى منتصف الليل وحتى لم ينتظر إلى النهاية الطبيعية للاجتماعات في الساعة السادسة مساء .وفسر المراقبون ذلك بأنها رسالة غضب شديدة اللهجة من الدول المتقدمة وعلى رأسها أمريكا والاتحاد الأوروبي للدول النامية واعتبروها "إنذار علنيا " يقول أن منطق العصا هو المنطق الوحيد المطروح على مائدة التفاوض في التجارة الدولة متعددة الأطراف وأن "منطق الجزرة " مهما تكن ضئيلة وصغيرة أو حتى متناهية الصغر ، غير مطروح وغير مقبول من الدول الغنية الكبرى وقطبها الأعظم الأوحد .

ومطالب الدول النامية في كانكون وفيما عقد قبلها من مؤتمرات وزارية لمنظمة التجارة العالمية ثم بلورتها على مستوى لقاءات متعددة لتجمعات الدول النامية والمتعددة القارات ومن بينها ما أوصت به القمة العاشرة لمجموعة الخمس عشرة التي عقدت في القاهرة في يونيو ٢٠٠٠ برئاسة الرئيس محمد حسني مبارك والتي حددت استراتيجية للدول النامية مع بداية القرن الحادي والعشرين للتعامل مع العولمة وأضلاعها الثالثة ، أي المنظمة العالمية للتجارة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، والمطالبة بإصلاح النظام المالي الدولي بمشاركة كاملة لدول النامية والحد من تهميشها وإدماجها بالكامل في النظام التجاري والاقتصادي العالمي .

ومنذ إبريل عام ٢٠٠١ عقدت مجموعات الدول النامية اجتماعات إقليمية وشبه إقليمية رسمية وغير رسمية لتنسيق مواقفها إزاء الموضوعات المقترح عرضها على المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة العالمية للتجارة والذي عقد بالعاصمة القطرية الدوحة وتشير وبصفة خاصة إلى اجتماع وزراء تجارة مجموعة الخمس عشرة في جاكرتا في مايو ٢٠٠١ واجتماعات وزراء التجارة لمجموعة الدول الأقل نموا في تنزانيا ووزراء كلا من الدول العربية ودول الكوميسا والسادك في القاهرة وعقدت جميعها خلال يوليو ٢٠٠١ واجتماعات سفراء وكبار المسئولين للدول الإسلامية في جنيف وجدة في سبتمبر وأكتوبر على التوالي ووزراء تجارة الدول الإفريقية في أبوجا في سبتمبر ٢٠٠١ ثم اجتماعات ضمت عددا من الدول المتقدمة والدول النامية معا في المكسيك ثم سنغافورة في أغسطس وسبتمبر وأكتوبر ٢٠٠١ واجتماع وزراء مجموعة كيرنز "CAIRNS" الدول المصدرة للمنتجات الزراعية في بوناديل استي في سبتمبر ٢٠٠١ .

وعلى امتداد هذه الاجتماعات كان هناك اتفاق تام بين الدول النامية على أنه لكي ينجح مؤتمر الدوحة فلابد من إزالة الأسباب التي أدت إلى فشل المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة الذي عقد في مدينة سياتل بالولايات المتحدة في ديسمبر ١٩٩٩ وذلك بمراعاة مشاغل وأولويات الدول النامية باعتبارها شريكا كاملا في النظام التجاري الدولي يضم ثلاثة أرباع عضوية المنظمة العالمية للتجارة وأربعة أخماس البشرية مع أهمية إبراز الآتي :

- مراعاة مواقف القطاع الخاص في الدول النامية ، والذي يمثل قاطرة التنمية فيها والتي بلورها اجتماع المائدة المستديرة التي دعا إليها اتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات لمجموعة الخمس عشرة والتي عقدت في القاهرة يوم ٧ ، ٨ أكتوبر ٢٠٠١ حيث حددت مواقف وأولويات القطاع الخاص في الدول النامية ذات الاقتصاديات

الصاعدة وأصدرت ورقة عكست فيها مشاغلها وأولوياتها من الموضوعات المعروضة على مؤتمر الدوحة ويتم توزيعها على الوفود المشاركة في المؤتمر .

- ضرورة الاستفادة من تجربة التضامن فيما بين مجموعات الدول النامية الإقليمية والتي ظهرت في أثناء فعاليات المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة في سياتل والتي كان لها تأثير في زيادة القوة التفاوضية للدول النامية ، وإبراز الأولويات التي علقت عليها أهمية .
- تأكيد استمرار تماسك الدول النامية والتنسيق في مواقفها قبل وفي أثناء المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة ، بما يساعد على تدعيم صمود الدول النامية أمام القوة التفاوضية للدول المتقدمة ، ومقاومة الضغوط التي تمارسها على الدول النامية بهدف تمرير أجندتها وتحقيق مكاسب لمصلحة شركاتها عبر القومية على حساب الدول النامية .
- عدم كفاية إجراءات بناء الثقة التي تم اتخاذها في المنظمة كنتيجة لفشل مؤتمر سياتل ، والمطالبة بالمزيد من الشفافية في المشاورات التي تجري في إطار المنظمة بين مجموعات مصغرة من الدول المتقدمة والنامية مع غيبة العديد من الدول النامية وضرورة تدعيم المركز التفاوضي للدول النامية وزيادة مشاركتها في المفاوضات وفي عملية اتخاذ القار بالمنظمة والتي جرى العمل على أن تستند إلى توافق الآراء وتفادي التصويت .
- عدم توازن المشروعين المقدمين في أواخر سبتمبر ٢٠٠١ من رئيس مجلس الشئون العامة ومدير عام المنظمة لعرض على مؤتمر الدوحة وهما مشروع القار المقدم إلى مجلس الشئون العامة للمنظمة " GENERAL CUNCIL " حول موضوعات تنفيذ أحكام وقرارات جولة أوروجواي ، والتي كثيرا ما طالبت الدول النامية بها حتى يمكن إدماجها في النظام التجاري الدولي ، ومشروع الإعلان الذي تم إعداده بمعرفة الشخصيتين والذي لم يراع جميع مطالب وأولويات الدول النامية وقد كان تقويم غالبية الدول النامية بأن صياغة المشروعين كانت أكثر مراعاة لمواقف الدول المتقدمة ومطالبها على حساب الدول النامية ورغم عدم التوصل إلى توافق آراء في مجلس الشئون العامة حول المشروعين فقد تم إحالتهما للمؤتمر الوزاري في الدوحة بمعرفة كل من رئيس مجلس الشئون العامة وهو الإنجليزي STEW ARTHAR BINSON وهو ممثل هونج كونج في المنظمة MIKE MMOORE مدير عام المنظمة (رئيس وزراء نيوزيلندا السابق) كما أن مشروع الإعلان حول اتفاقية التربس والصحة العامة

ـ الذي تم إعداده في مرحلة لاحقة ـ لم يحظ بتوافق الآراء في مجلس الشئون العامة وهو نفس السيناريو الذي تكرر مع الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون مما يؤكد على إصرار الدول المتقدمة على تهميش الدول النامية وقيام المنظمة على آليات للعمل تتناقض مع أبسط قواعد الشفافية ومخالفتها للقواعد الواجب اتباعها عند إعداد مشروعات البيانات الختامية للاجتماعات الوزارية وعند تحديد جدول أعمال هذه الاجتماعات .

موضوعات سنغافورة وقضايا الزراعة

وجاءت اجتماعات اليوم الرابع والأخير للمؤتمر الوزاري الخامس في كانكون تجسيدا لسياسة تكسير العظام التي تتبناها الدول المتقدمة حيث قام وزير الخارجية المكسيكي رئيس المؤتمر بطرح قضية واحدة فقط لنقاش هي بدء مفاوضات لتوقيع أربع اتفاقيات جديدة في نطاق منظمة التجارة العالمية تحت مظلة ما يسمي موضوعات سنغافورة وهي موضوعات طالبت بها الدول المتقدمة في المؤتمر الوزاري الثاني للمنظمة في سنغافورة وعارضتها بشكل قاطع الدول النامية بحكم عدم علاقتها المباشرة بالتجارة الدولية وبحكم الأعباء والقيود التي تلقيها على اقتصادياتها وتتضمن أربعة موضوعات تشمل " الشفافية في المناقصات الحكومية ـ المنافسة ـ الاستثمار ـ تسهيل التجارة " في حين لم تتطرق المناقشات تعبيرا عن المسودة الثانية والجديدة للإعلان الختامي إلى عدم تنفيذ الدول المتقدمة لالتزاماتها في اتفاقية دورة أوروجواي وفي مقدمتها ما التزمت به في اتفاقية الزراعة والخاص بتخفيض الدعم الزراعي للمنتجين وتخفيض دعم الصادرات الزراعية وكذلك تخفيض الضرائب الجمركية على الواردات الزراعية وإزالة نظام الحصص والقيود الكمية على الواردات الزراعية بحكم ما تمثله هذه الإجراءات من تشويه للتجارة الدولية للسلع الزراعية لتناقضها مع قواعد اقتصاديات السوق القائمة على الكفاءة الإنتاجية والأسعار التنافسية ففي ظل الإفراط في الدعم الزراعي بالدول الصناعية الكبرى فإن المزارعين يملكون القدرة على استمرار في الإنتاج بالرغم من ارتفاع تكلفة الإنتاج كما يمكنهم التصدير بأسعار منخفضة في السوق الدولية والبيع في أسواقهم المحلية بأسعار تنافسية مع الواردات الزراعية التي تتحمل بأعباء إضافية جمركية تصل إلى معدلات بالغة الارتفاع تصل في حالة الأرز باليابان إلى ٤٩٠% وهو ما لا يتيح المنافسة للواردات الأكثر كفاءة وقدرة تنافسية سعريا على النفاذ لأسواق مجموعة الدول الصناعية الكبرى خاصة أن الدعم الزراعي الإجمالي بها قد وصل إلى ٣١٨ مليار دولار مع عام ٢٠٠٢ .

وخلال اجتماعات كانكون كان وضاحا أن الدول النامية قد استوعبت جيدا دروس التفاوض المالي متعدد الأطراف في نطاق اتفاقيات دورة أوروجواي ومنظمة التجارة العالمية وتمكنت من تقديم منطق متكامل الأبعاد اقتصاديا وتجاريا وفقا لآليات العمل الدولية وقواعدها الفنية كما قامت الدول النامية بالتفاوض من خلال تكتل موحد ضم ٢٠ دولة نامية انضمت إليها مصر خلال المؤتمر لتصبح مجموعة الـ ٢١ وقبل نهاية المؤتمر انضمت إليها إندونيسيا وهي مجموعة تضم الدول ذات الثقل الزراعي وذات الثقل السكاني في الدول النامية وتضم الهند والصين وعدد سكانهما فقط ثلث سكان العالم يقوم بدور المنسق العام للمجموعة " البرازيل " وقدمت للمؤتمر تحليلا كاملا موثقا بالمؤشرات والأرقام حول السياسة الزراعية لدول المتقدمة ومخاطرها على التجارة الدولية للسلع الزراعية وتعارضها مع أبجديات التحرير وعدم وفاء الدول الصناعية الكبرى وفي مقدمتها أمريكا والاتحاد الأوروبي بالتزاماتها في الاتفاقية بصورة كاملة وتطبيقات السياسة الزراعية في هذه الدولة وما تعنيه من الإفراط في الدعم الزراعي بجميع صوره وأشكاله في انتهاك واضح وصريح لاتفاقيات دورة أوروجواي وكان الالتزام فرض فقط على الدول النامية والتجاوز وعدم الالتزام وإضافة القيود على التجارة الدولية واستحداث الجديد من الأشكال والصور والممارسات حق من حقوق الدول المتقدمة وهو ما يعني اعتداء الدول المتقدمة الصارخ والبين على اتفاقيات دورة أوروجواي وتهديدها لتحرير التجارة الدولية بالفشل الكامل والشامل بحكم أن اتفاقيات دورة أوروجواي في النهاية والبداية " حزمة واحدة " لا تقبل التجزئة في الالتزامات والتعهدات خاصة إذا جاء عدم الالتزام من الدول الغنية والأكثر قدرة على تحمل أعباء وتكاليف التعهدات والأكثر استفادة من منافع وأرباح تحرير التجارة الدولية إلى حدود الاحتكار العام للأرباح .

وخطورة الملف الزراعي في كانكون وما قبلها وما بعدها لا يرتبط فقط بقدرة المزارعين في الدول الصناعية الكبرى على احتكار أسواق بلادهم وأسواق التصدير العالمية الزراعية ولكنها ترتبط بما هو أخطر للدول النامية ففي ظل عدم قدرة حكومات هذه الدول على تقديم الدعم للمزارعين لفقرها ماديا وخضوعها لاتفاقيات دورة أوروجواي والدول الصناعية الكبرى ومراجعاتها المباشرة لسياسات هذه الدول وغيرها فإن الزراعة تتعرض للإفلاس والمزارع تتعرض للبوار مع الأسعار العالمية الأقل للمنتجات والسلع الزراعية وهو ما يؤدي إلى ضرر بالغ بالتنمية واتساع حاد لنطاق الفقر الحاد والبطالة الواسعة النطاق وهو ما جعل من تنفيذ الدول المتقدمة لالتزاماتها في مجال الزراعة قضية حياة أو موت لاقتصاديات الدول النامية وتقدمت الدول النامية خطوتين إلى الأمام على طريق المواجهة المباشرة مع أمريكا فيما يخص الزراعة حيث تقدمت أربع دول أفريقية هي

تشاد – مالي – بوركينا فاسو – بنين ، وانضمت إليها مصر للمطالبة بمناقشة قضية محددة في الملف الزراعي خاصة بدعم القطن في الدول المتقدمة خاصة الدعم الذي تقدمه الحكومة الأمريكية لمنتجي القطن الأمريكيين والذي تضخم بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة ليصل إلى ٣,٧ مليار دولار والمطالبة بتخفيضه فورا تمهيدا لإلغائه سريعا لتأثيراته السلبية الشديدة على منتجي القطن في العالم ، وتهديده بتوقف الإنتاج خارج الدول المتقدمة وأمريكا في ظل ارتفاع التكاليف المستمر ، واعتمدت هذه الدول على أن فاتورة دعم مزارعي القطن الأمريكيين تصل إلى ثلاثة أضعاف المساعدات الاقتصادية الأمريكية للدول الإفريقية جَنوب الصحراء وهي الدول المصنفة ضمن مجموعة الدول الأقل نموا والأكثر فقرا وفقا لتصنيف البنك الدولي وكان الرد بالرفض من أمريكا والدول المتقدمة كما كان الرد بالإهمال في المسودة الثانية للبيان الختامي .

وفي ظل الإهمال الشديد للمصالح المشروعة للدول النامية الإفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادي هي الأعلى صوتا في اليوم الأخير للمؤتمر في الإعلان عن رفضها التام والكامل للبيان الختامي للمؤتمر ، وكذلك كانت الهند وماليزيا والبرازيل ومع الساعات الأخيرة للمؤتمر كانت الدول النامية التي خضعت للضغوط الدولية في اليومين السابقين ومن بينها المغرب قد أصبحت جزرا منعزلة عديمة الفاعلية والتأثر وتحولت إلى كيانات هامشية خارج الحسابات والحسبان .

وتتعارض كافة وقائع مؤتمر كانكون مع ما تم الاتفاق عليه فيما بين الدول النامية على امتداد عمل منظمة التجارة العالمية وخاصة بعد مؤتمر الدوحة وبروز الاتجاه نحو إهمال مطالب الدول النامية على الرغم مما تضمنه إعلان الدوحة للتنمية من التزامات وتعهدات من جانب الدول المتقدمة بأخذها في الاعتبار وفتح التفاوض حولها وفي مقدمتها ما يلي :

- أولوية التوصل إلى حلول مرضية بالنسبة لمشاكل تنفيذ أحكام وقرارات جولة أورجواي في موعد أقصاه مؤتمر الدوحة وفقا لقراري مجلس الشئون العامة الصادرين في ٣ مايو و ١٥ ديسمبر عام ٢٠٠٠ على التوالي ، وقبل الدخول في أي مفاوضات حول أي من الموضوعات الجديدة التي تطالب بها الدول المتقدمة ، والتي تخدم في المقام الأول مصالح الشركات عبر القومية التابعة لها .
- ضرورة تفعيل المعاملة الخاصة والتمييزية " Special And Differential Treatment " الواردة في اتفاقيات وقرارات المنظمة العالمية للتجارة وتحويلها إلى أحكام ملزمة يتحتم على الدول المتقدمة الوفاء بها لمصلحة الدول النامية .
- وقف الممارسات الحمائية على تنفيذ أحكام اتفاقيات المنظمة وإزالة العراقيل التي تضعها الدول المتقدمة للحد من نفاذ المنتجات ذات الأهمية التصديرية للدول النامية إلى

الأسواق الدولية خاصة بالنسبة لصادرتها من المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس والمصنوعات الجلدية .. الخ وكان يقود حملة الدول النامية في هذا المجال الهند وباكستان .

- عدم قبول إدراج أو التعرض لمعايير العمل الدولية في برنامج عمل المنظمة العالمية للتجارة باعتبارها تدخلا في ولاية منظمة العمل الدولية باعتبار أن الإشارة إليها في مشروع الإعلان قد يساء استخدامه مستقبلا للضغط لربط تحرير التجارة بمعايير العمل وما سوف يؤدي إليه ذلك من ممارسات حمائية تحت دعاوى زائفة تتعلق بحقوق الإنسان والعمل ـ باعتبارها كلمة حق يراد بها باطل .
- عدم اقتحام معايير البيئة في المنظمة العالمية للتجارة واستمرار التداول حولها في اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة ورفض استخدام معايير البيئة كإجراءات حمائية لمنع نفاذ صادرات الدول النامية التي تتمتع فيها بمزايا نسبية للأسواق الدولية .
- ضرورة خروج المؤتمر الوزاري في الدوحة بالتزام الدول المتقدمة بعدم استخدام اتفاقية أوجه التجارة ذات الصلة بالملكية الفكرية (TRIPS) لمنع حكومات الدول النامية من اتخاذ إجراءات للحفاظ على الصحة العامة ومكافحة الأوبئة وتوفير الدواء بأسعار معقولة لمواطنيها .
- أهمية إدماج الدول النامية بالكامل في النظام التجاري الدولي وبصفة خاصة الدول الأقل نموا التي تعاني التهميش وضرورة تنفيذ ما سبق الاتفاق عليها منذ المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة في سنغافورة من نفاذ جميع منتجاتها بدون أي حواجز جمركية أو غير جمركية لأسواق الدول المتقدمة بالإضافة لتنفيذ الدول المتقدمة لإعلان وبرنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للدول الأقل نمو الذي عقد في بروكسل في مايو ٢٠٠١ .

الإعلان الغامض والبيانات الأمريكية المبهمة

وما حدث داخل جدران اجتماعات المؤتمر الوزاري الخامس يعلن عن حقيقة جديدة ومثيرة في النظام الدولي حيث يؤكد انعزال القطب الأمريكي الأوحد عن مجريات الأحداث وافتقاده القدرة على التأثير على تطوراتها وكأنه تحول إلى ديناصور يوشك على الانقراض بحكم عدم قدرته على الحركة والمناورة وعكس روبرت زوليك الممثل التجاري الأمريكي هذه الحقائق بكل الوضوح فقد ظهر على شاشات التليفزيون الداخلية في المركز الصحفي للمؤتمر شاحب متعب زائغ النظرات يعبر عن موقف أمريكا بكلمات غامضة مبهمة تفتقر إلى التماسك والصلابة والمنطق ، وكذلك جاءت بياناته في اليومين الأخيرين وكأنها بيانات صادرة من العالم الثالث تفتقد للوضوح والتحديد ومكتوبة بأسلوب هلامي مسطح يلقي بمسئولية الفشل على أطراف مجهلة يصفها بعدم الرغبة في المشاركة الجادة في التفاوض ويتناسى عدم وجود تفاوض من الأصل والأساس من قبل الدول المتقدمة ورغبتها فقط لا غير في فرض إرادتها ورغباتها .

وفي ختام الاجتماعات كان البيان الصحفي المقتضب لأمريكا يتحدث عن هؤلاء الذين قالوا "لا" وهؤلاء الذي قالوا "نعم" في المؤتمر وأن تقاعس هؤلاء الذي قالوا "لا" جرف في طريقه الجهود المكثفة للذين قالوا "نعم" وأن هؤلاء الذين قالوا " لن نعمل " قد قادوا المؤتمر إلى طريق مسدود ، ولم يكتف زوليك بهذه العبارات الشاعرية الغامضة بل واصل في بيانه الصحفي الحديث عن الحاجة إلى توازن دقيق بين الطموح والمرونة ومن شاهد روبرت زوليك في المؤتمر الوزاري الرابع بقطر وحوله جنود المارينز في طرقات المؤتمر وحول قاعدته الرئيسية للاجتماعات وأحاديثه القاطعة الباترة يدرك الهوة الشاسعة بين أمريكا الدوحة وأمريكا كانكون على الرغم من العناية الفائقة والرعاية الكاملة من وزير خارجية المكسيك رئيس المؤتمر .

وعلى نفس نهج بيانات روبرت زوليك جاء البيان الوزاري الختامي للمؤتمر الذي أشاد بالعمل الشاق والإيجابي للمشاركين لتحقيق التقدم المنشود وفقا لإعلان الدوحة وما نتج عنه من تحقيق تقدم ملحوظ ولكنه يحتاج إلى المزيد من الجهد في بعض القضايا الرئيسية مع المطالبة بأن تستمر الاجتماعات في مقر المنظمة بجنيف حول مختلف الموضوعات في ظل روح أوروجواي وهدفها بصورة تأخذ في الاعتبار كل الآراء التي طرحت في كانكون على أن تبدأ المفاوضات بشكل سريع في موعد أقصاه ١٥ ديسمبر القادم في ظل الأشراف والمتابعة المباشرة لوزراء الدول الأعضاء في المنظمة .

وفي ظل هذه الكلمات المبهمة والغامضة شديدة العمومية للبيان الختامي للمؤتمر يتضح مصير منظمة التجارة العالمية واتفاقيات دورة أوروجواي وأنها قد دخلت إلى نفق مظلم تحت مقصلة ضغوط الدول الصناعية الكبرى ورفضها لتنفيذ اتفاقياتها ورغبتها فقط لا غير في فرض أحكام اتفاقيات دورة أوروجواي على الدول النامية لتكبيل اقتصادياتها وانتزاع مصالح شركائها متعددة الجنسية وفرض المزيد من الأعباء وتحقيق المزيد من الأرباح والمنافع القسرية الضارة بالتنمية وحقوق الإنسان وقواعد تحرير التجارة العالمية والمؤدية إلى تشويهها وتقييدها لصالح الأغنياء وضد ألف باء مصالح الفقراء .

ما حدث في كانكون لا يدل فقط على الإدانة القاطعة للعولمة والكشف عن وجهها القبيح باعتبارها أداة لتأكيد سطوة الأغنياء والأقوياء وفرض سلطانهم على النظام الدولي الاقتصادي والتجاري تحت ظلال قوتهم وسطوتهم السياسة والعسكرية ولكنه يدل على أن الإدانة القاطعة قد تحولت إلى قدرة على اتخاذ المواقف الواضحة من قبل الدول النامية خلافا لجميع أحاديث المؤكدة خضوع هذه الدول الكامل والشامل للأغنياء والأقوياء وتحويلهم إلى كم مهمل لا يملك القدرة على الشكوى والتعبير عن ألم مهما يكن قاسيا ومبرحا ؟!

جماعة الإدارة العليا
المؤتمر السنوى التاسع والثلاثون

خبرات تحديث الصناعة عالمياً والواقع المصرى

بقلم دكتور / أبو هنطش عبد المجيد أحمد

خبير إقتصادى – وزارة الإقتصاد والتخطيط – المملكة العربية السعودية

مقدمـــــة :

الصناعة هي المحرك القوى للنمو والتحول الهيكلي فـــي الـدول الناميــة. وتظل الصناعة هي المجال الحيوي الرئيسي للتحديث وبناء المـــهارات، وتعتلـــي الصناعة المركز الهام للتحول التقني، واكتساب الدروس المستفادة، وتطوير الفـــن الصناعي وطرق التصنيع المستحدثة. لـذا فالصناعة تشـكل الجـانب الأساســي للمحافظة على نمو الإنتاجية واستمرارية تزايدها.

إن نقطة البداية الطبيعية لصياغة ووضع استراتيجيات وسياســات طويلــة المدى لتحديث وتطوير الصناعة، هي تقييم الوضع الراهن للأداء الصنــاعي فــي القطاعين الحكومي والخاص على المستوى الكلــي والقطــاعي وعلــى مســتوى المنشأة، وذلك باستخدام معــايير عالميــة ترتبــط مباشــرة بالطاقــة الصناعيــة "Industrial Capacity" وتعكــس حالــة التركيبــة التقنيــة وتقــدم الصناعــة Technological Complexity and Industrial Upgrading.

موضوع تقييم الأداء الصناعي تبرز معه أهمية الوقوف على مـــدى نمــو الإنتاج الصناعي "Manufacturing Production"، والصـــادرات الصناعيــة، وبناء المهارات والقدرات الفنية، وغير ذلك من المتغيرات الأساســية المرتبطــة مباشرة بالأداء الصناعي، وذلك بمعدلات نمو مناسبة وكافيــة ...، إســتنادا إلــى الموارد المتاحة والهيكل الصناعي ومستوى التقنية السائدة.

وتبرز أيضا، أهمية الوقوف على ما إذا كانت المؤسسات الصناعيــة فــي الدولة تقوم بعمليات التحديث والتطوير وفق الأصول العلمية والمهنيــة وبالشــكل

الكافي، وما إذا كانت مهارات وقدرات القوى العاملة في الصناعة كافية ومناسبة وتتمتع بكفاءات عالية، وما إذا كانت التجهيزات الأساسية للصناعة "Industrial Infrastructure" متوفرة بالشكل الكافي والمناسب للاحتياجات اللازمة للنمو المستهدف للاقتصاد. وما إذا كانت مساهمة الاقتصاد الوطني في تدفق وتبادل المعارف على المستوى العالمي تتصف بالأهمية وبشكل كامل.

هذه التساؤلات وغيرها من التساؤلات العديدة الأخرى ذات العلاقة بالأداء الصناعي، لا يكفي أن يتم دراستها فقط باستخدام البحوث والأدلة النظرية.

لذا .. فإن الدليل الاسترشادي الأفضل عند دراسة جميع هذه التساؤلات والجوانب المتعلقة بتقييم الوضع الراهن للأداء الصناعي للدولة، يمكن الحصول عليه من الأداء الصناعي لبعض الدول أو الاقتصادات الأخرى، وإجراء المقارنات، واستخلاص الدروس المستفادة للتحديث والتطوير، وفق معايير تقييم عالمية.

عملية تقييم الأداء الصناعي وفق معايير دولية والمقارنة مع بعض الدول والاقتصادات الأخرى، يمكن أن تتم على مستوى المنشأة أو المؤسسة أو الصناعة أو على مستوى القطاع الحكومي والقطاع الخاص. ويمكن التركيز في عملية التقييم والمقارنة على جوانب محددة، مثل رأس المال المستثمر، وتكلفة العمالة، والتجهيزات الأساسية، والتقنية، والتحديث، والمهارات، والبيئة. وكلما كان المستوى الذي يتم عنده التقييم والمقارنة محددا تحديدا واضحا، كلما سهلت عملية التقييم وإجراء المقارنات الكمية والنوعية.

تحديث الصناعة والتجارب الدولية :

وهناك العديد من التجارب الدولية الناجحة والتي يمكن الاستفادة منها – ولا ضير في ذلك – فالدول الصناعية تستفيد في بعض الجوانب من دول أخرى أقل منها تقدما في التنمية .. فمن الاقتصادات النامية التي حققت تحسنا ملموسا واكتسبت خبرات كبيرة خلال الفترة (١٩٨٥ – ٢٠٠٠م)، اقتصادات كل من:

الصين، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، والمكسيك، ودولاً عديدة أخرى حققت تقدما ملموسا في الأداء الصناعي خلال الفترة المشار إليها.

ففي دولة مثل ماليزيا، لقد حققت من خلال استراتيجية التصنيع، تقدما ملموساً في استقطاب المستثمرين الأجانب، بحيث أصبحت ماليزيا ضمن العشرين دولة التي في صدارة الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام ١٩٩٨م. واستطاعت التحول إلى التصنيع "Manufacturing". ومن أجل تحقيق المزيد من الصادرات الصناعية وتحسين الموارد من النقد الأجنبي، فقد ركزت كثيرا على توافر المواصفات العالمية في منتجاتها. وتفوق الماليزيون في اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة للنهوض بالأداء الصناعي من الصناعات التي أنشأها المستثمرون الأجانب، بحيث أصبح الجانب الأكبر من الصادرات الصناعية "Manufactured Goods" يتم من قبل مصانع يملكها ويديرها الماليزيون.

يشير تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠٢م) المنشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" إلى ارتفاع صادرات ماليزيا من المصنوعات (كنسبة مئوية من صادرات السلع) من (٥٤%) في عام ١٩٩٠م إلى (٨٠%) في عام ٢٠٠٠م، وارتفاع صادرات التكنولوجيا الرفيعة (كنسبة مئوية من صادرات المصنوعات) من (٣٨%) في عام ١٩٩٠م إلى (٥٩%) في عام ١٩٩٩م.

ويشير تقرير التنمية الصناعية (٢٠٠٢/٢٠٠٣م) الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO"، حدوث تحسن ملموس فيما بين عامي ١٩٨٥، ١٩٩٨م في الأداء الصناعي لماليزيا (والتي صنفت ضمن الاقتصادات ذات الدخل المتوسط)، وأن تحسن الأداء الصناعي لها قد انطلق بالفعل إلى مدى أوسع بانخراطها في إطار العالمية من خلال المؤسسات والشركات التي خطت خطوات ملموسة نحو العالمية. ففي إطار مؤشر الأداء الصناعي التنافسي "The Competitive Industrial Performance "CIP" Index"، والذي

يقيس قدرة الدولة على الإنتاج وتصدير المنتجات المصنعة ذات الميزة التنافسية على المستوى العالمي (هذا المؤشر مكون من (٤) مؤشرات أساسية تركز على الطاقة الصناعية وتعكس التطور التكنولوجي والتقدم الصناعي) .. جاءت ماليزيا في الترتيب رقم (٢٢) في عام ١٩٩٨م، بعد النرويج وإسرائيل وأسبانيا مباشرة (ضمن ٨٧ دولة مختارة على أساس البيانات المتاحة)، بعد أن كان ترتيبها رقم (٣٠) في عام ١٩٨٥م، جدول رقم (١) .

ويرجع تحسن الأداء الصناعي لماليزيا خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٨م)، بشكل أساسي، إلى التحسن الملموس الذي تحقق في التطور التكنولوجي والتقدم الصناعي "Technological Complexity and Industrial Upgrading"، والذي ينعكس في :

١- المساهمة النسبية للتكنولوجيا الرفيعة والمتوسطة في الصادرات الصناعية "Share of Medium- and High-Tech in Manufactured Exports"، التي ارتفعت إلى (٦٥,١%) في عام ١٩٩٨م بعد أن كانت (٢١,١%) في عام ١٩٨٥م. مع العلم أن حصة التكنولوجيا الرفيعة من هذه المساهمة (٤٦,٩%) في عام ١٩٩٨م، (١٤,٨%) في عام ١٩٨٥م وهي مساهمات مرتفعة.

٢- المساهمة النسبية للتكنولوجيا الرفيعة والمتوسطة في القيمة المضافة الصناعية "Share of Medium-and High-Tech in Manufacturing Value Added"، التي ارتفعت إلى (٦٠%) في عام ١٩٩٨م بعد أن كانت (٤٧%) في عام ١٩٨٥م.

كما يرجع تحسن الأداء الصناعي لماليزيا خلال الفترة المشار إليها أيضا إلى تحسن الطاقة الإنتاجية الصناعية "Industrial Capacity"، والذي ينعكس في:

١- ارتفاع متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية إلى (٩٣٦,٦) دولار في عام ١٩٩٨م بعد أن كان (٣٦٨,١) دولار في عام ١٩٨٥م.

٢- ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الصادرات الصناعية إلى (٢٩٧٣) دولار في عام ١٩٩٨م بعد أن كان (٥٥٠,٣) دولار في عام ١٩٨٥م.

إضافة إلى ذلك، فقد ارتفع الإنفاق على البحث والتطوير (R & D) من قبل المؤسسات الأنتاجية (كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي) إلى (٠,١٧%) في عام ١٩٩٨م وإلى (٠,٤%) في عام ٢٠٠٠م مقابل (٠,٠١%) في عام ١٩٨٥م.

وإضافة إلى ذلك، أيضا، ارتفع ترتيب ماليزيا إلى رقم (١٠) بين الـ(٢٥) دولة التي جاءت في صدارة الدول المصدرة للمنتجات ذات التكنولوجيا الرفيعة في عام ١٩٩٨م، حيث تقدمت على دول عديدة مثل المكسيك والفلبين وأسبانيا وإسرائيل بعد أن كان ترتيبها رقم (١٩) في عام ١٩٨٥م، جدول رقم (ج).

كما إرتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) إلى (٥,٧٣%) في الفترة (١٩٩٣-١٩٩٧م) بعد أن كان (٣,٨١%) في الفترة (١٩٨١-١٩٨٥م).

تلك بعض جوانب التقدم والتحسن في الأداء الصناعي لماليزيا خلال الفترة (١٩٨٥ – ٢٠٠٠م)، حسب معايير تقييم عالمية.

ومن المفيد الإشارة إلى أن الرؤية المستقبلية والاستراتيجية بعيدة المدى لماليزيا تضمنت تصورها كدولة متقدمة في كافة المجالات بحلول عام (٢٠٢٠م).

مؤثرات الصناعة المصرية :

وفيما يتعلق بالأداء الصناعي لمصر، والتي صنفت ضمن مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط، يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢م المنشورة لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" المشار إليه، إلى تراجع صادرات مصر من المصنوعات (كنسبة مئوية من صادرات السلع) إلى (٣٧%) في عام ١٩٩٩م

بعد أن كان (٤٢%) في عام ١٩٨٥م. ويشير تقرير التنمية الصناعية (٢٠٠٢/٢٠٠٣م) الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO" حدوث تحسن في الأداء الصناعي لمصر فيما بين عامي ١٩٨٥م، ١٩٩٨م، ففي إطار مؤشر الأداء الصناعي التنافسي "CIP" المشار إليه، والذي يقيس قدرة الدولة على الإنتاج وتصدير المنتجات المصنعة ذات الميزة التنافسية على المستوى العالمي (هذا المؤشر يركز على الطاقة الصناعية ويعكس التطور التكنولوجي والتقدم الصناعي) .. جاءت مصر في الترتيب رقم (٥٧) في عام ١٩٩٨م، بعد موريشس وكولومبيا والمملكة العربية السعودية والمغرب مباشرة (ضمن ٨٧ دولة المختارة على أساس البيانات المتاحة، (حسب ما أشير إليه سابقاً)، بعد أن كان ترتيبها رقم (٦٧) في عام ١٩٨٥م، جدول رقم (١) .

ويرجع التحسن في الأداء الصناعي لمصر خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٨م)، بشكل أساسي، إلى التحسن الملموس الذي تحقق في التطور التكنولوجي والتقدم الصناعي "Technological Complexity and Industrial Upgrading"، والذي ينعكس في :

١- المساهمة النسبية للتكنولوجيا الرفيعة والمتوسطة في الصادرات الصناعية "Share of Medium – and High- Tech in Manufactured Exports"، والتي ارتفعت إلى (٨,٨%) في عام ١٩٩٨م بعد أن كانت (٠,٧%) في عام ١٩٨٥م.
مع العلم أن حصة التكنولوجيا الرفيعة من هذه المساهمة (٢,١%) في عام ١٩٩٨م، (٠,٣%) في عام ١٩٨٥م وهي مساهمات متدنية.

٢- المساهمة النسبية للتكنولوجيا الرفيعة والمتوسطة في القيمة المضافة الصناعية "Share of Medium- and High –Tech in

"Manufacturing Value Added"، والتي ارتفعت إلى (٣٩%) في عام ١٩٩٨م بعد أن كانت (٣١%) في عام ١٩٨٥م.

كما يرجع تحسن الأداء الصناعي لمصر خلال الفترة المشار إليها، أيضاً، إلى حدوث بعض التحسن في الطاقة الإنتاجية الصناعية "Industrial Capacity"، حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية "Manufacturing Value Added Per Capita" إلى (٣٢٦,١) دولار في عام ١٩٩٨م، بعد أن كان (١٣٢,٦) دولار في عام ١٩٨٥م، هذه الزيادة أسفرت عن بعض التحسن في ترتيب الاقتصاد المصري حسب مستوى الأداء الصناعي لمصر بين مجموعة الدول الـ(٨٧) المشار إليها في كل من العامين المذكورين.

أما متوسط نصيب الفرد من الصادرات الصناعية "Manufactured Exports Per Capita" فقد ارتفع إلى (٣٦,٥) دولار عام ١٩٩٨م، بعد أن كان (٩,٨) دولار في عام ١٩٨٥م، وهذه الزيادة لم تسفر عن تحسن في ترتيب الاقتصاد المصري حسب مستوى الأداء الصناعي لمصر بين مجموعة الدول المشار إليها في كل من العامين المذكورين.

ومع الأخذ في الاعتبار، ما سبقت الإشارة إليه من انخفاض الصادرات من المصنوعات (كنسبة مئوية من صادرات السلع) إلى (٣٧%) في عام ١٩٩٩م، بعد أن كانت (٤٢%) في عام ١٩٩٠م.

وإضافة إلى انخفاض صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) إلى حوالي (١,٣%) في عام ٢٠٠٠م، بعد أن كان حوالي (١,٧%) في عام ١٩٩٠م، (٢,٣٨%) في الفترة (١٩٨١-١٩٨٥م).

ورغم التحسن في الأداء الصناعي لمصر حسب مؤشر "CIP" المشار إليه في الفترة (١٩٨٥ – ١٩٩٨م)، حيث ارتفع ترتيبها إلى رقم (٥٧) في عام

١٩٩٨م، بعد أن كان (٦٧) في عام ١٩٨٥م .. إلا أن ترتيب الاقتصاد المصري مازال منخفضا عن الكثير من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول عديدة أخرى، ومازال ترتيبها ضمن الـ(٤٠) دولة المصنفة في آخر القائمة التي تضم الـ(٨٧) دولة، حيث جاء ترتيبها متأخرا كثيرا عن كل من ماليزيا والمكسيك والفلبين وتركيا وجنوب أفريقيا وأندونيسيا والهند، ومتأخرا أيضا عن كل من تونس والمغرب والمملكة العربية السعودية.

واستنادا إلى ذلك، فإن جهودا جبارة مكثفة ومستمرة لابد منها لتحسين الأداء الصناعي لمصر في كافة الجوانب المرتبطة بالتطور التكنولوجي والتقدم الصناعي والطاقة الإنتاجية الصناعية. ويجب التأكيد على أن تحديث الصناعة، يجب أن يتم في إطار رؤية مستقبلية واستراتيجية بعيدة المدى، تأخذ فيها التنمية البشرية بجميع أبعادها ومتغيراتها المحور الأساسي وتوضع في المركز من الاهتمام. وكما هو معلوم، فإن تنفيذ السياسات التي تتضمنها الاستراتيجية لتحقيق الأهداف طويلة المدى للرؤية المستقبلية ولتحقيق معدلات النمو المستهدفة على المستوى الكلي والقطاعي .. يتطلب تكثيف الجهود وتنوعها وتكاملها لإحداث تحول في الاقتصاد ونقلة نوعية في الأداء الصناعي.

ومن المفيد، استخلاص الدروس الهامة من خلال تقييم بعض الاتجاهات المتعلقة بتأثير العولمة وتحرير التجارة العالمية، وثورة المعلومات والاتصالات، وبروز بعض الاقتصادات الصاعدة ضمن مجموعة الدول النامية، والإفادة من تجاربها ومن تجارب الدول الأخرى الصناعية في تحديث وتطوير الصناعة المصرية.

وتجدر الإشارة إلى تأكيد الرئيس محمد حسني مبارك أثناء رئاسته لجلسة مجلس الوزراء التي عقدها بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١١م، على أن تحديث الصناعة يمثل التحدي الرئيسي والأساسي لزيادة الصادرات والقدرة على الاستثمار والنجاح في

اتفاقية الشراكة مع أوربا، وأن التحديث ليس فقط تحديث الصناعة، ولكن لابد أن يمتد إلى تحديث جميع قطاعات الدولة لتتكامل وتكون قادرة على التعامل مع العالم الخارجي إدارة وخدمة وجذبا للاستثمارات وقدرة على التسويق. وأيضا، ما أشار إليه الرئيس من أن مصر لديها ميزات نسبية متمثلة في الصناعات والمصانع التي قامت بالمدن الجديدة. والتي تعد أكثر استعدادا للتحديث دون تكلفة كبيرة حتى يمكن أن تحقق المنافسة. وما اشر إليه الرئيس بشأن الميزة النسبية التي تتمتع بها مصر بالنسبة للصادرات الزراعية والغذائية ومنتجاتها وصناعة النسيج، حيث أكد سيادته على أهمية تطوير الصروح الصناعية في مصر بالنسبة لصناعة النسيج التي حدد عام ٢٠٠٤م للإنتهاء من تطويرها. وتأتي تأكيدات الرئيس محمد حسني مبارك كمساندة وطنية ودعم قوي، لكون تحديث الصناعة في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة تعكس تطلعات الأمة كلها.

إن الاستقرار الذي تتمتع به مصر، وموقعها الجغرافي، والإرث الحضاري، ومواردها الطبيعية، والقاعدة الإنتاجية التي تتسم بالتنوع والتكامل التي تمتلكها، والقدرات العلمية والخبرات العملية التي تزخر بها مصر .. تعتبر جميعها مدخلات أساسية لعملية تحديث الصناعة، ومما يؤهلها بشكل قوي للوصول إلى درجات متقدمة، ضمن مجموعة الاقتصادات الناهضة والتي حققت تحسنا ملموسا في التطور التكنولوجي والتقدم الصناعي وبناء الطاقات الإنتاجية الصناعية، مما أدى بالفعل إلى التحسن الملموس في الأداء الصناعي لها.

إن الوضع الذي يكتسب أهمية بالغة، هو تحديد تاريخ مستهدف لاعتبار مصر كدولة متقدمة في جميع المجالات، وذلك في إطار رؤية مستقبلية واستراتيجية بعيدة المدى لمصر (قد يكون هذا التاريخ علم ٢٠٢٠م أو ٢٠٣٠م أو غير ذلك)، استنادا إلى ما ستسفر عنه نتائج وتوصيات الاستراتيجية المستقبلية للصناعة في مصر.

ومع أن صياغة وتحديد رؤية مستقبلية واستراتيجية بعيدة المدى من الأمور الأساسية، إلا أن الأمر الأهم هو وضوح العلاقات والترابط بين عناصر الرؤية المستقبلية والاستراتيجية بعيدة المدى، والخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يتم متابعة التنفيذ وتقييم الأداء على فترات متقاربة دوريا وبشكل مكثف وجاد، مع تصحيح مسار التنفيذ وتذليل جميع العقبات والمشاكل التي تؤدي إلى إنحراف التنفيذ عن الأهداف العامة والمحددة في كل من الخطط السنوية والخمسية، والرؤية والاستراتيجية بعيدة المدى. مع الالتزام التام بمعايير الشفافية والوضوح والأداء الجماعي والمساءلة.

خبير اقتصادي

دكتور/ أبوهنطش عبدالمجيد أحمد

بريد إلكتروني : Huntesh_3@hotmail.com

صاحب هذا المقال يحمل درجة دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد القياسي والإحصاء التطبيقي. شغل عدة مناصب كخبير في الشئون المالية والاقتصادية في الجماهيرية الليبية ومصر. ويشغل حاليا وظيفة خبير اقتصادي في وزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية.

جـــدول رقـــم (١)

ترتيب بعض الإقتصادات حسب مؤشر الأداء الصناعي

التنافسي "C I P" في العامين ١٩٨٥م ، ١٩٩٨م (*)

الإقتصادات (**) (الدول)	عـــام ١٩٨٥	عـــام ١٩٩٨
سنغافورة	٦	١
سويسرا	١	٢
ايرلندا	١٥	٣
اليابان	٢	٤
ألمانيا	٣	٥
الولايات المتحدة	٥	٦
السويد	٤	٧
المملكة المتحدة	١٢	١٠
فرنسا	١٠	١١
أسبانيا	٢١	١٩
إسرائيل	٢٠	٢٠
النرويج	١٧	٢١
ماليزيا	٣٠	٢٢
المكسيك	٢٨	٢٣
الفلبين	٤٥	٢٥
الصين	٦١	٣٧
تونس	٤٠	٤٥
إندونيسيا	٦٥	٤٩

تـابـع جـدول رقـم (١)

ترتيب بعض الإقتصادات حسب مـؤشـر الأداء الصناعي

التنافسي "C I P" في العامين ١٩٨٥م ، ١٩٩٨م

الإقتصادات (الدول)	عـام ١٩٨٥	عـام ١٩٩٨
الهند	٥٠	٥٠
المغرب	٤٦	٥٣
المملكة العربية السعودية	٤١	٥٤
كولومبيا	٤٩	٥٥
موريشيس	٤٧	٥٦
مصر	٦٧	٥٧

(*) تقرير التنمية الصناعية (٢٠٠٢/٢٠٠٣) الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO" صـ٤٣ـ

(**) يتضمن هذا الجدول مجموعة الإقتصادات التي في القمة وبعض الإقتصادات الأخرى التي شملتها عملية المقارنة والتحليل.

جـدول رقـم (٢)

ترتيب الإقتصادات التي في الصدارة كمصدرين لمنتجات التكنولوجيا الرفيعة "High-Tech products" في عامي ١٩٨٥،١٩٩٨(*)

(٢٥ دولة)

الإقتصادات (الدول)	عـام ١٩٨٥	عـام ١٩٩٨
الولايات المتحدة	١	١
اليابان	٢	٢
ألمانيا	٣	٣
المملكة المتحدة	٤	٤
سنغافورة	١١	٥
فرنسا	٥	٦
تايوان	٨	٧
نيوزيلاند	٧	٨
كوريا	١٣	٩
ماليزيا	١٩	١٠
الصين	-	١١
المكسيك	٢٢	١٢
إيطاليا	٦	١٣
ايرلندا	١٦	١٤
السويد	١٢	١٥
كندا	٩	١٦
الفلبين	-	١٧

تـــابـــع جــدول رقـــم (٢)

ترتيب الإقتصادات التي في الصدارة كمصدرين لمنتجات التكنولوجيا الرفيعة "High-Tech products" في عامي ١٩٨٥،١٩٩٨م

الإقتصادات (الدول)	عـــــام ١٩٨٥	عـــــام ١٩٩٨
سويسرا	١٠	١٨
بلغاريا	١٤	١٩
تايلاند	–	٢٠
فنلندا	٢٣	٢١
أسبانيا	٢٠	٢٢
استراليا	١٧	٢٣
إسرائيل	٢١	٢٤
الدانمارك	١٨	٢٥

(*) تقريـــر التنمـــية الصـــناعية (٢٠٠٢/٢٠٠٣) الصـــادر عـــن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO" صـــ٣١ـــ .

جماعة الإدارة العليا
المؤتمر السنوى التاسع والثلاثون

إحتلال العراق ومفاهيم متغيره للشرعيه الدوليه بين مرتزقة المحتلين . . . ورهائن المناضلين

بقلم المستشار / حسن أحمد عمر

خبير فى القانون الدولى

بسم الله الرحمن الرحيم

احتلال العراق ومفاهيم متغيرة للشرعية الدولية
بين مرتزقة المحتلين... ورهائن المناضلين.

ورقة عمل مقدمه من

المستشار / حسن أحمد عمر

خبير في القانون الدولي

محام أمام الدستورية العليا والنقض والإدارية العليا

إلى

المؤتمر السنوي الـــ (٣٩) بعنوان

" مصـــــــــــر ... والمستجدات الإقليمية والعالمية. "

فندق شيراتون المنتزة - بالإسكندرية

في الفترة من ١٥ / ١٠ — ١٩ / ١٠ / ٢٠٠٣

مقدمة :

في انتهاك صارخ لأحكام الشرعية الدولية المتعلقة بتحريم العدوان، وعدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، ومنع التدخل في الشئون التي تكون من صميم النطاق الداخلي لدولة ما؛ وفي تحدى سافر لمشاعر الشعوب الرافضة لذلك العدوان بصفة عامة، والإسلامية والعربية منها على وجه الخصوص!

أقدمت الإدارة الأمريكية – وبمشاركة الحكومة البريطانية – على غزو العراق بالقوة المسلحة. فقتلت شعبه، ودمرت بنيتة التحتية، وأسقطت نظامه الشرعي، وسلبت ممتلكاته وآثاره ومقتنياته التاريخية. وسيطرت على موارده وثرواته، بقالة البحث عن أسلحة الدمار الشامل لديـــه لتدميرها؛ وبزعم تحرير الشعب العراقي من نظامه الاستبدادي، واستبداله بنظام جديد يقوم على أسس من قواعد الحرية، والديمقراطية، والشفافية، وغيرهما من أسس الديمقراطيات الغربية والأمريكية المزعومة!

احتلال العراق إذن تم بالمخالفة لأحكام الشرعية الدولية، وظنت الإدارة الأمريكية – وبتحريض من الحكومة البريطانية – ان في إمكانهما تغيير أحكام الشرعية الدولية لإضفاء الشرعية على احتلالهما للعراق! بعد ان رفضت الدول الأعضاء في مجلس الأمن منحهما غطاءً قانونيا لذلك الغزو.

وفات دولتا البغي والعدوان ان مفاهيم الشرعية الدولية قد تغيرت بالفعل، ولكن ليس بالمفاهيم الاستعمارية التي كانت تتمناها؛ وإنما بمقتضى مفاهيم قانونية تحررية حديثة تصب في صالح حرية واستقلال وحماية موارد الشعوب ومنع التدخل في شئونها الداخلية، سواء في إطارها الإجرائي أو في مضمونها الموضوعي.

وتلك التغيرات التي طرأت على أحكام الشرعية الدولية المتعلقة بتحريم العدوان، وبعدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، وبمنع التدخل في الشئون التي تكون من صميم النطاق الداخلي لدولة ما، وبحق تقرير المصير؛ كانت نتيجة لتأثير الرأي العام العالمي، الذي أضحي له قوة تأثير على السياسات الخارجية للدول بفضل ثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات والقنوات الفضائية والشبكة العنكبوتية، وبفضل أنشطة وتوجهات منظمات المجتمع المدني. ومن ثم أضحى من اليسير التعرف على نبضاته، وقياس اتجاهاته، وأضحى من الصعب تجاهل اعتراضاته، أو تعارض رغباته.

لذلك كان المأزق العراقي لكل من أمريكا وبريطانيا مرجعه تجاهل أحكام تلك الشرعية الدولية الاستقلالية المتغيرة، وتحدي نبضات الرأي العام العالمي! فوجدت قواتهما نفسيهما وجها لوجه في مستنقع تقوده مقاومة شعبية شريفة – شرسة ومدربة – وذهب جنودهما ضحايا لتلك المقاومة. وواجه ساستهما موجة من الفضائح السياسية التي ما ان يتم معالجة إحداها حتى تستشري وبقوة أكبر فضيحة أو فضائح أخرى! سواء منها ما تعلق بكذب زعمهما بشأن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، أو بفضح تزويرهما لمستندات تزعم بحصول العراق على اليورانيوم المخصب من النيجر.

اليوم يشرفنا في هذا المؤتمر السنوي التاسع والثلاثين لجماعة الإدارة العليا، ان نستعرض في ورقة العمل هذه أحكام تلك الشرعية الدولية الاستقلالية المتغيرة المتعلقة بتحريم العدوان، وبعدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، وبمنع التدخل في الشئون التي تكون من صميم النطاق الداخلي لدولة ما، وبمنح الحق في تقرير المصير؛ والتي تصب جميعها في صالح الشعب العراقي، لنقف على تداعيات ونتائج ذلك العدوان الأمريكي البريطاني الغاشم.

ونستعرض ذلك في النقاط التالية:

أولاً: أحكام الشرعية الدولية الاستقلالية التقليدية المتعلقة بتحريم العدوان، وبعدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، وبمنع التدخل في الشئون التي تكون من صميم النطاق الداخلي لدولة ما، وبمنح الحق في تقرير المصير.

ثانيا: أحكام الشرعية الدولية الاستقلالية المتغيرة المتعلقة بتحريم العدوان، وبعدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، وبمنع التدخل في الشئون التي تكون من صميم النطاق الداخلي لدولة ما، وبمنح الحق في تقرير المصير.

ثالثاً: النتائج القانونية المترتبة على احتلال العراق وفقا لأحكام الشرعية الدولية الاستقلالية المتغيرة.

رابعا: التداعيات المترتبة على الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية وغيرهما من الدول التي قد تشاركهما في الاحتلال.

ونستعرضها تفصيليا على النحو التالي:

أولاً: أحكام الشرعية الدولية الاستقلالية التقليدية المتعلقة بتحريم العدوان، وبعدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، وبمنع التدخل في الشئون التي تكون من صميم النطاق الداخلي لدولة ما، وبمنح الحق في تقرير المصير.

حرصت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منذ العام ١٩٤٥ – تاريخ نشأة الأمم المتحدة – على سن تشريعات دولية تصب في صالح تحريم العدوان، وعدم جواز احتلال أراضى الغير بالقوة، ومنع التدخل في الشئون التي تكون من صميم النطاق الداخلي لدولة ما، وبمنح الحق في تقرير المصير؛ وبالسعي إلى حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وبمنح الدول الحق في الدفاع الشرعي فرادى وجماعات وفقا لقواعد وإجراءات واضحة ومحددة. وتلك القواعد هي ما يطلق عليها الفقه القانوني الدولية قواعد الشرعية الدولية.

ويمكننا في عجالة استعراض مصادر تلك الشرعية الدولية، على النحو التالي:

- ميثاق الأمم المتحدة حيث حرصت الدول الموقعة عليه في ٢٦ / ٦ / ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو، على ان تؤكد في ديباجته على إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، وعلى تبيان الأحوال التي في ظلها يمكن تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي؛ وعلى ان تدفع بالرقي الاجتماعي قدما، وان ترفع مستوى الحياة في جو أفسح من الحرية. وفي سبيل تحقيق تلك الغايات اعتزمت تلك الدول على: ان تأخذ أنفسها بالتسامح، وان تعيش في سلام وحسن جوار؛ وان تضم قواها كي تحتفظ بالسلم والأمن الدوليين؛ وان تكفل بقبولها مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها، وألا تستخدم القوات المسلحة في غير المصلحة المشتركة، وان

تستخدم الإدارة الدولية في ترقية الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها. ولذلك ارتضت ميثاق الأمم المتحدة، وأنشأت بمقتضاه هيئة دولية هي" الأمم المتحدة". ومن ثم سطرت مبادئ الشرعية الدولية في ذلك الميثاق في عدد مائة وأحد عشر مادة، وألحقت به النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بمواده السبعين.

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٧ أ (د — ٣) في ١٠ / ١٢ / ١٩٤٨. المتضمن قواعد الحقوق الطبيعية للإنسان، وحماية كرامته، ومنع التمييز، وغيرها من القواعد الأساسية لحماية الإنسان كفرد في المجتمع الدولي.
- اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، وبتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار، وبشأن معاملة أسرى الحرب، وأخيرا بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، وتعديلها في العام ١٩٧٧. والمتعلقة بالقواعد الإنسانية المتوجب اتخاذها في حالات الحرب والنزاع المسلح والاحتلال العسكري.
- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، المقررة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٦٠ أ (د — ٣) في ٩ / ١٢ / ١٩٤٨.
- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، المقرة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٣٩١ (د — ٢٣) في ٢٦ / ١١ / ١٩٦٨.
- إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والمعروف باسم إعلان تصفية الاستعمار الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د — ١٥) في ١٤ / ١٢ / ١٩٦٠. والقاضي بتجريم الظاهرة الاستعمارية بجميع صورها ومظاهرها، لمنع خضوع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله، بما يشكله ذلك من إنكار لحقوق الإنسان الأساسية، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة، ويعيق قضية السلم والتعاون الدوليين.
- إعلان سيادة الشعوب الدائمة على مواردها الطبيعة الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٠٣ (د — ١٧) في ١٤ / ١٢ / ١٩٦٢، وذلك كركن هام من أركان حق تقرير المصير.

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها ٢١٠٦ أ (د — ٢٠) في ٢١ / ١٢ / ١٩٦٥، تغليبا لمبدأي حفظ كرامة جميع البشر وتساويهم.

ثانياً: أحكام الشرعية الدولية الاستقلالية المتغيرة المتعلقة بتحريم العدوان،.وبعدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، وبمنع التدخل في الشئون التي تكون من صميم النطاق الداخلي لدولة ما، وبمنح الحق في تقرير المصير.

لم تكتف الأمم المتحدة بأحكام الشرعية الدولية التقليدية المتعلقة بتحريم العدوان، وبعدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، وبمنع التدخل في الشئون التي تكون من صميم النطاق الداخلي لدولة ما، وبمنح الحق في تقرير المصير. وإنما عمدت إلى تعديل قواعدها بما يسمح بمزيد من الحرية للمناضلين، وبمزيد من القيود على المستعمرين.

ويمكن تلمس تلك التعديلات سواء كانت إجرائية أو موضوعية في عجالة في الاتفاقيات التالية:

- وفاق فيينا للمعاهدات المحررة في فيينا في مايو ١٩٦٩ وبداء نفاذها في يناير ١٩٨٠. والذي يعد بمثابة الدستور الدولي للمعاهدات، وقد عمد إلى النص على عدم جواز شرعية معاهدة ما لم تكن صادرة عن إرادة حرة، ونية حسنة، وأبطل الاتفاقيات الصادرة عن إرادة مكرهة، أو ضحية لسلوك تدليسي مخادع، أو وقعت في خطأ، وجعلت الاتفاقية من محكمة العدل الدولية محكمة دولية دستورية للنظر في الاتفاقيات الصادرة بغير إرادة حرة للقضاء بعدم دستوريتها دون حاجة لمثول طرفيها أمام المحكمة، إذ يكفي استنكاف الطرف المغبون للاتفاقية أو النص الطعين، حتى يمكنه ان يستصدر صكا ببطلان النص الطعين.

- مبادئ التعاون الدولي في تعقب واعتقال وتسليم ومعاقبة الأشخاص المذنبين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠٧٤ (د — ٢٨) في ٣ / ١٢ / ١٩٧٣.

- إعلان المبادئ الإنسانية الأساسية في جميع النزاعات المسلحة؛ ومبادئ الوضع القانوني الخاص بالمناضلين ضد السيطرة الاستعمارية، والأجنبية، والأنظمة العنصرية. الصادر بقرار الجمعية العامة ٣١٠٣ (د — ٢٨) في ١٢ / ١٢ / ١٩٧٣. والذي ذكرت فيه بقرارها ٢٤٤٤ (د — ٢٣) في ١٩ / ١٢ / ١٩٦٨ القاضي بالحاجة إلى تطبيق المبادئ الإنسانية الأساسية على جميع النزاعات المسلحة. وانتهت فيه إلى تأكيد قرارها ٢٦٢١ (د — ٢٥) في ١٢ / ١٠ / ١٩٧٠ باعتبار ان استمرار الاستعمار بجميع صوره ومظاهره، هو جريمة، وان للشعوب حقاً طبيعيا في النضال بكل الوسائل التي تحت تصرفها ضد الدول الاستعمارية والسيطرة الأجنبية، ممارسة بذلك حقها في تقرير المصير. وإلى اعتبار ان استخدام المرتزقة ضد حركات التحرر الوطني في المناطق المستعمرة تشكل عملاً إجرامياً. وأنه على الدول الاستعمارية، والذين يحتلون مناطق أجنبية، والأنظمة العنصرية، مراعاة معاملة المحاربين في سبيل الحرية وتقرير المصير وفقاً لبنود اتفاقيات جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، واتفاقية جنيف بحماية المدنيين في زمن الحرب.

- الاتفاقية الدوليـــــــة لمناهضة أخذ الرهائن لعام ١٩٧٩. والتي جعلت الدول الاستعمارية، والذين يحتلون مناطق أجنبية، والأنظمة العنصرية، ألا يأسرون المحاربين في سبيل الحرية وتقرير المصير، وان فعلوا ذلك فليس عليهم التزاما بمعاملتهم وفقاً لبنود اتفاقيات جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، واتفاقية جنيف بحماية المدنيين في زمن الحرب على نحو ما نص عليه إعلانات الأمم المتحدة السابقة فحسب؛ وإنما حرمت ذلك كلية على تلك القوى الاستعمارية والأجنبية والعنصرية، واعتبرت أسر المناضلين بمثابة جريمة إرهاب دولي، وبكون هؤلاء المناضلين المحتجزين بمثابة رهائن، وجب إطلاق سراحهم، ومتعين محاكمة من أخذهم كرهائن.

- الاتفاقية الدولية لمنع الاعتداء على الأشخاص المتمتعين بالحماية الدبلوماسية.

• النظام الأساسي للاتفاقية الدولية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية- بموجب اتفاقية روما ١٩٨٨ — التي تختص بنظر جرائم ثلاث هي جريمة الإبادة الجماعية – إبادة الجنس البشري- وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. وحرصت في ديباجتها على النص على ان أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره يجب ان لا تمر دون عقاب، وأنه يجب ضمان مقاضاة مرتكبيها على نحو فعال من خلال تدابير تتخذ على الصعيد الوطني، وكذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي.

ثالثاً: النتائج القانونية المترتبة على احتلال العراق وفقا لأحكام الشرعية الدولية الاستقلالية المتغيرة.

يمكننا في هذا السياق ان نستعرض النتائج القانونية المترتبة على احتلال العراق وفقا لأحكام الشرعية الدولية الاستقلالية المتغيرة في عدة أوجه هي:

١. العراق المحتل بين التمثيل والعضوية في المنتظمات الدولية والإقليمية والعلاقات السياسية والدبلوماسية.
٢. قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ ومدى تعارضه مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.
٣. الرهائن العراقيون .. والإرهاب الدولي.
٤. المرتزقة الأمريكان والبريطانيون وغيرهم.

ونستعرض ذلك على النحو التالي:

١ – العراق المحتل بين التمثيل والعضوية في المنتظمات الدولية والإقليمية والعلاقات السياسية والدبلوماسية.

ما ان وقع العراق تحت الاحتلال الأمريكي البريطاني حتى ظهرت قضية تمثيله وعضويته في المنتظمات الدولية والإقليمية وعلاقاته السياسية والدبلوماسية.

ولبيان الوضع القانوني في هذا السياق – ملحوظة سبق ان عرضنا له في جريدة الأهرام بمقال بعنوان فلسطين والعراق بين التمثيل والعضوية في الجامعة العربية!– ونعرض له على النحو التالي:

حرصت المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة في فقرتها الأولى على تأكيد: ان غاية حفظ السلم والأمن الدوليين تتطلب من الهيئة الدولية، اتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم والعمل على إزالتها، وان تقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، على ان تتذرع في ذلك بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي.

لذلك وقتما زعمت أمريكا – بمساندة بريطانيا – على ان العراق يحتفظ بأسلحة الدمار الشامل بما يهدد حفظ السلم والأمن الدوليين، واستصدرت من الأمم المتحدة قرارات عدة كان أخرها القرار رقم ١٤٤١ لإخضاع العراق لجان التفتيش عن تلك الأسلحة، بالرغم من ان النظام العنصري الحاكم في فلسطين والمسمى " إسرائيل" يمتلك تلك الأسلحة، واستخدمها وهدد الدول العربية المجاورة باستخدامها، فأضحت القرارات الدولية تلك مناط للقضاء ببطلانها كونها تقوم على مبدأ الكيل بمكيالين، ومن ثم تتعارض ومبادئ العدل التي نصت عليها الفقرة السابقة.

ووقتما طالبت أمريكا – بدعم من بريطانيا – قبل عدوانهما على العراق – وبذات الذريعة – الدول العربية المجتمعة في مؤتمر شرم الشيخ بإصدار تأييد لهما بضرب العراق واحتلال أراضيه! فقد رفضت الدول العربية إصدار ذلك التأييد! وهو تأييد كان سيعطى للدولتين – المتعطشتين لسفك دماء العراقيين وتدمير بنية العراق واحتلال أراضيه ونهب ثروته– الغطاء الدولي الشرعي. إذ كان يكفيهما ان يستندا على ذلك التأييد للقول بشرعية حربهما ضد العراق، في ضوء حكم المادة الثانية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة والتي تعطي المنتظمات الإقليمية الحق في اتخاذ ما تراه من أمور متعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين. ومن ثم عرت الجامعة العربية العدوان الأنجلو أمريكي ضد العراق من أية شرعية. بل وطالبت قمة شرم الشيخ بوقف ذلك العدوان ومنعت الدول العربية من تقديم أية مساعدة له. وذات الموقف وقفته منظمة المؤتمر الإسلامي في قمة الدوحة.

لذلك كان قيام أمريكا — وبمساعدة بريطانيا — ضد إرادة العالم، وبالمخالفة لقرار مجلس الأمن ١٤٤١ بشن عدوان سافر على العراق، واحتلال أرضه، والعبث بنظامه السياسي، ونهب ثرواته، وتدمير اقتصاده، وأخذ عدد من أبناء شعبه رهائن، بزعم امتلاكه أسلحة الدمار الشامل، أو بحجة تحرير العراق، بمثابة انتهاكا صارخا لحكم المادة ١ / ١ من ميثاق الأمم، موجبا مساءلتهما، وتحميلهما تداعي ومسئوليات ذلك العدوان.

وإذ ثبت بعد العدوان، ان مقولة حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل مقولة كاذبة من نسج مخابرات الدولتين المتعطشتين، أضحينا أمام تلفيق سياسي لا سياسة كيل بمكيالين فحسب!

لذلك كان من المستغرب ان تطالب أمريكا الجامعة العربية بالاعتراف بمجلس الحكم العراقي الانتقالي – الذي عينته ،بصفتها قوة احتلال — كممثل لحكومة العراق! ولكن كان أغرب من الاستغراب – بعد ان أتسع الرتق على الراتق– ان تتهم الإدارة الأمريكية الجامعة العربية – التي رفضت تقديم ذلك الاعتراف – بعدم الحياد وبكونها تكيل بمكيالين! وتطالبها بإجراء تعديل في ميثاقها لتتمكن من الاعتراف بمجلس الحكم العراقي الانتقالي، أسوة بما قامت به في العام ١٩٤٨ وقتما قامت بإدراج بند خاص في الميثاق لقبول عضوية فلسطين، تحت ذريعة تشابه الحالتين العراقية والفلسطينية. وهو ما يمثل – في عقيدتنا – قمة الابتزاز السياسي.

وأحسب ان الإدارة الأمريكية — ومن يدور في فلكها — قد خلطت بين مسألتين لا مبرر للقيام خلط بينهما، هما العضوية والتمثيل في الجامعة العربية. لذلك يفضل ان نستعرضهما وفقاً لأحكام ميثاق الجامعة العربية على النحو التالي:

فعن مسألة العضوية والتمثيل الخاص بالعراق: نجد ان المادة الأولى من ميثاق الجامعة العربية قد نصت على ان الجامعة تتألف من الدول العربية "المستقلة" الموقعة على الميثاق، وأعطت الحق لكل دولة عربية "مستقلة" الحق في الانضمام إليها. وكان العراق من الدول المؤسسة للجامعة العربية وقد وقع على ميثاق إقامة الجامعة العربية لكونه دولة عربية مستقلة وعضو مؤسس. وحكومات العراق المتعاقبة مثلت العراق في الجامعة العربية. وعشية العدوان الأنجلو أمريكي كان العراق ممثلا في الجامعة العربية بنظامه السياسي الشرعي حكومة الرئيس صدام حسين. وذلك فان وقوع العراق

تحت تهديد العدوان الأنجلو أمريكي كان يتطلب: أما تطبيق اتفاقية الدفاع العربي المشترك، أو إعمال حكم المادة السابعة من الميثاق- وهو أضعف الإيمان – التي تستوجب انعقاد مجلس الجامعة ليقرر ما يستوجب اتخاذه من تدابير لازمة لدفع هذا العدوان. وأضافت المادة بأنه إذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بمجلس الجامعة فلممثل تلك الدولة فيه ان يطلب انعقاد المجلس، وإذا تعذر عليه الاتصال بالجامعة حق لأي دولة من أعضائه ان تطلب انعقاده. عليه يتبن ان ممثل العراق كدولة عضو وقعت تحت الاحتلال ألا نجلو أمريكي، أما ان يكون ممثل الحكومة العراقية الشرعية- حكومة الرئيس صدام حسين – أو إحدى الدول الأعضاء.

ولما كانت الدولة العربية المستقلة التي تقع تحت الاحتلال بسبب العدوان لا تفقد عضويتها في الجامعة العربية على نحو ما نستقراءه من ميثاق الجامعة العربية. لذلك يمكن للرئيس العراقي صدام حسين ان كان حيا ويمكنه ذلك- أو أي من أعضاء حكومته – ان يعلن تشكيل حكومة المنفي! مثلما أعلنت الحكومة الكويتية وقتما احتل العراق الكويت حكومة المنفى. وتصبح حكومة المنفى هي الممثل الشرعي للعراق في الجامعة العربية. كما يحق لأي من قوات المقاومة في العراق التي يمكنها ان تستحوذ على مساندة وتأييد الشعب العراقي، ان تعلن قيام حكومة المنفى وعندها تصبح هي الممثل الشرعي لدولة العراق في الجامعة العربية، بل أنه يمكن لأي من الدول العربية ان تقوم بتمثيل العراق — بموافقة مجلس الجامعة — في الجامعة العربية في ضوء دلالة نص المادة السابعة سابقة الإشارة.

أما بخصوص مسألة العضوية والتمثيل بشأن فلسطين: فنجد ان الملحق الخاص بها قد نص على: " منذ نهاية الحرب العظمى الماضية، سقطت عن البلاد العربية المنسلخة من الدولة العثمانية، ومنها فلسطين، ولاية تلك الدولة، وأصبحت مستقلة بنفسها، غير تابعة لأية دولة أخرى، وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها، وإذا لم تكن قد مكنت من تولى أمرها فان ميثاق العصبة في سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذي وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها فوجودها واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه، كما أنه لا شك في استقلال البلاد

العربـية الأخـرى، وإذا كانـت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة، فلا يسـوغ ان يكون ذلك حائلا دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة. لذلك ترى الدول العربية الموقعة عـلى ميـثاق الجامعـة العربـية أنـه نظـرا لظروف فلسطين الخاصة وإلى ان يتمتع هذا القطر بممارسة اسـتقلاله فعـلا، يـتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله.".

هـذا وقـد أعلن مجلس الجامعة على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤ الممثل الشرعي لفلسـطين في الجامعـة العربـية، وفي العـام ١٩٧٦ أصدر قراره رقم ٣٤٦٢ بقبول فلسطين عضوا كامل العضوية في جامعة الدول العربية.

ولا يـنال مما أوردنـاه مـا يمكـن ان تـزعم بـه الإدارة الأمريكـية، بوجـوب اعتراف الجامعة العربية بمجلس الحكم العراقي الانتقالي كممثل شرعي للعراق في الجامعة العربية، مثلما تم اعتراف الجامعة العربـية بالحكومـة الانتقالـية الذاتـية الفلسـطينية — أي السـلطة الفلسـطينية – التي قامت في العام ١٩٩٣ بموجـب اتفاقـية أوسـلو طالمـا أنـه تم تشـكيها بمعرفة قوة الاحتلال الإسرائيلي بالمشاركة مع مـنظمة الـتحرير الفلسـطينية! لا يـنال ذلـك ممـا أورد ناه لأنه كسابقه يعد من قبيل القياس الفاسد. فمـنظمة الـتحرير الفلسـطينية هـي الممـثل الشـرعي والوحـيد للشـعب الفلسطيني، وهي الممثل له في الجامعـة العربـية، أمـا الحكومـة الانتقالـية أو السلطة الفلسطينية – سواء الوليدة بموجب اتفاقيات أوسـلو أو المفروضـة بمقتضـى خـريطة الطـريق – فليسـت سـوى سـلطة انتقالـية وافقت المنظمة على إقامـتها في اتفاقية دولية الغرض منها استكمال نقل السيادة الفلسطينية الفعلية على فلسطين من قوة الاحتلال للنظام العنصري في فلسطين بداية من غزة وأريحا إلى القدس وتل أبيب. وذلك اتفاقا وحكم قـرار الجمعـية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ الصادر في العام ١٩٦٠ والقاضي بتصفية الاستعمار بجميع وصـوره وأشـكاله، لـنع استعباد الأجنبي للوطني في وطنه اتفاقا وشرعة حقوق الإنسان. ولذلك وقتما حاولـت حكومـة محمـود عباس تمثيل وزير خارجية السلطة بديلا عن وزير خارجية منظمة التحرير بـاءت المحاولـة بالفشل. في حين ان قيام سلطة الاحتلال الأنجلو أمريكي في العراق بتشكيل مجلس الحكـم الانـتقالي، بـدون اتفاقـية دولـية بـين ممـثل الشـعب العراقي الشرعي حكومة الرئيس صدام

حسين – أو أية حكومة أخرى شرعية في المنفي– وبين قوات الاحتلال، يصبح ذلك المجلس بمثابة حكومة عميلة لقوات الاحتلال، لا تتمتع بأية شرعية دولية.

ونضيف إلى ما ذكر ان قيام المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية مؤخرا بقبول مجلس الحكم الانتقالي، كممثل لحكومة العراق ومنحه مقعد العراق لمدة سنة، كوضع مؤقت، يعد مخالفا لأحكام الشرعية الدولية، فذلك المجلس تم تشكيله من قبل قوة استعمارية أجنبية ومن ثم وجب اعتباره جزءا من تلك القوة، فهو صنيعة من صنعها. وذات التكييف القانوني ينطبق على الأمم المتحدة وقتما سمحت لممثلي المجلس في احتلال مقعد العراق في الجمعية العامة. وهو ذات الأمر الذي ينطبق على قضية التمثيل في العلاقات السياسية والدبلوماسية بين العراق وغيره من الدول.

٢ – قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ ومدى اتفاقه أو اختلافه مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

سبق ان بينا ان وفاق فيينا للمعاهدات قد وضع كدستور للمعاهدات الدولية، وأوجد آلية دستورية للحكم على أية اتفاقية أو نصوصها بين موافقة أو عدم موافقة الدستور الدولي، أي للحكم عليها أو على نصوصها بالدستورية أم بعدم الدستورية، تلك الآلية هي محكمة العدل الدولية ذاتها، ولكن بموجب اختصاصها الجديد أي كمحكمة دستورية دولية.

ومن ثم وفي ضوء ما ذكر يمكن عند تعارض أي من قرارات الأمم المتحدة مع أحكام الشرعية الدولية ان يتم عرضها على المحكمة الدستورية الدولية، لتفصل في مدى دستوريتها.

لذلك حق للفقه العربي ان يستعرض قرارات الأمم المتحدة، ويبحث مدى توافقها مع او ضد أحكام الشرعية الدولية وعلى قمتها ميثاق الأمم المتحدة.

عليه نعرض لقرار مجلس الأمن ١٤٨٣ لبيان مدى اتفاقه أو اختلافه مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وهنا يتبن ان معظم بنوده تختلف مع ميثاق الأمم المتحدة.

لذلك وأحسب ان الإدارة الأمريكية لا يمكنها ان تحاج العرب أو العالم بما ورد في بنود قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ من مضامين، حال كونها تتعارض وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وفقا لما يلي:

- ان ما تضمنه البند (٤) من الطلب من سلطة الاحتلال العمل على تحقيق رفاه الشعب العراقي عن طريق الإدارة الفعالة للإقليم، بما في ذلك وبصفة خاصة العمل على استعادة الأحوال التي يتوافر فيها الأمن والاستقرار، وتهيئة الظروف التي يمكن فيها للشعب العراقي ان يقرر بحرية مستقبلة السياسي. ان ما تضمنه البند على النحو المتقدم لا يعد بمثابة تخويل لسلطة الاحتلال لإقامة شكل من أشكال الوصاية على العراق – على نحو ما حاولت سلطة الاحتلال خداع الرأي العام به للقول بشرعية عدوانها – ذلك أنه وفقا لحكم المادة ٨٧ من ميثاق الأمم المتحدة لا يجوز سريان نظام الوصاية على الأقاليم التي أصبحت أعضاء في هيئة الأمم المتحدة، والعراق كدولة عضو لا يمكن ان يكون محلا للوصاية الدولية. ومن ثم تسقط ذريعة زج ذلك البند في القرار لمنح سلطة الاحتلال شرعية عدوانها! وهو أحد أهم المأزق القانونية التي ستلاحق سلطة الاحتلال، داخل العراق وخارجه، في مواجهة سيل من المطالبات بالتعويضات المالية عن الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي ألحقتها أمريكا وبريطانيا بالعراق وشعبه بصفة خاصة، وبدول العالم وشعوبه المتضررة من جراء ذلك العدوان بصفة عامة.
- ان تسليم القرار بالصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي لكل من أمريكا وبريطانيا في العراق، كان على أساس كونهما سلطة احتلال، على نحو ما أشار إليه البند (٥). ومن تسرى عليهما أحكام قواعد لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. كما تسري عليهما – في نظرنا – ملاحق وتعديلات تلك الاتفاقيات والممثلة في قرار الجمعية العامة بشأن تصفية الاستعمار، ومنع نهب ثروات الشعوب، وللقرار ١٩٠٤ لعام ١٩٦٣ القاضي بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وأخيرا اتفاقية مناهضة أخذ الرهائن لعام ١٩٧٩ بحسب ان ذلك الأخذ يعد من قبيل جرائم الإرهاب الدولي، واتفاقية المحكمة الجنائية الدولية. وتصبح محاولات أمريكا إبرام اتفاقيات مع العديد من الدول لمنع تسليم رعاياها المنسوب إليهم ارتكاب جرائم حرب أو إرهاب دولي، للمحكمة الجنائية الدولية، بمثابة محاولات فاشلة حال كون تلك الاتفاقيات تعد مخالفة للنظام العام الدولي الآمر، بل ومتعارضة وأحكام قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ ذاته.

• إن البند (٩) الذي يؤيد قيام شعب العراق، بمساعدة سلطة الاحتلال وبالعمل مع الممثل الخاص للأمم المتحدة، بتكوين إدارة عراقية مؤقتة بوصفها إدارة انتقالية يسيرها العراقيون، إلى ان ينشأ العراق حكومة ممثلة له معترف بها دوليا وتتولى مسؤوليات سلطة الاحتلال! بحسب أنه يأتي اتفاقا وحكم البند (٤)، وللتو برهنا على بطلان البند (٤) ولذلك يبطل معه البند (٩) لذات السبب ، إضافة لتعارضه وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ لعام ١٩٦٠ بشأن تصفية الاستعمار.

• إن البنود منِ (١٢) إلى (٢٣) والمتعلقة بالنواحي الاقتصادية، التي تتمتع بها سلطة الاحتلال، تعد باطلة في ضوء بطلان البند (٤) المتعلق الوصاية، والبند (٩) المتعلق بالإدارة العراقية المؤقتة، إلى جانب مخالفتها لأحكام قرار الجمعية العامة ١٨٠٣ لعام ١٩٦٢ بشأن السيادة الدائمة للشعوب على مواردها الطبيعية. ومن ثم يطال البطلان جميع الإجراءات المنبثقة منها، بما في ذلك النص الخاص المضمن في البند (٢٢) والقاضي بتمتع كميات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي التي منشؤها العراق، إلى ان تنتقل ملكيتها إلى المشتري الأصلي، بالحصانة من الدعاوى القانونية ضدها، ولا تخضع لأي شكل من أشكال الحجز أو التحفظ أو التنفيذ، وأن تتخذ جميع الدول ما يلزم من خطوات في إطار النظام القانوني المحلي لكل منها لضمان هذه الحماية. ولذلك كان منطقيا ان تتهرب اليابان من طلب الحكومة الأمريكية شراء النفط العراقي – حتى لا تسدد ثمنه مرتين – مرة لقوة الاحتلال، ومرة أخرى للحكومة العراقية الشرعية – بذريعة أنها تبحث عن عقود نفط طويلة الأجل.

٣ – الرهائن العراقيون .. والإرهاب الدولي.

سبق ان تعرضنا لهذا الموضوع الهام في جريدة الأهرام بمقال بذات العنوان – حيث أوردنا:

يبدو ان وزير الدفاع الأمريكي وقتما وقف أمام شاشات التلفاز الفضائية، وأقر بأنه يحتفظ بما يزيد عن ثلاثة آلاف أسير عراقي! لم يكن يدرى أنه يقدم دليل جرمه، ومستند محاكمته كمجرم حرب دولي، بجريمة من جرائم الإرهاب الدولي.

فقد فات الوزير الأمريكي ان أحكام القانون الدولي قد عُدلِت، وان تلك التعديلات أدخلتها دولته ذاتها، ومن ثم لا يمكنه ان يدفع محاكمته أمام المحكمة الجنائية الدولية بعدم علمه بتلك التعديلات التشريعية الدولية! أو بعدم توقيع أو تصديق دولته، على هذه الاتفاقية أو تلك!

طالما ان تلك قواعد تعد من قبيل مبادئ القانون الدولي الناشئة من الأعراف الراسخة بين الأمم المتمدينة ومن القانون الدولي الإنساني ، وما يمليه الضمير العام. على نحو ما نصت عليه اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ .

ولبيان ذلك نذكر بان الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن لعام ١٩٧٩ قد عدلت من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ خاصة الاتفاقية الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، واعتبرت انه ليس من حق الغازي أسر أي من قوات أو أفراد الدولة محل الغزو، حال كون الغزو يعد انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة.

وفي تأكيد ذلك ذهبت المادة (١٢) منها إلى النص على: " بقدر ما تكون اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ لحماية ضحايا الحرب أو البرتوكولات الإضافية لتلك الاتفاقيات سارية على عمل معين من أعمال أخذ الرهائن، وبقدر ما تكون الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ملزمة، وفقاً للاتفاقيات المذكورة، بمحاكمة أو تسليم مرتكب أخذ الرهائن، لا تسرى هذه الاتفاقية على فعل من أفعال أخذ الرهائن يرتكب أثناء المنازعات المسلحة المعرّفة في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها، بما في ذلك المنازعات المسلحة التي ورد ذكرها في الفقرة (٤) من المادة (١) من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧، والتي تناضل فيها الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي ونظم الحكم العنصرية، ممارسة لحقها في تقرير المصير كما يجسده ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.".

وعلى هدي من تلك المادة يمكننا القول بأنه بينما يحق للشعب العراقي، وجيشه، مقاومة قوات الغزو، والقبض على أفراد تلك القوات وحجزهم بل وخطفهم، دون ان يعد فعلهم هذا من قبيل الأفعال غير المشروعة المتعلقة بأخذ الرهائن. بحسب أنهم يدافعون عن حقهم في تقرير مصيرهم ، وحماية وطنهم، وأنفسهم. فأنه على الناحية الأخرى لا يحق للقوات الغازية ان تقبض أو تحتجز

أو تخطف أي من المواطنين العراقيين — مدنيين أو عسكريين — أو أي من المقيمين فيه، وإلا عد فعلهم بمثابة فعل غير مشروع حال كونه يمثل جريمة من جرائم الإرهاب الدولي، وهو جريمة أخذ الرهائن. ذلكم التعديل الدولي للقانون الدولي الإنساني، يرتب النتائج التالية:

- أنه يحق للعراق محاكمة أسرى الحرب من قوات الغزو بموجب أحكام القانون العراقي، وبموجب أحكام القانون الدولي، وتوقع عليهم العقوبات المناسبة بما في ذلك عقوبة الإعدام عملاً بحكم المواد من ٩٩ إلى ١٠٨ من اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب. في حين ان قوات الغزو لا يجوز لها محاكمة الرهائن لديها من العراقيين والمقيمين، وإنما يجب عليها إطلاق سراحهم وإعادتهم إلى منازلهم مع كافة ما كان معهم من متعلقات، وذلك عملاً بحكم المادة ٣ من اتفاقية مناهضة أخذ الرهائن.
- ان المسئولين من قوات الغزو — من أعلى مسئول إلى أدنى مسئول — يعتبرون بمثابة مجرمو حرب، وجرمهم كفعل يعد من قبيل أفعال الإرهاب الدولي، يستوجب ملاحقتهم، والقبض عليهم، ومحاكمتهم، أو تسليمهم للمحاكم المختصة لمحاكمتهم. ويضحى زعمهم بأنهم في حال دفاع شرعي عن النفس زعم غير صحيح. في حين ان المقاومة العراقية يحق لها خطف قوات الغزو وأسرهم، بحسبانه فعل مشروع للدفاع الشرعي عن النفس والأرض.
- أنه لا يحق لقوات الغزو ان تطالب بتوقيع اتفاقية لتبادل الأسرى مع العراق، لاختلاف المركز القانوني للطرفيين.

وأخيراً يمكننا القول ان دول الغزو قد أضحت عرضة لفرض العديد من الإجراءات الدولية المتعلقة بقمع تمويل أو مساندة الإرهاب الدولي، والمنصوص عليها في الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩ مثل مصادرة الودائع المالية.

٤ — المرتزقة الأمريكان والبريطانيون وغيرهم.

تبين لنا مما سبق ان قرار مجلس الأمن ١٤٤١ ما كان يعطي لأمريكا أو لبريطانيا أي مسوغ قانوني للقيام باحتلال العراق. ومن ثم عد غزو العراق من جانبهما بمثابة عمل غير مشروع يتحملان وسيتحملان كافة النتائج القانونية المترتبة عليه، كما أنهما باستصدارهما لقرار مجلس الأمن ١٤٨٣ لم ينجحا في الحصول على أية شرعية دولية– على خلاف ما كانتا تتمناه – تمكنهما من تصحيح وضعهما في العراق. وباءت محاولتهما الأخيرة لاستصدار قرار من مجلس الأمن بإرسال قوات متعددة الجنسية – بزعم منحها مهمة حفظ الأمن في العراق – بالفشل. وكان ذلك بسبب إصرار دول كفرنسا وروسيا على وجوب ربط ذلك بجدول زمني لإنهاء الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق، ونقل السيادة للقوى الوطنية العراقية. بيد أن رفض أمريكا وبريطانيا لوضع ذلك الجدول الزمني، كشف عن حقيقة نواياهما، وحال دون صدور مثل ذلك القرار. وقد ذهبت أمريكا وبريطانيا إلى العمل خارج مجلس الأمن لاستقطاب قوات أجنبية لمشاركتهما في احتلال العراق.

عليه يتعين تبعا لذلك ان تعتبر القوات الأمريكية والبريطانية وغيرهم من القوات الأمريكية، بمثابة قوات مرتزقة على نحو ما نص عليه في "إعلان المبادئ الإنسانية الأساسية في جميع النزاعات المسلحة ومبادئ الوضع القانوني الخاص بالمناضلين ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية والأنظمة العنصرية" الصادر بقرار الجمعية العامة ٣١٠٣ (د — ٢٨) في ١٢ / ١٢ / ١٩٧٣. والذي أحال إلى قرار الجمعية العامة رقم ٢٤٤٤ (د — ٢٣) في ١٩ / ١٢ / ١٩٦٨ القاضي بالحاجة إلى تطبيق المبادئ الإنسانية الأساسية على جميع النزاعات المسلحة. والذي انتهى فيه إلى تأكيد القرار رقم ٢٦٢١ (د — ٢٥) في ١٢ / ١٠ / ١٩٧٠ باعتبار ان استمرار الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره، هو جريمة! وان للشعوب حقاً طبيعيا في النضال بكافة الوسائل التي تحت تصرفها ضد الدول الاستعمارية والسيطرة الأجنبية، ممارسة بذلك حقها في تقرير المصير. وإلى اعتبار ان استخدام المرتزقة ضد حركات التحرر الوطني في المناطق المستعمرة تشكل عملاً إجرامياً.

ومن ثم يمكن محاكمة جنود أمريكا وبريطانيا وبولندا وغيرهم من القوات الأجنبية في العراق، على أنهم مرتزقة، في كافة الدول التي يمكن القبض عليهم في أراضيها، وهو أمر يضع هؤلاء المرتزقة في مصاف المجرمين الإرهابيين الدوليين، وتصبح تلك الدول التابع لها هؤلاء المرتزقة، مسئولة قانونا

عن التعويضات التي قد يحكم بها عليهم، كونها هي التي أرسلتهم للعراق، بالمخالفة لأحكام تلك القواعد الدولية.

وضع قواعد الشرعية تلك موضع التنفيذ يحتاج إلى محامين دوليين على درجة عالية من الخبرة القانونية، يتعين ان تستعين بهم الجهة المسئولة قانونا على إنهاء احتلال العراق، تلك الجهة هي أساسا الجامعة العربية، وعلى رأسها أمينها العام.

لذلك كان النقد اللاذع الذي تعرض له الأمين العام للجامعة العربية وقتما حضر المؤتمر الاقتصادي الدولي التابع لديفوس، في الشونة بالأردن، بالرغم من حضور اللورد بول بريمر الحاكم المدني للعراق دون احتجاج، أو انسحاب من المؤتمر وقتما تبين وجوده، وسماحه بإلقاء كلمة العراق في المؤتمر. كان ذلك النقد له ما يبرره قانونا، بل ان الأمين العام للجامعة العربية يعتبر قد فقد أهليته القانونية للاستمرار في منصبه، وكان من نتائج ذلك الحضور في الشونة، الخضوع لمبدأ تمثيل المجلس الانتقالي الحاكم في العراق — كعميل لقوة الاحتلال العسكري — للعراق ولو على نحو مؤقت.

ويمكن للعراق ان تشكلت حكومته الشرعية التي تقود النضال المسلح لطرد المرتزقة وحكوماتهم من العراق، يمكنها ان تستعين بالمحامين الدوليين المنوه عنهم، وللعراق الكثير من تلك الكفاءات، لتصحيح ما اتخذ من قرارات ضد تلك الشرعية الدولية، والاستفادة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على ما سيترتب على ذلك من نتائج.

[٤] التداعيات المترتبة على الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية وغيرهما من الدول التي قد تشاركهما في الاحتلال.

احتلال العراق من قبل قوات الغزو الأمريكية والبريطانية وغيرهم من قوات المرتزقة الدوليون، بالمخالفة لأحكام الشرعية الدولية، يرتب على تلك الدول مسئوليات دولية جسيمة يمكن حصرها كتداعيات للغزو فيما يلي:

١. تحمل تكلفة إعمار العراق كاملة.

٢. تعويض العراق عن سنوات الحصار، وحظر الطيران في شمال وجنوب بغداد، وعن قصف تلك المناطق الشمالية والجنوبية بمعرفة الطيران الأميركي والبريطاني لمدة زادت عن عشر سنوات، خاصة بعد ان ثبت لا عدم وجود أسلحة دمار شامل في العراق فحسب، وإنما بعد ان تبين ان العراق قد أوفى بجميع ما عليه من التزامات، ومع ذلك بقي الحصار الظالم مفروضاً عليه.

٣. تحمل قوة الاحتلال تكاليف ديون العراق وأعباء تلك الديون التي ترتبت عليه بسبب الحصار الجائر، ومنع الطيران.

٤. تعويض العراقيين عن الشهداء والمصابين والمعاقين جراء القصف الجـــــــوي أثناء فترة الحصار، وأثناء عملية الغزو، وخلال فترة الاحتلال.

٥. تعويض الدول الأخرى المتضررين من جراء الحصار الظالم على العراق، ومن جراء غزو واحتلال العراق، وكذلك تعويض أبناء تلك الدول وشركاتها ومؤسساتها المتضررة من جراء ذلك.

٦. يمكن للقضاء الوطني لتلك الدول ان يستجيب لطلبات التعويض المذكورة في البند السابق، وذلك بإصدار أحكام بالتعويضات المستحقة، ويمكن التنفيذ على طائرات وسفن ومصالح وممتلكات تلك الدول أو رعاياها، لتنفيذ تلك الأحكام، على ان يرجع رعايا تلك الدول المعتدية على دولهم بالتعويضات التي قاموا بتسديدها، أو على شركات التأمين، ويمكن للشركات الأخيرة ان ترجع على الدول لاستعادة ما دفعته من تعويضات تأمينية.

تحقيق تلك النتائج والتداعيات يتطلب تكوين مجموعة عمل من القانونيين المحترفين من العرب والأجانب تعمل تحت إشراف ورعاية الجامعة العربية، للعمل على استعادة الحقوق المسلوبة. وتعتبر الجمعية العامة للأمم المتحدة بصيغة الاتحاد من أجل السلام آلية عمل نموذجية لاستعادة تلك الحقوق السليبة.   والله الموفق.

المستشار / حسن أحمد عمر

جماعة الإدارة العليا
المؤتمر السنوى التاسع والثلاثون

الغاز الطبيعى بين التصدير أو التصنيع محلياً

بقلم الدكتور / حسين عبد الله

الغاز الطبيعى بين التصدير أو التصنيع محليا

دكتور حسين عبدالله *

القسم الأول – الغاز الطبيعى فى الأسواق العالمية

اولا – الخصائص الطبيعية للغاز

يتميز الغاز الطبيعى بسرعة الاشتعال والنظافة وضآلة ما يساهم به فى تلويث البيئة، ولذلك يعتبر وقودا مثاليا من الناحية البيئية وبخاصة فى الاستعمالات المنزلية. فما يطلقه الغاز الطبيعى من الكربون، عند اشتعال ما يعادل من الغاز طن بترول، لا يتجاوز ٠,٦٣ طن كربون. وبالمقابل فان طن البترول يطلق نحو ٠,٨٢ طن كربون بينما يطلق ما يعادله حراريا من الفحم نحو ١,٠٥ طن كربون. وينتج عن كل طن كربون عند انطلاقه الى الغلاف الجوى نحو ٣,٦٦٧ طن من غاز ثانى اكسيد الكربون CO_2 . وبذلك لا يتجاوز التلويث بالغاز الطبيعى ٦٠% مما يناظره من التلويث بالفحم وثلاثة ارباع التلوث بالبترول السائل. ويكاد الغاز الطبيعى يخلو تماما من مركبات الكبريت التى تلوث زيت الوقود (المازوت) كما تتضاءل فيه نسبة اوكسيد النتروجين. كذلك لا يحتاج الغاز لعمليات تحويلية قبل استخدامه، مثل تحويل الزيت الخام الى منتجات مكررة، وفى ذلك ما يحمى البيئة من التلوث المرتبط بعمليات تكرير البترول. ومن ناحية أخرى تساعد طبيعته الغازية على الاتحاد بالهواء عند الاشتعال بحيث لا يتخلف عنه من الملوثات مثل ما يتخلف نتيجة لعدم اكتمال دورة الاحتراق فى غيره من مصادر الوقود الحفرى (اول اكسيد الكربون غيره). وهكذا يتمتع الغاز بميزات عديدة على سائر مصادر الطاقة الحفرية مما يجعله يحظى بمساندة انصار حماية البيئة.

ويتفوق الغاز الطبيعى أيضا من حيث الكفاءة على كل من الفحم والزيت فى استعمالات مثل توليد الكهرباء، اذ يستعمل كوقود فى الدورة المركبة Combined Cycle التى يمكن باستخدامها رفع كفاءة توليد الكهرباء بما يزيد على ثلث الكفاءة العادية فى المحطات الحرارية. ولذلك يتوقع ان يلقى الغاز الطبيعى دفعة قوية نتيجة للاتجاه المتزايد نحو استهلاك الكهرباء.

كذلك تعتمد بعض صناعات البلاستيك والالياف الصناعية ومنتجات بتروكيماوية عديدة على غاز الميثين، وهو أحد مكونات الغاز الطبيعى، كمادة خام Feedstock. ولذلك يتوقع ان توفر صناعة البتروكيماويات سوقا متنامية الاهمية للغاز الطبيعى، وبخاصة فى مصر كما سنوضح فى القسم الثالث من هذه الدراسة.

وفى السنوات الاخيرة امكن استخدام الغاز الطبيعى كوقود للسيارات، اذ تضافرت الجهود فى صناعتى الغاز والسيارات لتوسيع نطاق استعماله فى قطاع النقل، سواء فى النقل العام ام فى نقل البضائع لمسافات قصيرة، وبذلك يمكن ان يساهم استهلاك الغاز فى تحسين الظروف البيئية نتيجة لانخفاض ما ينبعث منه من غازات الاحتباس الحرارى Greenhouse gases (GHG).

---

* خبير اقتصاديات البترول والطاقة، وكيل أول وزارة البترول وممثلها لدى المكتب التنفيذى لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (١٩٧٤-١٩٩٢)، استاذ اقتصاديات البترول بجامعة الكويت (١٩٦٩-١٩٧٤).

ثانيا – انتاج واستهلاك الغاز الطبيعي

قفز الانتاج العالمي من الغاز الطبيعي (ومن ثم استهلاكه الذى يقارب الانتاج) خلال الفترة ١٩٦٥-٢٠٠٢ من نحو ٦٤٧ مليون طن بترول معادل Toe الى نحو ٢٢٧٥ مليون Toe (٢٥٢٨ مليار متر مكعب bcm) بمعدل نمو ٣,٥% سنويا فى المتوسط على مدى ثلث قرن. ولا يدخل فى تلك الارقام ما يتم انتاجه من الغاز الطبيعي ويجرى التخلص منه بالحرق Flared لعدم وجود استخدام مناسب له، او ما يعاد حقنه فى حقول البترول للمحافظة على مستوى الضغط فيها، كما لا يدخل فيها ما يستخدم من الغاز فى عمليات الحقول وكذلك الشوائب التى تستبعد من الغاز فى وحدات التنقية.

وقد ترتب على تلك القفزة فى استهلاك الغاز الطبيعي ارتفاع نصيبه من الاستهلاك العالمي للطاقة خلال الفترة ١٩٦٥-٢٠٠٢ من نحو ١٥,٧% الى نحو ٢٤%، كما يتوقع ان يستمر هذا الارتفاع خلال المستقبل المنظور.

اما بالنسبة للاحتياطات العالمية من الغاز فان توزيعها الجغرافى يختلف اختلافا ملحوظا عن نمط توزيع الاحتياطات العالمية للزيت الخام. فعلى حين يتركز الجانب الاكبر من احتياطات الزيت فى دول لا تستهلك من انتاجها سوى نسبة ضئيلة وتقوم بتصدير الباقى (وأهمها دول اوبك)، فان الجانب الاكبر من احتياطات الغاز الطبيعي يقع فى المناطق الصناعية المستهلكة له.

وقد ارتفعت الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي من نحو ٣٨ تريليون متر مكعب tcm عام ١٩٧٠ الى نحو ١٥٦ tcm (٥٥٠٢ تريليون قدم مكعبة tcf) فى نهاية ٢٠٠٢، وذلك بمعدل نمو ٤,٨% سنويا فى المتوسط على مدى ٣٢ عاما. واذ يحتوى طن البترول حراريا على ما يحتويه نحو ١١١١ مترا مكعبا من الغاز الطبيعي، كما يحتوى برميل البترول على ما يحتويه نحو ١٥٢ مترا مكعبا من الغاز، فان احتياطات الغاز فى نهاية ٢٠٠٢ تعادل حراريا نحو ١٠٢٦ مليار برميل او ١٤٠ مليار طن من البترول. أى ان احتياطات الغاز الطبيعي صارت تعادل احتياطات البترول التى بلغت فى نهاية ٢٠٠٢ نحو ١٠٤٧ مليار برميل او ١٤٣ مليار طن. وللمقارنة فان احتياطات الغاز فى عام ١٩٧٠ لم تكن تتجاوز ٤٥% من احتياطات البترول.

اما بالنسبة للاحتمالات المستقبلية، فيتوقع ان يرتفع الاستهلاك العالمي من الغاز، ويواكبه الانتاج مع فروق طفيفة، من ٢٥٣٦ مليار bcm عام ٢٠٠٢ (أى ما يعادل ٤٥,٧ مليون ب/ى بترول معادل boe/d)[1] الى نحو ٤٧٣١ bcm عام ٢٠٢٠ (أو ما يعادل ٨٦ مليون ب/ى boe/d) بمعدل نمو ٣,٢% سنويا فى المتوسط خلال الفترة المذكورة.

---

[1] تستخدم احصاءات BP Amoco كمعامل تحويل : طن بترول معادل = ١١١١ متر مكعب غاز = ٣٩,٢ الف قدم مكعب غاز = ٤٠,٤ مليون وحدة حرارية بريطانية = ٠,٨٠٥ طن غاز مسال LNG، بينما تستخدم وكالة الطاقة الدولية IEA كمعامل للتحويل : طن بترول معادل Toe = ٤٢,٩ الف قدم مكعب غاز فى الولايات المتحدة = ١٢٧٠ متر مكعب غاز فى اوروبا = ٠,٨٥٥ طن غاز مسال فى اليابان. وتستخدم هيئة معلومات الطاقة الامريكية EIA كمعامل : طن بترول معادل = ٣٩,٧ مليون Btu. والواقع ان معدلات التحويل تختلف بحسب المحتوى الحرارى للغاز والذى يتفاوت من حقل لآخر، كما تختلف المصادر الاحصائية بحسب درجة شمولها، فالبعض يقتصر على الغاز الجاف بينما تشمل احصاءات أخرى محتويات أخرى كالمتكثفات. ومن أمثلة التباين بين الاحصاءات المنشورة رقم الاستهلاك العالمي للغاز فى عام ١٩٩٧ الذى تقدره EIA بنحو ٨١,٧ تريليون قدم مكعب وهو ما يعادل

بذلك يتوقع ان يرتفع نصيب الغاز الطبيعى من الاستهلاك العالمى من الطاقة خلال الفترة المذكورة من ٢٤% الى نحو ٢٩%، أى بزيادة ٥ نقاط مئوية، بينما يتوزع الخفض النسبى بين الفحـــم والطاقـــة النووية والبترول بنسب متقاربة.

ثالثا – التجارة العالمية فى الغاز

(أ) نشأة ونمو تجارة الغاز

شهد العالم خلال العقدين الاخيرين اهتماما متزايدا بحماية البيئـــة، كمـــا طـــرأ مـــن التحســـينات التكنولوجية سواء من حيث كفاءة الغاز فى الاستخدام عموما وفى توليد الكهرباء بصفة خاصة، ام مـــن حيث خفض تكلفة اقامة وتشغيل مصانع الاسالة وناقلات الغاز المسال، ما اعطى دفعة قويـــة للتجـــارة الدولية فى الغاز الطبيعى بنوعيها (انابيب ومسال). وبذلك ارتفع حجم تلك التجارة من نحـــو ١٠٦ bcm عام ١٩٧٥ الى نحو ٥٨١ عام ٢٠٠٢ منها ١٥٠ bcm غاز مسال والباقى بالانـــابيب[٢]. بذلـــك حققـــت التجارة العالمية فى الغاز خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٢ نموا بمعدل ٦,٥% سنويا فى المتوسط، كما ارتفع نصيبها من الاستهلاك العالمى للغاز، رغم تزايده السريع خلال الفترة المذكورة، من نحـــو ٩,٤% الـــى نحو ٢٣%.

ويتركز نحو ٨٠% من الواردات العالمية للغاز الطبيعى فى ٩ دول اهمـــها الولايـــات المتحـــدة والمانيا واليابان وايطاليا وفرنسا.

أما الصادرات العالمية للغاز الطبيعى فيتركز نحو ٨٧% منها فى عدد محدود من الـــدول وهـــى الاتحاد السوفييتى(سابقا) وكندا وهولندا والجزائر والنرويج واندونيسيا وماليزيا وقطر. وقد تـــم تكويـــن منتدى للدول المصدرة للغاز Gas Exporting Countries Forum اثناء اجتماع عقد فى طهران خـــلال مايو ٢٠٠١ وشارك فيه ممثلون لروسيا وايران ونيجيريا والجزائـــر واندونيســـيا وماليزيـــا والـــنرويج وتركمستان وقطر وعمان، كما تم الاتفاق على عقد اجتماع سنوي للمنتدى على مستوى الوزراء وآخـــر نصف سنوى على مستوى الخبراء. ويكتسب المنتدى أهميته من حيث امتـــلاك اعضائـــه لنحـــو ثلثـــى الاحتياطات العالمية للغاز، كما يعتبر خطوة على الطريق نحو تنسيق سياسات انتاج وتصدير الغاز علـــى نحو ما تقوم به أوبك بالنسبة للزيت، وان كان المنتدى لم يشرع بعد فى اقامة بنائه المؤسسى اذ لم يحـــدد له مكان كما لم يعين له أمين عام ولا موازنة للتمويل.

وفى داخل تجارة الغاز عموما، نمت التجارة العالمية فى الغاز المسال LNG بمعدل سريع بعـــد ان صار نقله اقتصاديا عبر مسافات اطول، وبصفة خاصة فى منطقة آسيا باسفيك. وقد بلـــغ معـــدل نمـــو التجارة فى الغاز المسال نحو ٨% سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٢ لتبلغ نحو ١٥٠ bcm ويرتفع نصيبها من التجارة العالمية فى الغاز الطبيعى بنوعيه (انابيب ومسال) من نحو ٥% فى منتصف السبعينات الى نحو ٢٦% عام ٢٠٠٢.

٢٣٢٣ مليار متر مكعب بينما تقدره احصاءات BP بنحو ٢٢١١ مليار متر مكعب وهو ما يعـــادل ٧٨,١ تريليون قدم مكعب بفارق بين التقديرين يبلغ نحو ٤,٦%.

[٢] ولا يدخل فى تلك الارقام حركة قوية للتجارة فى الغاز بين دول الكومنولث المستقلة CIS وهى الدول التى كانت تكون الاتحاد السوفييتى قبل تفككه خلال عقد التسعينات.

وتتوزع واردات الغاز المسال اساسا بين منطقتين : آسيا باسفيك ويبلغ نصيبها نحو ٧٤% (موزعة بنسبة ٥٥% لليابان و١٥% لكوريا الجنوبية و٤% لتايوان)، ثم منطقة اوروبا الغربية ويبلغ نصيبها نحو ٢١% من التجارة العالمية فى الغاز المسال (موزعة بنحو ٨% لفرنسا و٧% اسبانيا و٤% بلجيكا و٢% لتركيا).

(ب) خصائص التجارة فى الغاز المسال

بينما تتجاوز التجارة العالمية فى البترول نصف ما يستهلك منه فى العالم، فان التجارة العالمية فى الغاز الطبيعى لم تتجاوز رغم نموها المستمر نحو ٢٦% من استهلاكه العالمى. ذلك لأن التوسعات الجديدة فى تلك التجارة صارت تتطلب نقل الغاز من حقول تبعد عن الاسواق الرئيسية لاستهلاكه بمسافات شاسعة. وسواء تم النقل بالانابيب ام بالاسالة والنقل البحرى فان اسعار الغاز السائدة فى الوقت الحاضر لا تساند التوسع الذى ينشده العالم، كما لا تعكس الخصائص المتميزة للغاز الطبيعى والتى تتطلب تحقيق سعر يزيد على سعر ما يعادله حراريا من البترول.

وتعتبر مشروعات تصدير الغاز المسال من المشروعات المتكاملة طويلة الاجل، اذ يتم فيها ربط مصانع اسالة الغاز بعدد معين من الناقلات التى تبنى متخصصة لنقله ولا تصلح لغيره، ثم يقام فى الدولة المستوردة اجهزة لاعادة تغويز الغاز المسال، وذلك فضلا عن شبكات الانابيب المحلية التى يتم توزيعه من خلالها على مناطق الاستهلاك. ومن مقتضى هذه الطبيعة الخاصة لمشروعات الغاز المسال ان تمتد العقود التى تنظمها الى آجال طويلة تمتد الى ما بين ٢٠ و ٢٥ سنة. ومن هذا المنطلق تختلف تجارة الغاز الطبيعى المسال عن تجارة الزيت الخام فى عدة نواح، اهمها :

(١) ان تلك المشروعات تعتمد على الاستخدام الكثيف لرأس المال، اذ تقدر الاستثمارات اللازمة لاقامة معمل لاسالة الغاز الطبيعى، بما فى ذلك تسهيلات التخزين والشحن فى ميناء التصدير، بطاقة ٨ مليون طن غاز مسال سنويا (او ما يعادل نحو ١١ مليار متر مكعب سنويا) بنحو ٦ مليار دولار. كذلك تقدر الاستثمارات المطلوبة لبناء ناقلة بحجم ١٣٥ الف متر مكعب من الغاز الطبيعى المسال بما يتراوح بين ٢٥٠-٢٨٠ مليون دولار، وربما انخفضت تلك التكلفة الى ٢٢٠ مليون دولار أو أقل من ذلك نتيجة للتحسينات التكنولوجية التى ادخلت على هذه الصناعة خلال السنوات الاخيرة[٣]. ولا يدخل فى ذلك تكلفة اقامة معدات استقبال الغاز المسال فى ميناء الوصول واهمها صهاريج التخزين والتى قد تصل الى نصف تكلفة مصنع الاسالة[٤].

---

[٣] ولكن يراعى ايضا ان قيمة الدولار قد ارتفعت بالنسبة لغيره من العملات خلال السنوات الأخيرة، وهو ما قد يفسر جزئيا انخفاض التكلفة معبرا عنها بالدولار اذا كان بناء الناقلة يتم فى دولة غير دولارية.

[٤] ومع ذلك تشير التطورات التى طرأت على صناعة اسالة الغاز ونقله بحرا منذ اقامة اول مشروع له فى الجزائر عام ١٩٦٤، ان المسافة التى يمكن حمله عبرها بتكلفة اقتصادية قد ارتفعت من نحو ٢٩٠٠ كيلومتر الى نحو ١٢٠٠٠ كيلومتر عام ١٩٧٧ (وهى المسافة من ابو ظبى الى اليابان) وقد تزيد المسافة عن ذلك بالنسبة لشحنات عارضة (وليس بعقود طويلة الاجل) على نحو ما يحدث منذ ١٩٩٣ اذ قامت اسبانيا بشراء شحنات متفرقة من استراليا التى تقع على بعد ٢٤٠٠٠ كيلومتر. ولكن تلك الصفقات المتفرقة التى تعقد لتصريف انتاج فائض باسعار متدنية وربما بخسائر احيانا لا يمكن اتخاذها قياسا لصفقات طويلة الاجل.

وقد جرت العادة على ان يشترك كل من المصدر والمستورد والشركات الوسيطة فى توفير التمويل اللازم بالاضافة الى قيام عدد من المصارف بتوفير جانب من التمويل فى صورة قروض طويلة الاجل. وكان التمويل بالقروض يصطدم احيانا باشتراط المصارف ان يوجد فى عقود بيع الغاز شرط ضمان حد ادنى للسعر. غير ان صعوبات التمويل صارت أيسر نتيجة لطرح جانب من التمويل، كما فعل المشروع القطرى، فى صورة سندات في اسواق المال العالمية. كذلك ظهر خلال السنوات الاخيرة مستثمرون يمتلكون ناقلات الغاز المسال ويقومون بتأجيرها لمدد طويلة او حتى بنظام الرحلة الواحدة الذى اخذ فى الانتشار نتيجة لظهور قطاع صغير فيما يمكن ان يطلق عليه السوق الفورية Spot market للغاز المسال.

(٢) ان تجارة الغاز المسال بحكم الخصيصة الاولى تستلزم تنظيم العلاقات التى تربط بين المصدر والمستورد فى اطار عقود يمتد سريانها الى آجال طويلة (٢٠-٢٥ سنة)، ولذلك ينبغى ان تكون تلك العقود على قدر من المرونة ودقة الصياغة بحيث تستشرف أهم التغيرات التى يمكن ان تطرأ خلال تلك المدد الطويلة. ومع ذلك، ونظرا لاتساع نطاق الصناعة وازدياد حدة المنافسة بين الدول المصدرة للغاز، اخذت الدول المستوردة للغاز تطالب باعادة التفاوض حول بعض النصوص التى كانت توفر ميزة للدول المصدرة، مثل وضع حد ادنى للسعر، او شرط "استلم او ادفع " Take-or-pay الذى يلزم المشترى باستلام الكميات المتعاقد عليها او نسبة معينة منها خلال فترة معينة. ولا يعفى من دفع قيمتها اذا لم يتمكن من استلامها.

(٣) ان تجارة الغاز تعتمد فى تحديد السعر على التفاوض بين طرفى العقد، المصدر والمستورد، ويمكن ان يتفاوت السعر تفاوتا كبيرا تبعا لظروف وموقع كل مشروع. ومن هذا المنطلق فان تجارة الغاز مازالت – كما ذكرنا – تعتبر تجارة اقليمية وتفتقد وحدة السوق، ومن ثم يمكن ان تتفاوت اسعار الغاز بين اقليم وآخر دون ان يوجد من آليات السوق ما يساعد على مراجحة السعر Arbitrage بين تلك الاقاليم . وهذا على خلاف ما يجرى بالنسبة لتحديد اسعار البترول التى ما زالت تتسم بقدر كبير من الشفافية والتجانس على المستوى العالمى. فاذا حدث ما يؤدى الى تفاوت يتجاوز الفروق الناتجة عن نفقات الشحن بين المناطق، فان حركة السوق لا تلبث ان تراجع Arbitrage بين المناطق فيتحول مسار البترول المحمول بحرا نتيجة للمراجحة لكى يتجه الى الاسواق التى ارتفعت فيها الاسعار، وبذلك يعود التوازن وتتحقق وحدة السوق العالمية للبترول، وذلك خلافا لاسعار الغاز التى ما زالت رهينة الظروف الخاصة بكل مشروع وتخضع للتفاوض بين المتعاقدين.

(٤) كذلك تتميز اسعار الغاز المسال بقدر اكبر من التركز الاحتكارى فى جانب الطلب، اذ تتطلب اقتصاديات كل مشروع ارتباطه بمستورد واحد او اكثر فى حدود المنطقة التى تجعل الاسالة والنقل اليها اقتصاديا. واذ تتركز فى تلك المناطق المستهلكة للغاز الامكانيات التكنولوجية والتمويلية اللازمة لانطلاق الصناعة، فان التفاوض على اساسيات المشروع كثيرا ما يضع الدول المصدرة للغاز فى الموقف الأضعف.

(ج) مستقبل التجارة العالمية فى الغاز

يعتمد مستقبل تلك التجارة على ثلاثة عوامل رئيسية : اولها، مستقبل الاستهلاك العالمى من الغاز، وثانيها، التوزيع الجغرافى للاحتياطات المؤكدة منه، وثالثها، مستوى السعر مقارنا بتكاليف الانتاج

والضخ بالانابيب او بتكاليف الاسالة والنقل البحرى. وسوف نتناول فيما يلى شرح العاملين الاولين، ثم نتناول عامل السعر فيما بعد تحت البند (رابعا).

فكما ذكرنا، يتوقع ان يرتفع استهلاك العالم من الغاز وفقا لسيناريو متوسط بمعدل ٣,٢%.سنويا فى المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٠. ويتفاوت معدل النمو السنوى بين اهم المناطق، اذ يصل الى نحو ٦,٢% فى الدول النامية الاسيوية، و٧,٥% فى امريكا الوسطى والجنوبية، بينما يبلغ نحو ٣% فى اوروبا الغربية وينخفض الى ٢,٣% فى الولايات المتحدة التى تقترب من نقطة التشبع والى ١,٨% فى الاتحاد السوفييتى.

أما التوزيع الجغرافى لاحتياطات الغاز فان الجانب الأكبر منها يتركز فى دول يفيض فيها الانتاج فوق حاجتها المحلية منه، وبصفة خاصة الاتحاد السوفييتى (سابقا) الذى يوجد به نحو ٣٩% من الاحتياطات العالمية، والشرق الاوسط الذى يبلغ نصيبه منها نحو ٣٤% ثم افريقيا بنصيب ٧%. هذا على حين تفتقر اهم مناطق الاستهلاك للاحتياطات التى تساند استهلاكها، ومن ذلك امريكا الشمالية التى تنفرد بنحو ٣٢% من الاستهلاك العالمى للغاز بينما لا يتجاوز نصيبها من احتياطاته ٥%. كذلك الحال بالنسبة لاوروبا التى يبلغ نصيبها من الاستهلاك العالمى نحو ١٩% بينما لا يتجاوز نصيبها من الاحتياطات ٣,٥%، ثم منطقة آسيا باسفيك التى يبلغ نصيبها من الاستهلاك العالمى نحو ١٢% ولا يتجاوز نصيبها من الاحتياطات ٧%.

وتعتبر التجارة العالمية فى الغاز الطبيعى المسال ذات اهمية خاصة بالنسبة للدول العربية المصدرة للغاز وذلك لاعتمادها فى التصدير اساسا على هذا النوع من الغاز، كما تعتبر منطقة آسيا باسفيك السوق الطبيعية للصادرات العربية من منطقة الخليج، وان كانت بعض صادرات الخليج قد اتجهت مؤخرا الى اوروبا التى تعتبر السوق الطبيعية لصادرات شمال افريقيا.

ومع اننا نشاطر الرأى القائل بان اساسيات السوق العالمية للغاز تشجع على التوسع فى استخدامه، ومن ثم التوسع فى تجارته العالمية، الا اننا نرى ان نمو التجارة العالمية في الغاز سوف لا يتحقق ما لم تقم الدول المستوردة للغاز برفع اسعاره من مستواها المتدني حاليا بحيث يمكن اسالته ونقله بحرا عبر مسافات اطول مع توفير عائد مجز على استثماراته وسعر معقول للمادة الخام ذاتها.

رابعا – تسعير الغاز فى التجارة العالمية

يتوقف تحسين اقتصاديات اى مشروع للغاز الطبيعى المسال على رفع اسعاره فى التجارة الدولية للغاز، او النجاح فى خفض نفقات المشروع. ومع ان اسعار الغاز ترتبط ارتباطا وثيقا باسعار البترول الا ان الواقع، كما أوضحنا، يبرهن على ان اسعار الغاز كانت تقل في اغلب الاحوال عما يناظرها من اسعار البترول. ويرجع الانخفاض اساسا لعدم وجود سوق عالمية تتحدد فيها اسعار الغاز، واعتماد السعر في كل حالة على التفاوض بين المصدر والمستورد مع غلبة كفة التفاوض في صالح المستورد الذي يملك الكثير من اسباب السيطرة على مقدرات المشروع، سواء من حيث التمويل ام التسويق ام التكنولوجيا المستخدمة. ويبقى الامل فى ان تؤدى الضغوط العالمية بشأن حماية البيئة، وتمتع الغاز بصفات حميدة بيئيا، ما يساعد على اضافة علاوة Premium فوق سعر البترول عند تسعير الغاز. كذلك يتوقف الامر على ما تفرضه الدول المستهلكة من ضرائب على الغاز وهو ما يعتبر اقتناصا للريع الذى ينبغى ان يحصل منتجو الغاز على جانب منه برفع سعر الغاز المصدر، وذلك أسوة بما يحصل عليه منتجو البترول فى صورة ريع بترولى.

واما بالنسبة لتحسين اقتصاديات المشروع عن طريق خفض النفقات، فان الامر يتوقف اساسا على مدى التحسن فى التكنولوجيا المستخدمة فى الصناعة من المنبع حتى المصب، وهذه تتوقف بدورها على ما يجرى من ابحاث وتطوير فى الدول الصناعية المتقدمة. كذلك تتمتع الصناعة، بوفورات الحجم الكبير، وان كانت الاستفادة من تلك الميزة تتوقف فى النهاية على حجم الحقول التى تزود المشروع بالغاز وايضا على معدلات الانتاج من تلك الحقول. ويأتى فى النهاية مدى استعداد الدول المستوردة للغاز، وهى دول صناعية متقدمة، للمساهمة فى التمويل بشروط ميسرة باعتبارها المستفيد الرئيسى من المشروع. وتتمثل اوجه الاستفادة بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة فيما يحدث عادة من اسناد اقامة المشروع لشركات تنتمى لتلك الدول، فضلا عن تأمين مصدر للطاقة آمن ونظيف، وايضا ما تحصل عليه شركاتها من عائد على الاستثمار بحكم دخولها شريكة فى ملكية المشروع.

واذ تمتد عقود استيراد الغاز لمدد طويلة كما ذكرنا، فقد جرت العادة على ان تتضمن نصا يلزم المشترى بحد ادنى لسعر الغاز مع تصعيده عبر الزمن بمعدلات معينة. ومن أمثلة ذلك ان الشركة الكورية KGC قد تعاقدت مع الشركة القطرية راسغاز فى اكتوبر ١٩٩٥ على شراء ٢,٤ مليون طن من الغاز سنويا لمدة ٢٥ عاما اعتبارا من تاريخ بدء الانتاج فى ١٩٩٩ وتضمن العقد حدا ادنى للسعر وهو ٢,٥٠ دولار لكل مليون Btu، على ان يرتفع هذا الحد الادنى بمعدل ٣% سنويا اعتبارا من عام ١٩٩٤. وكان النص الخاص بضمان حد أدنى لسعر الغاز يعتبر من اساسيات عقود شراء الغاز وذلك لحماية منتجى الغاز فى حالة انخفاض سعر الغاز خلال فترة العقد نتيجة لانخفاض سعر البترول الذى يتخذ اساسا لتسعير الغاز. ومن ناحية أخرى كان النص على حد أدنى للسعر يعتبر من اركان الضمان الاساسية عند قيام المصارف التى تزود المشروع بالقروض الطويلة الاجل، اذ يتخذ هذا السعر أساسا لتقدير حجم القروض التى تقدمها للمشروع. ومن أمثلة ذلك ان النص على ٢,٥٠ دولار كحد ادنى للسعر يتيح الفرصة للحصول على قروض مصرفية بافتراض سعر للبترول يعادل ١٤,٥٠ دولارا للبرميل. اما اذا لم يتضمن العقد حدا ادنى للسعر فان المصارف كانت تتبنى سعرا للبترول لا يتجاوز ١٠ دولارات للبرميل (أى ١,٧٠ دولار لكل مليون Btu) على مدى عمر المشروع، وذلك لحساب الحد الاقصى لما تقدمه من قروض وهو ما لم يكن كافيا لتمويل المشروع.

كذلك قد تتضمن العقود نصا يجيز تعديل السعر، او اعادة التفاوض عليه، تبعا لتغير الظروف والاتجاه العام لاسعار الطاقة. وكان شرط " استلم او ادفع " Take-or-pay ايضا من الشروط الشائعة فى عقود بيع وشراء الغاز، وهو شرط يستند فى مشروعيته الى ان المنتج يلتزم بتوفير الكميات المتعاقد عليها ويقوم باستثمار امواله فى اقامة المعدات والاجهزة التى تحقق توفير الكميات المتعاقد عليها. ومن ثم ينبغى ان يضمن المنتج حدا ادنى من التدفق النقدى يكفى لتغطى الحد الادنى لقيمة الغاز واستثماراته. وبقدر ما يحقق هذا الشرط من تأمين للمنتج، فانه يعتبر عبئا على الشركة المستوردة، اذ يحملها قيمة كميات قد لا تستطيع توزيعها او تقاضى ثمنها من المستهلكين متى تراخى الطلب على الغاز وعجز عن استيعاب ذلك الحد الادنى. ولذلك تضغط شركات التوزيع المشترية للتخلص من ذلك الشرط سواء فى العقود القديمة ام فى العقود الجديدة، او التفاوض بقصد الحصول على ميزة معينة فى مقابل هذا الشرط.

خامسا – مشاكل البتروكيماويات العربية

تعتبر صناعة البتروكيماويات امتدادا طبيعيا لصناعة تكرير البترول وان كانت تمتاز عنها بقوة الجذب الامامية والخلفية، حيث تتشابك مع مختلف القطاعات وفى مقدمتها الزراعة والصناعة والتشييد

والنقل والمواصلات. كذلك تمتازصناعة البتروكيماويات بالتنوع الكبير فى منتجاتها وقدرتها على الحلول محل المنتجات الطبيعية حيث صارت تنافسها بل وتتفوق عليها، اذ يستخدم نحو ٨٠% من المنتجات البتروكيماوية فى انتاج البلاستيك والمطاط الصناعى والالياف الصناعية. وتتفوق البتروكيماويات ايضا على صناعة التكرير من حيث حجم القيمة المضافة. فصناعة التكرير لا تضيف اكثر من ٣ دولارات فى البرميل، بينما ترتفع القيمة المضافة فى البتروكيماويات الاساسية كالاثيلين والبروبلين الى ٣٦ دولارا وفى المنتجات الوسيطة الى ١٣٢ دولارا والى اكثر من ٢٦٠٠ دولار اذا حول برميل من البترول الى منتجات مصنعة معدة للاستهلاك المباشر. وتعتمد الصناعة اساسا على وجود مادة خام رخيصة مثل الغاز الطبيعى او النافتا، كما تعتمد على التكامل الرأسى بين وحداتها الانتاجية خفضا للنفقات، وعلى تكاملها الافقى مع الصناعات المستخدمة لمنتجاتها محليا او على وجود اسواق تصديرية مضمونة.

وتواجه البتروكيماويات العربية صعوبات من اهمها :

(١) اعتمدت البتروكيماويات العربية فى تدبير المادة الاولي على الغاز الطبيعى المصاحب لانتاج البترول وذلك لوفرته فى البداية، مع عدم قدرة الاستخدامات المحلية على استيعابه، مما كان يلجىء الدول الى التخلص من فوائضه بالحرق. وقد ترتب على استخدام الغاز كمادة اولية محدودية التنوع فى المنتجات والتركيز على المواد الاساسية مثل الايثلين والميثانول، وبالتالى تعويق التكامل الرأسى. وعلى حين يمثل الغاز ٩٠% من اللقيم فى البتروكيماويات العربية، فانه لا يتجاوز ٣٠% فى الولايات المتحدة رغم توفره ورخص اسعاره فيها، كما لايتجاوز ١٢% فى اوروبا و٤% فى اليابان. اما استخدام النافتا كمادة وسيطة فمن شأنه توسيع قاعدة الانتاج البتروكيماوى وزيادة مرونته واتساع امكانيات المرحلتين الوسيطة والنهائية والتى يرتفع فيهما مستوى العائد. ويقدر نصيب النافتا كمادة اولية بنحو ٩٦% فى اليابان و٨٨% فى اوروبا. وقد ادى ضيق القاعدة البتروكيماوية العربية وعدم تناسبها مع التشكيلة العالمية الى صعوبة تسويق بعض المنتجات العربية، وذلك بالاضافة الى الصعوبات الناشئة عن السياسات الحمائية للدول المستوردة.

(٢) غياب التنسيق داخل المنطقة العربية حيث قامت كل دولة بانشاء وحداتها بمعزل عن الدول الاخرى رغم ان اغلب تلك المشروعات قد اقيم تقريبا فى نفس الفترة الزمنية وكان من الممكن الاستفادة بالتجربة الاوروبية فى التكامل الاقليمى الذى يعتبر حجر الزاوية فى تلك الصناعة. وقد ترتب على تلك السياسة اقامة وحدات صغيرة فى كل دولة فلم تستفد من اقتصاديات الحجم الكبير، وان كان انخفاض اسعار المادة الخام (الغاز الطبيعى) قد عوض جانبا من ذلك الاثر السلبى. كذلك ادى انعدام التكامل الى تعطيل الانتاج فى احيان كثيرة بسبب صعوبة الحصول على الخامات المغذية والالتجاء الى استيردها من خارج المنطقة.

(٣) افتقار الانتاج العربى الى التوازن بين مختلف المواد داخل المرحلة الانتاجية الواحدة، وبين المراحل الانتاجية الثلاث، وهو ما ترتب عليه زيادة الاعتماد على الاستيراد من خارج المنطقة لمواجهة معظم مدخلات المنتجات الوسيطة وغالبية مدخلات المنتجات النهائية.

(٤) غياب التنسيق بين نمط العرض ونمط الطلب فى الاسواق العربية مما ترتب عليه وجود فوائض يصعب تسويقها دوليا وعجز يتطلب استيراده بتكاليف مرتفعة.

(٥) غياب الترابط بين الاقطار المنتجة وبينها وبين الاقطار العربية التى تمتلك الصناعات التحويلية اللآحقة والتى تستخدم المنتجات البتروكيماوية الاساسية او الوسيطة. وبصفة عامة محدودية التبادل التجارى نتيجة لضيق قاعدة البتروكيماويات القابلة للتبادل.

فى ضؤ تلك الخلفية، تأتى مشكلة الضرائب التى تفرضها دول الاتحاد الاوروبى على وارداتها من البتروكيماويات العربية كعبء اضافى على تلك الصناعة. وقد ظل الاتحاد الاوروبى منذ منتصف الثمانينات يرفض باصرار مطلب دول الخليج العربى الغاء تلك الضرائب والتى تفرض بمعدلات تتراوح بين ١٣-١٥%. وكانت حجة الاتحاد الاوروبى فى ذلك ان دول الخليج تعتمد فى انتاجها على مواد اولية (الغاز الطبيعى) مقومة باسعار متدنية، ومن ثم فان الاسعار التى تعرضها فى الاسواق الاوروبية تنطوى على "اغراق" Dumping وهو ما يجيز للدول الاوروبية فرض ضرائب حمائية عليها.

ومن ناحية أخرى، اخذ الاتحاد الاوروبى يردد، وبصفة خاصة اثناء الدورة الرابعة من الحوار التى عقدت فى فنزويلا خلال سبتمبر ١٩٩٥، واثناء ندوة الطاقة التى عقدت فى تونس خلال يونيو ١٩٩٥، دعوته لفتح المجال فى دول الخليج امام الاستثمارات الاوروبية فى اطار من المنافسة الكاملة واقتصاديات السوق. ويقصد بذلك عودة شركات البترول الغربية الى البحث عن البترول وانتاجه بالمشاركة مع دول المنطقة°. ويضيف الاتحاد الاوروبى الى ذلك دعوته للدول البترولية الى الاستثمار فى المصافى الاوروبية او شراء حصة فيها وذلك للاستفادة من انخفاض تكلفة النقل والتخزين، مع امكانية تحسين نوعية المنتجات باستخدام التكنولوجيا الاوروبية، وبما يجعلها مطابقة للمواصفات التى تشترطها الدول المستهلكة حماية للبيئة. ومن الواضح ان تلك الدعوة تستهدف فى المقام الاول خدمة المصالح الاوروبية، اذ تؤمن احتياجاتها البترولية خلال المستقبل الذى قد يتسم بالشحة البترولية مع زيادة الطلب على البترول وقصور استثماراته عن توفير الطاقة الانتاجية الكافية. كذلك تحقق الدعوة الاوروبية للشركات الغربية العودة الى السيطرة - ولو جزئيا - على انتاج البترول الخام واقتناص جانب من استثماراته وارباحه. ولا يكتفى الاتحاد الاوروبى بذلك، بل يطالب ايضا بالحصول لشركاته البترولية داخل دول الخليج بمعاملة مماثلة لتلك التى تمنحها دول الخليج لشركاتها، سواء فى مرحلة الاستكشاف والانتاج ام فى مرحلة التكرير والتسويق°. اما بالنسبة للمنتجات البترولية المكررة والبتروكيماويات التى تنتج على ارض دول الخليج فستظل تواجه ما واجهته طوال السنوات الماضية من قيود كمية وجمركية فى الاسواق الاوروبية.

واذا كان الامر كذلك، فما الذى يمكن ان يفعله المنتجون العرب، وهل يمكن ان تتكامل صناعة البتروكيماويات العربية على ارض مصر التى يتوفر لديها الخبرة البشرية، والغاز الطبيعى بأسعار متدنية كما سنوضح بعد قليل، وأيضا نتيجة لقربها من الأسواق الاوروبية التى تعتبر الاسواق الطبيعية للمنتجات البتروكيماوية؟

° ينظر فى هذا الموضوع بحثنا المنشور فى التقرير الذى أصدره فى مستهل ٢٠٠٣ مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام تحت عنوان "**الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٢**".

القسم الثانى – تجربة قطر فى تصدير الغاز الطبيعى

كانت الجزائر اسبق الدول العربية فى تصدير الغاز الطبيعى اذ بدأت عام ١٩٦٤ باسالته ونقلـه الى اوروبا نظرا لقصر المسافة بينهما مع ارتفاع كلفة الاسالة والنقل بحرا وانخفاض اسعار الزيت الذى كان يحتل منزلة الصدارة فى الاستهلاك الاوروبى من الطاقة فى ذلك الوقت. وقد بدأت تلك الصـادرات الى كل من انجلترا وفرنسا بكميات لا تتجاوز ١,٥ مليار متر مكعب bcm سنويا، وكان العائد الصـافى منذ اواخر الستينات وحتى اواخر السبعينات بالكاد يبرر ذلك الاستثمار، اذ لم يتجاوز ٢٥ سـنت لكـل مليون Btu فى المتوسط. ومع ارتفاع اسعار الزيت فى اواخر السبعينات واوائل الثمانينات ارتفع ذلـك العائد الى نحو دولار ولكنه لم يلبث ان انهار مع انهيار اسعار الزيت عام ١٩٨٦. ثم توسعت الصناعـة فى الجزائر على تفصيل لا محل لشرحه.

وفى عام ١٩٧٧ قامت امارة ابو ظبى بتصدير الغاز المسال الى اليابان، وبلغت صادراتها عـام ٢٠٠١ نحو ٧,١ bcm كما تم بعد ذلك بناء معامل للاسالة فى قطر وعمان واتجهت مصر لتصدير الغاز وان كنا نعارض تلك السياسة كما سنوضح فى القسم الثالث.

واذ تتوفر بدرجة معقولة بيانات التجربة القطرية، فان اقتصادياتها يمكن ان تعبر الى حد كبير عن التجارب المماثلة فى المنطقة العربية. فقد اكتشف حقل الشمال فى قطر عام ١٩٧١ وتبلغ مساحته ٦٠٠٠ كيلومتر مربع، كما يحتوى من الاحتياطيات المؤكدة فى نهاية ٢٠٠١ نحو ١٤٤٠٠ bcm او ما يعـادل ٩,٣% من الاحتياطيات العالمية للغاز. وقد تم تقسيم حقل الشمال الى اجزاء اسند كـل منـها لشـركة مستقلة، وكان اولها شركة (قطرغاز) Qatargas التى تشارك قطر فى ملكيتها مـع توتـال الفرنسـية وموبيل وشركتين يابانيتين. وقد بدأت اولى شحنات الشركة من الغاز الطبيعى المسال الى اليابان فـى يناير ١٩٩٧.

اما الشركة الثانية فهى (راسغاز) RasGas نسبة الى منطقة Ras Laffan ويشترك فى ملكيتـها كل من قطر بنسبة ٦٣% وموبيل بنسبة ٢٥% وKGC الكورية الجنوبية بنسبة ٥% وشركتين يابـانيتين كل بنسبة ٣,٥% وبدأ التصدير فى عام ١٩٩٩.

وقد انشئت الشركة الاولى (قطرغاز) عام ١٩٨٤ وتعثرت خطواتها فى البداية الى ان وقعت معها فى فبراير ١٩٩١ شركة الكهرباء اليابانية تشوبو Chubu مذكرة تفاهم تحولت فى مايو ١٩٩٢ الى عقـد ملزم لشراء ٤ مليون طن سنويا لمدة ٢٥ عاما. كذلك احتفظت تشوبو بحقها فى زيادة الكمية المشـتراة الى ٦ مليون وهو ما استخدمته تشوبو فعلا بالتوقيع فى يناير ١٩٩٤ على عقد بشراء الزيادة باعتبارهـا ممثلة ومنسقة لمشتريات سبع من شركات الكهرباء اليابانية. وهكذا انشئت الشركة بدعم يابانى من ابتـداء من مقاول الانشاء الى مرورا بالتمويل وانتهاء بشراء الغاز المنتج، وبذلك استفاد الاقتصاد اليابانى كثـيرا من اقتصاديات المشروع. كذلك يتضح حرص الشركات اليابانية المستوردة للغاز على دخـول السـوق كمجموعة منسقة يمثلها شركة قائدة، وفى ذلك من الدروس ما يمكن ان يستفاد به عند مناقشـة تنسـيق مواقف المصدرين.

وقد بدأ مشروع (قطرغاز) بوحدتين للاسالة ثم اضيف اليهما وحدة ثالثة بحيث يبلغ حجم الغاز الذى تغذى به الوحدات الثلاث نحو ١,٢ مليار قدم مكعب من الغاز يوميا وما زال التوسع جاريا. وفيما يلى اهم المعالم الاقتصادية للتجربة القطرية:

أولا - قدرت تكلفة تطوير واستخراج الغاز فى مرحلة المنبع Upstream بنحو ٩٠٣ مليون دولار. وتقدر التكلفة الرأسمالية لبناء وحدتى الاسالة بنحو ٢,٨٥ مليار دولار، وتقدر تكلفة الوحدة الثالثة بنحو ٨٠٠ مليون دولار. كما تقدر تكلفة بناء ١٠ عشر ناقلات للغاز المسال حجم كل منها ١٣٥ الف متر مكعب بنحو ٢,٧ مليار دولار، وان كانت (قطرغاز) قد تعاقدت على استئجارها بدلا من ملكيتها التى ستحتفظ بها مجموعة من شركات الشحن اليابانية. وهكذا يتضح ان مشروعا تبلغ انتاجيته نحو ٦ مليون طن غاز مسال سنويا (أو ٨,٢ bcm غاز) يمكن ان تصل تكلفته الرأسمالية نحو ٦,٤ مليار دولار وذلك عدا ما يتكلفه اعداد الميناء المناسب وارصفة الشحن فى دولة التصدير، وكذلك اجهزة استقبال الغاز السائل واعادة تغويزه فى ميناء الوصول.

وباضافة مصروفات التشغيل[٦] الى التكلفة الرأسمالية، ثم توزيع اجمالى التكاليف على وحدات الانتاج، يمكن استخلاص الصورة التقريبية التى يوضحها الجدول التالى (بالدولار) لتكلفة الغاز الطبيعى المسال فى شركة (قطرغاز) تسليم ميناء الوصول فى اليابان، معبرا عنها بما يعادل حراريا برميل زيت، وايضا لكل مليون Btu وهو وحدة التسعير فى عقود بيع وشراء الغاز الطبيعى (وذلك باستخدام معامل للتحويل : برميل زيت = ٥,٨ مليون Btu)[٧].

عنصر التكلفة	لكل برميل معادل نفط Boe		لكل مليون وحدة حرارية Btu	
	التكلفة الكلية	منها الرأسمالية	التكلفة الكلية	منها الرأسمالية
تطوير وانتاج الغاز فى المنبع	١,٨١	٠,٨١	٠,٣١	٠,١٤
اسالة الغاز	٩,٢٥	٦,٢٩	١,٥٧	١,٠٧
نقل الغاز من الخليج الى اليابان	٧,٤٤	٤,٧٦	١,٢٦	٠,٨١
التكلفة الاجمالية	١٨,٥٠	١١,٨٦	٣,١٤	٢,٠٢

---

[٦] وقد قدرت مصروفات التشغيل على اساس المعايير التى وضعتها وكالة الطاقة الدولية ، مع افتراض متوسط للانتاج نحو ٨ مليون طن من الغاز المسال سنويا، وان الاموال المقترضة ستسدد بسعر فائدة ١٠% على مدى خمسة وعشرين عاما وهو العمر الافتراضى للمشروع .

[٧] تتفاوت معاملات التحويل تبعا للتعريف المستخدم فى كل جهة، وحتى فى داخل الجهة الواحدة. ومن أمثلة ذلك ان احصاءات BP تتبنى معاملين متناقضين، أولهما : طن زيت معادل toe = ٤٠ مليون Btu = ٧,٣٣ برميل زيت معادل boe. ومن مقتضى ذلك ان يصبح boe = ٤٠ ÷ ٧,٣٣ = ٥,٤٦ مليون Btu.

أما المعامل الثانى فهو : boe = ٥,٨ مليون Btu. ومن مقتضى ذلك ان يصبح toe = ٤٢,٥ مليون Btu وليس ٤٠ مليون Btu كما ورد فى المعامل الأول. والواقع ان معامل التحويل من boe الى Btu يتراوح بين ٥,٥ و ٥,٨ مليون Btu تبعا لكثافة الزيت الخام، حيث يختلف المحتوى الحرارى للزيت باختلاف درجات الكثافة النوعية، وأيضا تبعا لما اذا كان المقصود برميلا من منتج زيتى مكرر حيث يختلف المحتوى الحرارى تبعا لاختلاف المنتج.

ثانيا – كذلك يستخلص من الجدول السابق ومما دار حول تلك الصفقة من مفاوضات، عدد من النتائج اهمها :

(أ) ان التكلفة الرأسمالية تبلغ نحو ٦٨% من التكلفة الكلية فى هذا النوع من المشروعات، وهو ما يعكس طبيعة تلك الصناعة من حيث انها كثيفة فى استخدامها لرأس المال، كما ان حجم رأس المال المطلوب لمشروع بحجم نمطى مثل المشروع القطرى لا تقل تكلفته عن ٦ مليارات دولار. وسوف نوضح فيما بعد كيف ادى هذا الحجم الهائل من التمويل الى وجود صعوبات تمويلية استغلها المستوردون لتوفير جانب من التمويل مقابل الحصول على مكاسب اقتصادية.

(ب) ان التكلفة الكلية كما يوضحها الجدول السابق لا تتضمن ثمن الغاز باعتباره مادة خام. وبمعنى آخر لا تتضمن ما يتضمنه سعر الزيت من ريع فوق تكلفة الاستكشاف والتطوير والانتاج، وهو الريع الذى تحصل عليه الدولة المصدرة مستقلا، باعتباره ثمنا او تعويضا عن نضوب المادة الخام، بصرف النظر عما يحققه المشروع كعائد صاف على الاستثمار.

(ج) تم الاتفاق مع شركة تشوبو اليابانية على ٤,١٠ دولار لكل مليون Btu غاز تسليم ميناء الوصول باليابان وذلك كسعر مرحلى استمر سريانه حتى آخر يونيو ١٩٩٧. وقد تعثر الاتفاق بعد ذلك حول اسلوب تحديد سعر السوق فى المدى الطويل، فتقرر استمرار استعمال سعر مرحلى الى ان يتم الاتفاق. وقد اخذ كأساس لتحديد السعر المرحلى الجديد المتوسط الشهرى المرجح لاسعار الواردات اليابانية من الغاز المسال كما تنشرها الاجهزة الحكومية اليابانية. واذ يتأخر النشر لمدة شهرين، فان متوسط اسعار مايو يطبق على شحنات يوليو، وهكذا. واذ ترتبط اسعار الغاز باسعار الزيت مع تراخ لعدة شهور Lag، فان المستوى العام لاسعار الغاز الذى تستورده اليابان لم يتجاوز ٣,٤٥ دولار عام ١٩٩٥ و٣,٦٥ دولار عام ١٩٩٦.

(د) ان مؤشرات اسعار الغاز الذى تستورده اليابان تشير الى اتجاه نزولى، حتى قبل وقوع الازمة المالية الاقتصادية فى جنوب شرق آسيا. ولعل الأقرب للواقع ان يتخذ سعر ٣,٥٠ دولار Cif للتعبير عن سعر الغاز المتوقع خلال السنوات القادمة، وهو ما يعادل نحو ٢٠,٣٠ دولارا فى المتوسط لبرميل معادل من الزيت (وذلك بافتراض ان الارتفاع الحالى فى أسعار البترول هو ظاهرة مؤقتة تعمل صقور واشنطون على ازالتها باحتلال العراق ومن ثم السيطرة على التاج حوض الخليج وعلى الأسعار).

ثالثا – يتضح مما تقدم انه على حين يتعادل سعر الغاز مع سعر الزيت فى موانى اليابان، فان المقارنة بين التكلفة الكلية لكل منهما تكشف عن تفاوت كبير بينهما. ومن شأن هذا التفاوت، وعلى فرض ان سعر الغاز سوف يحدد فى النهاية بما يعادل سعر الزيت تسليم ميناء الوصول Cif، فان ما يؤول من الريع للدولة المصدرة للغاز سوف يتضاءل الى حد كبير مقارنا بما يؤول اليها فى حالة تصدير الزيت. اذ بفرض ان سعر الغاز تسليم ميناء الوصول سوف يستقر حول ٣,٥٠ دولار لكل مليون وحدة حرارية، فان ربحية تصدير الغاز بما فيها ثمن المادة الخام سوف لا تتجاوز ٠,٣٦ دولار لكل مليون Btu، اذ تقدر التكلفة بنحو ٣,١٤ دولار . وبتحويل هذه الارقام الى ما يناظرها من زيت تبلغ ربحية الغاز نحو ١,٨٠ دولار لما يعادل برميلا من الزيت (٢٠,٣٠ السعر – ١٨,٥٠ التكلفة) وذلك بالمقارنة بنحو ١٣,٢٠ دولارا كربحية للزيت فى حالة وصوله الى الموانى اليابانية بالسعر الافتراضى المناظر وهو ٢٠,٣٠ دولار، اذ تقدر تكلفة برميل من الزيت ينتج من حقل جديد فى الخليج بنحو ٧ دولارات تسليم موانى اليابان.

وقد حاولت بعض الدراسات ان تضيف الى ربحية مشروع (قطرغاز) قيمة ما سوف يقترن باستخراج الغاز من المتكثفات Condensates كمنتج ثانوى وتقدر بنحو ٥٣ الف برميل يوميا، وبذلك ترتفع ربحية المشروع لكل كمية من الغاز تعادل برميل زيت الى نحو ٧,٤٠ دولار، او ما يعادل ١,٢٨ دولار لكل مليون Btu.

ومع ان اضافة ربحية المتكثفات الى ربحية الغاز، كوسيلة لمساندة اقتصاديات المشروع، يمكن ان تكون موضع مناقشة ليس هنا مجالها، كما ان ما يحتويه الغاز من المتكثفات يختلف من حقل لآخر، فان ربحية الغاز حتى بعد تلك الاضافة ما زالت تقل كثيرا عما يناظرها فى حالة الزيت.

رابعا – ومما يسترعى الانتباه فى بعض الدراسات التى تقارن بين ربحية الزيت وربحية الغاز، انها تقوم بتقدير الفرق بين التكلفة وسعر البيع باعتباره ربحا ثم تنسبه الى الاستثمارات لتستخلص ما تطلق عليه معدل العائد على الاستثمار[٨]. ووجه القصور فى هذا الاسلوب انه يغفل حق الدولة المصدرة للمادة الخام (الغاز او الزيت) فى الحصول على نصيبها العادل من الريع باعتباره ثمنا للنضوب مستقلا عن الاستثمارات التى انفقت فى البحث عن الحقول وتنميتها والانتاج منها. وقد كان هذا النصيب يتكون فى الماضى من عنصرين اولهما الاتاوة Royalty وهى نسبة محددة من انتاج الزيت تحصل عليها الدولة المضيفة بصرف النظر عن ربحية المشروع او خسارته، ثم الضرائب التى تفرض على ما يتحقق من ارباح نتيجة لاستغلال مرفق الزيت . أما فى الوقت الحاضر فان نصيب الدولة المصدرة للزيت يتحدد بالفرق بين تكلفة الانتاج الشاملة وبين سعر البيع تسليم ميناء الشحن FOB.

خامسا – مع دخول دول عديدة فى مجال تصدير الغاز الطبيعى المسال، اشتدت حدة المنافسة بين الدول المصدرة وضعف مركزها التفاوضى فى مواجهة مستوردى الغاز الذين تساندهم مصارفهم وشركاتهم الوسيطة التى تسيطر على امكانيات التمويل والتسويق والتقنيات المتقدمة لتلك الصناعة. ومع ضعف القوة التفاوضية للدول المصدرة للغاز وعدم التنسيق بين مواقفها عند التعاقد او التسويق، استطاع المستوردون التحلل من شروط عديدة كانت تحتويها فى البداية عقود بيع الغاز لصالح المصدر. من ذلك على سبيل المثال الشرط الذى كان يضمن للمصدر حدا ادنى لسعر الغاز، وشرط " استلم او ادفع" Take-or-pay. وكان الشرطان يؤمنان لمصدر الغاز حدا ادنى من التدفق النقدى، ويتيحان له فرصة الحصول بسهولة وبشروط معقولة على القروض اللازمة لتمويل المشروع. غير ان تنازل المشروع العمانى لاسالة وتصدير الغاز عن شرط ضمان حد ادنى لسعر الغاز، كان من الدوافع التى شجعت مستوردى الغاز القطرى على المطالبة بالغاء الشرط من عقودهم.

وكما اوضحنا من قبل، فقد تعثر التفاوض على اسلوب لتحديد سعر السوق فى المدى الطويل بالنسبة لصادرات (قطرغاز) الى اليابان، وهو ما دفع المتعاقدين الى استخدام سعر مرحلى يعتمد على ما تنشره الاجهزة الحكومية اليابانية من متوسطات.

كذلك يتعرض شرط "استلم او ادفع" لضغوط شديدة بقصد ازالته من عقود البيع والشراء، وتشير الدلائل الى ان المستهلكين سوف يفلحون فى التخلص منه.

---

[٨] من ذلك تقدير آية الحسين لعائد الاستثمار بنحو ٣٠% فى حالة الزيت ونحو ٢٠% فى حالة الغاز الطبيعى المسال، وذلك قبل استقطاع الضرائب. **Middle East Economic Survey**, 3 March 1997

سادسا – اما بالنسبة للمشروع القطرى الثانى، فقد تأسست لتنفيذه شركة (راسغاز RasGas) وكانت ملكيتها فى البداية موزعة بنسبة ٧٠% لقطر و ٣٠% لشركة موبيل. وتعتزم الشركة اقامة وحدتين للاسالة طاقة كل منهما ٢,٥ مليون طن سنويا، وان كانت تستهدف ان تصل طاقتها النهائية الى ١٠ مليون طن. وتقدر التكلفة الرأسمالية للوحدتين بنحو ٣,٣ مليار دولار، مع ملاحظة ان تكلفة الوحدة الثانية لا تتجاوز ثلث تكلفة الوحدة الاولى، وهو ما يعكس اهمية " وفورات الحجم الكبير" Economies to scale فى تلك الصناعة.

وكانت الشركة الكورية KGC قد تعاقدت مع راسغاز فى اكتوبر ١٩٩٥ على شراء ٢,٤ مليون طن من الغاز سنويا لمدة ٢٥ عاما اعتبارا من تاريخ بدء الانتاج فى ١٩٩٩ وتضمن العقد حدا ادنى للسعر وهو ٢,٥٠ دولار لكل مليون Btu، على ان يرتفع هذا الحد الادنى بمعدل ٣% سنويا اعتبارا من عام ١٩٩٤. وكان هذا الشرط حتى تاريخ التعاقد يعتبر من اساسيات عقود شراء الغاز وذلك لحماية منتجى الغاز والمصارف التى تزودهم بالقروض الطويلة الاجل فى حالة انخفاض سعر الغاز نتيجة لانخفاض سعر الزيت خلال فترة العقد. وكان الاتفاق على ٢,٥٠ دولار كحد ادنى للسعر يتيح الفرصة للحصول على قروض مصرفية بافتراض سعر للزيت يعادل ١٤,٥٠ دولارا للبرميل. اما اذا لم يتضمن العقد حدا ادنى للسعر فان المصارف كانت تتبنى سعرا للزيت لا يتجاوز ١٠ دولارات للبرميل (أى ١,٧٠ دولار لكل مليون Btu) على مدى عمر المشروع، وذلك لحساب الحد الاقصى لما تقدمه من قروض وهو ما لم يكن كافيا لتمويل المشروع.

وفى مستهل ١٩٩٦ استطاعت الشركة الكورية، بمعاونة شركة شل، ان تتعاقد مع دولة عمان على زيادة مشترياتها من الغاز المسال الى ٤ مليون طن سنويا، وذلك مقابل تخلى عمان عن شرط الحد الادنى، وبذلك انفتح المجال لاعادة التفاوض مع قطر للحصول على معاملة مماثلة. وقد استطاعت الشركة الكورية ان تحصل على نصيب ٥% فى ملكية الشركة القطرية، وذلك فى مقابل زيادة مشترياتها من ٢,٤ مليون طن الى ٤,٨ مليون طن سنويا مستندة فى ذلك الى ان انخفاض تكلفة الوحدة الثانية للاسالة سوف تحسن من اقتصاديات المشروع. ومن ناحية أخرى، تمكنت راسغاز فى ديسمبر ١٩٩٦، وبمساعدة موبيل، من طرح سندات باسم الشركة فى اسواق رأس المال العالمية وتم تغطيتها بالكامل وبذلك حصلت الشركة على ١,٢ مليار دولار من اصدارين يسترد الاول منهما عام ٢٠٠٦ بفائدة ٧,٦% والثانى عام ٢٠١٤ بفائدة ٨,٣%. ويعتبر التمويل باصدار سندات فى سوق رأس المال الاول من نوعه بالنسبة لمشروع من مشروعات الغاز المسال. وكان مما قيل فى تفسير السهولة التى تمت بها تغطية الاكتتاب ان التعاقد مع الشركة الكورية قد ضمن تسويق انتاج الوحدتين الأولتين لمدة ٢٥ عاما. كذلك حصلت شركتان يابانيتان على ٧% من ملكية الشركة بعد ان وعدتا بتوفير قروض ميسرة لتغطية نصيب قطر فى رأس المال فى حدود ٩٠٠ مليون دولار على ان تسترد من نصيب قطر فى الانتاج. وبذلك انخفضت حصة قطر الى ٦٣%، كما انخفضت حصة موبيل الى ٢٥%. وبالتغلب على مشكلة التمويل التى كانت تستلزم اشتراط حد ادنى لسعر الغاز، اخذت الشركة الكورية وغيرها من مستوردى الغاز القطرى تطالب باستبعاد الحد الادنى لسعر الغاز.

وهكذا يتضح ان قيام الشركات الاجنبية بتوفير جانب من نصيب الدولة المضيفة فى تمويل مشروعات الغاز المسال او المشروعات البتروكيماوية، لم يكن بغير مقابل. فبالاضافة الى حصول الشركة الاجنبية على حصة فى ملكية الشركة المنتجة للغاز، ومطالبتها بالغاء شرط الحد الادنى للسعر

وشرط استلم او ادفع، ثم تعثر الاتفاق على اسلوب دائم لتحديد سعر الغاز كما اوضحنا، فان تلك المشروعات سوف تحصل على المواد الخام (ومنها الغاز) باسعار متدنية، كما ان الدولة المضيفة سوف تتلقى توزيعات ربحية ضئيلة خلال السنوات الاولى من المشروع، وغير ذلك مما يرجح كفة المستهلكين على كفة منتجين لا تربطهم سياسة منسقة.

سابعا – مع ظهور فائض فى اسواق الغاز الطبيعى المسال نتيجة للازمة المالية الاقتصادية التى نشبت فى شرق وجنوب آسيا منذ منتصف ١٩٩٧، شرعت بعض الدول المستوردة للغاز فى شراء شحنات محدودة من ذلك الفائض فيما يمكن ان يسمى بالسوق الفورية للغاز الطبيعى. ويعتبر السعر فى هذه الصفقات متدنيا للغاية اذ لا يكاد يغطى تكلفة اسالة الغاز ونقله. ولكن لعل مما ساعد على ابرام تلك الصفقات وجود ناقلات غاز مسال معطلة عن العمل مما دفع اسعار الشحن فيها الى ما يقرب من نصف معدلها المعتاد. وكما اشرنا من قبل، فان مشروعات الغاز المسال لم تعد ملزمة بامتلاك الناقلات المتخصصة، اذ اخذ مستثمرون مستقلون يمتلكون تلك الناقلات ويقومون بتأجيرها لمدد طويلة، او حتى بنظام الرحلة الواحدة الذى اخذ فى الانتشار نتيجة لظهور قطاع صغير فيما يمكن ان يطلق عليه السوق الفورية للغاز المسال.

وبصرف النظر عن ظروف صفقات السوق الفورية، فان اخطر ما يهدد التجارة الدولية فى الغاز المسال ان تتكرر تلك الصفقات، تحت ضغط الحاجة لتوفير السيولة المالية للمشروع، على نحو يكرس الرغبة لدى المستوردين فى التفاوض حول تعديل سعر الغاز المتفق عليه فى العقود طويلة الاجل Baseload contracts. ومتى انخفض المستوى العام للسعر فى وقت يتسم بفائض مؤقت نتيجة لظروف لا يتوقع دوامها، فان ذلك المستوى يمكن ان ينتشر ويثبت على مدى الفترة التى تغطيها تلك العقود. ومن شأن هذا الانخفاض اذا استمر ان يخل باقتصاديات مشروعات الغاز المسال والتى لا تحقق ربحية للغاز تناظر ربحية الزيت على الرغم من تدنى ربحية الزيت ايضا نتيجة لانخفاض اسعاره فى صورتيها الاسمية والحقيقية.

واذ ترتبط اسعار الغاز باسعار الزيت وتتحرك معها صعودا وهبوطا، فان الدول المصدرة للغاز لن تتمكن من تحسين اقتصاديات مشروعاتها ما لم تشارك فى مساندة اسعار الزيت، ومن حسن الحظ انها ايضا دول مصدرة للزيت، وبالتالى فانها ستستفيد فى الحالتين.

القسم الثالث – الغاز المصرى بين التصدير أو التصنيع محليا

أولا – سعر شراء غاز الشريك الأجنبى

كانت حقول الغاز الطبيعى، فى ظل الاتفاقيات البترولية القديمة، تسلم للحكومة عقب اكتشافها بدون مقابل. غير ان بدء استخدام الغاز كوقود فى السوق المحلية منذ ١٩٧٥ شجع قطاع البترول فى اوائل الثمانينات على ادخال بند جديد فى الاتفاقيات يتيح للشريك الاجنبى الحصول على بعض الحوافز المادية مقابل تسليم حقول الغاز للحكومة. وفى عام ١٩٨٧ زيدت حوافز الشريك الاجنبى بجعل نصيبه فى الغاز مثل نصيبه فى البترول مع التزام الجانب الوطنى ممثلا فى قطاع البترول بشراء نصيبه من الغاز لاغراض الاستهلاك المحلى بسعر يعادل سعر المازوت وهو البديل الطبيعى لاستخدام الغاز.

وفى يناير ١٩٩٤ عدلت الاتفاقيات السابق ابرامها فى عام ١٩٨٧ بما ينطوى على تقديم مزايا اضافية للشريك الاجنبى عن طريق زيادة سعر شراء نصيبه من الغاز الى ما يعادل سعر افضل الزيوت الخام

المصرية بدلا من سعر المازوت وهو الارخص. وبذلك ارتفع السعر الذى تشترى بـه مصـر غـاز الشريك الاجنبى بنحو ٥٠% لكى يبلغ بعد زيادته نحو ٢,٨٩ دولار لكل مليـون Btu كمتوسـط عـن السنوات ١٩٩٥-١٩٩٩[٩] (جدول ١) . أما خصم ١٥% من سعر شراء غاز الشـريك الأجنبـى فـهو خصم يقابله تحمل الجانب المصرى باقامة شبكة لتوزيع الغاز محليا على نفقته الخاص ولا يساهم فيـها الشريك الأجنبى، وقد تحملت مصر لاقامة تلك الشبكة نفقات تجاوزت بمراحل حجم الخصم المذكـور، وبدونها لم يكن فى مقدور الشريك الاجنبى تسويق نصيبه، لا محليا ولا عالميا.

بذلك صار السعر الذى تشترى به مصر غاز الشريك الأجنبى المنتج من حقولها يتجـاوز سـعر الغاز المستورد فى اوروبا بعد اسالته ونقله اليها بتكاليف باهظة والذى بلغ كمتوسط عن الاعوام ١٩٩٥-١٩٩٩ نحو ٢,٤٣ دولار لكل مليون Btu[١٠] (جدول ١).

وقد سبق ان حذرنا فى مقال نشر بالاهرام يوم ١٢ يناير ١٩٩٤ من ان رفع سعر شراء نصيـب الشريك الاجنبى من الغاز وقتها لم يكن مبررا، وهو ما ثبتت صحته بعد مضى سبع سنوات عندما صرح وزير البترول الجديد بان زيادة الاعباء والالتزامات المالية على الدولة كانت نتيجة لشراء حصة الشريك الاجنبى من الغاز باسعار تفوق اسعار التصدير. وقد أبدى الوزير خلال العرض الذى قدمه امام السـيد رئيس الجمهورية بحضور عدد من الوزراء ان هذا السعر يتراوح حول ٣ ثلاثة دولارات لكل مليـون Btu، وهو ما يؤكد تقديرنا لهذا السعر كما جاء بالجدول (١). كذلك أوضح الوزيـر خـلال الاجتمـاع المذكور ان صافى سعر التصدير يتراوح بين دولار ودولار ونصف لكل مليون Btu.

واذا كان الأمر كذلك فلماذا تشترى مصر نصيب الشريك الأجنبى من الغاز المنتج فى اراضيـها بسعر يتجاوز مثلى السعر الذى يمكن ان يحققه اذا اختار تصدير هذا النصيب؟

وفى رأينا ان هذا السؤال ما زال ماثلا حتى بعد ان تم مؤخرا تصحيح جزئى للزيادة التى اضيفت دون مبرر لسعر شراء نصيب الشريك الأجنبى من الغاز عام ١٩٩٤. ذلك لأن السعر المعدل حديثا يكاد يعلق حول الحد الأقصى وهو ٢,٦٥ دولارا لكل مليون Btu بينما لا يبلغ صافى سـعر التصديـر هـذا المستوى، وهو ما يقتضى اعاد النظر مرة ثانية فى تحديد ذلك السعر بما يرفع عن مصر عبئا ماليـا لا مبرر له.

ثانيا – إقتصاديات تصدير الغاز

تتجه النية فى الوقت الحاضر لاقامة تسهيلات لتصدير الغاز، سواء باقامة انابيب لنقله فى حالتـه الغازية أم بناء معامل لاسالته ونقله بحرا بناقلات متخصصة. وتتلخص معالم الاسـتراتيجية المقترحـة للتعامل مع الغاز فيما يلى:

(١) زيادة انتاج الغاز بحيث يكفى نصيب مصر منه لتغطية احتياجاتها منه، وبذلـك لا تحتـاج لشـراء حصة الشريك الاجنبى.

(٢) يقوم الشريك الأجنبى بتصدير حصته من الغاز،

---

[٩] وذلك بعد استبعاد القيمة المتطرفة عام ١٩٩٨ الناتجة عن انهيار اسعار البترول فى ذلك العام.

[١٠] وذلك بعد استبعاد القيمة المتطرفة فى عام ١٩٩٩ الناتجة عن انهيار اسعار البترول عـام ١٩٩٨اذ ترتبط اسعار الغاز فى اوروبا بأسعار البترول ولكنها تتراخى لفترة زمنية تصل فى العـادة الـى سـتة شهور.

(٣) وقد توفر مصر فائضا من حصتها من الغاز بحيث يمكن تصديرها لتحقيق حصيلة نقدية تعوض النقص الذى أصاب حصيلة تصدير البترول السائل والذى صار نصيب مصر منه يقصر عن الوفاء باحتياجاتها مما الجأها الى شراء جانب من حصة الشريك الأجنبى.

والسؤال الذى يطرح نفسه فى اطار تلك الاستراتيجية هو: أيهما أجدى لمصر، تصدير الغاز ام الاحتفاظ به لاغراض التصنيع فى البتروكيماويات وغيرها من الصناعات، وايضا لتكوين احتياطى استراتيجى لمواجهة احتياجات الأجيال القادمة من الطاقة فى ظل توقعات تشير الى ارتفاع اسعار الطاقة فى الأسواق العالمية ونضوب محتمل فى احتياطات مصر من البترول السائل؟

وللاجابة على هذا السؤال نبدأ بتحليل العائد الاقتصادى من تصدير الغاز، وهو ما نوجزه فيما يلى:

(١) تقضى اتفاقيات البحث عن البترول والغاز فى مصر باقتسام الانتاج مع الشركات الاجنبية العاملة فى اراضيها، حيث تقوم تلك الشركات بالانفاق على عمليات البحث عن البترول والغاز وتنميته وانتاجه ثم تحصل على نصيب من الانتاج لاسترداد نفقاتها فى حدود ٤٠% من اجمالى الانتاج كل عام الى ان يتم الاسترداد بالكامل. كما تحصل تلك الشركات على ٢٥% مما يتبقى بعد حصة استرداد النفقات وذلك مقابل ما تحملته من مخاطر اثناء قيامها بالاستكشاف، وهو ما يمكن اعتباره ربح الشركة بعد استرداد النفقات. وقد اثبتت التجربة العملية فى المدى الطويل بالنسبة لجميع الشركات الأجنبية العاملة فى مصر ان ما يتبقى لمصر بعد نصيب الشريك الاجنبى الاجمالى (الاسترداد والربح) لا يتجاوز نصف الانتاج.

(٢) ويترتب على ما تقدم ان ما يعلن من احتياطات بترولية مؤكدة (سوائل او غازات) ليست ملكا خالصا لمصر وانما يتعلق بها نصيب الشريك الأجنبى الذى تمتد عقوده مع مصر الى نحو ٣٥ عاما وهى مدة تزيد عن عمر أكبر الحقول. ومن ثم فان أية استراتيجية لمستقبل الطاقة فى مصر ينبغى ان تبنى على افتراض ان مصر لا تملك من تلك الاحتياطات اكثر من النصف.

(٣) يستخلص مما تقدم ان مصر، التى تمتلك فى الأصل كامل الثروة البترولية الكامنة فى اراضيها، تتحمل كتكلفة لكل وحدة تحصل عليها من الانتاج خسارة وحدة مساوية لها وهى الوحدة التى يحصل عليها الشريك الأجنبى كحصة اجمالية من الانتاج (استرداد وربح). وتأتى هذه النتيجة على خلاف ما يردده البعض من ان الحصة التى تحصل عليها مصر هى حصة مجانية بدون مقابل.

(٤) تقضى الاتفاقية البترولية التى تبرم مع الشريك الأجنبى ان يتم تسعير حصته التى يحصل عليها سدادا للنفقات على اساس السعر السائد فى السوق العالمية وقت الحصول على تلك الحصة، ثم تقوم الحصة بضرب الكمية فى هذا السعر ويخصم حاصل الضرب معبرا عنه بالدولار الامريكى من مجمل النفقات التى انفقها. ومن مقتضى ذلك انه كلما كان السعر السائد فى الاسواق مرتفعا كلما ارتفعت قيمة حصة الاسترداد وتسارع السداد وقصرت مدته، كما تنخفض حجم الكمية النهائية التى يحصل عليها الشريك الأجنبى سدادا لنفقاته ويرتفع بالتالى حصة مصر من الاحتياطات والانتاج. وبالعكس كلما انخفضت اسعار البترول فى الأسواق تقلصت قيمة الحصة المخصصة لسداد النفقات وامتدت فترة السداد وازداد فى النهاية حجم الكميات المخصصة لسداد النفقات وانخفض نصيب مصر من الاحتياطات والانتاج.

(٥) ومع ان مصر لم تعلن اقتصاديات تصدير الغاز بما تتضمنه من اسعار وتكاليف اسالة ونقل الى الموانى الأوروبية، كما رفض المسئولون الكشف عن السعر الذى تم التعاقد على اساسه مع اسبانيا – وهو العقد الذى يتم فى اطاره بناء اول مصنع لاسالة الغاز فى مصر – الا اننا قمنا بتقدير تكلفة الإسالة والنقل بحرا الى اوروبا بما لايقل عن ١,٧٠ دولار لكل مليون Btu وذلك فى ضوء تجربة قطر المعلنة وأخذا فى الاعتبار ما طرأ من انخفاض فى تلك التكلفة منذ اقامة المشروع القطرى.

(٦) وكما يتضح من الجدول (١) فان سعر الغاز الذى تستورده اوروبا لم يتجاوز ٢,٥٠ دولار لكل مليون Btu فى المتوسط تسليم موانيها على امتداد السنوات ١٩٩٠-١٩٩٩.

(٧) وباستقطاع نفقات اسالة الغاز ونقله بحرا الى اوروبا يتضح ان صافى حصيلة التصدير لا يتجاوز ٨٠ سنت لكل مليون Btu. وحتى اذا ارتفعت اسعار البترول التى تتخذ أساسا لتسعير الغاز كما حدث فى عام ٢٠٠٠ – وهو ارتفاع يبدو استثنائيا – فان صافى حصيلة التصدير لا يمكن ان تتجاوز دولارا او دولارا ونصف كحد أقصى[11].

(٨) بافتراض دولار لكل مليون Btu كقيمة صافية متوسطة لحصيلة التصدير (وهى القيمة الأرجح فى ظل الظروف السائدة فى الوقت الحاضر)، واذا كان حصول مصر على وحدة من الغاز يكلفها دولارا وهو قيمة الوحدة التى يحصل عليها الشريك الأجنبى لمجمل نصيبه كما أوضحنا، فان تصدير وحدة من نصيب مصر بدولار كقيمة صافية بعد الاسالة والنقل لا يغطى سوى التكلفة التى تحملتها، وذلك بعد ان تكون مصر قد فقدت وحدتين استخرجا من احتياطاتها.

(٩) واذا اخذ فى الاعتبار ان برميل الزيت الخام يحتوى على نحو ٥,٨ مليون Btu، فان معنى ذلك ان تصدير كمية من الغاز تعادل حراريا برميلا من الزيت الخام لا تحقق كحصيلة صافية اكثر من ٥,٨٠ دولار، هذا على حين ان سعر الزيت الخام المصرى خلال عقد التسعينات كان يبلغ نحو ١٦.٥٠ دولار للبرميل فى المتوسط. فأى هدر اكثر من ان يصدر الغاز، الذى لا يحتاج لعمليات تكرير ويتمتع بمزايا بيئية واقتصادية تفوق الزيت، بسعر يقارب ثلث سعر الزيت الخام وفى مقابل عائدات تغطى بالكاد تكلفته الاجمالية من البئر حتى موانى الدول الاوروبية المستوردة للغاز؟

(١٠) أما الشريك الأجنبى فانه لا يخسر شيئا فى حالة تصدير نصيبه من الغاز بدلا من تسويقه محليا. فهو يسترد نفقاته من تصدير الحصة المخصصة للاسترداد التى يحصل فى مقابلها على دولارات تخصم من مستحقاته. ولا يؤثر في ذلك ارتفاع السعر او انخفاضه، اذ على الرغم من ان تلك الحصة لا تتجاوز ٤٠% من الانتاج كل عام الا ان الشريك الأجنبى يظل يحصل عليها عاما بعد آخر الى ان يتم السداد بالكامل. ومعنى ذلك ان الكمية النهائية التى ستغطى كامل النفقات سوف تزداد فى حالة انخفاض السعر وان امتدت فترة الاسترداد، بينما تنخفض تلك الكميات فى حالة ارتفاع السعر وتقصر فترة الاسترداد، وهو ما ينعكس سلبا او ايجابا على نصيب الجانب الوطنى.

(١١) تشترى مصر غاز الشريك الأجنبى لأغراض الاستهلاك المحلى بنحو ٢,٨٩ دولار لكل مليون Btu وذلك بعد زيادة السعر دون مبرر عام ١٩٩٤(جدول ١)، وكما تأكد بتصريح وزير البترول الجديد. وكان هذا السعر يطبق على الكميات التى يحصل عليها الشريك الأجنبى سدادا لنفقاته وبالتالى لا

---

[11] وتشير الدراسات المتاحة الى ان اغلب معامل اسالة الغاز لا تعتبر اقتصادية الا اذا حصلت على الغاز الطبيعى كمدخل Input فى موقعها بسعر يتراوح بين نصف دولار و ٨٠ سنت لكل مليون BTU.

تتضرر مصر من تلك العملية لأن الأصل فيها ان الاسترداد يتم بالدولار. وبذلك تصبح العملية في حالة شراء مصر الغاز المخصص لسداد النفقات مجرد عملية حسابية ليس فيها خسارة للجانب المصرى.

(١٢) غير ان مصر تقوم أيضا بشراء نصيب الشريك الأجنبى الذى يحصل عليه كربح مقابل تحمل المخاطر (وهو ال ٢٥% مما يتبقى بعد ال ٤٠% المخصصة لسداد النفقات). ففى تلك الحالة، ينطوى السعر الذى ارتفع عام ١٩٩٤ دون مبرر الى نحو ٢,٨٩ دولار على خسارة مؤكدة لمصر. ذلك لأن البديل الذى كان متاحا امام الشريك الأجنبى، وهو تصدير نصيبه، لم يكن يحقق له اكثر من دولار كقيمة صافية. وحتى تلك القيمة التصديرية كانت أقل من السعر المتعاقد عليه قبل زيادته عام ١٩٩٤، وهو ما يؤكد ان السعر القديم كان اكثر من مجز.

(١٣) أما فى حالة قيام الشريك الأجنبى بتصدير نصيبه من الغاز بنوعيه، فان الأمر يختلف تماما ويصبح الضرر محققا بالنسبة لمصر فيما يتعلق بحصة الشريك الأجنبى المخصصة للسداد. ذلك لأن اتفاقيات البترول لا تمكن مصر من تقدير قيمة ما يحصل عليه الشريك الأجنبى من الغاز سدادا لنفقاته على اساس السعر المرتفع الذى كانت مصر تشترى به تلك الحصة لأغراض الاستهلاك المحلى. فالاتفاقية تنص صراحة على ان السعر الذى يتخذ اساسا لتقدير قيمة حصة الاسترداد هو سعر التصدير وهو فى تلك الحالة لا يتجاوز دولارا كما أوضحنا. وفى تلك الحالة فان الضرر الذى يلحق بمصر يتمثل فى زيادة الكميات النهائية التى تستخرج من الحقول لسداد كامل النفقات كما أوضحنا فى الفقرة (١٠) السابقة.

(١٤) أما بالنسبة للحصة التى يحصل عليها الشريك الأجنبى كربح مقابل تحمله مخاطر الاستكشاف فان السؤال الذى يطرح نفسه: لماذا يرغب الشريك الأجنبى فى الاسراع بتصدير تلك الحصة رغم ان صافى سعر التصدير يقل عن السعر الذى تشترى به مصر نصيبه للاستهلاك المحلى؟

والاجابة بايجاز: (أ) ان شراء غاز الشريك الأجنبى لأغراض الاستهلاك المحلى يتطلب تحجيم الانتاج الكلى بالقدر الذى يناسب احتياجات السوق المحلية، وبالتالى ينخفض نصيب الشريك الأجنبى الذى يتحدد بنسبة من الانتاج، (ب) اما التصدير فيسمح بتوسيع حجم الانتاج الى المستوى الذى يجعل مصر تواجه احتياجاتها المحلية من نصيبها والعدول عن شراء نصيب الشريك الأجنبى الذى سيزداد بالضرورة نتيجة للتوسع فى الانتاج، ويزداد بدرجة اكبر اذا ارادت مصر توفير جانب لتصديره لحسابها، (ج) بذلك تتركز المفاضلة بين ايراد اجمالى يحققه الشريك الأجنبى من كمية أقل وسعر مرتفع فى حالة البيع محليا، او من كمية أكبر وسعر منخفض فى حالة التصدير، (د) ولعل مما يرجح كفة الاختيار الثانى، وهو التصدير، ان الشريك الأجنبى يستفيد من التوسع فى الانتاج بحيث يتم نضوب الحقول فى وقت اقصر خلال سريان الاتفاقية التى يلتزم فى نهايتها بتسليم الحقول لمصر دون مقابل، ومن ناحية أخرى فان التوسع فى الانتاج يعجل باسترداد نصيبه بنوعيه لكى يقوم باستثماره فى البحث عن البترول والغاز فى مكان آخر.

(١٥) على فرض ان اقامة معامل لاسالة الغاز – كما هو متوقع – تمهيدا لنقله بحرا سوف يتم على نفس الأسس المتبعة فى تمويل نفقات البحث والتنمية بمعنى ان يقوم الشريك الأجنبى بتمويل المصروفات الرأسمالية والجارية ثم يسترد النفقات من حصة فى الانتاج، فان النتيجة يمكن ان تكون سلبية من زاويتين: اولا، ان اقامة معامل الاسالة بتكلفة تصل الى عدة مليارات لا يقدم اضافة ذات قيمة للاقتصاد او للعمالة المصرية، وذلك لاعتماده على تكنولوجيا متقدمة تستورد من الخارج ولا تحتاج الى

عمالة او منتجات محلية. وسيكون الرابح الاساسى فى تلك العملية الشركات الأجنبية التى يسند اليها اقامة تلك المشاريع العملاقة. وثانيا، ان استرداد تكلفة الاسالة (رأسمالية وتشغيل) بنصيب من الغاز سوف يعجل بنضوب احتياطات مصر من الغاز بينما المستفيد الرئيسى من انتاجه هو المستورد الاوروبى للغاز الذى يحصل عليه بسعر غير مجز لمصر.

ثالثا – تصنيع الغاز واستخدامه محليا

يلزم قبل القيام بتحليل اقتصاديات استخدام الغاز محليا كبديل للتصدير ان نتعرف على نمو استهلاك مصر من البترول والغاز واللذين يمثلان معا نحو ٩٤% من اجمالى استهلاك الطاقة، بينما لا يتجاوز نصيب الكهرباء المائية نحو ٦%. وكما يتبين من الجدول (٢) ارتفع استهلاك البترول والغاز خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٠ من نحو ٧ مليون طن بترول معادل (متضمنا كمية من الغاز لا تذكر) الى نحو ٤٠ مليون طن منها نحو ١٦ مليون طن بترول معادل غاز طبيعى (وبلغ الاستهلاك نحو ٤٣ مليون طن عام ٢٠٠١/٢٠٠٢). وقد اقترن بذلك النمو فى استهلاك الطاقة نمو المبتعث من غاز ثانى اكسيد الكربون من نحو ٢٢ مليون طن الى نحو ١٠٩ مليون طن خلال الفترة المذكور.

وتشير ارقام الاستهلاك خلال عقد التسعينات الى ان مرونة الطاقة معبرا عنها بقسمة معدل نمو استهلاكها على معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى GDP قد تراوحت حول ١,٣. بمعنى ان نمو الناتج المحلى الاجمالى بمعدل ١% سنويا يتبعه نمو استهلاك الطاقة بمعدل ١,٣% سنويا. فاذا افترضنا ان وضع وتنفيذ برامج صارمة لترشيد الطاقة ورفع كفاءتها يمكن ان يؤدى الى خفض تلك المرونة الى ثلاثة ارباع الواحد الصحيح، وهو ما يعادل المتوسط العالمى فى الوقت الحاضر، واذا افترضنا أيضا ان مصر سوف تحقق نموا اقتصاديا بمعدل ٧% سنويا فى المتوسط حتى عام ٢٠١٧ كما جاء باستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فان معدل نمو الاستهلاك المحلى من البترول والغاز يمكن ان ينخفض الى نحو ٥,٢٥% سنويا فى المتوسط. وبذلك تبلغ احتياجاتها المجمعة من البترول والغاز خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٧ نحو ١١٧٥ مليون طن بترول معادل (جدول ٣).

واذا رغبت مصر فى تحقيق حصيلة من صادرات البترول والغاز فى حدود ١,٨ مليار دولار سنويا فى المتوسط، على اساس سعر متوقع ٢٥ دولارا للبرميل، فسوف يلزم توفير حصة للتصدير لحساب مصر لا تقل عن ١٠ مليون طن سنويا. وبذلك يبلغ اجمالى الصادرات على مدى السنوات العشرين نحو ٢٠٠ مليون طن، كما يبلغ اجمالى احتياجات مصر من البترول والغاز (بما فيها الصادرات) نحو ١٣٧٥ مليون طن بترول معادل.

ولكى نتوصل لتقدير حجم الانتاج المطلوب من البترول والغاز، ومن ثم حجم الاحتياطات التى تساندها خلال الفترة المذكورة، ينبغى ان نضيف الى اجمالى احتياجات مصر كمية مماثلة لتغطية نصيب الشركات الأجنبية العاملة فى مصر مقابل استرداد نفقاتها وحصتها الاضافية فى الانتاج وفقا للاتفاقيات السارية، كما أوضحنا.

بذلك يبلغ المستهدف انتاجه من البترول والغاز على مدى الفترة ١٩٩٨-٢٠١٧ نحو ٢٧٥٠ مليون طن بترول معادل، وذلك بفرض تنفيذ مشروعات ترشيد ورفع كفاءة الطاقة لكى ينمو استهلاكها

فقط بمعدل ٥,٢٥% سنويا فى المتوسط (وكان هذا المعدل قد تراوح بين ٥-٨% سنويا خلال السنوات الأخيرة).

وبمقارنة هذا الرقم بما هو معلن كاحتياطات مؤكدة فى الوقت الحاضر ولا تتجاوز نحو ٢٠٠٠ مليون طن بترول معادل (٣,٧ مليار برميل زيت ومتكثفات و٦٠ تريليون قدم مكعبة غاز)، يتضح مدى قصور الاحتياطيات المعلنة عن ملاحقة الانتاج المطلوب وهو ٢٧٥٠ مليون طن ، وذلك بفرض سلامة تقدير الاحتياطيات المعلنة والتى تحتاج للتأكيد بواسطة بيت خبرة دولى محايد مثل ماكنزى الذى دعى مؤخرا للقيام بهذه المهمة ولكن تقريره لم ينشر.

بل ان معالم هذا القصور قد بدأت بالفعل تظهر خلال السنوات الأخيرة اذ تدنى انتاج مصر من البترول السائل عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ الى نحو ٣٧ مليون طن. وبافتراض ان حصة مصر من هذا الانتاج تبلغ النصف (أى نحو ١٨ مليون طن) فان استهلاكها من المنتجات السائلة خلال العام المذكور والذى يقدر بنحو ٢٤ مليون طن قد حولها الى مستورد صاف للبترول فى حدود ٦ مليون طن سنويا دبرته من نصيب الشريك الأجنبى.

كذلك الحال بالنسبة للغاز الطبيعى الذى بلغ انتاجه نحو ٢٠ مليون طن بترول معادل عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ حيث قامت مصر بشراء نصيب الشريك الأجنبى منه لأغراض الاستهلاك المحلى، وهو ما يصنفها كمستورد صاف للغاز فى حدود ١٠ مليون طن بترول معادل.

بذلك يبلغ اجمالى ما حصلت عليه مصر من البترول والغاز (بالشراء) من نصيب الشريك الأجنبى نحو ١٥ مليون طن، وهو ما يعادل تقريبا ثلث استهلاكها المحلى الذى بلغ نحو ٤٣ مليون طن.

فى ضوء تلك المقدمة نتحول الآن لمناقشة أوجه المفاضلة بين تصدير الغاز أو الاحتفاظ به لتصنيعه واستهلاكه محليا ولتكوين احتياطى استراتيجى لمواجهة احتياجات الأجيال القادمة:

(١) سبق ان شرحنا فى البند (خامسا) من القسم الأول كيف تتفوق صناعة البتروكيماويات على صناعة التكرير وبخاصة من حيث حجم القيمة المضافة. فصناعة التكرير لا تضيف اكثر من ٣ دولارات فى البرميل، بينما ترتفع القيمة المضافة فى البتروكيماويات الاساسية كالاثيلين والبروبلين الى ٣٦ دولارا وفى المنتجات الوسيطة الى ١٣٢ دولارا والى اكثر من ٢٦٠٠ دولار اذا حول برميل من البترول الى منتجات مصنعة معدة للاستهلاك المباشر.

كذلك أوضحنا فى البند (خامسا) من القسم الأول ان بعض الدول العربية قامت بانشاء وحداتها بمعزل عن الدول الاخرى وكان من الممكن الاستفادة بالتجربة الاوروبية فى التكامل الاقليمى الذى يعتبر حجر الزاوية فى تلك الصناعة. وقد ترتب على تلك السياسة اقامة وحدات صغيرة فى كل دولة فلم تستفد من اقتصاديات الحجم الكبير. كذلك ادى انعدام التكامل الى تعطيل الانتاج فى احيان كثيرة بسبب صعوبة الحصول على الخامات المغذية والالتجاء الي استيردها من خارج المنطقة.

ومن هذا المنطلق نوصى ان تقوم مصر بتكثيف اتصالها بالدول العربية التى لديها صناعات بتروكيماوية وتحتاج للمساهمة فى انشطة مكملة يمكن اقامتها على ارض مصر وذلك للاستفادة من مزايا عديدة أهمها: (أ) اقتصاديات التكامل الذى هو ركيزة اساسية فى تلك الصناعة، (ب) اقتصاديات الموقع لقرب مصر من أسواق اوروبا وهى السوق الطبيعية لتلك المنتجات، (ج) اقتصاديات المادة الخام والوقود معبرا عنها بالسعر المنخفض للغاز المصرى الذى يمكن شراؤه من نصيب الشريك الأجنبى وتقديمه لتلك المشروعات بسعر يقارب صافى حصيلة التصدير، أى بسعر يتراوح بين دولار ودولار ونصف لكل

مليون Btu، وهو ما يتراوح بين ٦ و ٩ دولارات لما يعادل من الغاز برميلا من البترول السائل، (د) العمالة المؤهلة والمدربة بكافة مستوياتها وانخفاض أجورها بالنسبة للأجور التى يتقاضاها العاملون فى منطقة الخليج، (هـ) الحوافز التى تقدمها مصر فى صورة أراض ومرافق واعفاءات ضريبية وجمركية..الخ.

(٢) كذلك تستطيع مصر ان تجتذب العديد من المستثمرين، أجانب ومصريين، لاقامة صناعات متنوعة على ارض مصر اذا قامت بشراء غاز الشريك الأجنبى بما يعادل صافى حصيلة التصدير، وهو كما ذكرنا يتراوح حول ٦-٩ دولارات لما يعادل برميلا من البترول السائل، ثم تعلن استعدادها لتقديم الغاز بما يقرب من تلك القيمة لمن يرغب من المستثمرين فى اقامة مشروعات صناعية على أرض مصر.

(٣) ومما يرجح أيضا التوسع فى استخدام الغاز محليا ما اثبته العديد من دراسات الجدوى من امكان تحقيق درجة اعلى من الكفاءة وخفض كبير فى النفقات باحلال الغاز الطبيعى محل ما يستخدم فى الصناعة المصرية من المازوت الذى يسهل نقله وتسويقه عالميا. كذلك يمكن احلال الغاز محل البوتاجاز فى الكثير من استخداماته، وهو منتج تعانى مصر من عجز فى انتاجه مما يلجئها الى استيراده ودفع ثمنه بالعملة الاجنبية. وحتى اذا توفر لديها فائض منه فسيكون من الاجدى تصديره لارتفاع سعره ولسهولة اسالته دون حاجة لاقامة معامل باهظة الكلفة كما هو الحال بالنسبة للغاز الطبيعى.

وفيما يلى مثال عملى لشركة صناعية مصرية قائمة بالفعل يوضح كيف يمكن استخدام الغاز الطبيعى لخفض نفقاتها، وايضا لتحسين ميزان المدفوعات على المستوى القومى. فالشركة تستخدم نحو ٣٦٨٠ طن مازوت ونحو ٢٠٨٠ طن بوتاجاز سنويا. وقد اثبتت الدراسة ان احلال ما يقرب من ٥,٨ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعى يمكن ان يغنيها عن استخدام المازوت والبوتاجاز ويحقق لها وفرا صافيا يبلغ نحو ٤٠٠ الف جنيه سنويا او ما يقرب من ٨ مليون جنيه على مدى ٢٠ سنة وهى المدة اللازمة لاستهلاك التكلفة الرأسمالية اللازمة للتحول الى استخدام الغاز الطبيعى.

اما على المستوى القومى فان تكلفة احلال الغاز الطبيعى فى الشركة لا تتجاوز نحو ١,٦ مليون جنيه شاملة التعديلات التى يلزم ادخالها على شبكة الشركة والمصانع وكذلك تكلفة مد الشبكة القومية للغاز الطبيعى حتى مدخل الشركة وغير ذلك من النفقات. فاذا اخذ فى الاعتبار ان العمر الافتراضى لتلك التعديلات الرأسمالية يصل الى نحو ٢٠ عاما، فان القسط اللازم لاستهلاك تلك التكلفة الرأسمالية لا يتجاوز ٨٠ ثمانين الف جنيه سنويا. وبحسبة بسيطة نستخلص انه فى مقابل قسط سنوى لا يتجاوز تلك القيمة يمكن ان تحقق حصيلة تصدير المازوت الذى نوفره وحصيلة البوتاجاز الذى نستغنى عن استيراده، نتيجة لاحلال الغاز الطبيعى محلهما، ما يبلغ نحو ١,٩ مليون جنيه سنويا. أى ان ذلك الاحلال يمكن ان يخفض عجز ميزان المدفوعات المصرى بما يبلغ نحو ١,٨ مليون جنيه سنويا، وذلك على فرض ان تكلفة الاحلال سيكون اغلبها معدات مستوردة من الخارج بينما يمكن التوسع فى تصنيعها محليا وهو ما يفيد الاقتصاد والعمالة المحلية.

هذا مثال من مئات يمكن عن طريقها ترشيد الانفاق وخفض اعباء ميزان المدفوعات، مع الاحتفاظ بالغاز لمواجهة احتياجاتنا المحلية المتزايدة من الطاقة فى ظل اسعارها التى تتجه باطراد الى الارتفاع. ومتى تم التوسع فى استخدام الغاز محليا، فان السوق المحلية يمكن ان تستوعب نصيب الشريك الاجنبى من الغاز، كما يمكن فى تلك الحالة استخدام الوفر الناتج من احلال الغاز محل المازوت والبوتاجاز فى

شراء نصيب الشريك الاجنبى من الغاز بالسعر بعد تخفيضه الى ما يعادل البديل المتاح له وهو صافى حصيلة التصدير.

(٤) ومن ناحية أخرى، فان التوسع فى استخدام الغاز كوقود محل السوائل فى كافة الاستخدامات الممكنة يؤدى الى خفض حجم السوائل المطلوبة بحيث تقتصر على الاستخدامات التى لا يصلح فيها الغاز كبديل مثل المواصلات. وفى تلك الحالة يمكن الاكتفاء باقامة طاقة للتكسير فى معامل التكرير بحيث يتحول الفائض من المازوت الى منتجات خفيفة كالبنزين والسولار وهو ما يفى بسد فجوة السوائل. ومتى تحقق ذلك فان الاستثمارات اللازمة لتوسيع طاقة التكرير يمكن ان تنخفض الى النصف. وبذلك يتحقق الهدف الايجابى المزدوج، وهو تخفيف اعباء ميزان المدفوعات من ناحية، وفى نفس الوقت تحسين مستوى البيئة فى مصر نتيجة للتوسع فى احلال الغاز محل المازوت.

(٥) واذا كان سعر الغاز يعتبر اقتصاديا فى اوروبا بعد اسالته ونقله اليها بتكلفة تفوق ثمن الغاز قبل اسالته، فان الغاز لابد ان يكون اقتصاديا من باب اولى بالنسبة لاستهلاكه فى مصر التى سيكون فى مقدورها الحصول عليه بدون تحمل التكاليف الباهظة للاسالة والنقل. واذا كانت مصر قد لجأت فى الآونة الاخيرة لشراء جانب من حصة الشريك الاجنبى من الزيت الخام لمواجهة الاحتياجات المحلية، فقد يكون من الأفضل الاستمرار فى شراء حصته من الغاز بدلا من الزيت لسد تلك الاحتياجات، وذلك بعد تخفيض السعر الى ما يعادل صافى حصيلة التصدير. وهذا ما ينسجم مع اقتصاديات الغاز عموما التى تؤكد ان استهلاكه محليا هو الافضل دائما.

(٦) فى ضوء ما تقدم، فاننا نقترح عقد ندوة متخصصة لمناقشة حجم الاحتياطات المؤكدة من الغاز واقتصاديات استغلالها مع تزويد الندوة بكافة البيانات الفنية والاقتصادية التى تحتاجها لانجاز مهمتها. فكما هو معروف يخضع تقدير الاحتياطات البترولية لاحتمالات الخطأ المقصود او غير المقصود. ويذكر تاريخ الصناعة ان الكثير من الدول المنتجة قام بخفض ارقام احتياطياته كما فعلت بريطانيا والمكسيك مؤخرا عندما تبين لهما من واقع المعرفة المتجمعة من الحقول على مدى فترة طويلة من التنمية والانتاج ان التقديرات الأولية كانت مبالغا فيه. وقد شهدت مصر نوعا من تلك المغالطات اذ قامت شركة أجنبية بتضخيم تقديرها للاحتياطات بغية طرح نصيبها فى العقد المبرم مع الحكومة المصرية للبيع بسعر مرتفع لشركات أخرى ، كما قامت شركة ثانية بتقليص تقديرها للاحتياطيات بغية التنازل عن نصيبها لشركة تابعة لها بسعر بخس.

وقد عهد مؤخرا الى بيت خبرة عالمي (ماكنزى) بابداء الرأى فيما تقدمه الشركات من تقديرات للاحتياطيات، ولكن تقريره لم ينشر، وبالتالى لم تتح لأصحاب الخبرة مناقشته. ومن ناحية أخرى نرى ان يعهد أيضا بتلك المهمة الى خبرات وطنية مؤهلة للقيام بها بشرط توفير القدر اللازم من الاستقلالية والبعد عن الاساليب التى تؤثر على حيدة التقدير. وبمعنى اوضح ان يتكفل بتمويل ذلك النشاط والاشراف عليه جهة غير الجهات التى يهمها ان يتجه تقدير الاحتياطات فى صالحها.

(٧) وعلى الندوة القومية المقترحة فى الفقرة السابقة ان تأخذ فى الاعتبار حجم الاحتياطات بالقياس لاحتياجات مصر المتزايدة من الطاقة خلال المستقبل المنظور، وامكانيات التوسع فى استخدام الغاز محليا واحلاله محل السوائل واثر ذلك الاحلال على تحسين البيئة باعتباره الاكثر نظافة والاقل تلويثا. كذلك ينبغى ان تأخذ الندوة فى اعتبارها اثر التوسع فى استخدام الغاز على تحسين ميزان المدفوعات وتحسين كفاءة الصناعة المصرية وخفض نفقاتها مما يمكنها من مواجهة المنافسة العالمية

الناتجة من اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية. واذا ثبت ان مصر تحتاج للاحتفاظ باحتياطاتها من الغاز لمواجهة احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، فلا ينبغي التردد في تبنى سياسة للطاقة تعمل على الاحتفاظ بالغاز لاستخدامه محليا والامتناع عن تصديره، مع شراء نصيب الشريك الأجنبي بسعر لا يتجاوز ما يحققه بالتصدير، وهو كما أوضحنا يتراوح حول دولار ودولار ونصف لكل مليون Btu، اونحو ٦-٩ دولارات لما يعادل من الغاز برميلا من البترول السائل.

(٨) أما ما يقال من ان الشركات الاجنبية العاملة فى مصر ترغب في تصدير الغاز حتى تحصل على نصيبها من الاحتياطات فى اقصر وقت ممكن وتعيد استثمار مواردها المالية فى مناطق جديدة. فان هذه المقولة يرد عليها بان اتفاقيات البترول تمتد الى نحو ٣٥ عاما وهو ما يؤمن للشركات حصولها على نصيبها مما تحتويه الحقول التى لا يزيد عمرها على تلك الفترة. وغاية ما يطلب من الشريك الاجنبى ان يتناسب انتاج الغاز مع الاحتياجات المحلية وتحديد سقف الانتاج بما يحقق المصالح العليا للدولة المضيفة. ومن المعروف ان سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية يعتبر من الحقوق المستقرة والمعترف بها دوليا. ومن التطبيقات الشائعة لحق الدولة فى تحديد حجم الانتاج بما يحقق مصالحها القومية ما تقوم به دول اوبك عند الالتزام بحصتها التى قد تقل كثيرا عن حجم الطاقة الانتاجية المتاحة، ومن ثم تقوم بخفض الانتاج وتوزيع الحصة المخفضة بين الشركات العاملة فى اراضيها بنسب تحددها الدولة وتقبلها الشركات دون منازعة. كذلك اجازت المادة عشرون من اتفاقية الجات للدولة ان تقوم بتنظيم الانتاج من مواردها الطبيعية النادرة او القابلة للنضوب وفقا لما تقتضيه مصلحتها القومية، وهو ما ينطبق على الثروة البترولية والغازية.

جدول (١) سعر شراء غاز الشريك الأجنبي في مصر مقارنا بالاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة

(سعر الغاز = دولار لكل مليون Btu وسعر زيت خليط السويس = دولار للبرميل)

السنة	سعر شراء غاز الشريك الاجنبي في مصر		الغاز في	سعر الغاز في الولايات المتحدة	
	سعر زيت خليط السويس	الغاز بعد الزيادة	اوروبا Cif	المحلى	المستورد
١٩٩٢	١٦,٥١		٢.٧٦	١,٧٧	١,٨٠
١٩٩٣	١٣,٨٢		٢,٥٣	٢.١٠	٢,٠٠
١٩٩٤	١٣,٩٢		٢,٢٤	١.٩٢	١,٨٠
١٩٩٥	١٥,٥٦	٢,٦٧	٢,٣٧	١.٦٩	١,٥٠
١٩٩٦	١٨,٦٦	٣,٢١	٢,٤٣	٢,١٠	١,٩٠
١٩٩٧	١٦,٩١	٢,٩٠	٢.٦٥	٢.٥٣	٢,٢٠
١٩٩٨	١٠,٤٢	١,٧٩	٢,٢٧	٢,٠٨	
١٩٩٩	١٦,١٩	٢,٧٨	١,٧٣	٢,٢٧	
متوسط ٩٥-٩٩ عدا القيم المتطرفة		٢.٨٩	٢.٤٣	٢,٢٥	١,٩٣

جدول (٢) تطور استهلاك الوقود الحفرى والمبتعثات الكربونية فى مصر

(وحدة الطاقة = مليون طن بترول معادل - وحدة الكربون = مليون طن مترى)

نوع الوقود	١٩٧٥		١٩٨٦/١٩٨٥		١٩٩١/١٩٩٠		٢٠٠٠/١٩٩٩	
	وقود	كربون	وقود	كربون	وقود	كربون	وقود	كربون
منتجات بترولية	٧,٤٣	٦,٠٩	١٨.١٥	١٤,٨٨	٢٠,٧٣	١٧,٠	٢٤,٣٧	٢٠,٠
غاز طبيعى	٠,٠٣	٠,٠٢	٤,٦٦	٢,٩٣	٧,٢٤	٤,٥٦	١٥,٧٠	٩.٩
الجملة	٧,٤٦	٦,١	٢٢,٨١	١٧,٨١	٢٧,٩٧	٢١,٥٦	٤٠,٠٨	٢٩,٩
ثانى اكسيد الكربون CO2 (مليون طن)		٢٢		٦٥		٧٩		١٠٩

(جدول ٣) توقعات نمو الاستهلاك المحلى من البترول والغاز خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٧

(الوحدة = مليون طن بترول معادل)

السنة	نمو بمعدل ٩%	نمو بمعدل ٥,٢٥%	السنة	نمو بمعدل ٩%	نمو بمعدل ٥,٢٥%
١٩٩٨	٣٤,٦٠	٣٤,٦٠	٢٠٠٨	٨١,٩١	٥٧,٧٢
١٩٩٩	٣٧,٧١	٣٦,٤٢	٩	٨٩,٢٨	٦٠,٧٥
٢٠٠٠	٤١,١١	٣٨,٣٣	١٠	٩٧.٣٢	٦٣,٩٤
١	٤٤,٨١	٤٠,٣٤	١١	١٠٦,٠٨	٦٧,٢٩
٢	٤٨,٨٤	٤٢,٤٦	١٢	١١٥,٦٢	٧٠,٨٢
٣	٥٣,٢٤	٤٤,٦٩	١٣	١٢٦,٠٣	٧٤,٥٤
٤	٥٨,٠٣	٤٧,٠٣	١٤	١٣٧,٧٤	٨٢,٥٨
٥	٦٣,٢٥	٤٩,٥٠	١٥	١٤٩,٧٤	٨٢,٥٨
٦	٦٨,٩٤	٥٢,١٠	١٦	١٦٣,٢١	٨٦,٩١
٧	٧٥,١٥	٥٤,٨٤	٢٠١٧	١٧٧,٩٠	٩١,٤٧
جملة الاحتياجات المحلية المجمعة من البترول والغاز				١٧٧٠.١٤	١١٧٤,٧٨

الغاز الطبيعى بين التصدير أو التصنيع محليا

دكتور حسين عبدالله *

فهـــــرس

الجـــــــــداول

---

* خبير اقتصاديات البترول والطاقة، وكيل أول وزارة البترول وممثلها لدى المكتب التنفيذى لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (١٩٧٤-١٩٩٢)، استاذ اقتصاديات البترول بجامعة الكويت (١٩٦٩-١٩٧٤).

جماعة الإدارة العليا
المؤتمر السنوى التاسع والثلاثون

الصهيونيه ذات الديباجات المسيحية

بقلم الدكتور / عبد الوهاب المسيرى

الصهيونية ذات الديباجات المسيحية

د. عبد الوهاب المسيري

موضوع علاقة الصهيونية بالمسيحية موضوع خلافي ومركَّب ومتعدد الأبعاد، ويحتاج إلى كثير من التأمل وإعادة النظر في المصطلحات وما تخفيه من مفاهيم، فهو ليس موضوعاً دينياً، بل إن له بعداً سياسياً. ولهذا، نجد أن بعضاً ممن لهم مصلحة يقومون بلي عنق المصطلحات لكي يفرضوا عليها مفاهيم معينة، حتى يتسنى لهم توظيفها لصالحهم، وهذا ما فعله الصهاينة. ولكن الأمر المؤسف أن هناك في العالم العربي من ينقل كل ما يرد من مصطلحات ثم يرددها بببغائية مذهلة، دون أن يدرك عملية التشويه التي دخلت عليها، والتي لا تخدم إلا صالح أعداء الوطن والأمة.

وقد تغلغلت مثل هذه المصطلحات في الخطاب التحليلي العربي. خذ على سبيل المثال مصطلحاً مثل "الحروب الصليبية"، وهو ترجمة للكلمة الغربية Crusades (الإنجليزية) نسبةً إلى Cross، وهي تعني أن تلك الحملات كانت مسيحية، بينما يعرف أي دارسٍ لهذه الواقعة التاريخية أنها كانت حملاتٍ استعمارية حتى النخاع، وأن المسيحية منها براء، فالشعارات المسيحية لم تكن سوى ديباجاتٍ لتجنيد الجماهير. وقد أدرك المؤرخون العرب والمسلمون المعاصرون لهذه الحملات طابعها الاستعماري الاستيطاني، فكانوا يسمونها "حروب الفرنجة"، نسبةً إلى غالبية العنصر البشري الذي قام بالغزو والسلب والنهب، والذي أتى أساساً من بلاد الفرانك، أي فرنسا. ولم يكن هذا الغزو وما صاحبه من سلبٍ ونهبٍ يفرق بين المسلم والمسيحي واليهودي، ولذا قامت بعض هذه الحملات التي يُقال لها "صليبية" بسلب بيزنطة، عاصمة المسيحية الشرقية، بل يُقال إن هذه الحملات أنهكت قوى الإمبراطورية الرومانية الشرقية، مما جعل سقوطها في يد العثمانيين فيما بعد أمراً ميسوراً. وفي عصرنا الحديث، وبدلاً من استخدام المصطلح العربي القديم الدال على طبيعة الظاهرة، قمنا بترجمة المصطلح الغربي الذي يحاول إخفاءها وتعميمها.

وإذا كان هذا هو الحال مع مصطلحات واضحة، مثل "الحروب الصليبية"، فما بالكم بمصطلحاتٍ مثل "التراث اليهودي المسيحي" و"الصهيونية المسيحية" اللذين شاع استخدامهما في الآونة الأخيرة، وهما مصطلحان يُفهم منها أن ثمة علاقة قوية بين اليهودية والمسيحية، وبين المسيحية والصهيونية؟ لقد بلغ المصطلحان من الذيوع حداً جعل كثيراً من الناس يتقبلهما بما يعبران عنه من مفاهيم باعتبار أنهما من البديهيات. ولكن الرؤية المتفحصة لهذين

المصطلحين تبين أن علاقتهما بالواقع واهية لأقصى حدٍ، وأنهما مصطلحان "أيديولوجيان"، بمعنى أن لهما مضموناً فكرياً متحيزاً لأيديولوجياتٍ بعينها (الإمبريالية والصهيونية).

التراث اليهودي المسيحي

وأنا أذهب إلى أن هناك عنصراً أخلاقياً مشتركاً بين الديانات الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام (وهو عنصر يصلح أساساً لعقدٍ اجتماعي جديد). ولكن، إلى جانب نقاط الاتفاق الأخلاقية توجد نقاط اختلافٍ، وبعضها جوهري، في رقعة أصول الدين أو لاهوتهِ. ومصطلح "التراث اليهودي- المسيحي" يتجاهل مثل هذه الاختلافات، حيث يفترض أن اليهودية والمسيحية يكونان كلا واحداً، وهو ادعاء له ما يسنده بشكلٍ جزئي داخل النسق الديني المسيحي، ولكنه لا يعبر بأية حالٍ عن الصورة الكلية، لأنه يتجاهل حقائق دينية أساسية، من بينها مثلاً:

١- الاختلافات الأساسية الواضحة مثل الإيمان بالتثليث في المسيحية والإيمان بوحدانية الإله في اليهودية. والشيء نفسه ينطبق على موقف كلتا العقيدتين من تجسيم الإله وتصويره وتشبيهه بالبشر، إذ أن العقيدة المسيحية تقبله (وهنا لابد من الإشارة إلى طبيعة اليهودية كتركيب جيولوجي تراكمي، يحتوي على كثيرٍ من التناقضات التي تراكمت على مر التاريخ). وبرغم تأكيد اليهودية التوحيد وعدم التشبيه والتجسيم على مستوى من المستويات، فقد سقطت في الحلولية المتطرفة، أي ترادف الخالق بمخلوقاته، مما أدى إلى الشرك والتجسيم والتشبيه بدرجات متطرفة لا تعرفها المسيحية نفسها.

٢- موقف اليهودية والمسيحية من الخطيئة مختلف بشكل جوهري، فالمسيحية تؤمن بأن الإنسان ساقط بسبب الخطيئة الأولى، أما اليهودية، فلا تؤمن بالخطيئة الأولى. ولذا، فإن أداء الشعائر واتباع الأوامر والنواهي، من منظورٍ يهودي، كافيان لخلاص الإنسان. وقد تطور الأمر في اليهودية، بحيث أصبحت الشعائر هي البداية والنهاية، ولم تعد للعقائد أية أهمية.

٣- ثمة خلاف بين العقيدتين حول فكرة المسيح، فبينما ترى اليهودية المسيح (أي الماشيّح) باعتباره شخصية سياسية قومية سيقود شعبه إلى صهيون ويعيد بناء الهيكل ويؤسس المملكة اليهودية مرة أخرى، فإن المسيح في المسيحية إله إنسان مهمته خلاص كل البشرية لا الشعب اليهودي وحسب.

٤- تُعدُّ قضية صلب المسيح قضية أساسية ونقطة خلاف رئيسية. فمن المعروف أن كل أمة أو مجموعة عرْقية أو دينية تدَّعي أنها مدينة بوجودها لشكل من أشكال التضحية والفداء الرمزي أو الفعلي الذي يكتسب مكانة رمزية ويصبح بمنزلة الركيزة النهائية للنسق ولحظة التأسيس. وحادثة الصلب في المسيحية هي هذه اللحظة، حين نزل ابن الإله إلى الأرض

وارتضى لنفسه أن يُصلَب، وكان فعله هذا الفداء الأكبر. ولحظة الصلب هذه ليست لحظة زمنية، رغم حدوثها في الزمان، ولا ترتبط بفترة تاريخية معينة رغم وقوعها في التاريخ، فهي كونية. وفي احتفالات الجمعة الحزينة يحاول المسيحي المؤمن أن يستعيد ألم المسيح، هذه الواقعة الكونية التي لا يمكن أن تنافس واقعة أخرى. واليهود عنصر أساسي في حادثة الصلب، فحاخاماتهم هم الذين حاكموا المسيح وهم الذين أصروا على صلبه، فهم قتلة الرب، الذين يقتلونه دائماً، بإنكارهم إياه.

ورغم المحاولات العديدة، المسيحية واليهودية، لتغيير هذه البنية الرمزية للوجدان المسيحي، فإن مثل هذه المحاولات لا تُكلَّل بالنجاح نظراً لأن المجال الرمزي مجال إستراتيجي يتسم بقدر من الثبات. ولذلك، فكثيراً ما تنشب الصراعات فجأة وبلا مقدمات حين يقوم بعض المسيحيين بتمثيل بعض المسرحيات الدينية التي تبرز الرموز المسيحية وتسقط على اليهودي دور قاتل الرب. وقد نشب صراع حول معتقل أوشفيتس (وهو أحد المعتقلات النازية) كان في جوهره صراعاً حول الرموز ومعناها. فقد أصبحت حادثة الإبادة النازية ليهود أوروبا تحتل مكانةً في الوجدان اليهودي لا تختلف عن مكانة حادثة الصلب في الوجدان المسيحي. وحين أقامت بعض الراهبات الكرمليات ديراً في هذا المعتقل لإقامة الصلاة على الضحايا من أي عرْق أو دين أو جنسية اعترض ممثلو أعضاء الجماعات اليهودية، لأن هذا يعني فرض لحظة الصلب المسيحية، على لحظة الصلب اليهودية!

وقد ظهر الخلاف مرةً أخرى وبشكلٍ صريحٍ، عندما أعلن ميل جيبسون أنه انتهى من إخراج فيلم "آلام المسيح" The Passion، إذ اتهمت القيادات الصهيونية واليهودية الفيلم بأنه معادٍ للسامية.

٥- ثمة رأي داخل المسيحية يقول بأن العهد الجديد لم ينسخ العهد القديم، ولكنه مع هذا حل محله وتجاوزه. ومع أن الكنيسة لم تستبعد العهد القديم، فإن الإيمان المسيحي يستند إلى أن الشريعة (أو القانون) قد تحققت من خلال المسيح وتم تجاوزها، وأن الرحمة الإلهية والإيمان بالمسيح وسيلة للخلاص حلت محل الشريعة والأوامر والنواهي، ومن ثم كان رفض الشعائر الخاصة بالطعام والختان التي تَمسَّك بها اليهود. وقد ذهب المسيحيون إلى أن اليهودية دين الظاهر والتفسير الحرفي دون إدراك المعنى الداخلي أو الباطن، وأن الكنيسة هي يسرائيل فيروس، أي يسرائيل الحقيقية، وأنها يسرائيل الروحية (حسب الروح)، أما اليهود فهم يسرائيل الزائفة الجسدية التي لا تدرك مغزى رسالتها. وبالتالي، فقَد اليهود دورهم، وأصبحت اليهودية ديانة متدنية بالنسبة إلى المسيحيين، ووصف اليهود بأنه شعب يحمل كتباً ذكية ولكنه لا يفقه معنى ما يحمل.

٦- لكل هذا، أعادت الكنيسة تفسير العهد القديم بحيث اكتسب مدلولاً جديداً مختلفاً تماماً عن مدلوله عند اليهود الذين استمروا في شرحه وتفسيره على طريقتهم، وفهمه فهماً حرفياً وحلولياً وقومياً. ومن ثم اختلف النسق الديني اليهودي عن النسق الديني المسيحي. ومن أهم أشكال الاختلاف أن المسيحية أصبحت ديناً عالمياً، باب الهداية فيه مفتوح للجميع (وهذا أمر متوقع بعد أن خففت المسيحية من حدة وتطرف الحلولية اليهودية بحصرها الحلول الإلهي في المسيح واعتبار الكنيسة جسد المسيح)، على عكس اليهودية التي ظلت ديناً حلولياً مغلقاً مقصوراً على شعب أو عرْق بعينه يظل وحده موضع الحلول الإلهي. ثم تَعمَّق الاختلاف بحيث أصبحت للمسيحيين رؤية مختلفة تماماً عن رؤية اليهودية.

٧- وقد تبدَّى كل هذا في شكل صراع تاريخي حقيقي، فقد رفض اليهود المسيح (عيسى بن مريم) ولا يزالون يرفضونه. ويلوم الآباء المسيحيون الأوائل اليهود باعتبارهم مسؤولين عما حاق بالمسيحيين الأولين من اضطهاد، وأنهم هم الذين كانوا يهيجون الرومان ضد المسيحيين ويلعنون المسيحيين في المعابد اليهودية، وأنهم هم المسؤولون في نهاية الأمر عن صلب المسيح. وهم يرون أن هدم الهيكل وتشتيتهم هو العقاب الإلهي الذي حاق بهم على ما اقترفوه من ذنوب (وتشكِّل معاداة اليهود، باعتبارهم قتلة الرب، جزءاً أساسياً وجوهرياً من التراث الفني الديني المسيحي من موسيقى ورسم ومسرحيات).

وقد استمر الصراع إلى أن تغلبت المسيحية في نهاية الأمر على اليهودية، وانتشرت بين جماهير الإمبراطورية الرومانية. واستمر من تَبَقَّى من اليهود في الإيمان باليهودية ويعبِّرون عن رأيهم، في كتب مثل التلمود والقبَّالاه، يتحدثون عن المسيح والمسيحيين بنبرة سلبية وعنصرية للغاية.

وتَحدَّد موقف الكنيسة من اليهود في مفهوم الشعب الشاهد، وهو أن اليهود هم الشعب الذي أنكر المسيح الذي أرسل إليهم، وهم لهذا قد تشتتوا عقاباً لهم على ما اقترفوه من ذنوب. ولكن رفض اليهود للمسيح سر من الأسرار. فاليهود في ضعفهم وذلتهم وتشرُّدهم يقفون شاهداً على عظمة الكنيسة، أي أن اليهود بعنادهم تحولوا إلى أداة لنشر المسيحية.

فبدلاً من المفهوم الكاثوليكي للحلول (حلول مؤقت في شخص واحد ومنته ترثه الكنيسة كمؤسسة) تظهر فكرة الحلول البروتستانتية حيث ينتقل الحلول من مؤسسة الكنيسة إلى الشعب أو الفرد أو الجميع وهو حلول دائم، وهو في تصوُّرنا شكل من أشكال تهويد المسيحية. وفي الواقع فإن تزايد قبول المصطلح يعبِّر أيضاً عن تزايد علمنة الدين في الغرب (وثمة ترابط بين تزايد معدلات الحلولية ومعدلات العلمنة) بحيث يمكن الوصول إلى صيغ توفيقية تُفقد العقائد كثيراً من أبعادها وخصوصيتها، وهذا هو جوهر التسامح العلماني: أن يتخلى

الجميع عن هويتهم ويلتقوا على مستوى علماني ويتوحدوا في هوية علمانية واحدة. وقد وصف أحد الباحثين التراث اليهودي المسيحي بأنه تعبير جديد عن الاتجاهات الربوبية في المجتمع الغربي التي تؤكد العناصر الأخلاقية المشتركة بين البشر وبعض افتراضاتهم الأخلاقية دون الإيمان بإله شخصي يرسل بالوحي (مع إسقاط أهمية الشعائر بسبب خصوصيتها).

وفي الوقت الحاضر تختلف المواقف المسيحية من الصهيونية وإسرائيل وتتباين، وإن كانت كلها تميل الآن نحو قبول الدولة الصهيونية والاعتراف بها. وتوجد نزعة صهيونية/معادية لليهود تسري في عقائد بعض الكنائس البروتستانتية المتطرفة. وحتى عام ١٩٦٤ كانت الكنيسة الكاثوليكية تؤكد أن اليهود هم المسئولون عن دم عيسى. وكانت المؤسسة الصهيونية بدورها تتهم الفاتيكان بأنه وقف متفرجاً على مذابح اليهود وإبادتهم على أيدي هتلر. وبالتدريج اختلف موقف الفاتيكان حتى اعترفت بالدولة الصهيونية في ديسمبر ١٩٩٤، ومع هذا يؤكد المتحدثون باسم الفاتيكان بأن الاعتراف بالدولة الصهيونية لا علاقة له بالعقائد المسيحية.

ومن ثم، يمكن القول إن العلاقة بين اليهودية والمسيحية علاقة عدائية متوترة إلى أقصى حد، واستخدام مصطلح "التراث اليهودي المسيحي" ينطوي على محاولة لطمس معالم ونقاط الاختلاف الجوهرية بين العقيدتين حتى يمكن زيادة الدعم الغربي للدولة الصهيونية (التي تدعي أنها "يهودية")، فضلاً عن الحصول على رضا الجماهير الغربية عن هذا الدعم الذي يتنافى مع القيم المسيحية والأخلاقية عموماً.

العقيدة الألفية والاسترجاعية

أما المصطلح الثاني، وهو مصطلح "الصهيونية المسيحية"، فقد انتشر هو الآخر في اللغات الأوروبية وتسلل منها إلى اللغة العربية، حيث تُترجم المصطلحات "بأمانة" شديدة وتبعية أشد دون إدراك لمضامينها الكامنة، ودون التساؤل عما إذا كان هذا المصطلح يعبر بالفعل عن موقفنا وعن رؤيتنا للظاهرة أم لا.

والواقع أن مصطلح "الصهيونية المسيحية" يضفي على الصهيونية صبغةً عالمية تربطها بالمسيحية ككل، وهو أمر مناف للواقع تماماً، فليست هناك "صهيونية مسيحية" في الشرق، بل وكان بعض العرب المسيحيين في صدارة المعادين للصهيونية بين عرب فلسطين، فمن أوائل المفكرين العرب الذين تنبأوا بأبعاد الصراع العربي الصهيوني وبمدى عمقه المفكر المسيحي (اللبناني الأصل الفلسطيني الإقامة) نجيب عازوري. كما تتخذ الكنيستان الكاثوليكية

والأرثوذكسية موقفاً معارضاً من الصهيونية على أساس عقائدي ديني مسيحي، وإن حدث تقارب (كما هو الحال مع الفاتيكان) فهو يتم مع دولة إسرائيل ولاعتبارات عملية خارجة عن الإطار الديني العقائدي إلى حد كبير. وهناك في الغرب المسيحي البروتستانتي عشرات المفكرين المسيحيين الذين يرفضون الصهيونية على أساس ديني مسيحي أيضاً. ولهذا، يمكن القول إن مصطلح "الصهيونية المسيحية" مصطلح غير علمي، نظراً لعموميته المطلقة التي تخفي كل هذه التنوعات والتناقضات.

وفي المقابل، يمكن الحديث عن "الصهيونية ذات الديباجات المسيحية"، فهي صهيونية غير مسيحية على الإطلاق، بل صهيونية استمدت ديباجاتها (عن طريق الحذف والانتقاء) من التراث المسيحي دون الالتزام بكل قيم هذا التراث وأبعاده، ودون أن تكون مستعدة لأن يُحكم عليها من منظوره الأخلاقي. وفي اعتقادنا أنه هذا هو الفارق بين أية عقيدة دينية وأخرى علمانية، فالمؤمن بعقيدة دينية يؤمن بمجموعة من القيم المطلقة المتجاوزة لإرادته (فهي ليست من إبداعه ولا من إبداع غيره من البشر)، ومن ثم يمكن تقييمه وتقييم سلوكه من منظور هذه القيم. اما العقيدة العلمانية فهي مجموعة من القيم النسبية المتغيرة، ولا يمكن أن يُحاسب الإنسان العلماني من منظورها، فبوسعه أن يرفضها ويتنكر لها ويعدلها بما يتفق مع مواقفه المتغيرة واحتياجاته المتطورة وأهوائه المتجددة ورغباته التي لا تنتهي. ولذلك، فإن المسيحيين الذين يعدلون عقيدتهم لتتفق مع رؤيتهم السياسية إنما يطوّعون العقيدة الدينية لأهوائهم السياسية.

وتستند تلك "الصهيونية المسيحية" إلى العقيدة الألفيه الاسترجاعية التي تعود جذورها إلى العقائد الشعبوية اليهودية، ولكنها أصبحت فكرة مركزية في المسيحية البروتستانتية إذ يؤمن كثير من المسيحيين البروتستانت بأنه حينما يعود المسيح المخلِّص (أو الماشيِّح حسب الرؤية اليهودية؛ ويُشار إليه فيها باسم "الملك الألفي") سيحكمُ العالم (باعتباره الملك المقدَّس) هو والقديسون لمدة ألف عام يُشار إليها أحياناً باسم "أيام الماشيَّح" أو "أيام المسيح"، وهي فترة سيسود فيها السلام والعدل في عالم التاريخ والطبيعة وفي مجتمع الإنسان والحيوان.

ولم يأت أي ذكر لعقيدة الملك المقدَّس هذه في العهد القديم، ويبدو أنها مجرد صدى في الوجدان العبراني لمؤســـسة الملكية المقدَّســـة العبرانية. وما حدث هو أن مؤسسة الملكية المقدّسة اختفت مع انهيار الدويلات العبرانية ولم تتم استعادتها حتى بعد عودة اليهود بأمر قورش الفارسي. فأسقط الوجدان العبراني فكرة الملك المقدّس على المستقبل أصبحت جزءا من الأفكار الأخروية (وتتحدث جماعة قمران عن الزوج المشيحاني): الماشيَّح بن هارون الكهنوتي والماشيّح بن داود الملكي، ثم ظهر فيما بعد الماشيَّح بن يوسف والماشيَّح بن داود.

وقد ظهرت العقيدة الألفية في كتابات معلمي المشناه (تنائيم) وفي الكتب الخارجية أو الخفية (أبوكريفا). بل إن كتب الرؤى (أبوكاليبس)، ومعظم الأفكار الأخروية، والكتب المنسوبة (سيود إبيجرفا)، والأحلام الأخروية، وسائر الأساطير الخاصة بآخر الأيام ونهاية الزمان، تدور جميعاً حول هذه العقيدة. وتظهر العقيدة الألفية في العهد الجديد في سفر رؤيا يوحنا اللاهوتي الذي يشبه سفر دانيال في كثير من الوجوه والذي يدور حول عودة المسيح الثانية وحُكْمه العالم لمدة ألف عام. والنص، مثل كل كتب الرؤى، مركب مضطرب تتثال فيه صور الحشر الأخروية وتتداخل. والنص يتحدث عن تقييد الشيطان ثم حكم المسيح للعالم مع قديسيه لفترة تمتد لمدة ألف عام (ويبدو أن الألف عام هذه لا علاقة لها بيوم البعث أو يوم القيامة أو الفردوس السماوي إذ هي نوع من الفردوس الأرضي الذي سيتحقق الآن وهنا قبل يوم الحساب). بعد ذلك يُطلَق الشيطان من سجنه لهجمة أخيرة، ولعله عند هذه اللحظة يظهر المسيح الدجال (بالإنجليزية: "أنتي كرايست anti-Christ" وهي كلمة تعني حرفياً: ضد المسيح) فتدور المعركة الفاصلة النهائية. ويُلاحَظ أن المسيح الذي يعود هذه المرة ليس هو مسيح الأناجيل المعروف لدينا الذي يشيح بوجهه عن مملكة الأرض والذي يعرف أنه سيُصلَب فداءً للبشر، وإنما هو مسيح عسكري يجيئ راكباً حصاناً أبيض و"عيناه كلهيب نار" و"متسربل بثوب مغموس بدم" و"من فمه يخرج سيف ماض لكي يضرب به الأمم، وهو سيرعاهم بعصاً من حديد" (رؤيا يوحنا ١١/١٩ ــ ١٦). فهو إذن مسيح جدير بالرؤية المعرفية الإمبريالية، يشبه جيوش أوربا التي داست الأرض ولوثت البيئة وثقبت الأوزون. وهو مسيح سيقتحم التاريخ عنوة ويدخل المعركة النهائية، معركة هرمجدون، ضد ملوك الأرض الذين يساعدهم الشيطان، فيُلحق بهم جميعاً الهزيمة النكراء. ثم يبدأ المسيح حكمه (الثاني) والنهائي، ويبعث كل البشر، المحسن منهم والسيِّئ (إذ يبدو أنه في حكمه الأول لم يبعث سوى القديسين) وذلك لمحاسبتهم ومجازاتهم. وينتهي الزمان ويبدأ حكم مدينة الإله وتختفي مدينة الأرض. وتختلط بكل هذا أقوال عن يأجوج ومأجوج وعلامات الساعة والنهاية. كما أن هناك العديد من الروايات الأخرى التي لا تقل اختلاطاً عن تلك التي لخصناها.

وقد اقترنت العقيدة الألفية، منذ البداية، بظهور العقلية التجارية والعلمية والمادية، ومن ثم فإنها قد ارتبطت بالتفسير الحرفي لكل عبارات العهد القديم ورفضت التفسيرات الكاثوليكية المجازية التي طـــورتها الكنيسة عبر العصـــور الوسطى لتُخلِّص الكتاب المقدَّس، وخصوصاً العهد القديم، من العناصر المادية والوثنية فيه.

وتدور العقيدة الألفية، في كل مفاهيمها، حول تجسُّد الإله في التاريخ بشكل فعلي فجائي، وحول تَدخُّله فيه حتى يمكن مشاهدته في آثاره الفعلية، وفي كل الشواهد المادية التي

يمكن إدراكها بالحواس الخمس الآن وهنا في مملكة الأرض، أي أنها رؤية مادية للواقع. وقد استفاد الألفيون من التأملات القبّالية الخاصة بحساب نهاية الأيام وموعد وصول الماشيَّح. وبهذا المعنى، تكون العقيدة الألفية تعبيراً عن تهويد المسيحية.

ومن أهم تجليات العقيدة الألفية ما يُسمى "العقيدة الاسترجاعية"، وهي الفكرة الدينية التي تذهب إلى أنه كيما يتحقق العصر الألفي، وكيما تبدأ الألف السعيدة التي يحكم فيها المسيح (الملك الألفي)، لابد من استرجاع اليهود إلى فلسطين تمهيداً لمجيء المسيح. ومن هنا، فإن العقيدة الاسترجاعية هي مركز وعصب العقيدة الألفية. ويرى الاسترجاعيون أن عودة اليهود إلى فلسطين هي بشرى الألف عام السعيدة، وأن الفردوس الأرضي الألفي لن يتحقق إلا بهذه العودة. كما يرون أن اليهود هم شعب الله المختار القديم أو الأول (باعتبار أن المسيحيين هم شعب الله المختار الجديد أو الثاني)، فأرض فلسطين هي أرضهم التي وعدهم الإله بها، ووعود الرب لا تسقط حتى وإن خرج الشعب القديم عن الطريق ورفض المسيح (وصلبه). ولذا، فإن كل من يقف في وجه هذه العودة يُعتبَر من أعداء الإله ويقف ضد الخلاص المسيحي، فأعداء اليهود هم أعداء الإله.

ومن الواضح أن العقيدة الاسترجاعية، شأنها شأن العقيدة الألفية، تفترض استمراراً كاملاً ووحدة عضوية بين اليهود في الماضي والحاضر والمستقبل، ومن ثم فهي تنكر التاريخ تماماً. والاسترجاعيون عادةً حرفيون في تفسير العهد القديم، وهذا أمر أساسي لتأكيد الاستمرار. فهم لا يرون إلا دالاً واحداً ثابتاً مرتبطاً بمدلول واحد ثابت لا يتغيَّر.

ولكن هذا التقديس لليهود يُضمر كرهاً عميقاً لهم ورفضاً شاملاً لهم ولوجودهم، ذلك أن بنية العقيدة الاسترجاعية هي نفسها بنية فكرة الشعب العضوي المنبوذ، شعب مختار متماسك عضوي يرفض الاندماج في شعب عضوي آخر، ولهذا فلابد من نبذه! ويمكن أن نلخص هذا الكره وذلك الرفض في العناصر التالية:

١- يذهب الاسترجاعيون إلى أن اليهود أنكروا المسيح وصلبوه، وأن عملية استرجاعهم إن هي إلا جزء من عملية تصحيح لهذا الخلل التاريخي وجزء من عملية تطهيرهم من آثامهم. فاليهود ليسوا مركز الخلاص بل هم مركز الخلل وسببه. والواقع أنهم مركز الخلاص لأنهم بإنكارهم المسيح أصبحوا مركز الخلل وسببه الأساسي (وهذا هو المعادل الديني لفكرة الشعب العضوي المنبوذ). والخلاص لا يمكن أن يتم إلا بتطهير مركز الخطيئة. ولعل هذا التركيز على أن اليهود أصل الخطيئة يُفسِّر أن المسيح الدجال سيكون يهودياً (من سوريا)، وأنه هو الذي سيقود ملوك الأرض ضد المسيح في المعركة الأخيرة (هرمجدون).

٢- تذهب العقائد الألفية والاسترجاعية إلى أن عملية الخلاص النهائي ستصاحبها معارك ومذابح تصل ذروتها في معركة واحدة أخيرة (هرمجدون)، وهي معارك سيروح ضحيتها ثلثا يهود العالم وستخرب أورشليم (القدس). بل إنه كلما ازداد العنف ازدادت لحظة النهاية اقتراباً، فكأن التعجيل بالنهاية لا يتم هنا من خلال فعل أخلاقي يقوم به المسيحيون وإنما من خلال تقديم قربان مادي جسدي للإله (هولوكوست) يُشوَى بأكمله. بل إن أبعاد هذه المذبحة ستكون أوسع مدىً من المحرقة النازية، فكأن العقيدة الاسترجاعية هي عكس العقيدة المسيحية. ففي العقيدة المسيحية، يأتي المسيح ويُنزَف دمه ويُصلَب ويُهزَم، فهو قربان يُقدِّمه الإله فداءً للبشر بأسرهم، قربان لا حاجة بعده إلى قرابين. أما العقيدة الاسترجاعية فتذهب إلى أن المسيح قائد عسكري يدخل المعارك ويثخن في الأعداء ثم ينتصر. واليهود هم الذين سينزفون، وهم قربان الرب الذي لا حاجة بعده إلى قرابين، ولذلك فإن ذَبْحهم (أو صَلْبهم) يشير إلى النهاية الألفية السعيدة. كما أن اليهود، حسب الرؤية المسيحية التقليدية، كانوا دعاة القومية، على حين أن المسيح هو داعية العالمية. أما هنا، فإن العكس هو الصحيح، فاليهود هم مركز خلاص العالم والمسيح هو القائد القومي الذي سيؤسس مملكته في صهيون.

٣- انتهت حياة المسيح الأولى بإنكار اليهود له وصلبه، أما حياته الثانية فستنتهي بإعلان انتصاره وبالتدخل في آخر لحظة لإنقاذ البقية الباقية من اليهود (وإعادتهم إلى أرضهم)، فيخر اليهود أمام المسيح ويعترفون بألوهيته ويقابلونه باعتباره الماشيَّح المنتظَر ويتحولون إلى دعاة تبشير بالمسيحية ينشرون الإنجيل في العالم، أي أن المسيح سينجح في إقناع اليهود بما فشل في إقناعهم به أول مرة. وحينما يحدث ذلك، تكون الدائرة الحلولية قد اكتملت وتمت هداية العالم بأسره.

٤- العقيدة الاسترجاعية عقيدة تُحوسل اليهود تماماً، أي تُحوِّلهم إلى وسيلة أو أداة نافعة وأساسية لخلاص المسيحيين ولكنها لا قيمة لها في حد ذاتها، فهم يستمدون قيمتهم من مقدار أدائهم لوظيفتهم ومقدار تعجيلهم بعملية الخلاص المسيحية.

فبنية الصيغة الاسترجاعية (شعب عضوي منبوذ يمكن توظيفه) هي نفسها الصيغة الصهيونية الأساسية، وعلى هذا فإن الفكر الصهيوني في شكله الديني والعلماني فكر استرجاعي.

الصهيونية المسيحية: تاريخ

وقد انتشر الفكر الصهيوني ذو الديباجات المسيحية في أواخر القرن السادس عشر؛ عصر الثورة العلمانية الشاملة والثورة التجارية والحركة الاستيطانية الغربية ونشوء الرأسماليات

الأوربية الباحثة عن مصادر الثروات والمواد الخام وعن أسواق لتصريف سلعها. وكانت أهم مراكز الصهيونية ذات الديباجة المسيحية إنجلترا بعد أن تحوّلت عن الكاثوليكية ونفضت النفوذ الإسباني عنها وأصبحت واحدة من أهم القوى الاستعمارية (ومع هذا، يُلاحَظ أن إنجلترا لم يكن فيها يهود تقريباً).

ويمكننا هنا أن نذكر بعض المفكرين الصهاينة، مثل توماس برايتمان وسير هنري فنش، الذين طرحوا تفسيراً حرفياً للعهد القديم وطالبوا بعودة اليهود إلى فلسطين كما يمكن الإشارة إلى فيليب دي لانجالري (الفرنسي). وقد ظهرت عشرات المقالات التي تعالج هذا الموضوع وتتخذ موقفاً مماثلاً. وزاد هذا الموقف عمقاً باستيلاء المتطهرين (البيوريتان) على الحكم فكتب إنجليزيان بيوريتانيان نداء يطلبان فيه إعادة اليهود لإنجلترا وذلك حتى يتشتّتوا في كل بقاع الأرض. فالشتات الكامل ــ حسب الأسطورة ــ هو شرط عودتهم لأرضهم، على أن تكون عودتهم على "سفن إنجليزية" (ولنتذكر هنا قانون الملاحة المركنتالي، الصادر عام ١٦٥١، الذي أصدرته حكومة كرومويل والذي تم بمقتضاه استبعاد السفن الهولندية من حَمْل التجارة البريطانية، ولذا أصبح حَمْل سلع من أفريقيا أو آسيا غير ممكن إلا على سفن إنجليزية).

وتُعَدُّ هذه أول مرة في تاريخ العالم المسيحي التي يطرح فيها بشر مشروعاً بشرياً لإنجاز ما كان يُعتقَد حتى ذلك الوقت أنه أمر سيتم بتَدخُّل العناية الإلهية. وقد أدلى كرومويل بدلوه فدافع عن عودة اليهود لإنجلترا بسبب نفعهم وإمكانية استخدامهم كجواسيس له. ويُلاحَظ أن الصيغة الصهيونية الأساسية هي النموذج الأساسي الكامن في كل هذه الكتابات.

ويُلاحظ أن الصهيونية ذات الديباجة المسيحية تأخذ شكلاً دينياً استرجاعياً صريحاً وشكلاً تبشيرياً بين اليهود، وهي تنظر لليهودية من الخارج تماماً، فاليهود لا يزالون مجرد أداة للخلاص، وهم قتلة المسيح الذين يجب تنصيرهم وهدايتهم. ودعاة الصهيونية ذات الديباجة المسيحية شخصيات ليست سوية تماماً، معظمهم بعيدون عن مركز صناعة القرار. ومع هذا، يُلاحظ أن الأبواب كانت دائماً مفتوحة أمامهم.

وقد قامت جمعيات مسيحية تبشيرية عديدة مهمتها نشر المسيحية بين اليهود وهدايتهم واسترجاعهم إلى فلسطين إعداداً للخلاص. وأهم جمعية صهيونية مسيحية هي جمعية لندن لنشر المسيحية بين اليهود الإنجليز ويهود الدولة العثمانية (١٨٠٩)، وكان يشار إليها على أنها جمعية اليهود ("جوز سوسياتي Jews' Society"). كما تم تأسيس جمعية التبشير الكنسية التي ازدهرت إلى درجة أن ميزانيتها بلغت ٢٦ألف جنيه عام ١٨٥٠، وكان يتبعها

٣٢ فرعاً في لندن والقدس وغيرهما من المدن، وأصبحت المنبر الأساسي للصهاينة من المسيحيين مثل لورد شافتسبري السابع.

ومع تَصاعُد معدلات العلمنة وتزايد النزعة الرومانسية (الحلولية العضوية)، بدأت الديباجات الدينية تبهت بالتدريج وبدأت تحل محلها ديباجات علمانية عقلانية نفعية تدور في إطار مفهوم الشعب العضوي المنبوذ مجرداً من كل الديباجات المسيحية. ومع ظهور محمد علي في مصر، وبداية التفكير في توظيف الدولة العثمانية كي تصبح سداً ضد الزحف الروسي الأرثوذكسي أو في اقتسامها، أصبحت الصهيونية ذات الديباجة المسيحية هامشية (رغم شعبيتها) إذ نجد أن أعضاء النخبة الحاكمة يستخدمون الصيغة الصهيونية الأساسية مع ديباجات نفعية علمانية (صهيونية غير اليهود).

ولا يعني ظهور الصهيونية ذات الديباجة الرومانسية العضوية أو العلمانية العقلية (المادية الشاملة) أن الصهيونية ذات الديباجة المسيحية الواضحة اختفت أو حتى توارت. فالعكس هو الصحيح، إذ أن هذه الديباجة استمرت في التمتع بذيوع لا تعادله أية ديباجة أخرى، رغم تزايد علمنة المجتمع الغربي، بل إن النزعة الرومانسية قد أعطتها حياة جديدة وزادتها حيوية وديناميةً. ويتضح ذلك في أن القرن التاسع عشر شهد بعثاً مسيحياً متمثلاً في الحركة الإنجيلية (أي المبشرة بالإنجيل) التي كانت تهدف إلى بَعْث القيم المسيحية بين صفوف الطبقة العاملة والفقراء والتبشير بين اليهود. كما يتضح في استمرار كثير من الصهاينة غير اليهود (العلمانيين) في استخدام ديباجات مسيحية. بل يمكن القول بأن الديباجة الأكثر شيوعاً مزيج من الديباجتين العلمانية النفعية والمسيحية كما هو الحال مع شافتسبري وبلفور.

ومن أهم الصهاينة الذين استخدموا ديباجات مسيحية وليام هشلر الذي قام بتقديم هرتزل لأعضاء النخبة الحاكمة في أوربا، وأورد ونجيت (الضابط البريطاني الذي ساهم في أعمال الإرهاب ضد العرب)، ونيبور رينهولد رجل الدين البروتستانتي.

ولكن أهم مفكرين صهيونيين مسيحَيين همَا شافتسبري وأوليفانت. وأولهما هو لورد شافتسبري السابع (١٨٠١-١٨٨٥)، واسمه الأصلي أنتوني أشلي كوبر، وهو واحد من أهم الشخصيات الإنجليزية في القرن التاسع عشر، ومن أهم المصلحين الاجتماعيين. ويقول عنه المؤرخ الإنجليزي تريفليان إنه كان يُعَدُّ أحد أهم أربعة أبطال شعبيين في عصره. وقد كان شافتسبري، بالإضافة إلى هذا، شقيق زوجة رئيس الوزراء بالمرستون الذي كان يثق فيه تماماً ويأخذ بمشورته. وقد كان شافتسبري زعيم حزب الإنجيليين. ولذا، كان اليهود أحد الموضوعات الأساسية في فكره كما كانوا محط اهتمامه الشديد. وكان خطاب شافتسبري

خليطاً مدهشاً من العناصر الاجتماعية والأساطير الدينية حيـث تَداخَل في عـقله الوقت الحاضر والزمان الغابر والتاريخ المقدَّس، وقد كان هذا الخطاب يَصدُر عن فكرة الشعب العضوي المنبوذ بشكل لم يتحقق كثيراً في كتابات أي صهيوني آخر (يهودياً كان أم غير يهودي). ينظر شافتسبري إلى اليهود من داخل نطاق العقيدة الألفية والاسترجاعية بعد علمنتها تماماً، فاليهود يكوّنون بالنسبة إليه شعباً عضوياً مستقلاً وجنساً عبرياً يتمتع باستمرار لم ينقطع، ولكنهم لهذا السبب أصبحوا جنساً من الغرباء (المنبوذين) المتعجرفين سود القلوب المنغمسين في الإنحطاط الخلقي والعناد والجهل بالإنجيل. وهم ليسوا سوى "خطأ جماعي". ولكل هذا، عارض شافتسبري مَنْح اليهود حقوقهم المدنية والسياسية في إنجلترا.

ولكن ثمة علاقة عضوية بين هذا الشعب وبين بقعة جغرافية محددة هي فلسطين. ولهذا، فإن بَعْثهم لا يمكن أن يتم إلا هناك. كما أن عودتهم إلى هذه البقعة أمر ضروري حتى تبدأ سلسلة الأحداث التي ستؤدي إلى العودة الثانية للمسيح وخلاص البشر. وبرغم الديباجات الدينية فإن شافتسبري، شأنه شأن مسيحيي عصره العلمانيين، كان يؤمن بأن الوسيلة الإنسانية يمكن أن تحقق الأهداف الربانية (وهذا عكس الموقف المسيحي واليهودي التقليدي). وقد عبَّر شافتسبري عن هذه الازدواجية في الخطاب في عبارته: "إن أي شعب لابد أن يكون له وطن، الأرض القديمة للشعب القديم"، وهي صيغة علمانية خافتة لشعار "الأرض الموعودة للشعب المختار". ثم طوَّر هذا الشعار ليصبح "وطن بلا شعب لشعب بلا وطن"، فهو إذن صاحب الشعار الصهيوني الشهير.

وقد نشر شافتسبري عام ١٨٣٨ في مجلة "كوارترلي ريفيو" (وهي من أكثر المجلات نفوذاً في ذلك العصر) عرضاً لكتب أحد الرحالة إلى فلسطين. وقد بدأ المقال بالديباجة الدينية المعتادة عن قضية اليهود ثم تناول بعد ذلك تربة فلسطين ومناخها باعتبارها مناسبة لنمو محصـولات تتطلـبها احتيـاجات إنجـلترا مثل القطن والحرير وزيت الزيتون. ويبين شافتسبري أن كل المطلوب لإنجاز هذه العملية هو رأس المال والمهارة، وكلاهما سيأتي من إنجلترا، وخصوصاً بعد تعيين قنصل لإنجلترا فـ القدس إذ سيؤدى وجوده إلى زيادة أسعار الممتلكات. ثم يقترح عند هذه النقطة توظيف اليهود على أن يكون القنـصل البريطـاني الوسـيط بينهم وبين الباشـا العثمـاني، حتى يصبـحوا، مرة أخـرى، مزارعين في يهوذا والجليل. وهذا الاقتراح يحوي بعض عناصر الصيغة الصيهونية الأساسية (شعب عضوي منبوذ ــ نافع ــ ينقل خارج أوربا ــ لتوظيفه لصالحها).

ولكن أهم وثائق الصهيونية غير اليهودية وأكثرها شفافية (إذ تتضح فيها الصيغة الصهيونية الأساسية بكل وضوح وجلاء) هي الوثيقة التي قدَّمها شافتسبري إلى بالمرستون

(٢٥ سبتمبر ١٨٤٠) لاسترجاع اليهود وحل المسألة الشرقية وتطوير المنطقة الممتدة من جهة الرافدين حتى البحر الأبيض المتوسط (وهي البلاد التي وعد الإله بها إبراهيم حسب أحد تفسيرات الرؤية التوراتية). ويؤكد شافتسبري في مقدمة المذكرة أن المنطقة التي أشار إليها آخذة في الإقحال بسبب التناقص في الأيدي العاملة، ولذا فهي تتطلب رأس مال وعمالة. ولكن رأس المال لن يأتي إلا بعد توفير الأمن. ولهذا، فلابد أولاً من اتخاذ هذه الخطوة، ثم يشير بعد ذلك إلى أن حب اختزان المال والجشع والبخل ستتكفل بالباقي، فهي من أهم دوافع الإنسان (الوظيفي)، ولذا فهي ستدفع به إلى أية بقعة يمكن أن يحقق فيها أرباحاً (ومثل هذه الضمانات ستشجع كل محب للمال عنده الحماس التجاري، أي أعضاء الجماعات الوظيفية).

وتقود كل هذه المقدمات العامة شافتسبري إلى الحديث عن "العنصر العبري" أو الشعب العضوي المنبوذ (باعتباره جماعة وظيفية استيطانية)، حيث يقترح أن القوة الحاكمة في الأقاليم السورية (دون تحديد هذه القوة) لابد أن تحاول وَضْع أساس الحضارة الغربية في فلسطين وأن تؤكد المساواة بين اليهود وغير اليهود فيها. وتحصل هذه القوة على ضمانات الدول العظمى الأربع عن طريق معاهدة ينص أحد بنودها على ذلك، وسوف يشجع هذا الوضع الشعب اليهودي العضوي المعروف بعاطفته العميقة نحو فلسطين حيث يحمل أعضاؤه ذكريات قديمة في قلوبهم نحوها. وهذا الشعب اليهودي العضوي "جنس معروف بمهاراته وثروته المختبئة ومثابرته الفائقة. وأعضاء هذا الجنس يمكنهم أن يعيشوا في غبطة وسعادة على أقل شيء، ذلك أنهم ألفوا العذاب عبر العصور الطويلة. وحيث إنهم لا يكترثون بالأمور السياسية، فإن آمالهم تقتصر على التمتع (بالأموال) التي يمكنهم مراكمتها... إن عصوراً طويلة من العذاب قد غرست في هذا الشعب عادتي التحمل وإنكار الذات". ويضيف شافتسبري: "إذا رأينا عودتهم في ضوء استعمار فلسطين، فإن هذه الطريقة هي أرخص الطرق وأكثرها أمناً في الوفاء بحاجات هذه المناطق غير المأهولة بالسكان. وهم سيعودون على نفقتهم الخاصة دون أن يُعرّضوا أحداً ـــ سوى أنفسهم ـــ للخطر"، أي أنهم أداة آمنة كفء وسيخضعون للشكل القائم للحكومة، فهم لم يصوغوا أية نظرية سياسية مُسبَقة يهدفون إلى تطبيقها. وقد تم ترويضهم في كل مكان تقريباً على الخضوع الضمني (الهادئ) للحكم المطلق ولا تربطهم رابطة بشعوب الأرض، ولذا لابد لهم من الاعتماد على قوة ما... وسيعترف اليهود بملكية الأرض لأصحابها الحقيقيين... حيث سيكتفون بالحصول على الفائدة من خلال الطرق المشروعة مثل الإيجار والشراء، ولن يتطلب المشروع أية اعتمادات مالية من القائمين على المشروع، ولهذا فإن ثمرتها ستعود على العالم المتحضر (أي الغربي) بأسره.

أما المفكر الثاني فهو لورانس أوليفانت (١٨٢٩-١٨٨٨)، وهو صهيوني غير يهودي، ومفكر يستخدم ديباجات علمانية. وهو أحد أصدقاء لورد شافتسبري السابع. عمل في السلك الدبلوماسي البريطاني بعض الوقت (في الشئون الهندية)، كما كان عضواً في البرلمان الإنجليزي. وينطلق أوليفانت، شأنه شأن معظم الصهاينة، من فكرة الشعب العضوي المنبوذ ليدور داخل نطاق الفكر الألفي الاسترجاعي، فاليهود جنس مستقل يتسم أعضاؤه بالذكاء في الأعمال التجارية وبالمقدرة على جمْع المال، ولكن وجودهم داخل الحضارة الغربية أمر سلبي لأن جذورهم في فلسطين.

وانطلاقاً من الصيغة الصهيونية الأساسية، كان أوليفانت يرى، مثل كثير من السياسيين البريطانيين في عصره، ضرورة إنقاذ الدولة العثمانية من مشاكلها المستعصية حتى تقف حاجزاً ضد التوسع الروسي. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق إدخال عنصر اقتصادي نشيط في جسدها المتهاوي ووجد أن اليهود هم هذا العنصر. ولذلك، دعا أوليفانت بريطانيا إلى تأييد مشروع توطين اليهود لا في فلسطين وحسب وإنما في الضفة الشرقية للأردن كذلك. وكان المشروع يتلخص في إنشاء شركة استيطانية لتوطين اليهود برعاية بريطانية وبتمويل من الخارج على أن يكون مركزها إستنبول (وقد لاحظ بن هالبرن ــ وهو أحد مؤرخي الصهيونية المُحدَثين وأحد المؤيدين لها ــ أوجه الشبه بين هذه الخطة واقتراحات هرتزل فيما بعد).

وكانت صهيونية أوليفانت تتسم بالعملية والحركية إذ لم يكتف بطَرْح أفكاره، بل اتجه إلى فلسطين للبحث عن موقع مناسب للمُستوطن المُقترَح، واختار منطقة شرق الأردن شمالي البحر الميت (وتُسمَّى هذه المنطقة «جلعاد» في العهد القديم) ثم اتجه إلى إستنبول مع إدوارد كازالت (المموِّل الإنجليزي) لعرْض مشروع سكة حديد وادي الفرات، وقدما طلباً إلى السلطان بإعطاء اليهود قطعة من الأرض بعرض ثلاثة كيلومترات على حافتي الطريق المقترح.

وارتبط أوليفانت بعلاقات مع عدد من الزعماء الصهاينة من اليهود في شرق أوربا مثل بيرتس سمولنسكين وأهارون ديفيد جوردون. وقد حضر مؤتمر فوكساني في رومانيا، الذي عُقد في ٣٠ ديسمبر ١٨٨١ لمناقشة هجرة اليهود واستيطانهم في فلسطين. وكان لظهوره فعل السحر، وانتشرت آراؤه بشأن توطين اليهود في فلسطين بدلاً من الولايات المتحدة حيث كان اليهود يتهددهم الاندماج. وقام أعضاء جماعة البيلو بالاتصال به، وكتب له بعض أحباء صهيون يخبرونه بأن الخالق وحده هو الذي وضع في يده صولجان قيادة اليهود، وسموه "المخلِّص الماشيَّح" أو "قورش الثاني". ويبدو أنه لم يكن بعيداً عن تأسيس جماعة بيلو. وقد قام

أوليفانت بطرح مشروع جماعة البيلو على السلطان العثماني للحصول على قطعة أرض في فلسطين، وحضر أحد مؤتمرات جماعة أحباء صهيون، كما عارض الجهود التي كانت تبذلها جماعة الأليانس لتهجير اليهود إلى الولايات المتحدة لإنقاذهم، وقام بجَمْع توقيعات من اليهود على عريضة يؤكدون فيها رغبتهم في الهجرة إلى فلسطين لا إلى غيرها من البلدان. وبالفعل، نجح أوليفانت في تهجير سبعين يهودياً من أصحاب الحرف إلى فلسطين.

وفي عام ١٨٨٠، نشر أوليفانت كتابه أرض جلعاد الذي نادى فيه بضرورة توطين اليهود في فلسطين، كما شرح أبعاد فكره الصهيوني الذي أسلفنا الإشارة إليه. ومن القضايا الأساسية في الكتاب، مشروعه الخاص بسكان البلاد من العرب. فبعد أن عبَّر أوليفانت عن عدم تعاطفه مع العرب باعتبارهم مسئولين عن إفقار فلسطين، قسَّمهم إلى قسمين: بدو وفلاحين. واقترح طرد البدو ووَضْع الفلاحين في معسكرات مثل معسكرات الهنود في كندا، على أن يتم استخدامهم كمصدر للعمالة الرخيصة تحت إشراف اليهود. وقد ترجم سوكولوف الكتاب إلى العبرية عام ١٨٨٦ ووزع منه ١٢ ألف نسخة، وهو رقم قياسي بالنسبة إلى المنشورات العبرية في ذلك الوقت، بل يُقال إنه كان أكثر الكتب المكتوبة بالعبرية شيوعاً. وقد عاد أوليفانت إلى فلسطين واستقر فيها مع سكرتيره اليهودي نفتالي إمبر مؤلف نشيد "هاتيكفاه"، أي "الأمل" (وهو نشيد الحركة الصهيونية الذي أصبح النشيد الوطني الإسرائيلي فيما بعد). وكان أوليفانت يهدف إلى مساعدة المستوطنين الصهاينة وإلى كتابة مجموعة من المقالات عن المستوطنات الصهيونية. وقد ألَّف بالفعل كتاباً آخر بعنوان حيفا أو الحياة في فلسطين الحديثة، ومات في هذه المدينة الفلسطينية عام ١٨٨٨ (أما سكرتيره الصهيوني اليهودي فلم ترق له الحياة في فلسطين وهاجر منها إلى الولايات المتحدة).

ولا يعبِّر أوليفانت عن كرهه للشعب العضوي المنبوذ ولا عن رغبته في التخلص منه عن طريق التشهير به أو التبشير بين أعضائه كما كان شافتسبري يفعل أحياناً، وإنما عن طريق طَرْح مشروع متكامل للتهجير يتبناه اليهود بأنفسهم. كما أنه عمل على تخليص صهيونية غير اليهود من ديباجتها الدينية وإعطائها ديباجاتها العملية العلمية العلمانية، بحيث أصبح بالإمكان تداولها بين أكبر عدد ممكن من المسيحيين واليهود والعلمانيين. كما أن أوليفانت نجح في التمييز بين النزعات الصهيونية التوطينية الخيرية التي قام بها يهود الغرب المندمجون لإنقاذ يهود الشرق والتخلص منهم وبين الرؤية الصهيونية الاستيطانية التي لا تحاول إنقاذ اليهود كبشر وأفراد وإنما تنطلق من فكرة الشعب العضوي المنبوذ الذي لا مكان له في العالم الغربي ويمكن توظيفه وحوسلته لصالح الغرب عن طريق توطينه في فلسطين

(وقد مرّت على هرتزل عدة سنوات وعلى يهود شرق أوربا عدة عقود قبل إدراك هذه الحقائق).

وتتميَّز صهيونية أوليفانت عن صهيونية شافتسبري باقترابها من اليهود ومحاولة التوجه إليهم وتجنيدهم. ولعل ظروف المرحلة قد ساعدته على ذلك باعتبار أن محاولات التحديث في شرق أوربا كانت في أربعينيات القرن، حينما بدأ شافتسبري نشاطه، لا تزال في بدايتها الناجحة ولم تكن قد تعثَّرت بعد، بينما بدأ أوليفانت نشاطه الصهيوني مع بدايات التعثر. ومما تجدر ملاحظته أن أوليفانت يتحرك في صفوف اليهود بألفة شديدة لم نشهدها من قبل بين الصهاينة غير اليهود.

ويمكن القول بأن المشروع الاستيطاني الغربي بشكل عام (في فلسطين وغيرها) استخدم ديباجات صهيونية مسيحية توراتية لتبرير عملية غزو العالم فأصبحت كل منطقة يتم غزوها هي أرض كنعان (فلسطين) وأصبح سكانها الأصليون كنعانيين ومن ثم يمكن إبادتهم. وقد استُخدمت هذه الديباجات في استعمار الأمريكتين وجنوب أفريقيا.

وقد بدأت الصهيونية ذات الديباجة المسيحية تتمتع ببعث جديد بعد إنشاء الدولة الصهيونية. وبدأت الفكرة الاسترجاعية تنتشر بشكل كبير في الأوساط البروتستانتية المتطرفة (الأصولية) في الولايات المتحدة (ومنهم بعض رؤساء الولايات المتحدة مثل كارتر وريجان) والتي تُصر على أن دولة إسرائيل هي تحقق النبوءة حرفياً في العصر الحديث وهي بُشرى الألف سنة السعيدة، أي أن الحلول أو التجسد الذي حدث مرة واحدة وبشكل مؤقت في التاريخ من منظور كاثوليكي، أصبح حلولاً حرفياً ودائماً ومادياً في شكل الدولة الصهيونية وفي أحداث التاريخ الحديث. لذلك، نجد أن الاسترجاعيين المُحدَثين يستغرقون في التفسيرات الحرفية. وعلى سبيل المثال، فإن جيري فالويل يشير إلى أن كتاب حزقيال يشير إلى أرض معادية للماشيَّح هي "روش"، وهي أرض بها مدينتان هما "ميشيسن وتوبال"، وتصبح روش "روسيا" وتصبح ميشسن "موسكو" وتوبال "تيبولسك". وستقوم روش بغزو إسرائيل ونهبها (حسب سفر حزقيال)، ولذا فإن فالويل يفسر هذا بأن روسيا ستقوم بغزو إسرائيل للحصول على الغنائم. وكلمة "النهب" يقابلها في الإنجليزية كلمة "سبويل spoil"، فإن حذفنا أول حرفين فإنها تصبح "أويل oil"، أي النفط، وهنا تصبح الأمور شديدة البساطة (وهذه الطريقة في التأويل ذات جذور قبَّالية، كما يُلاحَظ هنا أيضاً الثنائية الصلبة التي تتبدَّى في التأرجح بين التفسير الحرفي الجامد الذي يصر على معنى واحد مباشر والتأويل السائل الذي يفرض أي معنى على النص). ويقوم هؤلاء الاسترجاعيون بحوسلة إسرائيل بشكل حاد. وعلى سبيل المثال، فإن تيري ريزنهوفر (المليونير الأصولي الأمريكي الذي يقوم بتمويل عملية إعادة بناء

الهيكل) يرى أن السلام بين إسرائيل وجيرانها مسألة مستحيلة. وبصفة عامة، فإن الرؤية الاسترجاعية ترى أن هرمجدون نبوءة حتمية لابد أن تتحقق. بل يرى الاسترجاعيون ضرورة تحريك الأمور باتجاه الحرب لإضرام الصراع والتعجيل بالنهاية (ولذا، فإن موقفهم من مفاوضات السلام أكثر تشدداً من موقف أكثر صقور إسرائيل تشدداً). ولا يختلف الأمر كثيراً بشأن حدود أرض الميعاد، فهذه الحدود مُعطًى ثابت مقدَّس لا يمكن التفاوض بشأنه. كما أن حدود إسرائيل التي يتخيلها الاسترجاعيون أكثر اتساعاً من حدود إسرائيل الكبرى التي يتخيلها أكثر الصهاينة تطرفاً. فحدودها، حسب الرؤية الاسترجاعية، تضم الأردن وأجزاء من مصر ولبنان ومعظم سوريا (وضمنها دمشق). أي أن الاسترجاعيين يرون ضرورة سفك الدم اليهودي تحقيقاً لرؤيتهم لنبوءات الكتاب المقدَّس.

والواقع أن هذا المفهوم لا يختلف كثيراً عن مفهوم آرثر بلفور (صاحب الوعد المشهور) الذي أرسل اليهود إلى فلسطين ليكونوا قاعدة أماميـــة للحضـــارة الغربية، تُنزَف دماؤهم دفاعاً عن الحضارة التي نبذتهم. وهكذا، فإن الرؤية الاسترجاعية رؤية معادية تماماً لليهود وترى أن هلاكهم طريق الخلاص والبوابة الحتمية لانتشار المسيحية! وغني عن القول أن الرؤية الاسترجاعية رؤية حرفية علمانية لا علاقة لها بالرؤية المسيحية كما عرَّفها آباء الكنيسة ومفسروها الدينيون، وهي تعبير عن تهويد المسيحية أي علمنتها من الداخل. وقد عُقد المؤتمر الصهيوني المسيحي الأول في أغسطس ١٩٨٥ في الصالة نفسها التي عُقد فيها المؤتمر الصهيوني الأول في بازل (١٨٩٧)، وحضره ٥٨٩ مندوباً أتوا من ٢٧ دولة.

ومن أهم المنظمات التي تدعي أنها تعبر عن تلك "الصهيونية المسيحية" في الولايات المتحدة:

١- منظمة الأغلبية الأخلاقية، وزعيمها الروحي القس جيري فولويل (ولعلها أهم المنظمات).

٢- مؤسسة بات روبرتسون.

٣- منظمة السفارة المسيحية الدولية ــ القدس.

٤- المؤتمر القومي للقيادات المسيحية من أجل إسرائيل.

٥- المائدة المستديرة الدينية.

خاتمة

وبعد هذا العرض لأفكار الصهيونية ذات الديباجات المسيحية، لا بد من التأكيد على النقاط التالية:

١- أن مواطن التوتر بين المسيحية واليهودية حقيقية وتنذر بالتفجر دائماً.

٢- أن الصهيونية ذات الديباجات المسيحية تستند إلى كرهٍ عميقٍ لليهود.

٣- أن الصهيونية ذات الديباجات المسيحية، شأنها شأن كل الحركات الدينية التي ظهرت مؤخراً في مختلف أنحاء العالم، تعبر عن احتجاجٍ عميقٍ على تصاعد معدلات الاستهلاك وتآكل كل المرجعيات، ولكنه احتجاج ضيق الأفق لا يدرك علاقة الإمبريالية والرأسمالية المتوحشة بتآكل مؤسسة الأسرة وكثيرٍ من القيم الإنسانية الأخرى. فبينما يعارض أتباع هذه الأفكار تزايد الإباحية في برامج التليفزيون الأمريكي، نراهم يؤيدون بحماس العربدة العسكرية الأمريكية في سائر أنحاء العالم.

٤- أن الأولويات والمطالب السياسية للصهيونية ذات الديباجات المسيحية هي أولويات ومطالب شعبوية تنطوي على كثيرٍ من التناقضات، التي أشرنا إلى بعضها آنفاً.

٥- أن النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة تقوم بتوظيف هذه الكتلة البشرية الساخطة اجتماعياً، المتخلفة فكرياً، لصالحها حتى تجد دعماً جماهيرياً لسياسة التدخل العسكري التي تنتهجها ولا تستفيد منها هذه الجماهير، فالمؤسسة الصناعية العسكرية هي التي تحصد الغنائم.

ولكل هذا، يجب ألا تتخلى المؤسسات العربية والإسلامية داخل العالم العربي والإسلامي وخارجه عن محاولة كسب هذه الجماهير المعادية لصفها، فهي جماهير مخدوعة، كما سبق القول، ولا تكن كثيراً من الحب للدولة الصهيونية أو المؤسسات الحاكمة في الولايات المتحدة رغم تأييدها لها. ولعل من أهم آليات هذه المحاولة التأكيد على أن الدولة الصهيونية ليست دولةً يهوديةً، ولا علاقة لها لا بالدين اليهودي ولا المسيحي، فهي في بداية الأمر ونهايته دولة استعمارية استيطانية إحلالية، لا تختلف في بنيتها وتوجهها عن الجيب الاستيطاني في الجزائر أو دولة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، كما أنه لا يمكن وصف دولة تنتشر فيها الإباحية والشذوذ والمخدرات وغسيل الأموال والدعارة على هذا النطاق بأنها دولة يهودية.

والله أعلم.

جماعة الإدارة العليا
المؤتمر السنوى التاسع والثلاثون

العولمـــة المتوحشـــة والعولمـــة البديلـــة

حيرة العرب بين دافوس وبورتوألليجرى

بقلم : سعـد هجـــرس

كاتب صحفى ومدير تحرير جريدة " العالم اليوم "

ملخص:

"العولمة" ليست ملاكاً ولا شيطانا

وبالتالى فليس المطلوب "التبرك" بها وقبولها دون قيد ولا شرط ، أو تجنبها واجتنابها كما لو كانت رجساً محرماً

العولمة — بالاحرى — عملية تاريخية ، أساسها الموضوعى هو ثالث ثورة تشهدها البشرية ، بعد الثورتين الزراعية والصناعية.

هذه الثورة الثالثة ، نعنى الثورة العلمية والمعلوماتية تخلق مع العولمة "فرصاً" غير مسبوقة فى تاريخ الانسانية ، مثلما تخلق "تحديات" هائلة تهدد ملايين غفيرة بالمزيد من التهميش والتمييز والافقار .. وربما الابادة الجماعية.

وبين الفرص والتحديات تتبلور وتتشكل بالتدريج ملامح وجهان للعولمة ، أحدهما يمكن تسميته بالعولمة "المتوحشة" ، والثانى اختار لنفسه اسم "العولمة البديلة".

الأول عنوانه منتجع دافوس السويسرى فى أحضان ثلوج جبال الألب والثانى محله المختار مدينة بورتو الليجرى تحت أشعة شمس البرازيل الدافئة.

ومثل الطاقة النووية التى يمكن أن تستخدم فى صنع الأسلحة النووية المروعة ، ويمكن أن تستخدم أيضاً من أجل رفاهية الانسانية من خلال تطبيقات مدنية وسلمية لا حصر لها .. كذلك الحال بالنسبة للعولمة.

ومثلما لا يمكننا ان نعطى ظهورنا للطاقة النووية بسبب استخدامها فى صنع الاسلحة القاتلة ، فإننا لا يمكن ان نرفض العولمة برمتها بسبب وجهها السلبى.

ثـم أن العولـة المتوحشة والعولمة البديلة لا يفصل بينهما سور صين عظيم ، بـل همـا يتـبادلان الـتأثر والـتأثير ويقـوى أحدهما او يضعف تبعا لعوامل كثيرة ، أحدها العامل النضالى من جانب القوى التقدمية والمستنيرة فى العالم.

وعـلى سـبيل المـثال فـإذا كانـت عولـة دافـوس تلح فقط على إلغاء الحدود الجمركـية بـين دول العـالم ، وتحطيم الحواجز أمام حركة رأس المال ، فان عولمة بورتو الليجرى تلح على إلغاء الحدود أيضاً بين البشر.

واذا كانـت الاولى تـرى ان الشـركات متعددة الجنسيات هى الأولى بالرعاية فـان الثانـية تناضـل ضـد تحويـل شـعوب العـالم إلى سـلع ، وضـد تهمـيش غاية الشـعوب والقضاء على تنوعها الثقافى واستنزاف مواردها وتخريب البيئة المحيطة بها ، وفرض إرادة وهيمنة القطب الأمريكى عليها.

وفـى سـياق هـذه العملـية التاريخـية ، فاننا لسنا إزاء خيار "نظرى" ، بل نحـن — بـالفعل– أمـام تـيارين محدديـن للعولـة . واذا كـان ثالوث بريتون وودز (صـندوق الـنقد والبـنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية) يمثل الاطار المؤسسى للتيار الاول ، فـان العولـة الـبديلة انتزعـت لنفسـها اطـاراً مؤسسياً موازياً ليس فقط فى بورتـو الـليجرى وإنمـا ايضـا فـى سياتل وواشنطن وبراغ وكويبك ثم فى ١٥ فبراير الماضـى الـذى جعـل "نـيويورك تايمـز" تعـترف بـأن العـالم أصـبحت بـه قـوتين عظميين :الولايات المتحدة والرأى العام العالمى.

وبالـتالى فـان الخـيار لـيس هو ما اذا كنا مع العولمة او ضدها .. فهذا خيار زائف ووهمى.

الخـيار بالاحـرى هـو بين عولمة دافوس وعولمة بورتو الليجرى .. أيهما من مصلحتنا ان نقف فى صفه.

هل نقف مع عولمة دافوس التى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ، والتى هى فى التحليل النهائى العدو الاستراتيجى لحركة التحرر العربية ، والتى تمثل اسرائيل احدى دعاماتها الأساسية جنبا إلى جنب مع الشركات متعددة الجنسيات، أم نقف مع عولمة بورتو الليجرى التى تناهض أمركة العالم وتعارض الغطرسة الاسرائيلية والاحتلال الانجلو أمريكى للعراق ، كما تطالب بإسقاط الديون عن العالم الثالث ، وتناصر قضاياه.

الغريب حقاً .. أنه رغم أن الخيار المنطقى واضح .. فان كثيراً من المصريين والعرب مازالوا مولعين بتقليد القطط التى تحب "خناّقها"!

العولمة المتوحشة والعولمة البديلة

حيرة العرب بين دافوس وبورتو الليجرى

رغم أن كلمة "العولمة" لم تعد جديدة ، ورغم أنها تتردد بكثرة مفرطة وتفرض نفسها — بمناسبة ودون مناسبة — لدى الحديث عن موضوعات شتى ، فانها ما تزال كلمة ملتبسة وغامضة.

وهى فوق ذلك ترتبط بتداعيات وردود أفعال متباينة ومتضاربة .

لكن الملفت للنظر أنه رغم تمتعها بأنصار متحمسين ، فى مختلف القارات فإنها تحظى أيضاً بعداء جبهة بالغة الاتساع من البشر فى سائر أنحاء العالم ومختلف الثقافات.

والمدهش أيضاً أن معسكر الاعداء ليس مقتصراً على بلدان العالم الثالث — كما يعتقد الكثيرون — بل انه موجود أيضاً ، بل أساساً ، فى عقر دار العولمة المفترض ، أى الولايات المتحدة الأمريكية . إذ تبين مسموح الرأى العام أن نصف سكان أمريكا على الأقل يعتقدون أن "العولمة" — أيا كان المعنى الذى يفترضه الناس لهذا المصطلح — تضر بأكبر مما تنفع[1] ، كما أن درجة مماثلة ، ان لم تكن أكبر ، من العداء للتكامل الاقتصادى العالمى شائعة فى أوروبا[2] . وربما كان هذه هو السبب فى أن حركات الاحتجاج الكبرى على العولمة لم تنشأ فى بلدان العالم الثالث ، وإنما نشأت أولاً ، وبالدرجة الأولى ، فى الغرب عموماً ، والولايات المتحدة خصوصاً.

---

(1) جنون العولمة Globaphobia تأليف جارى بيرتلس – روبرت ز. لورانس – روبرت ا. ليتان – روبرت ج شابيرو – ترجمة كمال السيد – مركز الاهرام للترجمة والنشر – مؤسسة الاهرام – الطبعة الاولى – ص ١٤.
(٢) نفس المرجع – ص ١٥.

وهـذا الموقف المعادى للعولمة فى أمريكا لم ينشأ من فراغ ، بل جاء نتيجة عدد من العوامل :

- فـبالرغم مـن التوسـع فـى التسـعينات ، فان أجر العامل العادى .. لم يكد يـنمو مـنذ ١٩٧٣ ، بعـد تـزايد مطـرد بـنحو ٢,٢٥ فـى المائـة سهنوياً عـبر السنوات الخمس والعشرين السابقة.
- وعـانى الـرجال الموجـودون فـى قـاع توزيـع الدخل من انخفاض ضخم فى أجورهـم ، فـى واقـع الأمـر ، فـى حين اختفى نمو الدخل بالنسبة للنساء الموجودات فى القاع.
- وأثـارت حقـيقة أن الأمريكـيين ذوى الأجـور الجـيدة اسـتمروا فـى حالـة مرضية، بينما كان يعانى الركود أو التدهور الاقتصادى من لم يكن لهم مثل هذا الحظ ، السخط على تنامى عدم المساواة.
- .. وأصـبح مـن المسـلم بـه عـلى نطـاق واسـع ، ان القلـق ينـتاب كثيراً من العاملين من الطبقة الوسطى ، الذين يواجهون التهديد "بإنقاص عددهم" أو "إعـادة هندسـتهم" . ذلـك أنهـم وهـم يشـاهدون فقـد أصـدقائهم وجيرانهم وظائفهم يرتعدون من أن الدور سيحل عليهم.

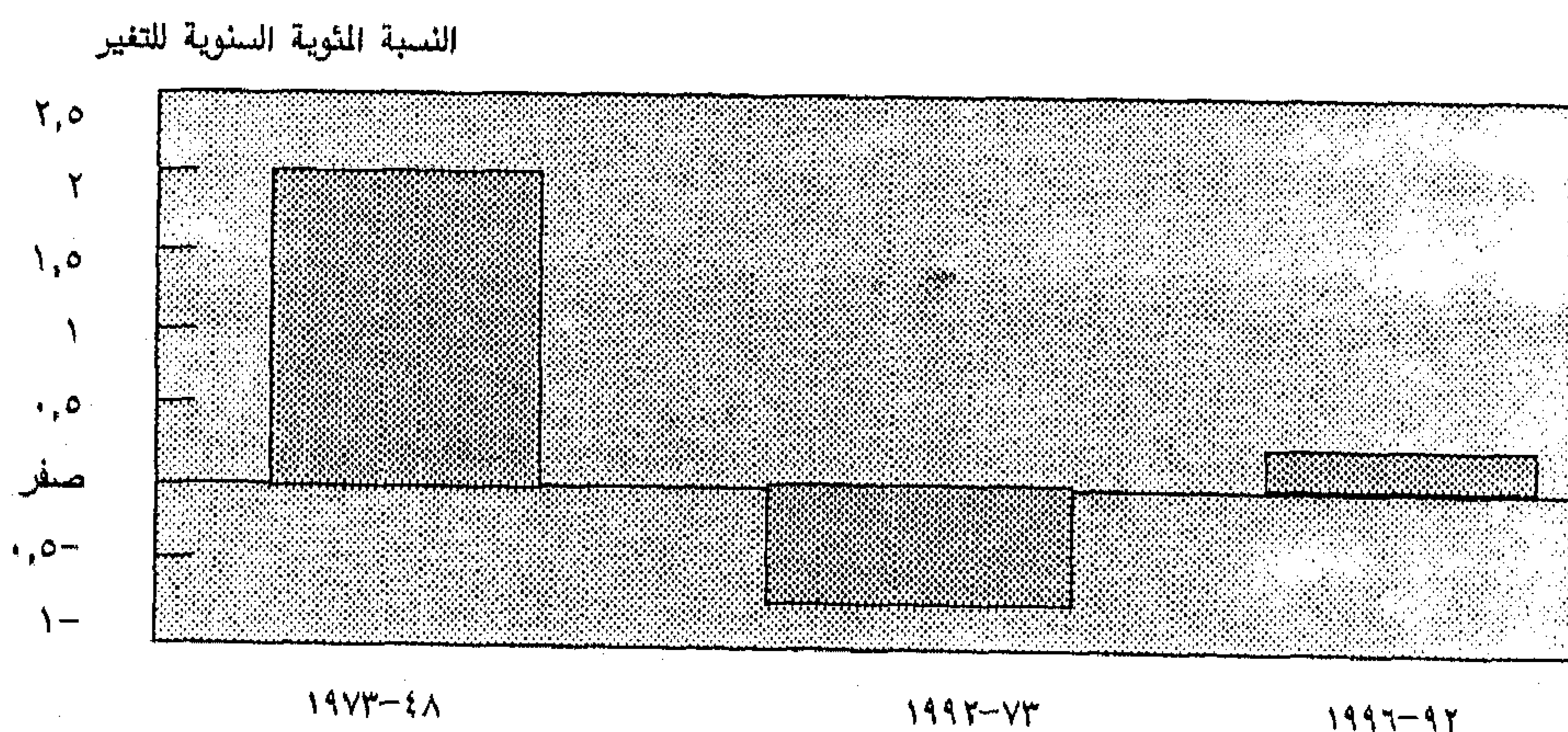
وهـناك إجابـة واحـدة تـتردد بـتواتر متزايد فـى قاعـات الكونجرس ، والأحاديث التليفزيونـية والإذاعـية ، وربمـا على موائد العشاء فى البيوت فى شتى أنحاء البلاد ، وهى أن "العولـمة" — أى تـزايد الارتباط الاقتصادى بين الولايات المتحدة والبلدان الاخرى — هى السبب الرئيسى فى الأنباء الاقتصادية السيئة التى ذكرناها تواً.

والمنطق الكامن وراء هذا التفسير مغر . ويحدد الشكل (١-٣) ثلاثة مقاييس للعولـمة زادت بصـورة كـبيرة مـنذ مطلـع السـبعينيات ، عـندما بـدأت الاتجاهات المعاكسـة المبيـنة فـى الشـكل (١-٢) . فقـد زادت الواردات ليس فقط من الناحية

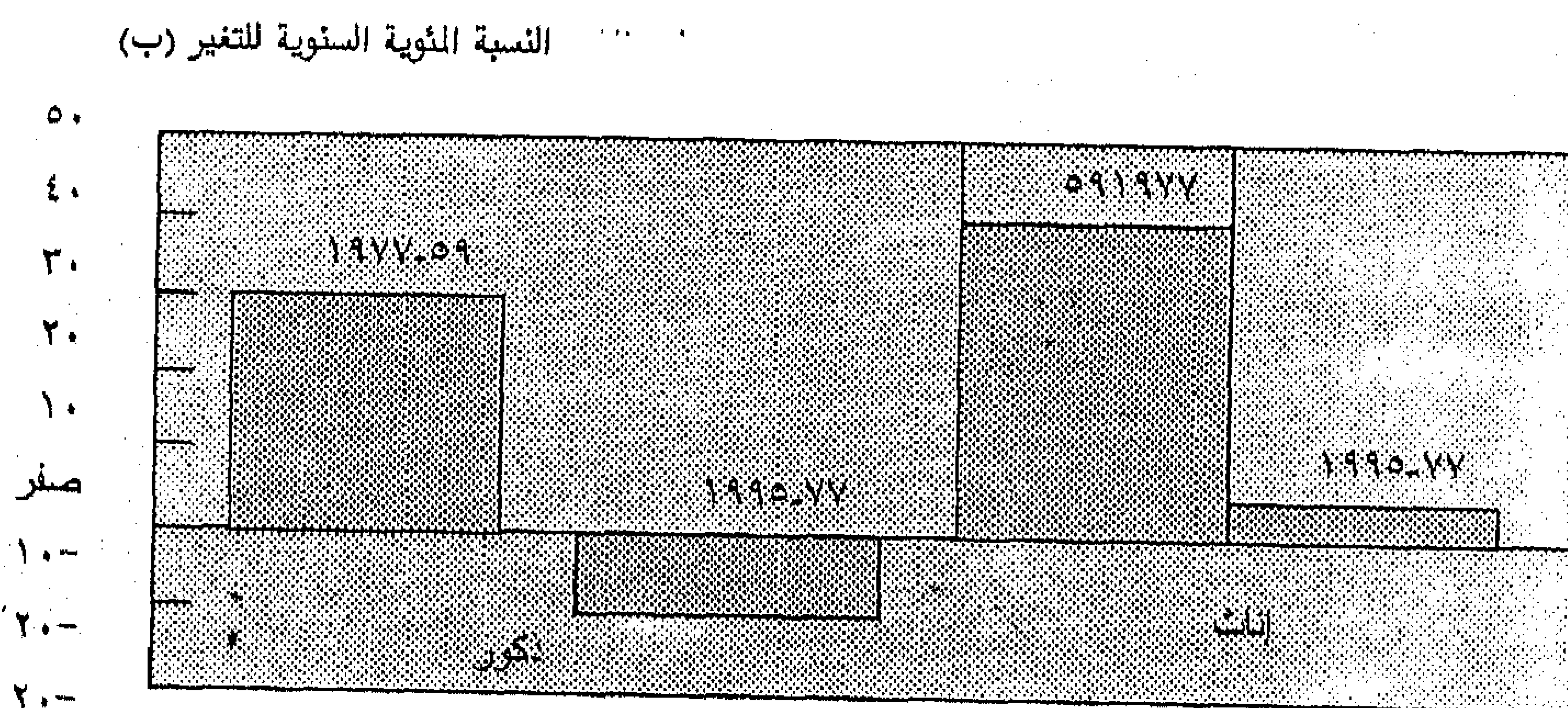
المطلقة ، وانما أيضا بالنسبة لحجم الاقتصاد ، مما وضع ضغوطاً قوية على أجور ووظائف العمال الأمريكيين ، وفي الوقت نفسه ، زادت الشركات الأمريكية بصورة أكبر من استثماراتها في الخارج ، الأمر الذى أدى في اعتقاد بعض النقاد، إلى تصدير الوظائف الأمريكية للخارج وممارسة ضغط نزولى على أجور العمال المتبقيين بعد ذلك . واكثر من هذا ، أن نسبة المهاجرين من سكان الولايات المتحدة، تضاعف تقريباً خلال الخمس والعشرين سنة الماضية ، مما أضعف بدرجة أكبر قدرة الأمريكيين الأقل مهارة على المساومة[٣].

الشكل (١-٢) : الانباء السيئة

انخفض نمو الاجر الحقيقى

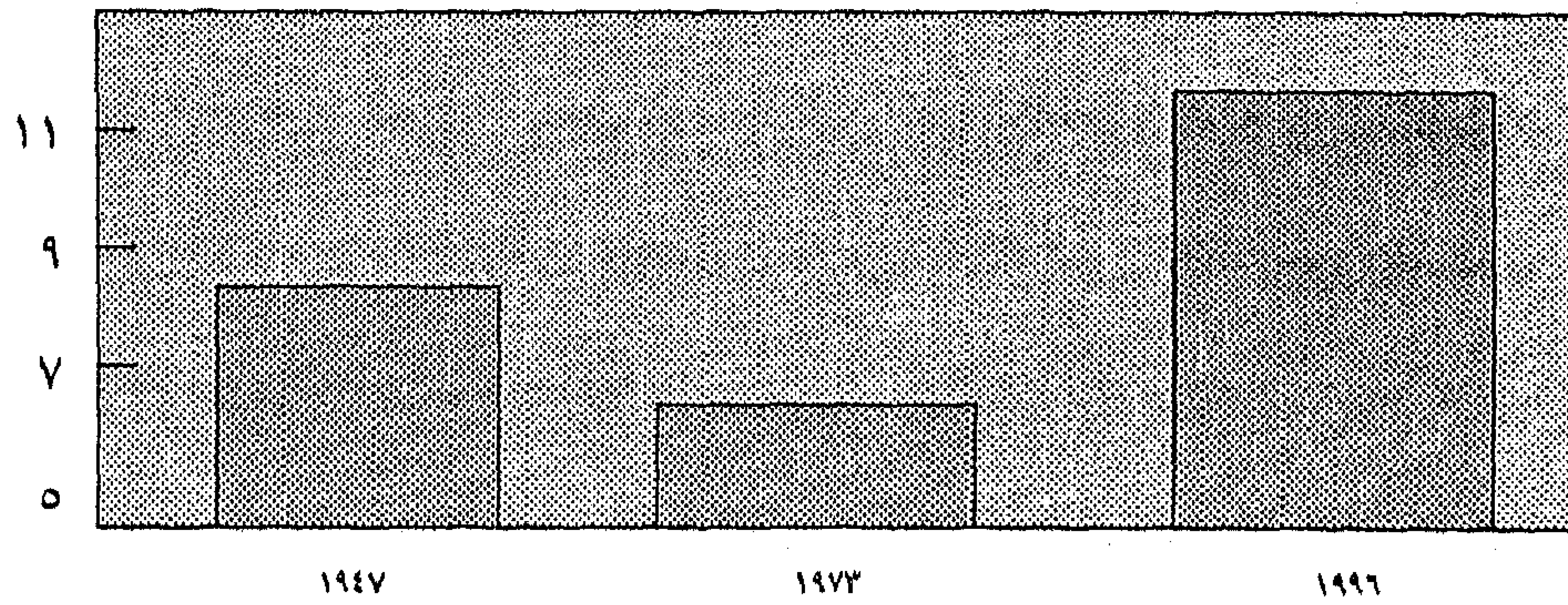


اقل العمال أجرا أسوأهم حالا



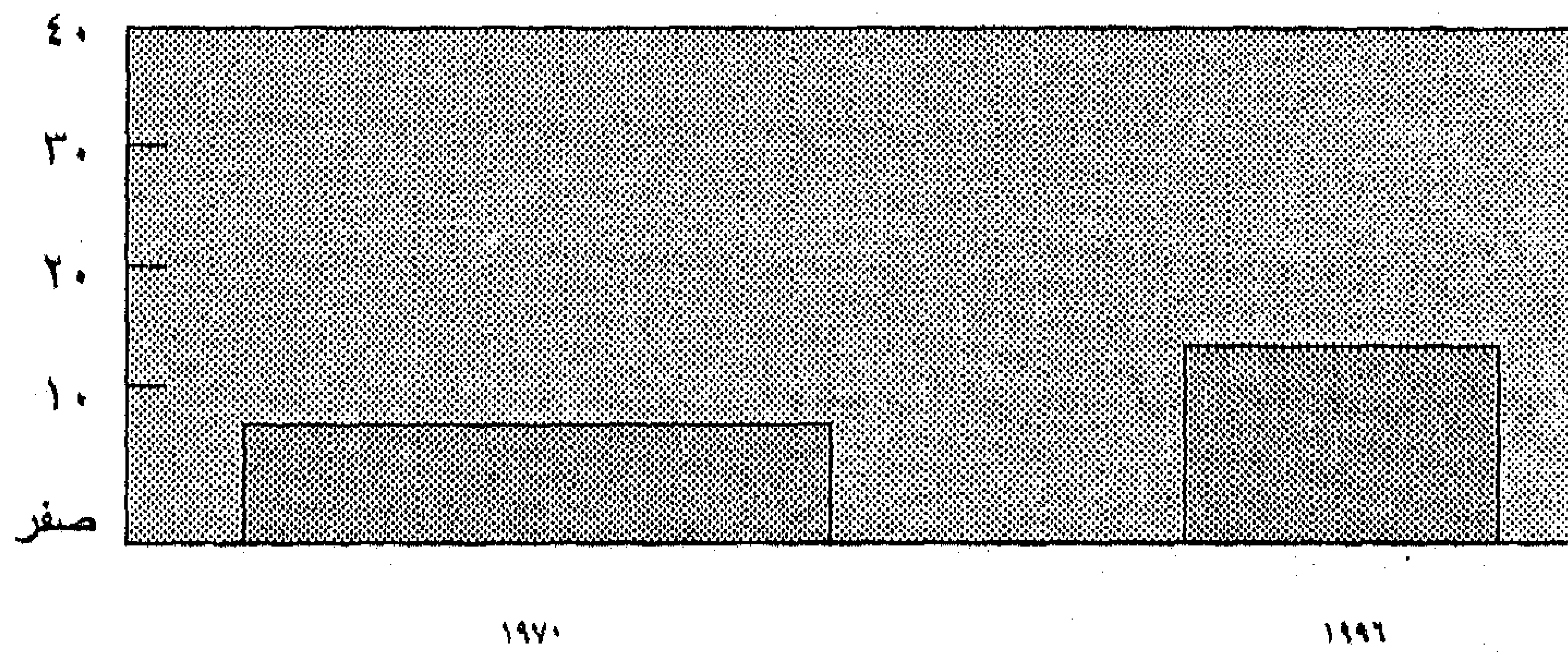
(٣) المرجع السابق - ص ص ١٢-١٤

عدم المساواة الاسرية أخذة فى التصاعد

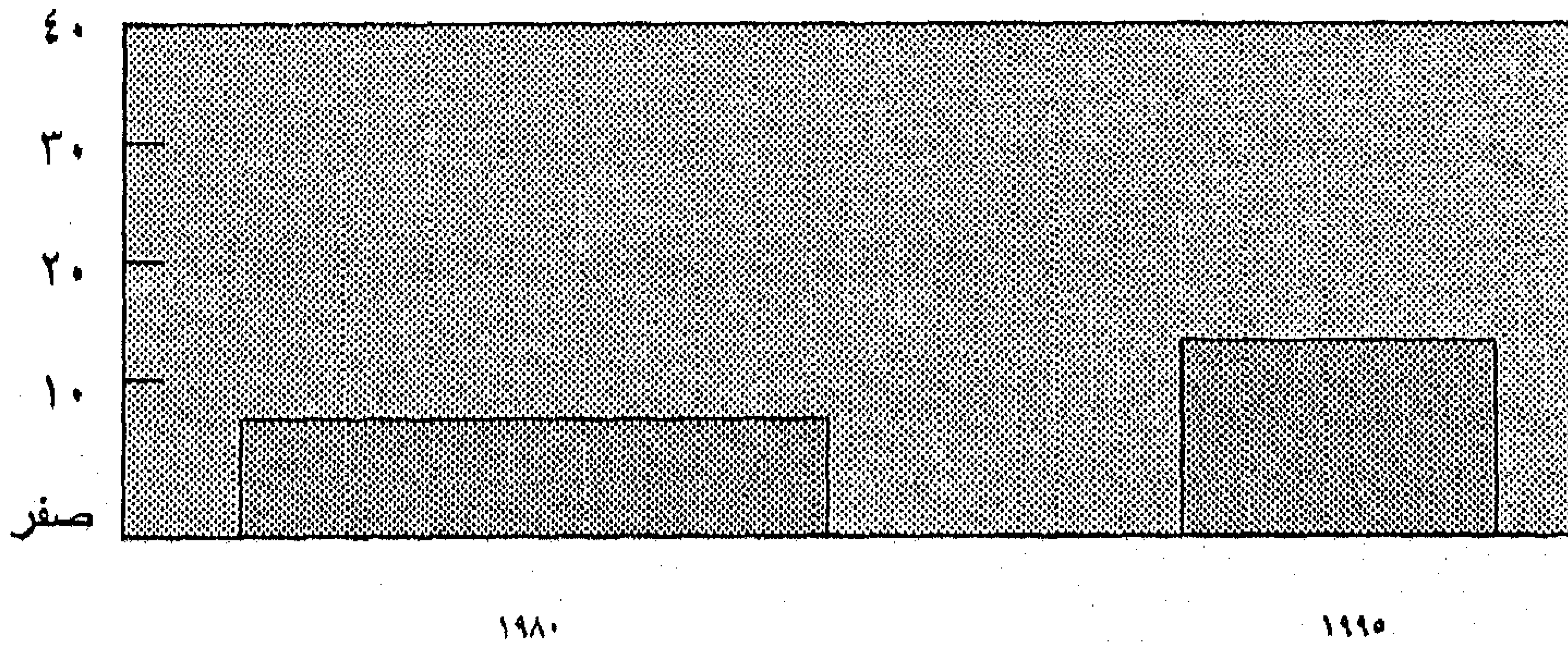


الشكل (١-٣) : مقاييس مشتركة للعولمة

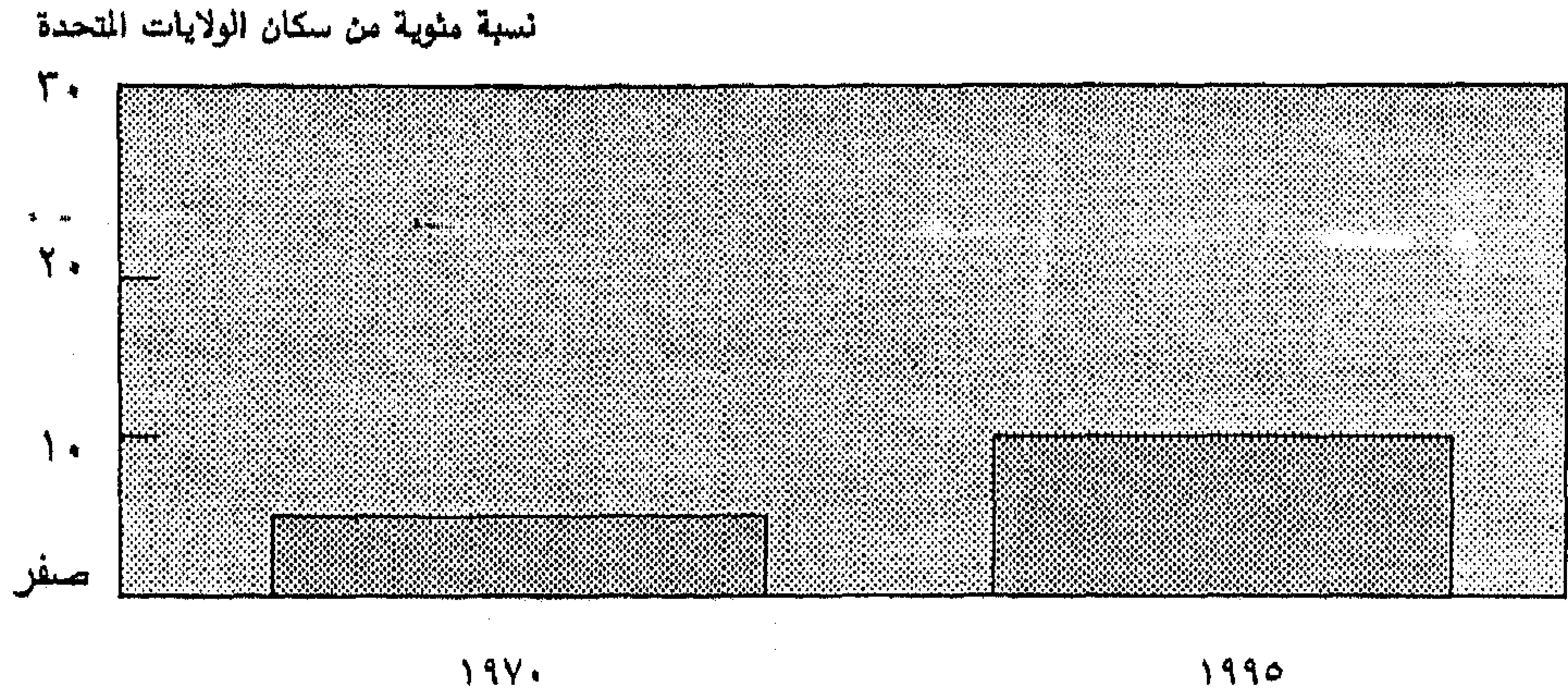
الواردات من السلع والخدمات



مجمع الاستثمار الامريكى المباشر فى الخارج



المهاجرون



الهلع من العولمة

ورغم ان المدافعين عن العولمة فى أمريكا يرون أن "المبرر الفكرى للهلع من العولمة ضعيفاً" فانهم يعترفون بأن هذا الهلع له "جاذبية فى السوق السياسية" ([٤])، والسبب فى رأيهم هو أن الخوف من التكامل العالمى ناجم عن رصيد كبير من القلق العام من النمو البطئ للدخل ، واحتمال فقد الوظائف ، وتزايد عدم المساواة، وفقد السيطرة الظاهرى على المصير الاقتصادى (للولايات المتحدة)([٥]).

فاذا كان هذا "الهلع" من العولمة موجود فى الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشكل ، فماذا عساه أن يكون خارجها وبالذات فى العالم الثالث ؟

الطبيعى أن تضاف إلى ما سبق أسئلة أكثر خطورة مثل :

- هل العولمة هى شكل جديد ، وعصرى ، من أشكال الاستعمار ؟ أم الامبريالية ؟ أم ما بعد الاستعمار ؟
- هل هى هيمنة القطب الواحد على النظام العالمى ؟
- هل هى أمركة العالم ؟

---

(٤) نفس المرجع – ص ١٦٤.
(٥) نفس المرجع – ص ١٦٤.

- هل هى الغزو الثقافى؟(٦)

وهذه الأسئلة ليست مجرد هواجس نظرية ، وإنما لها ما يبررها فى الواقع المعاش :

- فهناك هذا التزامن بين صعود العولمة وبين عودة الاستعمار ودبلوماسية الزوارق الحربية بأكثر اشكاله التقليدية القديمة فجاجة ووحشية ، كما هو حادث فى أفغانستان والعراق.
- وهناك هذا المسعى المحموم لجعل العولمة مرادفاً لأمركة العالم ، وهذا ليس استنتاجاً مبنياً على إصابة العالم الثالث بمرض الارتياب والتفسير التآمرى للتاريخ ، وإنما هو اعتراف من "مفكرى" الإدارة الأمريكية الجدد ومنهم توماس فريد مان الذى قال بصراحة مذهلة أن "العولمة هى الأمركة" ، فالولايات المتحدة قوة مجنونة ، ونحن (يقصد أمريكا) قوة ثورية خطيرة ، وأولئك الذين يخشوننا على حق . فصندوق النقد الدولى يصبح مجرد قطة أليفة بالمقارنة مع العولمة . ففى الماضى كان الكبير يأكل الصغير ، أما الان فالسريع يأكل البطئ"(٧).

ولسنا إزاء كلمات لمجرد كاتب أيا تكن علاقاته مع مراكز صنع القرار فى واشنطن، وإنما نحن إزاء نهج رسمى عبر عنه الرئيس الأمريكى جورج بوش نفسه بقوله "ان هذا القرن سيشهد انتشار القيم الأمريكية وانماط العيش والسلوك الأمريكى".

والأهم من فريدمان وبوش حقيقة ما يحدث فى الواقع ، ومن أبرز هذه الحقائق مثلا أن "ماكدونالدز" أصبحت رمزاً من رموز العولمة فعدد المطاعم التى

---

(٦) مصطفى العبد الله الكفرى – العولمة – المفهوم والمصطلح .. توضيح معنى العولمة ليس مجرد مسألة معرفية Modern Discussion – ٢٠٠٢/٧/١٧
(٧) توماس فريد مان : الشرق الاوسط – ١٩٩٧/٣/٢.

تمتلكها ماكدونالدز فى العالم وصلت ٢٨ ألف مطعم بدأت فى أمريكا وانتشرت حتى تجاوزت اوروبا واليابان والخليج العربى ومصر حتى جنوب أفريقيا وزائير ، والمدهش أن طابور السيارات التى اصطفت فى مدينة الكويت عند افتتاح اول فرع لماكدونالدز عام ١٩٩٤ بلغ طوله عشر كيلو مترات !

وهناك هذا الخلل البشع فى الاقتصاد العالمى والهوة المتزايدة بين الاغنياء والفقراء فى ظل العولمة ، حيث تمثل مجموعة الدول الاغنى ٢٠٪ من سكان العالم فقط وتملك ٨٦٪ من إجمالى الناتج المحلى العالمى ، بينما مجموعة الدول الوسط تمثل ٦٠٪ من سكان العالم ولا تملك سوى ١٣٪ من إجمالى حصة الناتج العالمى ، وتبقى مجموعة الدول الأفقر التى تمثل ٢٠٪ من سكان العالم ومع ذلك لا تحصل إلا على ١٪ فقط من الناتج العالمى ، كما تسيطر المجموعة الاولى على ٨٢٪ من إجمالى صادرات العالم ، والمجموعة الثانية على ١٧٪ ، ولا يتبقى للأخيرة التعيسة سوى ١٪ .

ونفس الشيء تقريباً نجده فيما يتعلق بالاستثمار المباشر فى العالم حيث تحتكر مجموعة الدول الأغنى نحو ٦٨٪ ، ومجموعة الدول الوسط نحو ٣١٪ ، ولا يتبقى لمجموعة الدول الأفقر سوى ١٪.

اكذوبة القرية العالمية الواحدة

* وهناك حقائق بشعة تجعل الهواجس المشار إليها كوابيس حقيقية ، منها :

١- من بين كل مائة أسرة تكونت أواخر الثمانينات فى مدن العالم النامى ، هناك ٧٢ أسرة تعيش فى مدن الصفيح والاكواخ ، ويقدر أن نحو ١٠٠ مليون شاب تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٩ عاما يعيشون فى الشوارع بعيدا عن منازلهم وأسرهم.

٢- كل عام يموت في العالم ما يزيد على ٥٨٥ ألف امرأة بسبب الحمل . وتعانى سبعة ملايين امرأة من مشاكل صحية خطيرة ، كما تعانى ٥٠ مليون امرأة من أثار صحية مختلفة نتيجة الولادة . وتجرى نحو ٢٠ مليون عملية إجهاض غير مأمونة في البلدان النامية كل سنة ، يموت خلالها حوالى ٧٠ ألف امرأة أى ١٣٪ من مجموعة وفيات الامهات فى العام .

٣- خمس الاطفال لا يصلون فى دراستهم إلى الصف الخامس الابتدائى وحوالى ٢٠٪ لا يحصلون على ما يكفى من الطاقة الغذائية والبروتين.

٤- أكثر من مليار شخص لا يزالون محرومين من الحاجات الرئيسية ، ومن أصل ٤,٨ مليار نسمة فى البلدان النامية يفتقر حوالى ثلاثة أخماسهم إلى الوسائل الصحية الأساسية ، وحوالى الثلث لا يستطيعون الحصول على المياه النظيفة ، والربع لا يتوفر لهم السكن الملائم.

٥- بين حوادث الوفاة التى يبلغ عددها ٢,٧ مليون سنوياً بسبب تلوث الهواء هناك ٢,٢ مليون حالة سببها التلوث داخل الأماكن المغلقة و ٨٠٪ من الضحايا هم من فقراء أرياف البلدان النامية.

٦- من المرجح أن يعيش ربع سكان العالم عام ٢٠٥٠ فى بلدان تواجه نقصاً فى الماء العذب ، وهناك الآن ما يزيد على ٤٣٠ مليون شخص يعيشون فى بلدان تتأثر بضغوط لها علاقة بالماء او تواجه ندرة فعلية فى الماء.

٧- نخسر ما يزيد على ٣٠ ألف نوع من الحيوانات والنباتات كل سنة من أصل نحو ١٤ مليون نوع ، على الرغم من أننا لا نزال نعتمد اعتماداً شديداً على ما يقل عن ٤٠ ألف نوع للغذاء والسكن والوقود والملبس.

وبناء على هذه الحقائق المرة يمكن القول بثقة أن العولمة بصيغتها الحالية إذا كانت قد حملت بعض التغيرات الايجابية للبشرية ، فإنها فى الوقت ذاته

حرمت العالم الفقير من فرصة المشاركة الفاعلة فى القرية الكونية الصغيرة ، فالعالم وفق منظور الفقراء والمطحونين فى رحى الاقتصاد العالمى الجديد يمكن تسميته "قرية الفقراء التى يحكمها أغنياء دول الشمال".([8])

وهذا يعنى عدم دقة التعبير الشائع القائل بأن العالم فى ظل العولمة أصبح قرية كونية صغيرة.

ترمومتر درجة حرارة العولمة

ولا تكمن عدم الدقة هذه فقط فى التباين الشديد بين الشمال الغنى والجنوب الفقير ، وإنما تكمن حتى فى التباين بين دول الشمال ذاتها .

كيف ؟

يقول عالم الطبيعة البريطاني اللورد كيلفين: " عندما يستطيع المرء قياس ما يتحدث عنه، ويعبر عن ذلك بالأرقام، فإنه يكون قد بلغ شيئا من المعرفة بما يتحدث عنه. ولكن عندما لا يكون بمقدور المرء قياس ما يتحدث عنه، ولا التعبير عنه بالأرقام، فإن معرفته بالشئ عندئذ تكون ضئيلة ولا تشفي غليلا".

ولعل عبارة "لا تشفي غليلا" هي أصدق وصف لما يدور من محاورات حول العولمة في وقتنا هذا. ويبدو أن ثمة اتفاقا في الآراء على أن العولمة– سواء في صورتها الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية أو البيئية– تعرف بزيادة مستويات الاعتماد المتبادل عبر مسافات شاسعة. لكن قلة من الناس هي التي انبرت لمحاولة قياس مستويات الاعتماد المتبادل المشار إليها. فكيف نستطيع –على سبيل المثال– تحديد مدى اندماج بلد من البلدان في الاقتصاد العالمي؟وكيف نبرهن على أن العولمة تمضي بسرعة في طريقها دون تباطؤ؟ وكيف نقيس درجة انتشار شبكة الانترنت عالميا؟

([8]) عصام خورى – العولمة واثرها على المجتمعات فى الارض.

وعـالم العولمة، شأنه في ذلك شأن الكون الطبيعي الذي حاول اللورد كيلفين فهمـه، قـد يشـكل مفهومـا أوسع من أن تحيط به مجموعات القياسات الإحصائية الـتي تسـتخدم الـيوم لهذا الغرض . لكن ذلك التحدي نفسه لم يثن علماء الطبيعة عـن سـعيهم الدائب لقياس القوى التي يعتمد عليها استقرار الكون بدرجة .أكبر من الدقـة. ولا ينـبغي لهذا التحدي أن يثني الذين يسعون إلى فهم أكبر للعولمة وأثرها على العالم المعاصر عن أن يواصلوا جهودهم في هذه السبيل.

واذ نضع هذا التحدي في حسباننا، نقدم في هذا الصدد مؤشر ا.ت،كيرني– فوريـــن بوليســـي للعولمـــة A.T.Kearney/Foreign Policy Magazine Globalization Index الـذي يقـدم دلـيلا شـاملا عـن العولمـة في ٥٠ بلـدا مـن الـبلدان المتقدمة وبلدان الأسواق الصاعدة في العالم. ويعتمد المؤشـر عـلى تطبـيق مفهـوم الهندسـة العكسية على العولمة وذلك بتحليلها إلى أهم مكوناتهـا. وهـو يـورد تعبيرا كميا لكل بلد على حدة من حيث مستوى الاتصالات الشخصـية عـبر الحـدود الوطنـية من خلال توليفة من البيانات المتعلقة بالرحلات الدولـية، والمكالمـات الهـاتفية الدولية، وتحويلات المغتربين وغيرها من التحويلات المالـية عـبر الحـدود. كما يضع خارطة لانتشار استخدام شبكة الانترنت لا تقتصر عـلى تقديـر عـدد مستخدميها الذي يتزايد بصورة مستمرة، وإنما تورد تقديرا لعدد أجهـزة الكومبـيوتر الرئيسية والخوادم الآمنة المستخدمة في الاتصال والحصول على المعلومات وإجراء المعاملات التجارية عبر الانترنت.

كذلـك يقـيس مؤشر العولمة درجة الاندماج الاقتصادي وذلك من خلال تتبع حـركات السلع والخدمات بما ينطوي عليه ذلك من تغيير في انصبة مختلف الدول مـن الـتجارة الدولـية، ويقـيس مـدى حرية الحركة عبر الحدود الدولية من خلال مقارنـة الأسـعار المحلـية والدولـية. ويرصـد هذا المؤشر كذلك تحركات الأموال من

خلال جداول لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورؤوس أموال محافظ الاستثمار الداخلة والخارجة، وجداول للمدفوعات وحصيلة الدخل.

ونظرا لتنوع العوامل التي يشتمل عليها مؤشر العولمة تنوعا غير مسبوق، فإننا نرى أنه أداة فريدة وقوية لفهم القوى التي يتشكل منها عالم اليوم. وقد جاءت نتائج قياس المؤشر لهذا العام مذهلة. فالكثير من المفاهيم التي يتمسك بها كل من أنصار العولمة وخصومها تتهاوى أمام قوة الأرقام الصريحة بدءا من قياس وتيرة ونطاق التكامل العالمي وخصائص"فجوة التكنولوجيا الرقمية" وانتهاء بقياس أثر العولمة على التفاوت في الدخل، ودرجة التحول الديموقراطي، والفساد.

هذا المؤشر قد لا يعطي إجابة فاصلة على السؤال الذي يدور حول ما اذا كانت العولمة تحقق من الخير أكثر مما يترتب عليها من شر،لكن هذا المؤشر يتيح نقطة انطلاق موضوعية لحوار ظل يعتمد حتى الآن على أدلة سردية وليس على حقائق تجريبية.

أصحاب السبق في العولمة:

على مدى السنوات الأخيرة، شهدت مؤشرات التكامل العالمي نموا ملحوظا، فقد ارتفع عدد المسافرين والسائحين الدوليين، وأصبح متوسط عدد المسافرين الآن حوالي ٣ مليون مسافر يوميا، بعد أن كان مليون مسافر فقط في عام ١٩٨٠ . وتوضح بيانات صدرت عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن الاستثمار الأجنبي المباشر قفز بنسبة ٢٧٪ في عام ١٩٩٩ حيث بلغ ٨٦٥ مليار دولار، وهو رقم غير مسبوق، بينما زادت تدفقات الاستثمار قصيرة الأجل وطويلة الأجل عبر الحدود الدولية إلى أكثر من الضعف بين عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٩ . ونظرا لانخفاض تكلفة المكالمات الهاتفية الدولية وارتفاع مستويات النشاط عبر

الحدود الدولية ، وصل حجم المكالمات الهاتفية الدولية إلى أكثر من ١٠٠ مليار دقيقة في عام ٢٠٠٠ وهو رقم غير مسبوق. ومع وصول عدد مستخدمي شبكة الانترنت الآن إلى أكثر من ٢٥٠ مليون شخص، وهو رقم يتزايد باستمرار، نجد أن المزيد من البشر من سكان الأصقاع النائية في العالم أتيحت لهم الآن فرص الاتصال المباشر على نحو لم يكن متاحا من قبل.

وتطور تكنولوجيا المعلومات يعزز عملية العولمة بطرق تتخطى مجرد تسهيل الاتصال. بل هناك دول تخشى أن تكون شبكة الإنترنت أداة لهيمنة الثقافة الأمريكية، بينما ترى دول أخرى في شبكة الإنترنت عاملا حفازا على إيجاد تجمعات ثقافية عالمية بدءا من مشجعي الهوكي المغاربة الذين يتابعون فريقهم المفضل في كندا، وانتهاء بمظاهرات مناهضي العولمة التي تنظم ضد كل من منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي. كذلك فإن شبكة الانترنت وسيلة غير مسبوقة لنشر الإيديولوجية بين جمهور عالمي، سواء أكانت إيديولوجية أنصار الديموقراطية في الصرب ممن أعادوا توجيه بث محطاتهم عبر الانترنت أم كانت إيديولوجية المتمردين الشيشان الذين يديرون إذاعة خاصة بهم عبر الانترنت.

ولكن ليس من السهل قياس التأثير الكامل لتكنولوجيا المعلومات على الحياة السياسية والاجتماعية، إنما من المكن رصد تأثيراتها على القطاع الاقتصادي. فتكنولوجيا المعلومات تمكن الدول من تحقيق مستويات أعلى من التكامل الاقتصادي فيما بينها، وليس أدل على ذلك من نشاط الأسواق المالية التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات المتطورة للتداول في تريليون ونصف تريليون دولار حول العالم كل يوم. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإن تدفقات السندات والأسهم

عبر الحدود أصبحت الآن أكثر ٥٤ مرة مما كانت عليه في عام ١٩٧٠ ،وزادت التدفقات المماثلة ٥٥ مرة في حالة اليابان و٦٠ مرة في حالة ألمانيا.

اذا نظرنا إلى هذه النزعات الإحصائية نجدها لأول وهلة تعزز الاعتقاد الشائع بأن العولمة "تزيد من ترابط العالم على نحو يحوله إلى سوق الكترونية واحدة تتحرك بسرعة الضوء" وذلك على حد تعبير "والتر ريستون" الرئيس السابق لمؤسسة "سيتيكورب"المالية. ولكن اذا ألقينا نظرة فاحصة على تلك النزعات الإحصائية نجد أن سرعة التكامل العالمي الآن لا تزيد عما كانت عليه قبل سنوات، بل إن خطاها قد تكون أبطأ من ذي قبل.

لماذا تظل العولمة متباطئة حتى مع نمو مؤشرات التكامل التكنولوجي بصورة متضاعفة وذلك بحساب عدد الأجهزة الرئيسية لخدمات الانترنت وعدد مستخدمي الشبكة وعدد الخوادم الآمنة لتوفير الاتصالات بشبكة الانترنت؟ اذ يستفاد من البيانات المتعلقة بطائفة متنوعة من الأسواق المتقدمة والنامية أن التكامل الاقتصادي العالمي قد تباطا إلى حد كبير. فالانخفاض في الحجم الكلي للتجارة مع البلدان الخمسين التي يغطيها هذا المؤشر يدل بالتأكيد على هذا التباطؤ. والمتهم الأول وراء هذا هو سلسلة الأزمات المالية التي تتابعت آثارها في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في أواخر التسعينات. لكن النمو الكبير في محافظ الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي ساعد على تخفيف حدة التباطؤ، الأمر الذي أسهم في عودة حجم التجارة العالمية إلى التزايد منذ عام ١٩٩٩ . ونتيجة لذلك، نرى اليوم وضعا يتباطأ فيه سير العولمة الاقتصادية حتى مع تسارع سير العولمة التكنولوجية.

وقد اتسمت خطى بعض الدول في التكامل مع سائر دول العالم بسرعة فاقت خطى دول أخرى. وأكثر بلدان العالم عولمة الآن بلدان صغيرة يسمح لها انفتاحها بالحصول على السلع والخدمات ورؤوس الأموال غير المتاحة لها داخليا. وبعض الحالات نجد فيها العامل الجغرافي لعب دورا هاما في دعم التكامل بين الأسواق. فعلى سبيل المثال تحق هولندا منافع من موقعها عند مصب نهر الراين —من بين عوامل أخرى—فهو الذي يربط عددا من البلدان يصل نصيبها من حجم تجارة هولندا إلى٧٥٪. وفي حالات أخرى، مثل حالة كل من السويد وسويسرا، نجد صغر حجم السوق وطابعها المحلي مع توافر العمالة المتعلمة ساعد على نشأة شركات عالمية حقيقية تستطيع التنافس في أي مكان في العالم. كذلك فإن هناك عوامل أخرى عديدة أسهمت في دمج دول صغيرة أخرى في العولمة، منها النمسا—على سبيل المثال—حيث تستفيد من حركة السياحة والسفر المكثفة، ومنها أيرلندا التي لعبت فيها تحويلات العاملين المغتربين باعداد كبيرة دورا هاما في دمج اقتصاد أيرلندا مع العالم الخارجي.

أما سنغافورة— وهي بلد صغير جدا— فتعتبر أكثر الاقتصادات عولمة في العالم، اذ تتفوق بفارق كبير على أقرب منافسيها من حيث حجم السفر عبر الحدود، وارتفاع نصيب الفرد في المتوسط من المكالمات الهاتفية الدولية الصادرة إلى حوالى ٣٩٠ دقيقة سنويا. كذلك تفخر سنغافورة باستقبال حركة سياحة دولية مستمرة تبلغ سنويا ثلاثة أمثال إجمالي عدد سكانها. وعلى العكس من ذلك، نجد الولايات المتحدة تستقبل سدس ما تستقبله سنغافورة من سائحين وزائرين، وتسجل ربع ما تسجله سنغافورة من نصيب الفرد في المتوسط من المكالمات الهاتفية الدولية الصادرة سنويا.

إلا أن السنوات الأخيرة شهدت محاولات جاهدة من جانب سنغافورة للحفاظ على المستويات العالية لحجم التجارة والاستثمارات الأجنبية ومحافظ الاستثمار، وهي كلها عوامل تدعم تفوقها في درجة العولمة، وربما يعود السبب في ذلك –في جانب منه– إلى الأنفلونزا الآسيوية، ما دامت الأزمة المالية قد طالت آثارها الأداء الاقتصادي امنطقة جنوب شرقي آسيا بأسرها. لكن بطء سنغافورة في خصخصة الصناعات المملوكة للدولة، وعدم قدرتها على إقناع الدول المجاورة بالدخول في اتفاقية تجارة حرة، والقيود الشديدة التي تفرضها على التوسع في استخدام الانترنت، كلها عوامل ساهمت في إبطاء تكاملها الاقتصادي مع البلدان الأخرى.

وهناك بلد آخر يحتل موقعا متقدما على مؤشر العولمة وهو هولندا، لكننا نجد العوامل المؤثرة في حالته عوامل اقتصادية في الجانب الأكبر منها. ففي غضون سنوات قليلة وجه الهولنديون استثمارات ضخمة إلى بلدان أخرى كما استقبلوا كذلك استثمارات أجنبية ضخمة بصورة لا تستطيع بلدان أخرى استيعابها. ففي أعقاب اصلاحات جذرية ألغت القيود وعززت مرونة العمل ، زادت الاستثمارات الأجنبية في هولندا من ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٥ إلى أكثر من ١٩ ٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٨ .وبالمثل، زاد الحجم الكلي لمحافظ الاستثمار من ٥٪ إلى أكثر من ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال نفس المدة، وهو يعتبر أكبر معدل نمو في محافظ الاستثمار في العالم، اذ يبلغ ضعف نظيره في كل من فرنسا وألمانيا، وخمسة أمثال نظيره في المملكة المتحدة.

ومع انضمام كل من السويد وفنلندا إلى موجة تطوير الاتصالات عبر الانترنت، وتحقيق كل منهما منافع مماثلة على صعيد التكامل مع سائر العالم،

نجد تصنيفات درجة العولمة في حالة تغير دائم، فقد تنزلق سنغافورة من موضعها على القمة خلال السنوات المقبلة، حيث إن البلدان التي اصبحت في وضع يمكنها من الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات العالمية بصورة أفضل أو تقدم على إصلاحات أوسع نطاقا لجذب التجارة والاستثمار الأجنبيين توثق الآن علاقاتها مع الدول المجاورة.

إلا أنه رغم توافر علامات الانفتاح بين هذه الدول المتصدرة لقائمة العولمة، هناك دول أخرى عديدة تظل عند مستويات دنيا من التكامل، كما أنه لا توجد دلائل على إمكانية حدوث تغيرات في أوضاعها في القريب العاجل. ومن ثم فهناك سبب وجيه يحمل على الاعتقاد بان البلدان التي تتصدر قائمة العولمة تسبق من وراءها بمسافات متزايدة.

هوة التكنولوجيا الرقمية:

هناك تباين واضح بين مختلف البلدان في درجة مشاركتها في التحول نحو الاقتصاد العالمي الجديد، ففجوة التكنولوجيا الرقمية التي تفصل بين البلدان المتقدمة من جهة والأسواق الصاعدة من جهة أخرى يمكن وصفها بأنها هوة التكنولوجيا الرقمية. فعند النظر إلى مقاييس عديدة ذات صلة–بدءا بدرجة انتشار مستخدمي الانترنت وانتهاء بعدد أجهزة الكومبيوتر الرئيسية التي توفر الاتصال بالانترنت– نجد الجانب الأكبر من النشاط الاقتصادي المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتركز في البلدان الصناعية.

لكن هناك فجوة تكنولوجية رقمية أخرى فيما بين البلدان الصناعية ذاتها، فقد تكثف استخدام شبكة الانترنت بصورة واسعة جدا في الولايات المتحدة، بينما لا تزال كندا–الدولة المجاورة لها– متأخرة عن ذلك بكثير. وفي البلدين معا، هناك أكثر من ٢٥ ٪ من السكان يتمتعون بالدخول على شبكة الانترنت (حسب أرقام

١٩٩٨ وهي آخر سنة تتوافر عنها أرقام بالنسبة لهذا المسح). لكن هناك تقديرات أحدث ترفع هذه النسبة إلى ٤٠٪ بالنسبة للبلدين معا. والأهم من ذلك أن الولايات المتحدة وكندا تتصدران العالم في عدد الخوادم الآمنة الصالحة لاتصالات التجارة الالكترونية، الأمر الذي يدل على أن شبكاتهما المتطورة في استخدام الانترنت يمكن استخدامها بصورة فعالة لتعزيز الأنشطة التجارية والاتصالات الشخصية على حد سواء.

وبالإضافة إلى الولايات المتحدة وكندا ، نجد دول اسكندنافيا كذلك تحتل موقعا متقدما بين بلدان العالم في تكنولوجيا الاتصالات. ففي عام ١٩٩٨ بلغت نسبة سكان السويد الداخلين على شبكة الانترنت ٣٩٪، ارتفعت إلى ٤٤٪ وفق نتائج مسوح أحدث. وتتصدر فنلندا والنرويج قائمة الدول من حيث عدد اجهزة الكومبيوتر الرئيسية للربط بشبكة الانترنت، فيبلغ المتوسط فيها ٧٠ خادما لكل ١٠٠٠ نسمة ممن لديهم وصلات مباشرة للدخول على الانترنت.

واذا كان هناك إقليم يمثل درجة التحول نحو التكامل العالمي، فإن هذا الإقليم هو اسكندنافيا، فقد حولت كل من السويد وفنلندا والنرويج ثقلها التقليدي في مجالات الهندسة والصناعات التحويلية إلى المساهمة في طفرة تكنولوجيا المعلومات مع استمرار فتح أبوبها أمام تدفقات التجارة والاستثمار.

لكن انطلاقة اسكندنافيا التكنولوجية ليست شيئا مفاجئا، ففي القرن الماضي كانت السويد في طليعة البلدان التي حققت أقصى استفادة ممكنة من الاتصالات الهاتفية، حيث وفرت الهاتف كوسيلة لاختزال المسافات حتى في الأصقاع النائية من أراضيها وهي أصقاع تسكنها أعداد قليلة جدا من السكان. ومنذ ثلاثين عاما كانت شركة إريكسون-أكبر شركة إلكترونية في السويد-من بين الشركات الرائدة عالميا في صناعة أجهزة الاتصال المحمولة، أما في العشر سنوات

الأخيرة فنجد السويد قد سبقت إلى احتضان تكنولوجيا الانترنت. **وتعتبر مدينة استكهولم أكثر مدن العالم استخداما لشبكة الانترنت، حيث تصل نسبة مستخدمي الانترنت إلى ٦٠٪ من سكانها.**

. وباستخدام نفس المعايير، نجد فنلندا المجاورة للسويد على أعتاب ثورة تعتمد على الانترنت. ففي عام ١٩٩٥ كانت فنلندا أعلى دولة في اسكندنافيا من حيث الربط بشبكة الانترنت. وقد ساعدت تكنولوجيا المعلومات الشركات الفنلندية على مواجهة ضغوط المنافسة عن طريق تنويع أسواق الصادرات وتخصصات العمالة.وتوضح دراسات أجريت مؤخرا أن أكثر من ربع صادرات فنلندا تتجه الآن إلى بلدان خارج أوربا، بعد أن كانت هذه النسبة أقل من ٢٠٪ في عام ١٩٩٠ ،كما أن أكثر من نصف موظفي أكبر ٣٠ شركة فنلندية يعملون الآن في مواقع تابعة لها خارج فنلندا، بينما كانت هذه النسبة ١٥٪ فقط في عام ١٩٨٣ . وعلى الرغم من أن بلدانا أخرى حققت تقدما كبيرا في معدل استخدام شبكة الانترنت، نجد أن فنلندا تشهد مستويات متزايدة من التجارة والاستثمار دفعت بها إلى المرتبة الخامسة على " مؤشر العولمة"، وهو أعلى من المرتبة التي كان يمكن أن تصنف عندها منذ سنوات معدودة. وثمة رمز آخر لنجاح فنلندا وهو استثمار سوق "نوكيا"- الشركة الفنلندية العملاقة في مجال الاتصالات عالميا- حيث إن حجم رسملة أسواق "نوكيا" أصبح يفوق إجمالي الناتج المحلي لفنلندا.

وكون أن السويد وفنلندا وباقي بلدان اسكندنافيا استطاعت دفع التطورات التكنولوجية بالغة السرعة مع الإبقاء على نظام الضرائب والرقابة على نشاط قطع الأخشاب يطرح تناقضا غير متوقع يعطل الافتراضات التقليدية القائلة بأن ارتفاع مستويات الرقابة يعرقل العولمة. ولكن ماذا عن مجالات الرقابة الشديدة نسبيا التي لم تشهد حتى الآن الانطلاقة التكنولوجية؟ لا نذهب بعيدا للدلالة على ذلك اذ

يكفي أن ننظر إلى القارة الأوربية لنرى التأثيرات السلبية لبيئة النشاط غير الملائمة على التكامل. بل إن معظم بلدان منطقة اليورو التي تحتل مراتب منخفضة من حيث انتشار استخدام الانترنت تحتل كذلك أدنى المراتب بين البلدان العشرين المتصدرة للعولمة.

وقد أدت المخاوف من وجود تفاوتات بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، خاصة في معدلات استخدام الانترنت ، إلى نقاش دائر على مستوى العالم ككل حول فجوة التكنولوجيا الرقمية في العالم. وهذه الفجوة ليست بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وإنما بين التقدم التكنولوجي المتواصل في بلدان امريكا الشمالية واسكندنافيا من جهة وسائر بلدان العالم من جهة أخرى. فهاتان المنطقتان تقفان معا على جانب واحد من أرض فيها فالق تكنولوجيا رقمية عميق بينما سائر العالم يبدو وقد تخلف هناك على الناحية الأخرى من الفالق.

واذا كان يراد للبلدان النامية أن تعبر هوة التكنولوجيا الرقمية هذه، فإن عليها أن تبذل جهودا تفوق غيرها من البلدان حتى يمكن عبور تلك الهوة. لكن اختيار كيفية استخدام تلك البلدان لمواردها المحدودة يشكل معضلة حقيقية، وتعتبر اختيارات ماليزيا مثالا على ما يمكن أن يؤدي إليه سوء الاختيار في هذا الصدد، فقد أنفقت ماليزيا أكثر من ثلاثة ملايير ونصف مليار دولار على مشروع "المسار الرئيسي للوسائط المتعددة Multimedia Super Corridor" من أجل جذب الاستثمارات وتعزيز قدراتها في مجال التكنولوجيا المتطورة، بينما هناك ٧٠٪ من المدارس الابتدائية لا توجد بها أجهزة كومبيوتر، وخوالى ١٠٪ منها لا توجد به توصيلات مياه أو كهرباء كافية. والنتيجة هي أننا أمام حالة تتوافر فيها بنية أساسية تكنولوجية مذهلة بدون ان يكون هناك رأسمال بشري كاف يدعم تلك البنية الأساسية التكنولوجية.

وفي دول أخرى نجد أن تنمية استخدامات الانترنت لا يمكن أن تمضي قدما ما لم يتم حل مشكلات جوهرية تتعلق بالبنية الأساسية التكنولوجية. ففي شيلي، وهي واحدة من أكثر الأسواق الصاعدة ازدهارا، نجد ٥٧٪ من خطوط الهاتف الثابتة ، ٥٨٪ من إجمالي عدد المشتركين في خطوط الهاتف المحمول تتركز في العاصمة وحدها، بينما معظم مناطق شيلي لا توجد فيها إمكانية الدخول على الانترنت. كذلك فإن تخلف قطاع الاتصالات في أفريقيا جعل جانبا كبيرا من هذه القارة لا يزال محروما من الدخول على شبكة الانترنت. فعلى سبيل المثال، لا تزال دولة مثل جمهورية الكونغو الديموقراطية بدون وصلة مباشرة مع الانترنت، وفي عدد كبير من البلدان الأفريقية لا يتعدى مجموع مستخدمي الانترنت بضع مئات في البلد ككل(٩).

ومن المفيد بهذا الصدد أيضا أن نلقى نظرة على الجدولين التاليين حول عدد مستخدمى الانترنت، وعدد اجهزة الكمبيوتر لكل ألف من سكان العالم عام ٢٠٠٠، لكى نرى الفوارق الكبيرة التى تجعلنا نتحفظ كثيرا قبل ان نستخدم تعبير "القرية الكونية الالكترونية الصغيرة".

(٩) A.T. Kearneyl Foreign Policy Magazine Globalization Inex

عدد مستخدمى الانترنت

الدولة	عدد مستخدمى الإنترنت (بالألف)
أمريكا	٩٥٣٥٤
اليابان	٤٧٠٨٠
ألمانيا	٢٤٠٠٠
المملكة المتحدة	١٨٠٠٠
فرنسا	٨٥٠٠
إسرائيل	١٢٧٠
الكويت	١٥٠
الامارات	٧٣٥
الصين	٢٢٥٠٠
مصر	٤٥٠
سوريا	٣٠
لبنان	٣٠٠
السعودية	٢٠٠
المغرب	٢٠٠
تونس	١٠٠
الجزائر	٥٠
ايران	٢٥٠
تركيا	٢٠٠٠
الهند	٥٠٠٠

عدد اجهزة الحاسب الآلى لكل ألف من السكان عام ٢٠٠٠

الدولة	عدد اجهزة الحاسب الآلى لكل ألف من السكان عام ٢٠٠٠
أمريكا	٥٨٥,٢
اليابان	٣١٥,٢
ألمانيا	٣٣٦
المملكة المتحدة	٣٣٧,٨
فرنسا	٣٠٤,٣
إسرائيل	٢٥٣,٦
الكويت	١٣٠,٦
الامارات	١٥٣,٥
الصين	١٥,٩
مصر	٢٢,١
سوريا	١٥,٤
لبنان	٥٠,١
السعودية	٦٠,٢
المغرب	١٢,٣
تونس	٢٢,٩
الجزائر	٦,٥
ايران	٦٢,٨
تركيا	٣٨,١
الهند	٤,٥

التفسير التآمرى.. والتحليل العلمى

لكن السؤال الآن بعد كل هذه الحقائق هو: هل يعنى هذا أن العولمة مؤامرة أمريكية للهيمنة على العالم، وان هذا العالم، وبالذات العالم الثالث، يجب ان يناصبها العداء بالتالى؟

الاجابة هى أن العولمة عملية تاريخية، أساسها الموضوعى هو الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية التى افسحت المجال أمام هذا "التداخل الواضح لامور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدولة ذات السيادة او انتماء الى وطن محدد او لدولة معينة ودون حاجة الى اجراءات حكومية(١٠).

أى أن " العولمة وفقاً لهذا التحليل ، هي وصول نمط الإنتاج الرأسمالي، عند منتصف القرن الماضى تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول ، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها ، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية ، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً ، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله . العولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره، قد تمت . بعبارة أخرى ، أن ظاهرة العولمة التي نعيشها الآن هي طليعة نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي - إلى هذا الحد أو ذاك - إلى الأطراف بعد حصرها هذه المدة كليا في مجتمعات المركز ودوله . في الواقع لان عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق بلغت حد الإشباع بوصولها إلى أقصى حدود

(١٠) د. اسماعيل صبرى عبد الله: الكوكبة الرأسمالية العالمية فى مرحلة ما بعد الامبريالية. مجلة الطريق – العدد ٤ تموز / آب ١٩٩٧ – ص ٤٧.

التوسع الأفقي المكنة وشمولها مجتمعات الكرة الأرضية كلها ـ باستثناء جيوب هنا وهناك ـ كان لابد لحركية نمط الإنتاج الرأسمالي وديناميكيته من أن تفتح أفقاً جديداً لنفسها وان تتجاوز حدوداً بدت ثابتة سابقاً، عن طريق نقلة نوعية جديدة بدورها تأخذ الآن الشكل المزدوج لعولمة دائرة الإنتاج ذاتها ونشرها في كل مكان مناسب تقريباً على سطح الكرة الأرضية ، من ناحية وإعادة صياغة مجتمعات الأطراف مجدداً ، في عمقها الإنتاجي هذه المرة ، وليس على سطحها التبادلي التجاري الظاهر فقط ، من ناحية ثانية ، أي إعادة صياغتها وتشكيلها على الصورة الملائمة لعمليات التراكم المستحدثة في المركز ذاته "([11]).

وإذا كان الفكر الليبرالي الجديد Neoliberal هو الناظم الجوهري "للعولمة" فإن الليبرالية الجديدة تتجه الآن ضد الدولة القومية نفسها ، كأداة ضبط وتنظيم، أي أداة تدخل ولجم على الصعيد القومي وعلى الصعيد العالمي ، والفكرة المطروحة حالياً إن الرأسمالية تنشط الآن على المستوى الكوني ، مديرة حركة رأس المال ، والخدمات والسلع وبالطبع العمل . وهكذا فإن الاقتصاد المعولم يقع خارج نطاق تحكم الدولة القومية ، مما يزيد في إمكانات الصراع والتنافس ، ويريد من دور الشركات متعددة الجنسية ويحولها إلى شركات فوق قومية Trans – Nation ورأسمال طليق بلا قاعدة وطنية محددة وبإدارة عالمية . ويبدو أن "العولمة " لم تفقد الدولة القومية الكثير من وظائفها كناظم وضابط اقتصادي فحسب، بل إن انتهاء الحرب الباردة ، من جانب ثان ، ساهم مع العولمة في تقليص وظائف الدولة العسكرية ـ الأمنية ... إلى حد غير قليل([12]) .

---

(١١) د. صادق جلال العظم – ما هي العولمة – مجلة الطريق العدد نفسه – ص ٢٠.
(١٢) المرجع السابق ص ١٥١ .

مجتمع الموجة الثالثة

هـذه الـتطورات الجذريـة لم تنشـأ من فراغ، وانما جاءت ثمرة لطفرة كبيرة جـدا لم نشـهدها مـن قـبل فـى اواخر القرن العشرين واوائل القرن الحالى يمكن ان نسميها طفرة التكنولوجيا الحيوية.

وبموجب هذه الطفرة اصبح ممكنا للمعارف المتاحة للانسان فى مجال العلوم الطبيعـية ان تتضـاعف مـرة كـل عشـر سنوات، فـى حين انها كانت في الماضى تسـتغرق فـترة تـتراوح بـين ثلاثـة او اربعـة قرون، وان التغيرات التى حدثت فى الخمسـين عامـا الاخـيرة تفـوق كـثيرا مـا حـدث فـى خمسين قرنا من الزمان فيما سبقها.

واذا كانـت الـثورة الزراعـية قد استغرقت اكثر من ثمانية آلاف سنة ، فان الـثورة الصـناعية لم تسـتغرق الا اقـل مـن ثلثمائة سنة، فى حين اننا قد دخلنا ما يسـمى بالموجـة الثالـثة، او المجتمع ما بعد الصناعى، او "مجتمع الموجة الثالثة" فـى وقـت قصـير جـدا .. فمجـتمع الموجـة الثالثة قد بدأ فى الولايات المتحدة فى متنصـف خمسـينيات القـرن الماضى وقبل اكتمال ذلك القرن تشكلت معالمه الى حد كـبير وتعاقبـت تطوراتـه بشـكل غير مسبوق فى الاكتشافات العلمية، وفى التفجر المعرفي، وفى ثورة الاتصالات الفائقة([١٣]).

وفـى سـياق هـذه الـثورة المذهلة استطاع العلماء ان يحققوا نوعا من التزاوج بين الكمبيوتر والعقل البشرى على أجهزة كمبيوتر متطورة.

واذا مـا دخلـنا فـى هـذه العملـية مـن التفاعل بين التنمية الهـائلة والشاملة لامكانـات العقـل البشـرى فضـلا عـن الـتطور الهائل فى الهندسة الوراثية والتقدم المذهـل فـى الانسـان الآلى والـتحكم عن بعد، والتقدم الكبير فى التكنولوجيا فائقة

---

(١٣) د. حسين كامل بهاء الدين : مفترق الطرق – مكتبة الاسرة – ص ٢٣.

الصغر،فنحن فى اطار منظومة جديدة تشكل نقلة نوعية فى قدرات الجنس البشرى، ثورة فى آفاقها كنا لا نستطيع مجرد تخيلها ولكنها اليوم حقائق علمية تثبت على ارض الواقع([14]).

وفى اطار هذه التطورات فانه فى سنة ٢٠١٠ سيكون هناك كمبيوتر له نفس مستوى الذكاء البشرى، وفى عام ٢٠٣٠ سيكون هناك كمبيوتر ذكاؤه يعادل ذكاء ألف انسان، وبمضى منتصف القرن ستكون هناك شرائح تزرع فى المخ البشرى وتعطى إمكانات هائلة فى النظر والسمع والذاكرة والذكاء .. وبحلول نهاية القرن سيكون هناك تزاوج شبه كامل بين السوبر كمبيوتر والانسان.. والانسان الآلى والانسان.. وسيصبح فى الامكان أن يحدث التقاء الانسان بالانسان وبالانسان الالى عبر الزمان والمكان بالسمع والبصر والاحساس والعاطفة([15]).

كل هذا يدفعنا الى النظر الى العولمة نظرة موضوعية باعتبارها عملية تاريخية، لا باعتبارها ملاكا او شيطانا.

وبصفتها عملية تاريخية، فانها مثل العملة لها وجهان، لا يجب لاحدهما ان يخطف ابصارنا عن الآخر.

فنحن — من ناحية — ازاء ما يمكن تسميته بالعولمة المتوحشة، التى تتماهى الى حد بعيد مع امركة العالم واطلاق يد الشركات متعددة الجنسيات فى سائر قارات الدنيا دون حسيب او رقيب .. الى اخر هذه الممارسات التى اشرنا الى جانب منها.

ونحن — من ناحية ثانية — إزاء ما يمكن تسميته بالعولمة البديلة. فمن اصطلح على تسميتهم بناشطى حركات الاحتجاج ضد العولمة لا يمكن اعتبارهم رافضين للعولمة، حيث ان هذه الاحتجاجات ذاتها من المناسبات التى تتسم

---

(١٤) نفس المرجع – ص ٤٢.
(١٥) نفس المرجع – ص ٤٥.

بدرجة عالية جدا من العولمة فى عالمنا المعاصر، فالذين يسيرون فى مظاهرات الاحتجاج فى سياتل وملبورن وبراغ وكوبيك وغيرها ليسوا أطفالا يعيشون فى تلك المدن، بل هم رجال ونساء يتوافدون بأعداد كبيرة من جميع انحاء العالم على موقع الحدث من اجل اعلان شكاوى ذات طابع عالمى(١٦).

وعندما نستشهد بهذه الحركات الاحتجاجية فاننا لا نتحدث عن بضعة مئات او بضعة آلاف من النشطاء، بل نتحدث بالاحرى عن حركة تاريخية واستثنائية غير مسبوقة تضم ملايين البشر وآلاف المنظمات والشبكات الأهلية. وهذه الحركة التاريخية هى التعبير الاهم عما نسميه بالعولمة البديلة. لدرجة ان جريدة أمريكية مهمة مثل "نيويورك تايمز" اعترفت بأن العالم المعاصر اصبحت فيه قوتان عظميان.. الأولى هى الولايات المتحدة والثانية هى الرأى العام العالمى.

وكان يوم ١٥ فبراير ٢٠٠٣ يوما بارزا فى تاريخ هذه الحركة "المعولمة" حيث تدفقت الملايين على شوارع وميادين عواصم العالم الكبرى لتعلن رفضها للحرب الانجلو امريكية على العراق، وعلى كل الممارسات الفجة لـ "العولمة المتوحشة".

وعندما نتحدث عن العولمة البديلة فاننا لا نستشهد فقط بمظاهرات الاحتجاج المليونية التى لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية، وإنما نلفت النظر الى واقع مؤسسى لهذه العولمة البديلة.

فبإمكاننا اليوم ان نرى "عنوانان" للعولمة.

أولهما للعوملة المتوحشة التى اختارت منتجع دافوس السويسرى لكى يكون مقرا مختارا لها ومنبرا لترويج وتسويق سياساتها وتوجهاتها.

(١٦) أمارتى سن – انترناشونال هيرالد الدتريبون – ١٤ يوليو ٢٠٠١.

وثانـيهما للعولمة البديلة التى اختارت مدينة بورتو الليجرى البرازيلية لكى تكون عنوانا لها وساحة لطرح استراتيجياتها وتكتيكاتها.

والطـريف أن القمـتين، قمة دافوس وقمة بورتو الليجرى، تنعقدان فى نفس الوقت سنويا.

وبهـذا الصـدد فانـه يجـدر أولا وقـبل كـل شـئ الانتباه الى ان هذا المنتدى الاخير ليس ضد العولمة بصورة مطلقة كما اسلفنا، وانما هو مع المناداة بعولمة بديلة تـرفض تحويـل شـعوب العـالم إلـي سـلع، وتـرفض تهمـيش غالبية هذه الشعوب والقضـاء علـي تـنوعها الـثقافي واسـتنزاف مواردهـا وتخريـب البيئة المحيطة بهـا، وفرض إرادة القطب الأمريكي الواحد عليها.

وإذا كانـت الوجـوه الـتي تحضر منتدي دافوس معروفة ومألوفة، فإن الأمر لـيس كذلك بالنسبة للمشاركين في منتدي "بورتو أليجري". لذلك يجدر إلقاء بعض الضوء علي أهم المنظمات المشاركة في هذا المنتدي.

فهـناك "شـبكة العـالم الثالـث" الـتي تضـم عـددا كـبيرا مـن المنظمات غير الحكومـية في آسيا وأفريقيا المدافعة عن البيئة. و"حركة المواطنين" الفرنسية، التي تتعاون جريدة "لوموند ديبلوماتيك"

وحـركة "اتاك" التي تضم ٢٨ ألف عضو و ٢٣٠لجنة محلية، وتشكلت لها فـروع في ٤٠ دولـة، وتطالب بفرض ضرائب علي الصفقات المالية وتوظيف الأموال الـناجمة عـن النضـال ضـد أشـكال اللامسـاواة، ونجحـت في فـرض وجودهـا علي الساحة الفرنسية.

و"يوبيل الجنوب" الذي يدعو دول الجنوب إلي الامتناع عن تسديد الديون لأنـها منحت غالبا إلي حكومات شمولية وفاسدة سخرت الأموال لصالحـها، ولأنـها حصـيلة نهـب الشـمال لـثروات شـعوب الجـنوب خـلال قـرون الاسـتغلال ويمثل

"يوبيل الجنوب" تحالفا يضم ٨٥ حركة وحدث في ٤٢ بلدا وكان هذا التحالف قد أطلق مبادرة تشكيل "محاكم الديون"التي أقيمت في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية.

و"صوت الفلاحين" وهي حركة تضم حوالي ٥١ مليون عضو موزعين علي ما يقرب من ستين بلدا معظمهم من الفلاحين المحرومين من الأرض، وصغار المزارعين، والسكان الأصليين في أمريكا اللاتينية وتمثل كونفيدرالية الفلاحين في فرنسا، التي يقودها جوزيه بوفيه واحدة من أبرز الحركات الأوروبية المنضوية تحت لوائها وتناضل هذه المنظمة ضد سياسات الشركات متعددة الجنسية، وضد الشركات التي تلجأ إلي تعديل الزراعات جينيا.

وجمعية "المواطن العام"، وهي أكبر جمعية أمريكية للدفاع عن حقوق المستهلكين والتحذير من نتائج تحرير التجارة ومن أن العولمة الحالية تخدم الشركات متعددة الجنسية وحدها علي حساب شروط العمل والصحة والبيئة.

و"حركة المحرومين من الأرض" البرازيلية التي تشكلت عام ١٩٨٠ للنضال من أجل فرض الاصلاح الزراعي.

وحركة "أصدقاء الأرض"التي تشكلت في أمريكا عام ١٩٦٩، وهي تضم حاليا أكثر من مليون عضو موزعين علي ٦٦ بلدا وتبلغ ميزانيتها حوالي ٢٠٠ مليون دولار.

و"الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان"، وله منظمات محلية في ٩٠ بلدا.

وبناء علي مداولات المنتدي في العامين السابقين تشكلت أممية للاعلام البديل تحت اسم "انديميا" تغذي ما يقرب من ٦٠ موقعا موزعة في أمريكا وأوروبا وآسيا وأفريقيا كما تأسست وكالة اعلام باسم "سيراندا" كي تغطي نشاطات المنتدي الاجتماعي العالمي. وما يهمنا أن منتدي بورتو أليجري – اضافة إلي ذلك

كلـه – يتـبني القضـية الفلسـطينية ويدافـع عـن الشـعب العـراقي ويديـن الحملـة الأمريكية علي الشعوب العربية.

والسـؤال الآن هـو: أيـهمـا أولـي باهتمامـنا.. منتدي دافوس الذي لا هم له سوي اقتسام بترول العراق والعرب بأبخس الأسعار وأبشع السبل، أم منتدي بورتو أليجري الذي يقف معنا ضد ضرب العراق ونهب مقدراته؟

أيهمهـا أولـي باهتمامـنا.. منـتدي دافـوس الـذي اسـتخدمه الإسـرائيليون للترويـج لسياسـاتهم الاسـتعمارية والعنصرية أم منتدي بورتو أليجري الذي يناصر الحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة؟

أيهمـا أولـي باهتمامنا، منتدي دافوس الذي لم نر منه سوي تكريس آليات فـرض شـروط الشـركات مـتعددة الجنسية علي شعوب وبلدان الجنوب، أم منتدي بورتو اليجري الذي يطالب باسقاط الديون، بل ومحاكمتها باعتبارها نهبا صريحا.

السؤال مطروح. ويحتاج إلي إجابة.

جماعة الإدارة العليا
المؤتمر السنوى التاسع والثلاثون

حقبة الهيمنة الأحادية

بقلم مهندس / شريف دلاور

الأصول الفكرية للاستراتيجية الأمريكية

مع نهاية الحرب الباردة تعالت النداءات لنظام عالمي جديد ، وصدرت أولها عن فريق غير حكومي من دول الجنوب رأسه "جوليوس نيريري" طالب بإقامة نظام يلبي طموحات الفقراء في العدالة والمساواة والديمقراطية على صعيد المجتمع الدولي ، غير أن للغرب بصفة عامة وللولايات المتحدة بصفة خاصة رؤية مختلفة عبّر عنها سلفا وبوضوح "ونستون تشرشل" – عند قيام النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية – وهي أن حكم العالم لا يجب أن يكون في متناول الجياع لما يمثله من خطر على الحضارة ، وتتمشى التوجهات التشرشلية مع عقيدة الآباء المؤسسين للديمقراطية الأمريكية التي تؤمن " بان من يملك أصول البلد عليه أن يحكمها **The people who own the country ought to govern it** " ولقد كتب ديمتري سيموس في النيويورك تايمز قرب نهاية 1988 معددا الفوائد التي ستتحقق للولايات المتحدة بعد حقبة الحرب الباردة وذلك من خلال إمكانية استخدام القوة العسكرية بحرية وانتهاء مساحة المناورة المسموحة لدول العالم الثالث ونقل عبء تكلفة حلف الأطلنطي إلى أوروبا ، وهكذا لم يتردد الرئيس بوش الأب في غزو بنما بمجرد انتهاء الحرب الباردة بسقوط حائط برلين في نوفمبر 1989، ثم في الإعلان عن نظام عالمي جديد بعد حرب الخليج عام 1991 ، وليست سياسات واشنطن في افغانستان والعراق الا بمثابة اختبار لهذا النظام وأهم أركانه القوة الاستراتيجية والثروة الاقتصادية للدولة الأعظم وممارسة العنف والخروج عن الشرعية اذا اقتضى الامر ، وهي السياسات التي طالما مارستها امريكا عبر قرنين من الزمان ! فلقد أقيمت أمريكا نفسها على كارثتين لامثيل لهما في التاريخ البشري وهما تدمير السكان الأصليين من الهنود الحمر وتخريب أفريقيا بتجارة العبيد ، وهي السياسات المتسقة ايضاً مع فكر "آدم سميث " الأب الروحي للرأسمالية والذي أكد أن النجاح الأوروبي تحقق بفضل التمكن من وسائل ثقافة العنف ، والعودة لهذه المفاهيم في العصر الحديث هي التي دفعت إدارة الرئيس ريجان إلى صياغة مفهوم "الحرب على الإرهاب الدولي" كبديل عن اجندة كارتر لحقوق الإنسان في السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، وهي التي دفعت ايضاً مفكر مثل "صمويل هانتجتون" إلى اقتراح عناصر استراتيجية أمريكا للحقبة الجديدة على الوجه التالي :-

- ضم دول أوروبا الوسطى إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو .
- تغريب **Westernization** أمريكا اللاتينية .
- الحد من تطوير القدرة العسكرية التقليدية وغير التقليدية للبلدان الإسلامية .
- جذب اليابان للغرب بعيداً عن الصين .
- قبول روسيا كدولة محورية للعالم الأرثوذكسي وكقوة إقليمية كبرى .
- الحفاظ على التفوق التكنولوجي والعسكري للحضارة الغربية على الحضارات الأخرى .

هذه العناصر المختلفة لها أصول في الفكر الأمريكي القديم والحديث على السواء المتمحور حول مفاهيم الأمن القومي والحكم والحضارة والنخبة والسوق ، والتي نوجزها فيمايلي :-

الأمن القومي

المبالغة من الخطر الخارجي على الأمن القومي لها جذور تاريخية ، فلقد دأبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على التهويل منه أمام الشعب الأمريكي ، فبناء القوة البحرية الأمريكية في 1880 مبرره خطورة الأساطيل الحربية الإنجليزية والتهديد القائم على المدن الأمريكية من البرازيل وتشيلي والصين ، وضم جزيرة هاواي ضمن الولايات الأمريكية ضروري لردع هجوم إنجلترا على الموانئ الأمريكية ، ودخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية في أكتوبر 1942 جاء بعد قيام الرئيس روزفلت باطلاع الشعب على خريطة سرية لحكومة هتلر تستهدف المصالح الأمريكية ، ووثيقة **NSC68** في إبريل 1950 والتي أقرتها إدارة الرئيس ترومان تنبه الشعب الأمريكي للشر الجديد (الاتحاد السوفيتي) في مواجهة الكمال (الولايات المتحدة) داعية إلى تدمير النظام السوفيتي متمثلا في آلة الحكومة وهيكل المجتمع ، ورونالد ريجان يحذر شعبه من " الساندينست **Sandinists** " الذين يقفون على بعد ساعتين من حدودنا" ! وتحت ستار الأمن القومي صارت الابادة حقا شرعيا حسب مبدأ الرئيس "مونرو" القاضي بان ا لجنس الأدنى يجب أن يفسح الطريق أمام الجنس الأرقى وهو المبدأ الذي بمقتضاه تم تبرير السرعة والتوسع الهائل لمستعمرات البيض على أراضى الهنود الحمر ، وفي عام 1783 كتب "جورج واشنطن" أن التوسع التدريجي لمستعمراتنا سيجبر "الهمج" على الانسحاب (نفس منطق شارون) ، "وثيودور روزفلت" قال : " أن الحرب العادلة بين كل أنواع الحروب هي الحرب ضد الهمجي" مؤكدا بذلك قاعدة جنس عالمي مسيطر (مذبحة الهنود في كولورادو 1864) وأما "كيسنجر" فيحذر من نموذج العدوى على الأمن القومي ومن هنا التدخل للإطاحة "بسلفادور اللندي" في تشيلي ، فالحركات الوطنية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي هي حركات متطرفة وهي خطر على أمن الولايات المتحدة حيث أن مهمة العالم الثالث يجب أن تنحصر في توفير الخدمات للأغنياء (العمالة الرخيصة / الموارد / الأسواق /فرص الاستثمار / السياحة الرخيصة / الصفقات المالية غير الشرعية) ، وعليها يتحتم " تدمير ا لفيروس الذي يهدد سيطرتنا على المناطق الاقتصادية الحرجة التي تؤمن حقوق واحتياجات المستثمرين الأمريكيين " حسب قول كسنجر ، وتدمير الفيروس يتطلب بناء نماذج **Showcases** للرأسمالية والديمقراطية في البلدان التي يتم السيطرة عليها ، ولقد طنطنت الإدارة الأمريكية لذلك النموذج في جواتيمالا عام 1954 وفي جرانادا 1983 ومؤخرا في أفغانستان والعراق ، وعندما يصير النموذج شيئا مختلفا عما أعلنته الإدارة فان آلة الدعاية الأمريكية تكون جاهزة لالقاء اللوم على الضحية وتبرير الفشل بكونه يعود إلى" عيوب في الذين حاولنا إنقاذهم" ! .

لقد تمت صياغة استراتيجية الأمن القومي وكلمات الغطاء للتدخل الأمريكي أثناء الحرب الباردة تحت مسمى " الاحتواء **Containment**" واما الآن وقد انتهى التهديد النووي فكلمة الغطاء وفقا لرؤية المستقبل هي " الإضافة والتكبير **Enlargement** "

"Now that the nuclear threat is gone: we move from containment to enlargement "

ولايعني ذلك تجنب أهمية السلاح النووي في الاستراتيجية الجديدة ولكن تغيرت مهمته حيث لم يعد ضرورياً لتوفير درع للتدخل العالمي بل لاستخدامه مع الدول المارقة حسب التعبير الأمريكي ، ولذلك فلقد اتجهت صناعات الدفاع نحو الأسلحة النووية غير الاستراتيجية **New non strategic nuclear weapons** والتي ستستخدم ضد تهديدات العالم الثالث والإرهاب الدولي وهدفها تدمير وحدات في حجم المنشئات والمخابئ تحت الأرض ولتحييد الغوغاء **The Mob** ، وكذلك أنظمة للتسلح بهدف تحقيق الردع الاستباقي، واستراتيجية الأمن القومي الجديدة تضع على أولى أولوياتها نزع أسلحة الدمار الشامل من أيدي دول العالم الثالث مثل إيران وكوريا الشمالية واحتواء قدرات الهند وباكستان باستمرارية الصراع بينهما وتوازنه ، وأما بالنسبة للصين فان توقيت التعامل مع قدرتها النووية غير ملائم في المرحلة الراهنة نظراً لاحتدام المواجهة مع العالم الإسلامي من جانب وانتظارا لدمج الصين في الاقتصاد العالمي وتحولها بشكل كامل إلى الرأسمالية من جانب اخر ، أما دولة إسرائيل فقد ورثت نفس حقوق الولايات المتحدة من منظور الاستراتيجية الأمريكية ! .

حكومة العالم

أن التاريخ عادة ما يدور حول ممارسة القوة ، وقد عرف "ماكس وبيبر" القوة بأنها فرض الإرادة على الغير وتوصل في تحليله بان أهداف السيطرة والقوة في تاريخ البشرية يتم مواراتها بمقولات منمقة ومضللة ، وكما أن تقييم سياسات واستراتيجيات القوة يتطلب فهما عميقا ومتسعا لتأثيرات القوة العسكرية المرتكزة على القوة الاقتصادية ، ويؤكد "بول كيندي" في موسوعته "صعود وسقوط القوى العظمى " على حقيقة تاريخية عرفها "أمير مكيافيللي" كما يعرفها خبراء البنتاجون وهي أن "القوة" تستمد من " الثروة " ، ويعي المخطط الأمريكي أن هناك ثلاثة مصادر لممارسة القوة وهي القيادة ، والثروة ، والتنظيم ، فالولايات المتحدة تستحوذ حالياً على ما يزيد عن 40% من ثراء العالم بينما لاتؤهلها مواردها وحجم سكانها ومساحتها الجغرافية الا لـ 16% فقط من الثروة العالمية ، وهكذا يكون للاقتصاد الدور الهام في تعضيد القوة الأمريكية لحكم العالم ، ولقد كانت أولوية المخطط الأمريكي في عام 1945 هي إعادة اعمار المجتمعات الصناعية الغنية التي دمرتها الحرب ، وجاء مشروع "مارشال " وبرنامج "الغذاء للسلام **The Food for Peace Program**" بهدف توفير الدعم الاقتصادي للقطاع الزراعي الأمريكي وتحقيق أهداف السياسة الأمريكية في إرغام الشعوب على الاعتماد على الغذاء الأمريكي حسب قول مهندس هذا البرنامج السناتور "هيوبرت هامفري" ! ولقد هيأ مشروع مارشال المسرح للاستثمار الأمريكي في أوروبا وبسط نفوذ وهيمنة الشركات عابرة القوميات على

العالم ، ولم تكن هذه الشركات الا الشق الاقتصادي داخل الاطار العام السياسي الذي وضعه المخطط الامريكي لاستكمال الهيكل التنظيمي لحكومة العالم كما وصفها في ذاك الوقت بعد الحرب العالمية الثانية " جيمس مورجان من " **BBC** " متمثلا في مؤسسات صندوق النقد والبنك ا لدولي ومجموعة السبعة **G7** والجات والهياكل الأخرى التي تخدم مصالح البنوك وشركات الاستثمار في العصر الإمبراطوري الجديد على حد قول "مورجان " ، ففي تقرير لمنظمة الانكتاد نشر في عام 1993 اتضح ان الشركات عابرة القارات تسيطر على ثلث الأصول الإنتاجية في العالم ، وفي الفترة ما بين 1982 – 1992 كان نصيب اكبر 200 شركة عالمية يصل إلى 26.8% من الناتج الإجمالي العالمي بإيرادات تصل إلى حوالي 6 تريليون دولار ، وعلى سبيل المثال وليس الحصر فان 50% من صادرات ماليزيا وسنغافورة تتم في يومنا هذا من استثمار شركات أمريكية على ارض هذه الدول ! .

ولقد حدد "هوارد ووشتل" نظاماً اقتصادياً لحكم العالم من خلال معطيات تصيغها الأسواق غير المنظمة والقواعد التي تضعها وتشرف عليها البنوك والشركات عابرة القوميات ، والتي تسيطر ايضاً على النفط وتجارة السلاح ، ولقد ارتفعت مبيعات السلاح الأمريكي من 12 مليار دولار عام 1989 قبل انهيار الاتحاد السوفيتي إلى 40 مليار دولار في عام 1991 بعد سقوطه مباشرة ، علاوة على أن الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة هو بمثابة العمود الفقري للصناعة التحويلية الأمريكية ، ودمج اقتصاد العالم بشروط أمريكية يضمن لها احتكار المستقبل ، فمكاسب شركات الدواء الأمريكية – على سبيل المثال – في حالة تطبيق قواعد حقوق الملكية الفكرية في العالم ستحقق لها ربحاً إضافيا يصل إلى 61 مليار دولار سنوياً ! .

ولقد عبر "وولفوويتز" عن مشروع القرن الأمريكي الجديد بقوله : " انه زمن القوة العسكرية لأمريكا والتي لا منافس لها وزمن الأمل الاقتصادي والنفوذ الثقافي" ، هذا المشروع لحكم العالم والذي يتطلب من المنظور الاستراتيجي الأمريكي الآتي :-

- السيطرة على النظام المصرفي العالمي .
- إلسيطرة على العملات الحرة القوية .
- السيطرة على أسواق المال العالمية .
- القدرة على التدخل العسكري الكثيف .
- السيطرة على ممرات البحار .
- الريادة في البحث والتطوير للتكنولوجيات المتقدمة .
- الريادة في التعليم التقني .
- السيطرة على الاتصالات الدولية .
- السيطرة على صناعة الأسلحة المتطورة والمتقدمة تكنولوجياً
- السيطرة على الفضاء والصناعات المرتبطة به .

يستلهم المخطط الأمريكي تصوره لحكومة العالم من تجارب التاريخ القديم ، فلقد نجح الاسكندر في تغيير العالم في ظرف عشر سنوات من 334 إلى 324 قبل الميلاد بغزو آسيا الصغرى ومصر وسوريا وبابل وبلاد الفرس وسمرقند والبنجاب وبتدمير إمبراطورية الفرس ، وكما أرسى الرومان مفهوم الإمبراطورية العالمية وأمكنهم من خلال التكتيك العسكري والتماسك الاجتماعي من دحر الإغريق الذين كانوا يتفوقون عليهم في التصنيع وفي تقنيات الزراعة وفي المعرفة وفي الأدب والفلسفة ، وهكذا أمكن لروما تحت حكم الإمبراطور أغسطس من تحقيق الاستقرار والنظام والسلام لفترة طويلة في العالم القديم (**Pax Romana**) بفضل ترويض الناس على مفهوم " حضارة واحدة تحت مظلة حكومة واحدة " ، وهو الحلم الإمبراطوري الذي يراود أمريكا منذ الحرب العالمية الأولى (**Pax Americana**) .

حضارة عالمية

نشر ماكس ويبر" في 1904 -1905 بحثا بالغ التأثير على الفكر الرأسمالي الغربي تحت مسمى "قيم البروتستانتي وروح الرأسمالية **The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism**" ، وهو أول بحث من نوعه يضع أسس المؤسسات الاجتماعية للرأسمالية الحديثة ويوضح فيه مدى توافق الأخلاق البروتستانتية مع الحداثة المتمثلة في النظام الرأسمالي ، ولقد حلل "ويبر " الثقافة الصينية بشكل مفصل وتوصل إلى استنتاج انه رغم مزاياها فإنها لاتضاهي الأخلاق الرأسمالية (حيث تضع الكونفوشية التاجر في مؤخرة السلم الاجتماعي) ، ولذا وبعد انهيار المعجزة الآسيوية نتيجة الأزمة المالية عام 1997 سارعت الادبيات الأمريكية إلى حسم الجدل نهائياً حول تفوق القيم الآسيوية ، ويرى الغرب أن سبب تقدمه يعود إلى ثقافته وكما يري أن عامل التطور الاقتصادي نحو الرأسمالية يؤدي إلى تغيير الثقافات ، علاوة على أن المجتمعات قد تغير من ثقافتها تحت تأثير الصدمة **Major Trauma** مثل تجربة الحرب العالمية الثانية بالنسبة لألمانيا واليابان والتي تحولت إلى اكثر المجتمعات محبة للسلام بعد أن كانت أكثرها حبا للعسكرية ، ويعتقد الغرب – بشكل غير علني – أن صراع الحضارات حتمي وان الثقافة والهوية الثقافية هما على المستوى الاشمل هوية حضارية ستشكل أنماط الترابط والنفور والنزاع بين المجتمعات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وان الدين يمثل الخاصية المحورية التي تشكل الحضارة .

ولقد رصد الفكر الأمريكي الحضارات القائمة الآن وهي الصينية والهندية والإسلامية والأورثوذوكسية واليابانية والغربية اللاتينية في أمريكا الجنوبية والأفريقية ، وقد عينت أمريكا الحضارة الإسلامية كشيطان بديل عن الشيوعية والذي يجب القضاء عليه ، فالدول الإسلامية والتي تتعدى المليار نسمة يتزايد سكانها بشكل كبير علاوة على أن نصف تعدادها من الشباب وهو العنصر الذي لايتوافر حاليا في الغرب الذي انقلب هرم سكانه ويتحول تدريجيا إلى "دار للعجزة" ! والمسلمون الذين شكلوا 12,4% من سكان العالم في

عام 1900 ارتفعت نسبتهم في عام 2000 إلى 19.2% وذلك على مساحة تبلغ 21% من مساحة العالم وتتخوف أمريكا من عسكرة **Militarization** العالم الإسلامي ، فحسب الدراسات الأمريكية تصل نسبة العسكريين إلى كل 1000 من السكان إلى 11.8 في المتوسط في 25 دولة إسلامية وذلك مقابل 5.8 في المتوسط في 57 دولة مسيحية ، وتظهر نفس الدراسات أن الدول الإسلامية لجأت إلى العنف في 53.5% من حالات النزاع في الفترة من 1928 إلى 1979 مقابل 11.5% للملكة المتحدة و17.9 % للولايات المتحدة ، ويزداد القلق الأمريكي من كون المنطقة العربية هي مركز الإسلام وخاصة بالنسبة للخليج العربي الذي يحتوي على اغني مصادر النفط والذي سيظل عصب التنمية للحضارة الغربية لعدة عقود قادمة ، وكما يرى الأمريكان في غياب دولة إسلامية محورية تقود العالم الإسلامي (بمفهوم أمريكي) تهديداً على المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية ، ويرون في تركيا اكثر الدول تأهيلا لقيادة العالم الإسلامي — وأما بالنسبة لإسرائيل فإنها ستظل تلعب الدور الذي حدده لها "تيودور هرتزل " وهي أن تكون حصناً للحضارة الغربية في مواجهة بربرية الشرق"، ولاتتوقع أمريكا تحالفا ضد الغرب بين الحضارتين الإسلامية والصينية نتيجة الاختلافات الجوهرية بينهما في الدين والثقافة والهيكل لاجتماعي والتقاليد غير أن تدرك ايضاً أن عدوا مشتركا يخلق اهتماماً مشتركا في عالم السياسة ، وهكذا تمضي الولايات المتحدة في تعميم النموذج الأمريكي عالمياً والذي ترى فيه أعلى السلم في الحضارة الإنسانية .

الصفوة والسوق وصناعة الموافقة

أن الديمقراطية مستقرة بالفعل في الولايات المتحدة ولكنها "ديمقراطية بدون الشعب" كما وصفتها "جيني بيرس " حيث الغالبية مهمشة من النظام السياسي الذي تحتكره الصفوة ، ولقد وصف " روبرت لانسينج " – وزير الخارجية في عهد الرئيس ولسون – الكم الأكبر من المواطنين بالجهلة والمتخلفين والذين يجب – للصالح العام – تركهم في أماكنهم ! ويرى " ريتشارد مورن " ان الديمقراطية السياسية التي تحركها الصفوة هي افضل نظام للحكم ، وعلى النخبة فرض إرادتها من اجل الصالح العالم ،فالشعب يعني فئة ضئيلة والمواطن هو في الأساس مستهلك ومراقب وليس مشاركا ، والسياسة هي في الواقع تفاعل بين مجموعات من المستثمرين تتنافس للسيطرة على الدولة ، وكما أن نادي الأغنياء لا تقتصر طموحاته على السوق الأمريكي بل يرى أهمية دمج المجتمعات الصناعية المحورية في نظام عالمي تسيطر عليه المنشئات الأمريكية **Corporate Nexus** ، وهكذا إذا كانت إسرائيل جيش له دولة فان أمريكا سوق له شعب ! هذه السوق الأمريكية التي توسعت عن طريق مافيا المخدرات والسلاح والفساد والمضاربة أو كما يقول "ناثان ميللر " : " أن الابتزاز والفساد لعبا دوراً حيويا في تطوير المجتمع الأمريكي الحديث وفي خلق الآلة المعقدة للحكومة وقطاع الأعمال التي تقرر مسار أمورنا في الوقت الراهن " (لاغرابة إذن للفوضى والفساد والمافيا التي نشاهدها في روسيا ودول أوروبا الشرقية وأفغانستان والعراق في تحولها نحو النموذج الأمريكي) .

ولم تلعب الثقافة أي دور منظم في حياة المجتمع الأمريكي وتقلص معنى الحياة بالتالي إلى الاهتمام بالشئون المادية ، والليبرالية في الولايات المتحدة من النوع الشمولي الذي يؤمن بتلاشي قوة الدولة أمام قوة السوق الكبرى كي لايواجه التوسع الاستثماري الاقتصادي بأية عقبات ، فنظام الولايات المتحدة السياسي هو نظام للحزب الواحد ينقسم إلى جناحين يتحكم في كل منهما قطاعات من الأعمال تتبادل المواقع ، وقد حذر رجل البنوك مورجان " **J.P Morgan** " في شهادته أمام لجنة من الكونجرس من هدم الطبقة المرفهة لان ذلك يعني هدم الحضارة ، ومنذ بضعة سنوات أكد مسئول كبير بشركة **ATT** أن ضمان مناخ مناسب للأعمال يتطلب السيطرة على "العقل العام" والذي يمثل – في رأيه – الخطر الجاد الذي يواجه منشئات الأعمال ، وحيث أن سماع صوت الشعب في المجتمعات الديمقراطية يمثل مشكلة للصفوة فيجب التغلب على تلك المعضلة والتأكد من أن الصوت العام يقول الكلمات التي يراد له أن يرددها ، فقناعة الصفوة الأمريكية تتلخص في عدم إمكان فرض الأفكار بالقوة وبالتالي يجب اقتلاع تهديد الفكر المضاد من جذوره لان الفكر الحر قد يتحول إلى عمل سياسي ، وان كانت السياسة الخارجية تتشكل تحت مظلة "الاحتواء **Containment**" أو " الردع الاستباقي **Pre-Emptive**" فان مرادفها على الصعيد المحلي هي سياسة "صناعة الموافقة **The Manufacture of Conscent**" من خلال قاموس للكلام يخفي الحقيقة ، فالحرب يجب أن تعني السلام ، والاعتداء يصبح دفاعا عن ا لنفس ، والاحتلال يجب أن يعني التحرير ، واستغلال الموارد يعني النمو الاقتصادي ، والاستقرار يعني الأمان للطبقات العليا والشركات الأمريكية في الخارج ، وأن لم يكن أعداء الديمقراطية شيوعيون فهم إرهابيون ، وان كان العالم لا يتفق معنا فان العالم بالضرورة مخطئ في ذهن المواطن الأمريكي العادي ، وكل هذا القاموس تصاحبه جرعات مكثفة من الدعاية الوطنية والأغاني والأناشيد !.

ويرى العالم الأسترالي "الكس كاري **Alex Carey**" أن القرن العشرين تميز بثلاث تطورات ذات أهمية سياسية وهي نمو الديمقراطية ، ونمو سلطة الشركات الدولية ، ونمو الدعاية التي تمارسها منظومة الأعمال كوسيلة لحماية سلطة الشركات ضد الديمقراطية ، ولقد مكنت تكنولوجيا الاتصال من وسائل السيطرة على العقل العام ، فلقد وزعت غرفة التجارة الأمريكية – بعد الحرب العالمية الثانية – اكثر من مليون نسخة لمنشور يحذر من تغلغل الشيوعية في الولايات المتحدة فاتحة الباب للمكارثية وتطهير الجامعات أثناء ماسمى في الخمسينات بأزمة الديمقراطية ، وقامت لجنة الدعاية بالغرفة في عام 1947 بتخصيص 100 مليون دولار وجهت للإعلام الأمريكي بهدف الترويج للنظام الاقتصادي الأمريكي ، ووصفت هذه الحملة بأنها مشروع رئيسي لتعليم الشعب الأمريكي الحقائق الاقتصادية ، ومن خلال تحقيق في الكونجرس عام 1978 اتضح أن قطاع الأعمال الأمريكي ينفق مليار دولار سنويا على الدعاية بين القواعد الشعبية **Grassroots Propaganda** ، وهكذا فالصفوة الأمريكية تخشى الديمقراطية في الداخل كما تخشاها في الخارج وتصمم برامج للهندسة الاجتماعية **Social Engineering** لهذا الغرض ، وتقوم باحتكار سوق الأفكار بمعاونة العناصر المرتبطة بمصالحها من النخبة المثقفة في ا لطبقات العليا والوسطى ، وبالسيطرة على العقل العام من خلال الإعلام

المتحالف مع الشركات الكبرى (لقد اعتبر "الإرهاب في الشرق الأوسط " موضوعاً رئيسياً عام 1985 في استفتاء للمحررين والمذيعين الأمريكيين قامت به "وكالة الاسوشيتدبرس") ، وفي استطلاع للرأي العام في التسعينات وصل تضليل الرأي العام إلى حد أن الأمريكيين حددوا ضحايا الحرب من الفيتناميين ب 100000 فقط أي ما يمثل 5% فقط من العدد الحقيقي! .

أن ممارسة السلطة تعتمد على الهندسة الاجتماعية التي تعضدها (جالبرت : مستشار الرئيس كيندي) ، والشباب يُلقن أن السلطة هي في أيدي المستهلك في ظل آليات السوق ، ومن هذا المنطق تُستمد في الحقيقة السلطة الخفية للنظام القائم متمثلاً في البنتاجون وشركات السلاح واللوبي والبيروقراطية ، ويتحول السوق الذي من المفترض أن ينظم تلك المؤسسات إلى أداة في ايديها لتقرير الأسعار والأرباح ، وكما يؤكد "جالبرت **J.K.Galbraith** " على حقيقة مهمة وهي انه هناك مغالاة في تقدير سلطة رئيس الولايات المتحدة ، لأن ممارسة سلطته لا تنبع من الإرادة الأصلية للرئيس أو معاونيه ولكن من منظمات الصفوة التي تسيطر على الحياة الأمريكية .

مراكز الفكر

تلعب مراكز الفكر أو مصانع الفكر (عددها في الولايات المتحدة يقارب 2000) دوراً مؤثراً في بلورة الاستراتيجيات والسياسات الأمريكية ، فهي التي تقدم الفكر ا لجديد لأصحاب القرار وتبني جسور التقارب بين التيارات المختلفة ، والاهم من ذلك إنها تمد الإدارة الأمريكية والكونجرس بالخبراء ، فالنظام الأمريكي يتميز بخاصية فريدة يطلق عليها سياسة " الباب الدوار **Revolving Door** " أي التبادل في المواقع بين مراكز متخذي القرار وبين الخبراء في مراكز الفكر (على سبيل المثال : كسينجر / جيمس بيكر / مادلين اولبرايت / جورج شولتز / برزنسكي / ريتشارد هولبروك ... الخ) ، فكل إدارة أمريكية جديدة تجلب معها في واشنطن مئات من الموظفين لشغل المستويات الوسطى والعليا في الهيكل التنظيمي للحكومة وذلك بخلاف كافة الدول الأخرى التي لا يتغير فيها شاغلو تلك الوظائف مع تغيير الحكومة .

ولقد كان لمؤسسة " برونكينجز **Brookings** "الفضل في تطوير مشروع مارشال والسياسة الأمريكية نحو روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي والاستراتيجية طويلة المدى في عالم ما بعد الحرب الباردة واعداد لشكل العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي وقضية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وذلك بجانب عدد كبير من القضايا المحلية مثل شكل الموازنة الأمريكية ونظام الخدمة العامة والتامين الاجتماعي ، ومجلس العلاقات الخارجية قام بعد الحرب العالمية الثانية بدراسات مكثفة حول الحرب والسلام بهدف وضع أسس وقواعد مرحلة ما بعد الحرب ، وقد تنوعت موضوعات هذه الأبحاث من احتلال ألمانيا إلى إقامة نظام الأمم المتحدة ، وكما نشرت مجلة هذا المجلس الشهيرة " **Foreign**

Affairs " بحثا هام بعد عامين من انتهاء الحرب العالمية الثانية اتخذ كأساس لسياسة "الاحتواء " التي مارستها الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال فترة الحرب الباردة ، وفي عام 1993 قامت مجلة مجلس العلاقات الخارجية بنشر مقال " لصموئيل هانتجون " بعنوان " صدام الحضارات " والذي مازال مؤثرا على مناخ الفكر الأمريكي والعالمي ، وهناك المراكز التي تعمل على ترويج ثلاثية التاجر والعسكري والمبشر أي ثلاثية الثروة والقوة والدين مثل مؤسسة " التراث **Heritage Foundation** " و " التجمع المحافظ **Conservative Caucus** " ، وتختص حاليا " مؤسسة السلام **US Institute for Peace** "الممولة بالكامل من الحكومة الفيدرالية بإعداد برامج عن العالم الإسلامي والشرق الأوسط ، ومؤسسة " راند **RAND** " الشهيرة – التي أنشئت عام 1948 – تحصل على عقودها من البنتاجون نظرا لأن أهداف دراستها تصبوا إلى حماية الأمن والمصالح الأمريكية وتحويل الأفكار إلى مناهج للتنفيذ.

ولقد برز – من خلال مراكز الفكر – مفهوم " جيوبوليتكا الفوضى " الذي يرى أن التدمير هو السبيل إلى الخلق (إيجابية التدمير) وان التحدي في الاوضاع غير المرغوب فيها هو في فتح الباب أمام عدم الاستقرار – كبديل للنظام القائم – والذي سيؤدى بدوره إلى بروز نظام جديد وأنماط جديدة ، وان إدارة التغيير تتطلب دفع النظام القائم بعيداً عن الاستقرار بخلق الأزمات إذا اقتضى الأمر ، وأن النظام الجديد سيتولد من ثنايا العشوائية والفوضى (ألمانيا واليابان بعد الحرب – أفغانستان والعراق – الأزمة المالية عام 1997 لدول جنوب شرق آسيا) ، ويتواكب هذا المفهوم مع سيطرة آراء الاقتصادي " جوزيف شومبيتر " على الفكر الاقتصادي والإداري الأمريكي والذي يرى أن الابتكار وليد عملية "تدمير خلاق **Creative Destruction** " وأن تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتطور المنتجات والخدمات في قطاع الأعمال يخضعان لنفس فلسفة التدمير الخلاق ، وهي فلسفة قانون الطبيعة التي سبق أن اعتنقتها الأيديولوجيا الأمريكية من خلال أفكار " جون لوك " في دراسته عن الحكومة (1690 – 1689) والتي أسست مفاهيم " دعه يفعل دعه يمر **Laissez Faire – Laissez Passer** " .

ومثالاً على ذلك قام الرئيس نيكسون بقلب النظام الاقتصادي العالمي في أغسطس 1971 عندما أعلن سياسته الاقتصادية الجديدة والتي أدت إلى تفكيك النظام العالمي القائم منذ الحرب العالمية الثانية (نظام بريتون وودز) متبعا في ذلك نصيحة "ريتشارد دي بوف " : "عندما تخسر فعليك تغيير قواعد اللعبة " ، ونما النظام الجديد بشكل فوضوي حيث انحسرت القواعد المنظمة وصار من الصعب على الحكومات الوطنية التحكم في الحياة الاقتصادية داخل حدود دولها مما أعطى مزايا هائلة لقطاع الأعمال العالمي وللبنوك العالمية والتي تخلصت من قواعد الإشراف على حركة رءوس الأموال ، وتوسعت سريعا بالتالي أسواق رأس المال نتيجة انعدام التنظيم والسيطرة بجانب عوامل مساعدة أخرى مثل التدفق الهائل للبترودولارات بعد ارتفاع أسعار البترول عقب حرب 1973 وتيسير الاقراض من المصارف الدولية للدول الفقيرة والذي أدى إلى أزمة ديون العالم الثالث ! .

هذا هو التطبيق العملي لفلسفة الفوضى في المجال الاقتصادي وللتنظير الذي تتولاه مراكز الفكر الأمريكية لصالح مؤسسات الأعمال وأصحاب المصالح .

يقودنا تحليل الأصول الفكرية للاستراتيجية الأمريكية إلى الاستنتاجات التالية :-

1. أن ا لخريطة الأيديولوجية الأمريكية تشكلت من جذور واصول فكرية ممتدة عبر تاريخ الولايات المتحدة بغض النظر عن ألوان الطيف السياسية المتمثلة في تيارات مختلفة داخل المجتمع الامريكي .

2. أن التيار المحافظ الجديد والمتحالف مع اليمين الديني وانتشاره في المجتمع نتيجة حتمية في التاريخ الأمريكي حيث يمثل الصفة الغالبة للعقيدة الأمريكية ويفسر انحسار التيارات الليبرالية والراديكالية التي لا تتفق مع طبيعة هذه العقيدة وأصولها الفكرية وجذورها التاريخية .

3. أن عناصر الاستراتيجية الأمريكية المتمثلة في الأمن القومي وحكم العالم والحضارة الواحدة ومصالح الصفوة ووحدانية السوق مترابطة ومتماسكة إلى حد كبير مما يعطي لها القوة والفاعلية .

4. أن هناك عناصر مشتركة في الأصول الفكرية للاستراتيجية الأمريكية على مستوى العالم واصول الاستراتيجية الإسرائيلية على مستوى الشرق الأوسط ، وبالتالي لايجب النظر إلى العلاقة بين إسرائيل وأمريكا من منظور واحد فقط الا وهو تأثير مصالح اللوبي اليهودي على القرار الأمريكي حيث تلعب العناصر المشتركة دوراً هاما في توطيد الأيديولوجيا بين البلدين .

5. أن العدو المباشر في الفكر الأمريكي ليست هى الأيديولوجيا الإسلامية في الحاضر أو الأيديولوجيا الاشتراكية في السابق ، بقدر ما هي " أيديولوجية الفقراء " التي تهدد الأغنياء ، وما صدام الحضارات الا مبالغة فكرية امريكية تدفع العامة إلى التصدي لها بالمطالبة بحوار للحضارات وتبعدهم بالتالي عن التصدي للاشكالية الرئيسية المتمثلة في الصراع بين أغنياء وفقراء العالم ! . .

6. أن التصدي للهيمنة الأحادية يتطلب معرفة متعمقة لعناصر الاستراتيجية الأمريكية وأصولها الفكرية وعدم الاستهانة بصلابتها ، مما سيتيح بالتالي تحفيز المجتمع المدني العالمي لمواجهتها وإحداث صحوة في الضمير العالمي وذلك بالارتكاز على عوامل التراكم الثقافي لاوروبا والشرق ، وعلى مساحة الحرية والانتشار التي تتيحها ثورة الاتصالات والمعلومات ، والاعتماد على

القوى الذاتية ومقاومة مؤسسات الإمبراطورية ولم شمل المضطهدين ومن يساندهم في العالم المتقدم من خلال تجمعات دولية جديدة .

شريف دلاور

المراجع الرئيسية

----The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order , Samuel P.
Huntington.
----World Orders : Old and New , Noam Chomsky.
----Necessary Illusions , Thought Control in Democratic Societies , Noam Chomsky.
----Naissance et declin des grandes puissances , Paul Kennedy. ----The Anatomy of Power , J.K. Galbraith. ----The Culture of Contentment , J.K. Galbraith ----Power and Prosperity , Mancur Olson . ----Culture Matters , edited by Lawrence E. Harrison . ----Underdevelopment is a state of mind , Lawrence E. Harrison. ----A History of Western Philosophy , Bertrand Russell. ----The Revolt of the Masses , Jose Ortega y Gasset. ----The Road to Serfdom , F.A.Hayek. ----False Dawn, John Gray . .---Free Market Econopmics , Andrew Schotter . ----The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism , Max Weber . ----General Economic History , Max Weber . ----Economy and Society , Max Weber . ----The Theory of Social and Economic Organization , Mwx Weber . ----Capitalism , Socialism and Democracy , Joseph Schumpeter . ----The Theory of Economic Development , Joseph Schumpeter . ----Democracy in an age of Corporate Colonization , S. Deetz. ----Multinational Enterprises and the Global Economy , J. Dunning . ----The Origins of Order , S. Kauffman . ----Images of Organization ,Gareth Morgan . ----Order out of Chaos , I. Prigonine. ----The McDonalization of Society , G. Ritzer . ----Powershipt , Alvin ,Toffer . ----The Human Use of Human Beings , Norbert Wiener. ----Creating a New Civilization , Alvin Toffer . ----The American Challenge , J.J. Servan - Schreiber. ----One - Dimensional Man , Herbert Marcuse .
----The Role of Think Tanks in U.S. Foreign Policy , Electronic Journal of
the US Departement of State .
-

----Free Maket Economics , Andrew Schotter

جماعة الإدارة العليا
المؤتمر السنوى التاسع والثلاثون

النفط . . صراعات العالم والمصالح المشروعة للأمة العربيه والإسلاميه

بقلم الأستاذ / أسامة غيـــث

الكاتب الصحفى والخبير الإقتصادى

مقدمة :

من الخطأ الشديد القول بأن الصراع البترولي الدولي بين المنتجيــن والمســتهلكين يرجع بالدرجة الأولي وفي الأساس إلى أحاديث استخدامه كســلاح فــي الصــراع العربــي الإسرائيلي أو كأداة ضغط على أمريكا والدول الغربية للتخفيف من انحيازها الدائم والمستمر للكيان الصهيوني المحتل للأرض العربية في فلسطين وتطلعاته لاحتلال المزيد مــن الأرض العربية في مصر وسوريا والأردن بحكم أن حقائق الصــراع البـترولي منــذ الأربعينــات واشتداد حدتها في أوائل الخمسينات مع قرار الدكتور محمد مصدق رئيــس وزراء إيــران بتأميم الشركات النفطية الغربية في إيران ارتبطت بالدرجة الأولي رغبة الدول المنتجة للنفط في استعادة سيادتها على مصدر رئيسي من مصادر ثروتها الوطنية ومواجهــة الاســتغلال البشع الذي تمارسه الشركات العملاقة الغربية لهذه السلعة الاســتراتيجية النــادرة القابلــة للنضوب عبر الزمن .

من هنا فإن الصراع البترولي بالدرجة الأولي يرتبط برغبة الدول الصناعية الكــبرى وفي مقدمتها أمريكا والدول الأوروبية للسيطرة المباشرة على منابع النفط وتأمين إمداداتــه بشكل هادئ ومنتظم مع حرص هذه الدول على تخفيض سعر النفط الخام إلى أدني المعـدلات الممكنة بصورة دائمة ومنتظمة حتى يظل النفط مصدرا للطاقة الرخيصــة ومــع تطــورات الأحداث منذ السبعينات تحول النفط إلى رئيسي من مصادر تمويل موازنات الدول الصناعيــة الكبرى في ظل ما تفرضه من رسوم وضرائب غير مباشرة على كافة المكررات البتروليــة خاصة البنزين وهو ما أعاد صياغة توزيع جديد للعائدات النفطية يجعل من خلاله المنتجيــن على النزر اليسير وتحصل الشركات البترولية ومعامل التكرير ووسائط النقل والتجارة علــى هامش ربح معقول وملحوظ وتحوز الدول والحكومات الصناعية الكبرى على الجانب الأكــبر والربح الأوفر من عائدات عمليات البيع النهائي للمستهلك .

ومع حرب السادس من أكتوبر وإعلان الدول العربية عن استخدام سلاح النفط لعودة الحقوق العربية المشروعة فإن الإعلان عن الاستخدام تم في إطار عملي ومنظم يأخذ فــي الاعتبار عدم الإضرار بالسوق النفطية العالمية حيث ارتبط القرار بتخفيض الإنتاج بنســبة ٥% فقط لاغير مع الأخذ في الاعتبار أن الدول العربية ودول الأوبيك كانت قد وصلت قبــل حرب أكتوبر إلى حدود إنتاجها القصوى كما أنّ الإعلان باستخدام النفط كأداة ضغط حتى يتم تحرير كافة الأرض العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧ أقتصر فقط على استخدامه كأداة ضغط حتى يتم فض الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية .

وعلى الرغم من الاستخدام المقنن للنفط كأداة ضغط في حرب السادس من أكتوبر إلا أن ذلك أرتبط بحرب نفسية ضارية ضد العالم العربي والعالم الإسلامي وتركز في صدور اتهامات مباشرة وصريحة بالمسئولية عن تدهور أوضاع الاقتصاد العالمي والتي كانت متدهورة بالفعل قبل حرب أكتوبر خاصة في أمريكا ومجرد نظرة تحليلية سريعة على الأسعار الحقيقية لبرميل النفط في الوقت الراهن بمعايير القوة الشرائية للنقود نجد أن سعر برميل النفط حاليا أقل من سعره قبل حرب أكتوبر أي أقل من ثلاثة دولارات .

وما يحدث على الأرض العراقية وقبلها في أفغانستان وبروز ظاهرة الاستعمار والاحتلال المباشر للأرض العربية والإسلامية يثبت أن توجهات الهيمنة تعود إلى سيرتها الأولي بالسعي للاحتلال المباشر لأراضي الدول النامية لتأمين سيطرتها على موارد الثروة التعدينية الاستراتيجية وهو ما يرتبط في الوقت الراهن باحتياجات أمريكا النفطية واستراتيجيتها العالمية القائمة على الهيمنة والاحتلال المباشر لأراضي الغير بما يحقق مصالحها الاستراتيجية مهما كان ذلك يغاير القانون الدولي وقواعد ومواثيق المنظمات الدولية ونشاطها .

ويستوجب كل هذا الإطار بسلبياته الحادة وإعادة فتح ملف النفط واستخداماته كأداة ضغط وكسلاح بمثابة التأمين والمساندة للحقوق المشروعة العربية والإسلامية بصورة شاملة ومتكاملة وحماية لمصدر رئيسي من مصادر الثروة الاقتصادية يتعرض للاستنزاف وأبشع مظاهر الاستغلال من الدول الصناعية الكبرى .

١ - المنظور المصري والعربي العام لأحاديث المقاطعة :

يبقي دائما اليقين الواثق بقدرة الأمم والدول والشعوب على أن تتعافى وتصح وتقوى عندما تؤكد الأحداث الكبرى والحسابات الدقيقة أنها مازالت تملك إرادتها على التبلور والبروز في شتي أشكال وصور رد الفعل (العاقل المؤثر) القادر على تغيير الوقائع السلبية مهما يكن عنفوانها وشدتها وإثبات عدم صحة وسلامة كل رهاناتها القائمة على افتراض اضمحلال الإرادة وذوبانها ووصولها إلى مرحلة التلاشي والافول وتعكس دائما حسابات القوة الغاشمة على امتداد التاريخ استهانة إلى أبعد الحدود بإرادة الآخرين وتكشف عن يقين زائف وعقل مخادع يتصور أن الآخرين لا يطلبون إلا رصاصة الرحمة التي تخفف من آلامهم وعذاباتهم .

وما يثار من حديث المقاطعة يجب فهمة وتصويبه وتقويمه من خلال بوابة واحدة فقط لاغير هي بوابة تفعيل واستنهاض الإرادة لمواجهة كل الوقائع السلبية وتراكماتها في كل مناحي وزوايا ومجالات الحياة والنشاط في الداخل وعلى امتداد خريطة الصراعات

والضغوط بكل أبعادها وتنويعاتها السياسية والاقتصادية والحضارية والدينية والمصلحيه على رقعة الشطرنج في الإقليم وامتداداتها مع استراتيجيات القوى العظمي والكونية وقوى المصالح والضغط وكل الذي يجيد الكيل بمكيالين بينهما بون شاسع مهما تطابقت الأوضاع والظروف .

(المقاطعة السلبية .. والمقاطعة الإيجابية)

ما يرسم ويحاك من مخططات علنية وسرية للاستيلاء على كل العالم وامتلاك اليد العليا لتصريف أمروه وشئونه إرضاء لشهوة السطوة والسيطرة والنفوذ بكل مفرداته ومسمياته .

ومن باب الإرادة وبوابتها قد تكون أحاديث المقاطعة بمعانيها المحددة والعلمية والدقيقة هي أهم الأحاديث على الساحة المصرية منذ نصر أكتوبر ١٩٧٣ لأنها تعيد الإثبات بأن إرادة النصر لم تكن إرادة ظروف قسرية وجبرية وجهتها أم الدنيا وفرضت عليها تصاريف الزمان أن تواجهها وتحشد قواها وتجيش مواردها وإمكانياتها لمواجهتها والتغلب عليها وهو ما يؤكد أن (إرادة النصر) بمعناها الشامل والكامل حقيقة ثابتة في الوجدان المصري تبحث عن الاقتناع وتبحث عن الإقناع حتى تتحول إلى حقيقة تفاعل تشارك في صياغتها وبنائها كل طوائف الشعب وأفراده بغير تقاعس وبدون أعذار واهية عن أسباب للانزواء والتراخي وعدم المشاركة .

وليس مطلوبا من أحد أن يخترع أو يتفلسف أو يجتهد في نطاق حديث المقاطعة وضرورات أن تكون فعلا عاقلا وإيجابيا ومؤثرا بحكم أن تاريخ قوة الأمم والدول والشعوب ما هي إلا تاريخ القدر على ممارسة المقاطعة في مواجهة الغير بالصورة التي تتمكن من خلالها أن تعظم فوائدها وعوائدها وأن تقلل من فوائد الآخرين وعوائدهم حتى في أوضاع السلم والسلام وحتى في ظروف العلاقات الطبيعية والصداقة وكل أطروحات السيادة واحترامها وحسن الجوار والحرص عليه وهو ما يرجع إلى أن المقاطعة في أحد معانيها المهمة تعني الحرص على الذات وصيانة المصالح المشروعة وقيام دول العالم المختلفة بفرض الرسوم والضرائب الجمركية في تعاملاتها مع الغير هي في جوهرها ومضمونها العملي والواقعي مقاطعة جزئية للاستيراد من الخارج لصالح المنتج والإنتاج وازدهاره وهو ما يمثل صورة من المقاطعة مازالت قائمة على أوسع مدى ونطاق حتى في ظل العولمة وأقاويل تحرير التجارة والاندماج الاقتصادي الدولي لأنها جميعها تدفع إلى تقليل القيود بصورتها القديمة إلى تدخلا تحت بند الضرائب ولكنها استحدثت ممارسات جديدة تحت مسمي رسوم الإغراق والاشتراطات الصحية والقيود البيئية والمواصفات المقيدة للمنشأ

وغيرها ، وغيرها الكثير الذي تخرج علينا به كل يوم الدول الكبرى والعظمى لضمان أن تحتفظ بالقدر اللازم من المقاطعة في معاملاتها مع الغير حتى تضمن لأبنائها مواطنيها القدر اللازم من الانتعاش والنمو والازدهار وفي نفس الوقت التغلغل والسيطرة والنفاذ إلى باقي دول وأسواق العالم التي لا تملك نفس القدرة على ممارسة سلوك المقاطعة العصري والحديث .

ويجب ألا تنسينا الحاجة إلى عقلنه قضية المقاطعة وشكاوي بعض أصحاب الصوت العالي على مصالحهم المؤقتة والطارئة والمحدودة أن الخبرة العالمية المعاصرة قد حولت المقاطعة إلى علم مكتمل الحلقات كما يجب ألا تنسينا حقيقة أن المقاطعة أداة من أدوات إدارة الصراع الدولي والإقليمي وأنها جزء لا يتجزأ من أدوات صراع الدول مع الغير والآخرين وهو ما لا ينسينا أيضا أن المقاطعة أداة رئيسية من أدوات الأمم والشعوب في جهودها الذاتية لمواجهة الغاصب والمحتل والعدو ويدخل تحت مظلة التحديد والفهم ما يفرزه الواقع الدولي والممارسات الدولية من صور وأشكال مباشرة لممارسة المقاطعة بصورتها الشاملة والجزئية في مواجهة العديد من دول العالم في صدارتها عدد من الدول العربية التي تعاني من عقوبات للمقاطعة تصل إلى حدود إهدار أدميه المواطنين وتعرض حياتهم للخطر وفرض الفقر والحرمان على الغالبية العظمي منهم وهو ما يتجسد في حالة العراق ومازال ساري العديد من بنوده على ليبيا وما يتم بالنسبة للسودان وكان قد فرض على صربيا لبعض الوقت ثم تحول إلى الزوال والتلاشي في غمضه عين في ظل النظام العالمي للقوى الكبرى .

من هنا فإن حديث المقاطعة لا يمكن أن يكون حديثا رومانسيا ولا يدخل على الإطلاق في حساباته وتقييماته تحت بند العواطف الجياشة فقط لاغير بل هو حديث حسابات وعقل وتدقيق تحركه إرادة البقاء وتحركه إرادة الصراع مع الغير والطامعين وهو أيضا سلاح من أسلحة الدول والأمم والشعوب يمارس على مستوي الدول ونفوذها وسلتطها ويمارس على مستوي الناس والبشر ويتحرك من خلالهم ويحركهم على نطاق واسع أو على نطاق ضيق بل يتحول في بعض الأحيان والظروف إلى أداة تصحيح مجتمعه اقتصادية للظواهر الطارئة مثلما حدث في مصر من دعوة لمقاطعة استهلاك اللحوم عندما تحولت أسعارها إلى ظاهرة تشير إلى الجشع وإلى الطمع في الأرباح القائمة على الاستغلال للظروف والأوضاع المؤقتة ويشير ذلك إلى أن المقاطعة علم وفن وإدارة وتنظيم سواء استخدمت في الداخل أو استخدمت مع أطراف خارجية وهي في النهاية والبداية حسابات للكسب والخسارة ولابد من تحمل الخسائر طالما أن المكاسب تتفوق عليها وتزيد عنها وهو

حساب لا يقتصر فقط على الأجل القصير ولا يقتصر فقط على أفـــاق حســابات المكاســب المادية البحتة بل يستشرف أفاق الأجل المتوسط والطويل بل يمتد إلى حسابات قد لا تقل في أهميتها وخطورتها عن عد الأموال وحصرها وتكديس الأرباح وتعظيمـــها ، وفــي خــبرة ووجدان وعقل التاريخ المعاصر القريب على امتداد القرن الماضي العشــرين فقــد لعبــت المقاطعة بصورتيها الإيجابية والسلبية ، وبشكليها الشامل والجزئي دورا هاما في الصـــراع ودورا مهما في تعديل مسار التنمية ودورا رئيسياً في حسم الكثير من الصراعات وتصويــب مسارها وقد قدم المهاتما غاندي في الهند على امتداد الجزء الأكبر من النصف الأول مـــن القرن العشرين نموذجا بالغ الفعالية وبالغ التأثير لاستخدام (المقاطعة السلبية) للتأكيد على تكتيل وتجميع الإرادة الوطنية للشعب الهندي في مواجهة المستعمر البريطاني لإجباره علــى سحب جيوشه وحصول الهند على استقلالها وسيادتها وارتكزت مقاطعة غـــاندي بالدرجــة الأولي على الدعوة واسعة النطاق لمقاطعة المنتجات البريطانية بجميع صورها وأشــكالها ، ومقاطعة المصالح الاقتصادية البريطانية على امتدادها وتنوعها على الرغم من عدم توافــر قاعدة اقتصادية إنتاجية للهند توفر البدائل من السلع والمنتجات وهي المقاطعة التي ســاندها حشد للموقف العام للمواطنين الرافض للاستعمار ، والمستعمر .

وخلال نفس الفترة تقريبا كانت هناك دعوة فـــي مصـــر (للمقاطعـــة الإيجابيـــة) للمستعمر البريطاني الذي حول مصر كغيرها من المستعمرات إلى مصدر لإنتاج المواد الخام ، والسلع الزراعية الرخيصة وسوق لتصريف منتجاته وسلعه المصنعـــة الغاليـــة وجــاءت الدعوة في بدايتها من خلال حشد وتكتيل المواطنين لإجلاء المستعمر عن الأرض المصريــة وساندها وتلازم معها دعوة لتصنيع مصر لإحلال المنتج المصري بديلا عن المستورد مـــن المصانع البريطانية ولم تقتصر الدعوة التي قادها طلعت حرب على ذلك المفهوم التجـــاري للمقاطعة بل امتدت لإقامة كيانات مصرية في جميع الأنشطة ومجـــالات بـــرؤوس أمـــوال مصرية وبعمالة مصرية وإدارة مصرية وتصدرها قيام بنك مصر وشركات الغزل والنســـيج لتصنيع القطن المصري بديلا عن تصدير خام للمصانع الإنجليزية ثم استيراده بعد ذلك فـــي صورة منسوجات وملابس بخلاف شركات الطيران والسينما والتأمين والمطابع وغيرهـــا ، ومن خلال هذه النظرة الإيجابية للمقاطعة بدأت اللبنات الحقيقية لإقامة الصـــروح الوطنيـــة للاقتصاد المصري القادر على الاستغناء عن المستعمر وغيره من دول الخارج .

وفي تجربة الصراع العربي الإسرائيلي فإن فكرة المقاطعة الشاملة كـــإحدى أدوات الصراع المؤثر لم تغب عن ساحة الأحداث وكان هناك دعوة واضحـــة المعـــالم ، والأبعـــاد لمقاطعة إسرائيل سياسيا ، ودبلوماسيا ، واقتصاديا ، وتجاريا ، وثقافيا كوسيلة من وســـائل

تأكيد عدم مشروعية الاحتلال والاستيلاء على الأرض العربية الفلسطينية بالقوة الغاشمة المسلحة وهي ، وسيلة لم تتجه فقط إلى التعامل مع إسرائيل بل امتدت إلى الشركات الدولية الأمريكية ، والغربية ، وغيرها من الشركات التي تقيم علاقات تعامل معها ، وكانت الدول الصديقة للحقوق المشروعة العربية تمارس هذه المقاطعة كالتزام إنساني وكالتزام بالمواثيق ، والمعاهدات الدولية ونجحت المقاطعة العربية في أن تضيف إليها دوائر دولية عديدة على امتداد قارات العالم مؤثرة وفاعلة في مجريات أحداث الصراع ومجرياته .

وكانت أمريكا باعتبارها زعيمة العالم الغربي تمارس درجة عالية للغاية من المقاطعة على امتداد خريطة العالم رافعة شعارها الشهير (من ليس معنا فهو ضدنا) ضد النظم التي تخالفها بكل الوسائل والأساليب وفرضت عليها مقاطعة تصل الى حدود الحصار الشامل ، والكامل ومن الأمثلة البارزة على ذلك ما تمارسه حتى اليوم في مواجهة كوبا ونظامهما اليساري الشيوعي .

أحاديث العولمة وممارسات المقاطعة

ويحتاج حديث البعض وتوجيههم لفكرة عدم جدوى المقاطعة في ظل العولمة وفي ظل التحرير الدولي والاتفاقيات متعددة الأطراف التي تلتزم بها الغالبية الكبرى من دول العالم وتخضع لشروطها وقواعدها الى مراجعة ، وضبط وتدقيق حتى لا تطلق كلمات مرسلة ومبهمة يخالفها الواقع الدولي والممارسات في الدول العظمي والكبرى ، والتي تمارس المقاطعة بكل صورها ، وأشكالها ، وعيانا جهارا من خلال الدولة ، وأجهزتها ، وسلطاتها الرسمية ، ومن أبرز الأمثلة الواضحة على ذلك مناقشات الكونجرس الأمريكي ، ومشروعات القوانين التي أعلن عن إعدادها مع تفجر الصراع البترولي العالمي خلال عام ٢٠٠٠ والمتمثل في عودة أسعار البترول للارتفاع وهو ارتفاع شكلي بحكم أن القوة الشرائية لقيمة برميل البترول حتى مع ارتفاعه لأكثر من ٣٠ دولار لا تعادل القوة الشرائية للسلع التقليدية في عام ١٩٧٣ في ظل سعر البرميل يقل عن ٣ دولار حيث رفعت الإدارة الأمريكية ، والكونجرس شعارات تدعو لرفض المقاطعة على الدول المنتجة للنفط إذا لم تسارع بخفض الأسعار ، وهو ما يعني تدنيها ، واستنزاف ثروات الدول المنتجة بما يخالف جميع حسابات الاقتصاد وقواعده ونتج عن ذلك خضوع الدول المنتجة للنفط وإفراطها في الإنتاج حتى تراجعت الأسعار بصورة صارخه مع نهاية عام ٢٠٠٠ خوفا من دعوات المقاطعة الأمريكية ، والغربية وحتى في نطاق الدول الغربية ومعاملاتها فإن مبادئ المقاطعة قائمة ومنفذه ومطبقة ومن أبرز علاماتها مقاطعة الدول الغربية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للاستيراد من أمريكا للسلع المنتجة بالهندسة الوراثية من أمريكا تخوفا

من أضرارها على الصحة العامة للإنسان وما يتم من مقاطعة واسعة النطاق في الوقت الراهن للحوم البريطانية بسبب مرض جنون البقر ، وبدء المقاطعة لنوعيات محدودة من الأعلاف الحيوانية ، وما يصدر كل يوم من الهيئات الدولية والمحلية بالدول من إعلان لمقاطعة نوع معين من الأدوية أو نوع معين من مستلزمات الإنتاج أو المبيدات الزراعية وغيرها وغيرها لأضرارها ، وتأثيراتها السلبية .

وفي نطاق التكنولوجيا ، والمعارف الفنية المتقدمة فإن هناك قيودا لا نهائية وصارمة تمارسها الدول الأكثر تقدما على صادرتها من العديد من السلع ، والمنتجات في نطاق التكنولوجيا الفائقة التي تستخدم للأغراض السلمية بخلاف القواعد الواضحة لارتباط تصدير السلاح ، والعتاد الحربي بالموافقات الرسمية مهما تكن المصانع لا تملكها الحكومات وخاضعة للقطاع الخاص وهناك مجالات حيوية وضرورية وخاضعة للخطوط الحمراء لسياسة الدول بما يحقق أهدافها ومطامعها مما يثبت أن المقاطعة ليست قضية هزلية تقبل التسطيح والتموين ولكنها أداة رئيسية من أدوات الصراع الدولي للكبار والصغار ولكن كل بما يملك وبما يستطيع .

ومع إدراك أم الدنيا لحقائق وضرورات الفعل العاقل المؤثر فإن جميع دعاوى المقاطعة بجميع صورها وأشكالها لا يمكن أن تغيب عن إدراكها وعن وعيها ، وعن تصرفها ، وفعلها باعتبارها أداة حيوية ومهمة من أدوات إدارة الصراع الممتد خلال فترات طويلة من الزمن مع كل الأجيال القائمة ، والمقبلة .

وهو صراع لا يقتصر مع دولة بذاتها فقط لاغير بل يمتد إلى كل الأذرع المتشابكة معها ويتسع نطاقه إلى مواجهة كل القوى التي تتربص بالمصالح المشروعة لمصر وطموحات شعبها للتقدم والتنمية والازدهار .

وفي ظل الالتزام بالفعل العاقل فإن المقاطعة دائما تدور حول تفعيل دور الإرادة الإنسانية ، ودوائر أحاديث التهويش والتهميش وتدخل دائما إلى لب الأحداث والوقائع وتؤثر فيها بما يجاوز كثيرا وفعلا كل أحاديث اللف والدوران والتثبيط ؟! .

وفي بدايات عام ٢٠٠١ وخلال اجتماعات القمة العربية بالعاصمة الأردنية عمان فرضت أحاديث المقاطعة نفسها على كافة الدول العربية في ظل التعنت الإسرائيلي الصارخ وبروز السعي الأكبر للانتقاض على كافة بديهيات السلام العادل والشامل وقيام الكيان الصهيوني بتنفيذ مجازر واسعة النطاق للشعب الفلسطيني وتعميقه لتوجهات سياسة الأرض المحروقة الاستعمارية الشرسة ضد هذا الشعب العربي الأعزل وقيامة بالتدمير الاقتصادي المنظم لكل مصادر الثروة الاقتصادية وتنفيذه مخطط متكامل لتصفية الكوادر البشرية

الفلسطينية من خلال إرهاب الدولة الصهيونية وترسانتها الحربية مع غياب فعل المجتمع الدولي خاصة الدول الغربية والمساندة غير المحدودة من الولايات المتحدة الأمريكية .

وعلى الرغم من السيادة المؤكد لشريعة الغاب في علاقات العالم بصورة فجة وبغيضة والتي يؤكدها الفيتو الأمريكي الأخير بمجلس الأمن في شهر مارس ٢٠٠١ المانع لتوفير الحماية الدولية الشكلية للفلسطينيين في مواجهة الحرب المسلحة و التدميرية لإسرائيل . فإن استخدام أدوات إدارة الصراع بين الدول – ومن بينها وفي مقدمتها – سلاح المقاطعة والذي هو سلاح الأقوياء والضعفاء على السواء . يجب أن تبحث عن غطاء المشروعية وغطاء التبرير العاقل والمنطقي والعملي في إطار منظومة القانون والنظام الدولي وفي إطار مفاهيم السيادة الوطنية وحماية المصالح المشروعة .

وفي ضوء حقائق الواقع الدولي القائلة إن المقاطعة المتعددة الأطراف والواسعة النطاق تعكس درجة عالية من درجات التوتر في العلاقات بين الدول وانحسارا كبيرا لإمكانيات التفاهم على حل المشكلات من خلال الحوار والتفاوض . فإن عودة الحديث العربي عن استغلال سلاح المقاطعة ما هو إلا تأكيدا لحقائق الواقع الفعلي للصراع العربي – الإسرائيلي في الوقت الراهن والمرتبطة ليس فقط بالإصرار الإسرائيلي على إهمال وإنكار كل الاتفاقيات والمواثيق الموقعة مع أطراف عربية بل والأكثر من ذلك إصرارها على تجاهل جميع القرارات الدولية وجميع المعاهدات العالمية المنظمة للعلاقات بين الدول في أبسط قواعدها وبديهياتها وصولا إلى استخدام القوة الغاشمة والبطش والوحشية والقتل والتدمير الواسع النطاق لكل إمكانيات ومقدرات الشعب العربي الفلسطيني واستباحة دماء شهدائه باستخدام قوة الاحتلال العسكرية في ظل موقف دولي غير فاعل وغير فعال مما يدفع العرب للدفاع عن الذات والهوية والمصلحة قبل أن ينفرط عقد الأمور وتتحول إلى الفوضى الشاملة التي لا يمكن السيطرة على مكوناتها أو التحكم في مفرداتها على امتداد الشارع والرأي العام العربي والإسلامي .

وحتى في ظل العولمة وتحت ظلالهما ، فإن تحقيق المصالح في النطاق الدولي قد شهد خلال السنوات الماضيه توسعا واضحا في استخدام المقاطعة كعقوبة دولية في مواجهة العديد من الدول العربية تحت مسميات متعددة مختلفة الأسباب يصل بعضها إلى حدود مظنة الاتهام باعتبارها سيفا مسلطا على رقاب الدول ، كما حدث في قضية (لوكيربي) المتهم فيها أطراف ليبية أسفرت محاكمتها الدولية عن تبرئة متهم والإدانة الهلامية لمتهم أخر بعد سنوات طويلة من المقاطعة الدولية الشاملة التي تتضمن حدودا قصوى تمنع حركة الطيران فوق أراضيها وتلزم الجيران بذلك باعتبارهم أعضاء في الأمم المتحدة التي أصدر مجلس

الأمن بها قرارات المقاطعة والعقاب ووصول الأمر في حالة العراق إلى حدود فرض وصاية دولية عليها تحدد كمية صادراتها من البترول باعتباره مصدر ثروتها الرئيسي ومصدر إيراداتها من العملات الأجنبية .

ويصل الأمر إلى تحديد بنود الإنفاق من هذه الإيرادات من خلال مناقصات تشرف عليها الأمم المتحدة التي تتولى لجان متخصصة الإشراف على تحصيل الأموال وسدادها للأطراف الخارجية بخلاف الحظر الجوي والحظر على السلاح والتسليح وإيقاف تمويل مشروعات التنمية وتدبير احتياجاتها وصولا إلى ما تعطيه أمريكا وبريطانيا لنفسهما من حقوق تتضمن القصف الجوى للمناطق التي تراها على الرغم من كل ما تسبب فيه ذلك من إجحاف ومعاناة بالغة للشعب العراقي وظروف معيشية بالغة القسوة والسوء ، وما تعكسه أيضا من مخططات فاعلة لتكسير عظام التعاون العربي وتمزيق أوصال القوة العربية وتعديل معدلات الصراع بالمنطقة .

وفي حالات المقاطعة مع الدول العربية فإن أمريكا استخدمت في الحالات الثلاث ،، حالات العراق وليبيا والسودان ، القوة العسكرية المسلحة ووصل الأمر في حالة العراق إلى الحرب الشاملة وتدمير قوتها العسكرية ومرافقها وبنيتها الأساسية ومصانعها وطرقها وجسورها ومنشأتها وتصاعدت الأمور بعد ذلك إلى مرحلة الاحتلال المباشر وإلغاء السيادة العراقية وصولا للتهديد السافر لكل العالم العربي أنظمته ودوله .

وقد أثبتت المقاطعة الدولية فعاليتها في حالة صربيا إلى حد ما ، حيث سقط حكم سفاح صربيا ميلوسيفيتش بالقرار الديموقراطي ، ومن خلال صناديق الانتخاب وتحرك الحكم الجديد ، بالرغم من اتفاقه في الأساسيات والجذور مع الحكم السابق ، نحو القبول بقرارات التحالف الغربي بقيادة أمريكا لضمان رفع العقوبات الاقتصادية والسياسية ، وهو قبول في حالة صربيا لا ينصرف إلا لمجموعة من التشكليات بعد أن تحقق له على أرض الواقع عمليا الجزء الأعظم من مطالبه المتمثل في التقسيم الفعلي للبوسنة والهرسك ، واستمرار عدم الإقرار باستقلال كوسوفا ، وإتمام عمليات إبادة جماعية واسعة النطاق للمسلمين تحت إشراف قوات الأمم المتحدة وتهجير جزء كبير من السكان المسلمين عبر دول أوروبا الغربية وتحويل عشرات الآلاف من الأطفال إلى لقطاء في الملاجئ لتغيير هويتهم إلى الأبد .

وحتى في ظل منظمة التجارة العالمية ، وبالرغم من جميع أحاديث تحرير التجارة الدولية وسقوط الحواجز فإن الممارسات الدولية تتضمن عمليا تقنينا لفرض أشكال وصور وألوان متعددة من المقاطعة التجارية الفعلية تحت مسميات وأسماء مستحدثة ومستجدة

تسمي الاشتراطات الصحية والبيئية وظروف عمالة الأطفال تسمح للدول المتقدمة والكبرى بان تعيق تدفق صادرات الدول النامية لأسواقها وتملك الدول المتقدمة بحكم قدرتها الماديــة والفنية ان ترفع دعاوى اغراق ضد الدول النامية لفرض رسوم إغــراق علــى صادرتــها لاسواق الدول المتقدمة وهي نوعية مبتكرة من المقاطعة التجارية .

ولا تنتظر الدول المتقدمة صدور قرارات من منظمة التجارة العالميــة بحثـا عــن شرعية المقاطعة أو لتوفير غطاء دولي لها بل تبادر باتخاذ قراراتها بالمنع وهو ما تمارسه دول الاتحاد الأوروبي وامريكا بشكل منفرد في العديد من الحالات والمواقف . وعلى الرغـم من كل ما تعنيه من مقاطعة اقتصادية وتجارية سافرة تشكل نوعية من (المقاطعة المقيدة) للتبادل التجاري وللقدرات التصديرية لأسواق العالم .

ووفقا لأدبيات الصراع العالمي وتاريخه وممارسته فإن المقاطعة سلاح من اسلحة السياسة الخارجية .. وتعد المقاطعة الاقتصادية بجميع صورها وأشكالها التجارية والمالية والاستثمارية من أبرز أدوات المقاطعة وقد مارستها أمريكا في مواجهة الثــورة الإيرانيــة ومنعت الشركات الامريكيه من الاستثمار والتعامل التجاري مع إيران ووصــل الامــر إلــى تجميد الارصدة المالية الإيرانية في البنوك الأمريكية ، ولم يتطلب الامر الحاجة لقرار دولــي أو الرجوع إلى مجلس الامن ، بل استندت أمريكا على قوتها ونفوذها الدولي وفي صراعــها مع ليبيا منعت الشركات الامريكية من التعامل المباشر معها وجمدت الأرصدة الليبية ومنعت التعامل مع الشركات والموسسات المالية وغيرها التي يشــارك فيــها راس المــال الليبــي وسارت على النهج نفسه الدول الأوروبية بدرجات مختلفة ومتفاوتة .

وللولايات المتحدة ممارسات تفوق حدود المقاطعة الاقتصادية تشكل جزءا مهما مــن أدبيات إدارة الصراع الدولي من أبرزها ما فرضته من مقاطعة على الأمريكيين من أصــول يابانية أثناء الحرب العالمية الثانية ، وبعد حادثة تحطيم الأسطول الأمريكي الشهير في ميناء (بيرل هاربر) عن طريق الطائرات اليابانية ، حيث تم تجميع الامريكان اليابــانيين علــى الرغم من تمتعهم بالجنسية في معسكرات إيواء هي في الواقع معسكرات اعتقال جماعيــة بكل ما تعنيه من فرض شامل ومتكامل لمقاطعتهم وفصلهم عن المجتمع الأمريكي وعزلــهم عن ممتلكاتهم واعمالهم ولم يقتصر الأمر علي الرجال – مثلا – بل شمل الأسرة بأكملها من الصغار والكبار والنساء والعجائز والكهول وهو ما يعني فرض الحظر القسري على جــزء من المجتمع بالرغم من تمتعه بحقوق المواطنة وبالرغم من كــل الأحــاديث عــن حقــوق الإنسان التي يكفلها الدستور وغيرها وغيرها من الأحاديث الأمريكيــة الرنانــة والطنانــه عن الحريات .

وفي بداية الخمسينيات مارس المجتمع الأمريكي تقاليد المقاطعة الفكرية لبعض فئات المجتمع داخليا من خلال سلطة الدولة بكل جبروتها وقوتها ضد المفكرين والفنانين والمبدعين الذين لحقت بهم تهمة اليسارية والشيوعية ، وتم منعهم من ممارسة العمل وملاحقتهم بوليسيا وأمنيا وكانت أزمة كبيرة داخل الدولة والمجتمع تجسدت في اتجاه متكامل الأبعاد أطلق عليه أسم المكارسية وهو ما يعيد إلى الأذهان في كل العالم صورة بشعة من صور ملاحقة الفكر والرأي كان يظن من قبل أنها مقصورة على دول الحكم الديكتاتوري وأنصار نظريات الحزب الواحد في الدول الفاشية والنازية والشيوعية .

وخبرة العالم تؤكد أن أعظم صور وأشكال المقاطعة هي تلك المرتبطة بالدفاع عن الذات ، وتأكيد المصالح الوطنية المشروعة في مواجهة الغير والآخرين ، وأبرزها المقاطعة الاقتصادية المعتمدة على الوعي القومي الذاتي للمواطنين بغير حاجة لصدور قرار حكومي وبدون انتظار لصدور تعليمات رسمية وهي تنبع من اليقين بحتمية دعم ومساندة الكيان الاقتصادي القومي كشعور وطني طبيعي يتحول تلقائيا إلى سلوك يومي ونمط للحياة والمعيشة والتعامل ونموذجه الناجح واللافت للنظر ينبع من التجربة والسلوك الياباني الرافض لاستهلاك السلع المستوردة من الخارج والمصر على تفعيل استهلاك الإنتاج الياباني وتحوله إلى عقيدة مجتمعة متكاملة بعد الحرب العالمية الثانية ، على الرغم من سقوط اليابان في براثن الاحتلال الأمريكي وسيطرتها المباشرة والكاملة .

ومن خلال المقاطعة الذاتية لليابانيين للسلع المستوردة في تطبيق متطور لمقاطعة غاندي السلبية تجاه الاحتلال البريطاني تم تحجيم الاستيراد من الخارج وتم تشجيع الاستثمار والإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي الياباني ، ولكن نجاح ذلك ارتبط بالتزام المستثمرين والمنتجين والعاملين بعقيدة اقتصادية تسعي إلى التميز وتسعي إلى تقديم الجودة وتوفيرها وتسعي إلى مساندة المواطن وتلبية احتياجاته وفقا للمستويات العالمية ، وبالتالي فإن دعوة مقاطعة الإنتاج الأجنبي لم تكن مبررا لانغلاق السوق عن المستويات العالمية والأذواق الدولية ، بل كانت محركا لرفع قدرات التنافسية اليابانية في مواجهة الدول الأكثر تقدما في العالم ووصلت إلى حدود صياغة المعجزة الاقتصادية اليابانية ، وأن يفرض المنتج الياباني نفسه عالميا باعتباره علامة للجودة والتفوق والقدرة على المنافسة على أوسع نطاق ومدى ، حتى في الأسواق الأمريكية ذاتها وأن يحقق فائضا ضخما في ميزان التعامل التجاري بين اليابان وأمريكا وصل إلى حدود إثارة القلق الشديد للاقتصاد الأمريكي ومنشأته وشركاته ودفع في النهاية وخلال عقد التسعينات إلى إعلان الحرب التجارية من

جانب أمريكا وتصاعدها إلى حدود ما وصف بأنه إعلان للحرب الاقتصادية الشاملة تحوي الكثير من مفردات المقاطعة القسرية والجبرية .

وفي ظل ما ارتبط بحديث السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط من أحاديث حول التعاون الإقليمي الشرق أوسطي وعن مشروعات إقليمية وعن بنك إقليمي وعن فتح الأسواق وعن تدفق الاستثمارات والأموال وغيرها وغيرها من الأحاديث التي تحركها مؤتمرات إقليمية وقوى دولية نافذة واتفاقيات جديدة وصيغ تعاون تصب في مجملها في خانة تطبيع العلاقات العربية – الإسرائيلية اقتصاديا ، فإن حديث المقاطعة يجب أن يبدأ من التعامل مع مستجدات الواقع ومفرداته الحديثة بالاتفاق على التجميد الشامل والكامل لكل الآليات والمشروعات والأفكار المطروحة ، وأن يلتزم رأس المال الخاص والأفراد وأجهزة الحكم بذلك الأمر بكافة الصيغ والتوجيهات والقرارات الملزمة والعاقبة ، وأن يتم الربط الواضح والصريح والدقيق بينهما وبين التحقيق الفعلي والواقعي للسلام الشامل والعادل بحكم أن السلام والحقوق المشروعة وإيقاف المجازر وإنهاء الدماء للشهداء والأطفال والكهول وتلازمه مع تطبيق القانون الدولي بمنع الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة ومنع احتلال أراضي الغير وتنفيذ الاتفاقيات الموقعة وقرارات الأمم المتحدة بصورة دقيقة واعتبار ذلك المدخل الوحيد والواضح لإيقاف المقاطعة والتفكير في إمكانية التطبيع بما لا يستفز الشعوب ولا يتصادم مع الرأي العام ولا يستعجله واعتباره المفتاح للبدء في مسيرة التطبيع السياسي والاقتصادي وإيضاح أن التطبيع حقيقة رأي عام قبل أن تكون حقيقة قرارات حكومية بحكم أنه لا يتم من خلال أوامر رسمية فقط لاغير ، بل يتم من خلال قناعة بشر بأن الطرف الآخر لا يضمر لهم الشر ولا يضمر لهم في السر والعلانية القتل والتشريد ولا يتبنى مخططات للاستيلاء على أراضيهم ومواردهم ولا يروج في المنتديات والمحافل الدولية أنه البقعة الوحيدة المضيئة والمتقدمة وسط غابة من المتوحشين والمتخلفين في الوقت الذي تثبت فيه جميع الوقائع اليومية ممارسات الحدود غير المعقولة لأجرام ووحشية الفكر والسلوك الإسرائيلي وقادته من أصحاب السجلات الحافة بالإرهاب أصحاب ممارسات قتل الأخضر واليابس واغتيال براءة الأطفال بكل بلادة القسوة وبرودتها التي تعارض ألف باء التحضر والإنسانية وأبسط حقوق الإنسان .

ولا بديل عن خروج سلاح المقاطعة من براثن عقلية التهوين من القدرة والإمكانيات العربية وأنصار دعاوى الاستسلام والخضوع بالإفراط في تقدير الآخرين مما يستوجب النظر في تطبيق منظومة سلبية متكاملة للمقاطعة مع الأطراف الدولية المتعاونة مع إسرائيل تعرقل تعاملاتها مع العالم العربي وتحجم منافعها وعوائدها وتكون حافزا لتوسيع نطاق

التعاون العربي وتفعيلة وزيادة مجالاته ودوائره وأن يكون مفهوما ومعلوما أن كل شـــيء مطروح على ساحة المقاطعة وفقا لدرجة سخونة الأحداث والتجاوزات ومقتضيات الحفـــاظ على الأمن القومي العربي في مواجهة طوفان الشر والغضب الإســـرائيلي الـــذي تدللــــه وتباركه وتهدهده قوى العالم النافذة في غياب علامات واضحة للتحـــرك العربـــي الرافــض بالشكل الفاعل والفعال .

٢- السعر العادل وصراعات تصحيح الهرم المقلوب :

تظل دوما قضية السعر العادل هي القضية المحورية في تفعيل دور النفط كقـوة ردع يحسب لها العالم ألف حساب وحساب ، وهي قضية تستلزم دوما استخدام أدوات للمســـاندة في مقدمتها تخفيض الإنتاج من النفط وتحديد حصص إنتاجية للدول وتستخدمها الأوبك على امتداد السنوات الماضية بشكل مكثف في نطاق ما يسمي بالاستقرار السعرى – فقط لاغير – حول هوامش سعريه متواضعة للغاية تتراوح ما بين ٢٠ و ٢٨ دولار لبرميل النفط ، وتمت ممارستها أيضا بالاتفاق بين الأوبك وكبار المنتجين والمصدرين من خارجها مع بدايات عام ٢٠٠٢ لضمان مشاركتهم في خطط تخفيض الصادرات للأسواق العالميـــة حتـــى لا تنـــهار الأسعار وشاركت فيها روسيا والنرويج .

من هنا فإن الحفاظ علي الاستقرار السعرى للنفط الخام في الأسواق الدوليـة يستلزم دائما تقنين إنتاج النفط ليس فقط علي نطاق دول الأوبك بـــل علـــي نطـــاق كبـــار المنتجين والمصدرين خارجها وهو سلاح مشروع ومتعارف عليه والدعوة إلي اســـتخدامه علي نطاق أوسع وأشمل مقبول بالطبع ما دام المبدأ موجود وتتم ممارسته بالفعل كأداة مـــن أدوات ضبط العلاقة بين المنتجين والمستهلكين للنفط في السوق الدولية باعتبارها قاعدة من قواعد اقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية التي تستوجب توازن العرض والطلـــب ليـــس فقط حفاظا علي استقرار الأسعار ولكن أيضا لتوازن العلاقات المتشابكة علي امتداد الاقتصاد ومعاملاته وأنشطته الداخلية والخارجية وهي بذلك قاعدة أصلية من قواعد النظام الرأسمالي ولازمة ضرورية من لزوميات ضمان المنافسة ومنع الاحتكار بحكـــم أن المنافســـة قرينـــة للرشاد الاقتصادي والكفاءة . وأن الممارسات الاحتكارية دليلا دامغا علي استغلال طـــرف أو مجموعة أطراف للقدرة علي فرض إرادتهم وتعظيم أرباحهم خروجا علي قواعد الغرض .

وتكشف حسابات الاقتصاد الدقيقة والبسيطة عن تنازل المنتجين والمصدرين للنفـــط الخام عن جانب رئيسي من القيمة الحقيقية للنفط الخام لمصلحة المســـتهلكين فـــي الـــدول الصناعية الكبرى وتضيف هذه الحسابات جانبا أكثر حيوية وأهمية ، ويؤكـــد بالأرقـــام أن التنازل عن الجزء الأكبر من قيمة النفط الخام الفعلية يتم لمصلحة حكومات الدول الصناعيـــة

الكبرى بحكم أن أسعار الاستهلاك والمستهلكين للمنتجات البترولية باهظة وتوالي ارتفاعها بشكل حاد منذ عام ١٩٨٠ في ظل الضرائب التي تفرضها هذه الحكومات وتفرغ في النهاية من إحساس المستهلك النهائي بقيمة التضحية الكبرى والتنازل الضخم الذي قدمته الدول البترولية متمثلا في تدني أسعار النفط الخام وانخفاضها ، وتؤكد المعايير الاقتصادية التي تخرج عن نطاق الجدل العقيم أن السعر الحقيقي لبرميل النفط الخام يعادل ١٢٠ دولارا بأسعار الفحم بتقديرات سعر النفط المكافئ للطاقة المولدة من الفحم علي الرغم من أن الفحم يعد أخطر مصادر التلوث البيئي كما يعادل سعر برميل النفط ٩٠ دولارا بأسعار الغاز الطبيعي .

الركود العالمي وعدم مسئولية النفط

وفي سوق البترول العالمية تمارس الدول الصناعية الكبرى ضغوطها علي الدول البترولية من خلال حملة تشويه مكثفة تلقي بتبعات الركود الاقتصادي والمشكلات الاقتصادية علي فاتورة البترول التي تدفعها اقتصاديات هذه الدول والمستهلك ، وهي حملة ترتكز علي مغالطات اقتصادية فادحة وللأسف الشديد يقع فريستها الكثير من أبناء الدول البترولية وليس أدل علي ذلك من حسابات الاقتصاد القائلة أن نصيب الطاقة البترولية من تكلفة الإنتاج الصناعي في الدول الصناعية الكبرى لا يتجاوز ١,٥% من التكلفة الإجمالية وهي نسبة لا يمكن أن تدفع للركود ، ولا يمكن أن تؤثر في عرقلة الانتعاش والنمو وتثبت أن ما يتردد من أرقام ومؤشرات إحصائية علي لسان كبار المسئولين في الغرب وأمريكا ما هي إلا بضاعة فاسدة ملفقة تغلف سياسات الابتزاز السياسي والاقتصادي للدول البترولية وتسهم في تكثيف ضغوط الرأي العالمي ضدها وتحولها إلي العدو الذي يهدد استقرارها وسلامتها ورفاهيتها .

وحتى بحسابات القوة الشرائية للدولار فإن العديد من تقديرات الهرم المقلوب لأسعار النفط تبرز معانيها وتتضح من مجرد نظرة سريعة علي عائدات دول الأوبك من صادرات البترول والتي هي في الأصل والأساس العمود الفقري للتنمية والعمود الفقري لتوفير احتياجات المواطنين الأساسية والحيوية حيث بلغت قيمة صادراتها النفطية ١٦٦ مليار دولار عام ١٩٩٧ انخفضت بشكل حاد إلي ١١٠ مليارات دولار عام ١٩٩٨ مع انخفاض الأسعار علي الرغم من ثبات كمية الصادرات للبترول من داخل وخارج الأوبك ١١٠ مليارات دولار حققت منها الاقتصاديات الغربية والأمريكية فائدة مباشرة تقدر بنحو ٨٠ مليار دولار في حين أن وارداتها تمثل ثلاثة أرباع الواردات البترولية العالمية .

وتحدد التواضع الشديد في طموحات الأوبك السعرية يبرز بشكل حاد من حيث القوة الشرائية للدولار حيث تشير الدراسات الاقتصادية إلي أن سعر ٢٨ دولارا للبرميل وهو السقف الأعلى للسعر الذي وحددته الأوبك حيث تلزم نفسها بزيادة الإنتاج بمقدار نصف مليون برميل يوميا عندما تصل الأسعار إليه فإنه يساوي فقط من واقع حسابات التبادل التجاري الدولي نحو ٦ دولارا قياسا علي القوى الشرائية للدولار في عام ١٩٧٣ وتؤكد هذه الحسابات التراجع الشديد واقعيا في إيرادات الدول النفطية من صادراتها البترولية بحسابات القوة الشرائية للدولار وأن القيمة الفعلية والحقيقية لهذه الإيرادات في إطار حسابات التبادل التجاري الدولي تبلغ نحو ٢٢% فقط من قيمتها الاسمية بحكم أن هذه الدول تستورد احتياجاتها من أسواق الدول الصناعية الكبرى التي ارتفعت أسعارها نحو خمسة أضعاف في المتوسط خلال الفترة من ١٩٧٣ إلي عام ٢٠٠٠ .

الأسعار الحقيقية وغياب الإدارة

ويرتبط تعظيم قوة الردع البترولية باتخاذ إجراءات محسوبة بدقة وفقا لسيناريوهات النظام العالمي وهي إجراءات يمكن أن تحقق تعديلات محسوسة في التوازنات والحسابات في الأجل القصير وحتى لو تصورنا سيناريوهات هادئة للغاية لتعديل السقف السعرى الأعلى للأوبك إلي ٣٢ دولارا للبرميل وهو سقف لا يتجاوز واقع الأسعار في عام ٢٠٠٠ والذي ارتفع إلي ما يتراوح ما بين ٣٤ و ٣٧ دولارا للبرميل فإن ذلك يحقق للدول العربية البترولية دخلا يوميا يبلغ ٧٠ مليون دولار يضاف إلي رصيد القوة الاقتصادية ويمكن أو يوظف جانب رئيسي منه لدعم القوة الشاملة العربية في مواجهة قضاياها الرئيسية ويعلن في الوقت نفسه عن بدء تفعيل واقعي لقوة الردع البترولية .

وكل الأحاديث عن قوة الردع البترولية يجب أن يوضع في سياقها الطبيعي والمنطقي المرتبط بأن مصالح الدول البترولية تفرض عليها دوما الدخول في صراع مع القوى الدولية الكبرى المستهلك الرئيسي للنفط حتى يمكن إصلاح الهرم الاقتصادي المقلوب والإصلاح لم يرتبط فقط بمطالبة المنتجين برفع الأسعار علي امتداد نصف القرن الثاني من القرن العشرين والدخول في معارك وصراعات ساخنة وملتهبة ودامية ومن أبرز الأمثلة علي ذلك أن استخدام النفط كسلاح بعد معركة أكتوبر ١٩٧٣ لمواجهة الانحياز الأمريكي السافر لإسرائيل والاعتراض علي قرار الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بمنح إسرائيل ٢,٢ مليار دولارا دعما في صورة أسلحة كان في حقيقته حلقة من حلقات صراع بترولي متفجر سابق علي حرب أكتوبر ولكن الأكثر أهمية هو ما يثبته قدرة الدول المنتجة في منظمة الأوبك علي استغلال سخونة الأحداث الإقليمية لتحقيق مصالحها التي حاربت طويلا

من اجلها بغير نجاح في السنوات السابقة ويؤكد ذلك أن الدول العربية الأعضاء في الأوبك ومعهم إيران قرروا يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ رفع سعر برميل النفط الخام إلى ٥,١٢ دولارا وهي السابقة الأولي والأخيرة في تاريخ صناعة النفط وتلازم مع ذلك قرار بتخفيض الإنتاج بنسبة ٥% وهو ما يعتبره الخبراء وسيلة رئيسية تصب في خانة مساندة الأسعار الجديدة قبل أن يكون أجراء للمقاطعة تحذيري للدول الكبرى المساندة للعدو .

ومع توالي الأحداث الإقليمية الساخنة بعد حرب أكتوبر المصرية فإن الأوبك قررت خلال اجتماعيها في العاصمة الإيرانية طهران خلال الفترة من ٢٢ إلي ٢٣ ديسمبر عام ١٩٧٣ رفع سعر برميل النفط مرة أخرى إلي ١١,٦٥ دولارا اعتبارا من يناير ١٩٧٤ وتفسير الأهمية القصوى لما حدث من ارتفاعات سعريه متوالية يجب أن يتم في ضوء الإخفاق المتتالي خلال العقود السابقة في إحراز أي نجاح صوب تعديل الشروط المجحفة لإنتاج النفط ولأسعاره ولعائد الدول المنتجة مما ينتج ففي عام ١٩٦٠ بلغ التعسف العنيف من الدول الكبرى وشركات النفط حدود اتخاذ قرار بخفض سعر برميل النفط إلى ٢,١٨ دولار ووفقا لحسابات القوة الشرائية للدولار في نطاق معدلات التبادل التجاري الدولي فإن السعر قبل التخفيض في عام ١٩٧١ كان يعني ٠,٩٦ دولار للبرميل فقط لا غير في ظل ارتفاع أسعار السلع الصناعية خلال الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٧١ بنحو ٢٦% وبين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ ومع الصراع الحاد بين المنتجين والمستهلكين فإن سعر برميل النفط ارتفع إلى ٣ دولارات لمواجهة تصاعد موجات التضخم العالمية والتذبذب الشديد لأسعار الدولار عملة التقويم الرئيسية لسعر النفط الخام .

وقد ارتبط الارتفاع في أسعار النفط بحقيقتين جوهريتين تشيران إلى التغير الجذري في قدرة الدول البترولية على التحكم في ثرواتها الوطنية إلى درجة كبيرة مقارنة بالأوضاع السابقة على حرب أكتوبر حيث تمكنت من استعادة حقوق السيادة الوطنية على الثروة الوطنية البترولية وامتلكت عن طريق التفاوض بصورة كاملة أو جزئية شركات النفط الرئيسية التي كانت تمتلكها الشركات الأجنبية وسبق ذلك تعديلات جذرية في شروط اقتسام عوائد الريع النفطي حققت للدول البترولية حصة أكبر من قيمة حقوق الامتياز التي كانت ممنوحة للشركات الأجنبية على مساحات ضخمة من الأرض تقوم فيها بعمليات الاستكشاف والاستخراج منفردة مما أتاح الفرصة للاتفاق مع شركات جديدة وضخ استثمارات إضافية لقطاعات البترول في هذه الدول .

وقد ارتبطت التعديلات الجذرية في علاقات الدول البترولية والدول المستهلكة والشركات الغربية البترولية بتوافر إرادة سياسة حاسمة تؤكد حقيقة أساسية تصب في

خانة التصميم على استعادة الحقوق المشروعة من ثروة النفط باعتبارها مـــوردا رئيســيا للثروة الاقتصادية وارتبط تحقيق ذلك بصدام الإيرادات مع دول مستهلكة للنفط تنتمي إلـــى القوي العظمى المهيمنة والمسيطرة وعلى الرغم من خلل موازين القوى بكافـــة المقـــاييس والمعايير بين المنتجين والمستهلكين إلا أن التماســـك فيمـــا بينـــهم والاتفـــاق الجمـــاعي والإصرار على الالتزام بالصراع إلى نهايته لتحقيق أهداف استراتيجية محددة مكنها مـــن تحقيق الأهداف الاستراتيجية كاملة وفرض إرادتها على القوى العظمى التي هـــددت كثـــيرا بتكسير العظام واقتلاع النظم والعقاب الصارم للمتمردين والثائرين .

وفي مواجهة هؤلاء الذين يهمشون قدرة قوة الردع البترولية ويصرخـــون خوفـــا وهلعا من تخفيض الصادرات البترولية كأداة تحذيرية فإن الدراسات الأمريكية القائلة بـــأن العقوبات الاقتصادية التي تفرضها أمريكا والعالم الغربي على ثلاث دول فقط من الأوبك هـــي إيران وليبيا والعراق تؤدي عمليا إلى خروج ٣,٥ مليون برميل نفط يوميـــا مـــن الســـوق العالمية وهو دليل بارز على استخدام هذه الدول لســـلاح تخفيـــض الصـــادرات البتروليـــة عالميا عندما تستوجب مصالحها الاستراتيجية والسياسية الكونية ذلك وبالتغاضي عن كـــل عواقبه ونتائجه .

ويدخل في هذا السياق ايضا انخفاض إنتاج فنزويلا وصادراتها مـــن النفـــط الخـــام بنحو ١,٤ مليون برميل يوميا في ظل الاضطرابات والصراعات الداخلية مما يكشف عـــن أن تخفيض الإنتاج والتصدير قد يصبح في الميزان النـــهائي قضيـــة محليـــة صرفـــه ترتبـــط بالأوضاع الداخلية ومتغيراتها وحساباتها .

وفي ظل مكاسب الأوبك الهائلة والضخمة في ظروف ســـخونة الأحـــداث الإقليميـــة والدولية مع حرب أكتوبر فإن سخونة الأحداث الإقليميـــة والدوليـــة فـــي الوقـــت الراهـــن قد تكون عنصرا لتفعيل قوة الردع البترولية خلافا لأحاديث البعض وتحليلاتهم القائلة بأنـــها عنصر ضغط وعامل مقيد يشل الإيرادات ويكبلها ولا يتيح لها الفرصة في الانطلاق والحركة والفعل ؟!

٣- السوق البترولية العالمية وغياب معايير التوازن .

فيما يتعلق بالبترول على وجه الخصوص والتحديد فإن هناك مجموعة مـــن الـــدول النامية غالبيتها العظمى تنتمي للعالم العربي الإسلامي تملك بجميـــع المقـــاييس والمعـــايير " قوة ردع " مؤثرة وفعالة بكل حسابات الاستراتيجية الكونية للمصالح العليا والمنافع الجمة لجميع دول وشعوب العالم وقومياته وأجناسه وثقافاته وحضارته وهي قـــوة ردع ينـــدرج استخدامها تحت مفهوم امتلاك القدرة على المساومة المؤثرة والنافذة في المحيـــط الدولـــي

وعلاقاته وتوازناته ، ليس فقط من باب الحصول على الحقوق المباشرة المشروعة المرتبطة بالسعر العادل لبرميل النفط ، ولكن أيضا من باب الحصول على مزايا بديلة وتعويضية في أوضاع القبول بالأسعار المتدنية والبخس لبرميل النفط في وقت تحوز فيه حكومات الدول الغربية جميعا أرباحا تفوق الوصف والخيال مما تفرضه كضرائب على المستهلكين عند بيع المنتجات البترولية المكررة التي يمثل سعر البترول الخام جزءا يسيرا ومتواضعا من أسعارها النهائية للمستهلكين .

وقدر هوجو شافيز رئيس جمهورية فنزويلا خلال اجتماعات قمة الدول الأعضاء في الأوبك والتي عقدت في عاصمة بلاده كاركاس في أوائل سبتمبر عام ٢٠٠٠ أوضاع الهرم المقلوب في سوق البترول العالمية وحدد المعادلات الاقتصادية المغلوطة المتحكمة في هذه السوق ، وذلك من خلال مجموعة من الأسئلة الساخرة طرحها في كلمة افتتاح القمة ترتبط بالتساؤل : ما الذي يمكن مقايضته مقابل برميل النفط الخام ؟ وأجاب الرئيس الفنزويلي على هذا التساؤل قائلا : ان سعر البرميل من الكوكاكولا يبلغ ٧٤,٧ دولار وهو أعلى من سعر برميل النفط بنحو ٣,٣% كما أن برميل المياه الجوفية يبلغ ٩٤,٣٧ دولار أعلى بنسبة ٣٦٠% وسعر برميل اللبن ١٥٠ دولار في حين يصل سعر برميل الأيس كريم إلى ١١٠٥ دولارات بزيادة ٤٢٥٠% عن سعر برميل النفط أما برميل النبيذ الجيد النوع فإن سعره يصل إلى ١٣٦٠ دولارا في حين يرتفع سعر برميل الشامبو إلى ٢٠٥٦ دولار وبرميل الصلصة إلى ٢٦٠٠ دولار ويصل سعر برميل إكساب البشرة اللون الأسمر إلى ٥٣٦٥ دولارا وهو بذلك ومن خلال هذه المقارنات السعرية العاجلة والسريعة جسد عمليا وواقعيا ظاهرة غياب السعر العادل لبرميل النفط وأوضاعه كثروة وطنية مهدرة وغائبة عن القيام بدورها في التنمية والتقدم لصالح القوى الصناعية الكبرى وتحت مقصلة شروطها المجحفة القادرة على فرض الأسعار القسرية المتدنية لثروات الدول النامية واستنزافها !! في ظل غياب الإرادة والوحدة والتوحد بين كبار المنتجين للنفط وتفريغ قوة الردع التي يملكونها من معناها ومضمونها التنموي وقدرتها على المساومة والتفاوض .

وما قاله الرئيس الفنزويلي في قمة الأوبك كان يعد الشرارة الأولى لحوار عالمي مكثف بين الخبراء والمختصين وأيضا على مستوى طوائف المستهلكين لإعادة اكتشاف حقيقة المغالاة السعرية الباهظة في أسعار بيع المنتجات البترولية المكررة للمستهلكين واليقين بان المسئولية الرئيسية في ارتفاع الأسعار تقع على عاتق حكومات الدول الصناعية الكبرى – ولا ترتبط بصورة جدية بأسعار النفط الخام ارتفاعا وانخفاضا ، وكان يجب أن يترتب على ذلك حملة إعلامية عالمية واسعة النطاق لتأكيد عدم مسئولية المنتجين

وعدم مسئولية الأوبك عن ارتفاع أسعار المنتجات البترولية خاصة البنزين ووقود التدفئة للمنازل وبالتالي إزالة ضغوط الرأي العام العالمي الهائلة التي تتوهم المسئولية الكاملة للأوبك وكبار المنتجين وفي مقدمتهم العرب والمسلمون عن الغلاء الفاحش والتكاليف الباهظة التي يتحملها كل مواطن وفرد عند استهلاكه لسلعة حيوية وضرورية للحياة وللنشاط هي البنزين ووقود التدفئة للمنازل وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على توجيهات الأسعار عموما وتكاليف المعيشة والحياة .

الابتزاز والمغالطات الاقتصادية الفادحة

ومن الأمثلة التي تبرز المغالطات الفاضحة في سوق البترول الدولية والهجمة الشرسة لحكومات الدول الصناعية الكبرى على الأوبك وكبار المنتجين في عام ٢٠٠٠ عندما عادت أسعار النفط الخام إلى الارتفاع وتراوح سعر برميل النفط بين ٣٧,٣٤ دولارا واتسع نطاق الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية في أوروبا على الارتفاعات الضخمة لأسعار المنتجات البترولية ، وعندما حدث ذلك قررت محطتان لبيع البنزين في الدانمارك المشاركة في الاحتجاج عن طريق بيع البنزين بأسعار التسليم من معامل التكرير وبلا ضرائب لمدة ساعة من الزمن وكانت النتيجة أنه تم بيع اللتر من البنزين بسعر ١,٤ دولار في حين أن سعره المقررة بالضرائب يبلغ ٤,٤ دولار .

ويفسر ذلك ما تشرحه الدراسات الاقتصادية الغربية التي تؤكد مغالاة الحكومة الغربية في فرض ضرائب الاستهلاك وضرائب القيمة المضافة على المنتجات البترولية منذ عام ١٩٨٠ بشكل متواصل ومتسارع حتى وصلت قيمتها في دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة مع نهاية عام ١٩٩٩ إلى قيمة تتراوح بين ٥٢ و ٩٢ دولار للبرميل الواحد بمتوسط يصل إلى ٦٥ دولار للبرميل في حين بلغت قيمة الضرائب في أمريكا ١٣,٢ دولا للبرميل ووصلت في اليابان إلى ٣٦,٣ دولار للبرميل وتشر التقديرات إلى أن المتوسط العام في الدول الصناعية الكبرى للضرائب على البرميل من النفط يصل إلى ٦٤,٧ دولار .

وفي ظل الإفراط الشديد للحكومات الغربية في الاعتماد على حصيلة ضرائب المنتجات البترولية لتمويل موازناتها العامة يصبح أمرا بالغ الوضوح أن السياسات المالية لهذه الحكومات تنبني كركيزة رئيسية على الإستغلال المباشر للنفط الخام كمصدر مهم لتوليد مصادر الدخل لإنفاقها العام ، وهو ما يعني ضمنا حرصها الشديد على فرض أدنى الأسعار وأبخسها على المنتجين والمصدرين للنفط في العالم بجميع الأساليب والوسائل وأن السياسات العامة في هذه الدول تقوم على استنزاف ثروات المنتجين من سلعة ناضبة واستراتيجية تعد ركيزة الثروة القومية في الدول البترولية ، ورصيد الأجيال القادمة

لصالح توفير الإيرادات اللازمة لحكومات الدول الغنية حتى تقوم بمسئولياتها أمام شعوبها غير عابئة بالمصالح المشروعة للمواطنين في الدول البترولية ويتم ذلك في إطار تعتيم إعلامي وتكثيف للحملات السياسية والضغوط المباشرة لنقل المسئولية عن الأسعار المرتفعة على المستهلكين إلى حكومات الدول البترولية وإظهارها دائما بمظهر العدو المسئول عن معاناة المواطن في الدول الغنية .

الحكومات الغربية واحتكار الريع البترولي

ويتناقض ذلك تماما مع واقع التقييم الاقتصادي الدقيق والقائل بأن ٨٠% من سعر بيع البنزين والديزل في الدول الصناعية الكبرى يمثل ضرائب وتحصل عليها الحكومات المركزية في هذه الدول وأن دول الاتحاد الأوروبي – على سبيل التحديد- تفرط بشكل مغالى فيه في نسبة الضرائب إلى السعر الأساسي للبنزين والديزل حيث تصل غالبيتها إلى ٣٠٠% وترتفع في بعض الدول إلى ٣٥٠% ،كما يحدث تحديدا في بريطانيا والتي ارتفع فيها سعر جالون البنزين إلى ٤ جنيهات إسترلينية مع نهاية عام ٢٠٠٠ وهو ما يجعل سعر النفط الخام لا يشكل إلا قدرا يسيرا من هذه الأسعار يبلغ في المتوسط ١٦% .

وتوضح التقديرات أن الدول الصناعية السبع الكبرى قد ارتفعت فيها الضرائب على المستهلكين للوقود بنسبة بالغة الضخامة تبلغ ٣٥٥% خلال الفترة عن عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٠ بما يجعل تخفيض سعر برميل النفط الخام غير مؤثر في السعر النهائي للبيع للمستهلكين ويؤكد احتكار حكومات الدول الكبرى للجزء المحوري والرئيسي من " الريع البترولي " بكل ما يعنيه ذلك من الاستنزاف القسري لموارد الثروة الوطنية للدول البترولية وكبار المنتجين المصدرين للسوق العالمية وهي دول عربية وإسلامية تتحمل الجانب الرئيسي من فاتورة الخسائر وتتحمل بالتالي الجانب الأكبر من فاتورة الأرباح والإيرادات لموازنات الدول الصناعية الكبرى ويضعها في موقف الممول الرئيسي للسياسات العامة للرفاهية الاجتماعية في الدول الكبرى في ظل أوضاع سكوتها وقبولها بالانخفاض المروع لأسعار ثروتها الوطنية الحيوية وبالتالي انخفاض وتدني عائداتها وعدم القدرة على تمويل برامج طموحة للتنمية تضمن التقدم واللحاق بركب العصر .

وتقدم الدراسات الاقتصادية مثالا بارزا يوضح هذه الحقائق ويؤكد وقائع الاحتكار شبه الكامل للحكومات الغربية للريع البترولي وحيازتها الجانب الأكبر منه وأن ما تبقى للمنتجين المصدرين لا يعني إلا الفتات وقليل القليل حيث تشير إلى أنه في عام ١٩٩٩ عندما كان سعر سلة الأوبك ١٨ دولار للبرميل كان المستهلك البريطاني يدفع في هذا البرميل – بعد تحويله إلى منتجات بترولية قابلة للاستهلاك مثل البنزين ووقود التدفئة -

١٤١ دولار تحصل منها الحكومة البريطانية علـــى ٩٦ دولارا تمثـل ٦٨% مــن القيمــة الإجمالية وتحصل الشركات الوسيطة وه يفي الغالب الأعم شركات غربية علــــى ٢٧ دولارا تمثل ٢٩% من القيمة الإجمالية في حين تحصل دول الأوبك على ١٨ دولار تمثل ٨% مــن سعر البيع للمستهلك النهائي كقيمة إجمالية ويكشف ذلك عن المعادلات الاقتصادية المغلوطة في أبشع صورها وأشكالها في سوق النفط الدولية وهي حالة فريدة لا يوجد مثيل لها مــن قريب أو من بعيد في السوق الدولية للتبادل على مستوى أي سلعة تعدينية أو زراعيـــة أو صناعية وتخالف بشكل فج كل قواعد تحرير التجارة الدولية واتفاقيـــات دورة أوروجـــواي وأعمال منظمة التجارة العالمية ونصوصها التي تتوقف دائما عن الفعالية والتفعيل عندمــــا يثار الحديث حول تجارة النفط العالمية .

وكل الأحاديث القائلة بحماية البيئة من المنتجات البترولية كذريعة للبدء في فــرض ضرائب عليها لا تفق على الإطلاق مع واقع الحال في الدول الصناعية الكبرى التـــي يبلــغ فيها معدل الضريبة على الفحم صفرا بالرغم من كونه الأكــثر تلويثــا للبيئــة بــل وتبلــغ الاعتمادات المخصصة لدعم شركاته التابعة نحو ٩ مليارات دولار سنويا في هذه الدول .

وهو ما يثبت بالدليل القاطع أن ضرائب حكومات الدول الصناعية الكبرى لا ترتكــز إلى ضرورات بيئية بل ترتكز إلى سياسات عامة (تستنزف) الثروات الوطنية لكبار منتجي النفط وتستخدم في ذلك كل وسائل الضغط والتخويف والتهديد غـــير المشـــروعة لتفريـــغ المنتجين من الإرادة الواضحة ووحدة الهدف والقرار وضمان تحييـــد البـــترول كقـــوة ردع مشروعة في النطاق العالمي .

ومع ثبوت أن جانبا حيويا وعضويا من معاناة العالم العربي والإســـلامي ومشــاكله يرتبط بامتلاكه قدرات هائلة من إنتاج النفط واحتياطاته ، فإن اللحظة المناسبة قـــد حــانت للدعوة لتفعيل دور النفط كـــ(قوة ردع) في جانب منها لضمان الحد الأدنى والحدود الدنيـــا من الأسعار وفي جانب أخر (المقايضة) على ما يتم التنازل عنه من السعر العادل بالحفــاظ على الحقوق الوطنية المشروعة وتحديد الوسائل اللازمة وتقديـــر ســـلبياتها وإيجابياتـــها خاصة وأن هوجو شافيز عاد لرئاسة الجمهورية في فنزويلا بالإرادة الشعبية وتمكن مـــن إفشال مؤامرة الانقلاب الأمريكية على الرغم من المحيط الذي يعاديه ويساعد أمريكا علــــى امتداد قارة أمريكا الجنوبية ؟!

٤- المصالح العربية العليا وضرورات تفعيل استخدام سلاح النفط

لا نقاش في أن الأمة العربية تملك الكثير من الأدوات الاقتصادية الفاعلة فـــي إدارة الصراع مع الكيان الصهيوني ومواجهة مخططات القوى الأعظـــم عالميـــا واســـتراتيجيتها

الكونية في نقاط تصادمها وتعارضها مع المصالح المشروعة للأمن القومي العربي ، ولكن استخدام هذه الأدوات الاقتصادية يخرج دائما عن سياق الفعل والتأثير في غياب الإدراك الموضوعي والرصد العلمي والتدقيق الواعي لإمكانات وحدود الاستخدام لهذه الأدوات في ظل متغيرات العالم العاصفة وحساباته وتقديراته وأيضا في ظل الغياب شبه الكامل والضبابية الغريبة والمفجعة لسيناريوهات التعامل مع قيود النظام العالمي وضغوطه والإهمال شبه العمد لحدود المناورة الإقليمية والوطنية وفعاليتها وتأثيرها .

وفي حديث البترول كسلعة استراتيجية عالمية وكثروة عربية حاكمة لتوجهات التنمية والنمو فإن غياب التدقيق والتمحيص اليقظ للقضية يدفع بالجانب الرئيسي من الحوارات والنقاشات والكتابات والتصريحات إلى دوائر التشويش الفكري ويرسل بها إلى قيعان مظلمة من الأطروحات المهمشة علميا ومنطقيا ويدفعها إلى دائرة الاحتراف الغوغائي لأحاديث رد الفعل والانفعال وهو ما يحرم الأمة العربية دائما من أحاديث الفعل والتأثير المخطط والمنظم والذي يستشرف آفاق الحاضر والمستقبل مستوعبا كل الخبرات الماضية ومستلهما تفاصيلها وكلياتها وما ارتبط بها من نجاح وما عوقها من عوامل الفشل والإحباط .

وقد أصبح من ضرورات المصلحة القومية العربية ومن حتميات أمنها القومي ومن مستلزمات التنمية والنمو أن يتم إعادة حديث البترول إلى مساره المنطقي والطبيعي بعيدا عن أحاديث المناسبات وخارج سياق أحاديث المزايدات العلنية سواء تلك المزايدات القائلة بالضعف والتهميش والتحييد أو تلك المزايدات القائلة بالتشنج والمواقف العنترية ،وهو ما يستوجب أن توضع مسألة البترول دوما في سياقها العالمي والإقليمي والوطني الصحيح والسليم وحتميات التوازن المشروع في العلاقة بين كافة أطراف التعامل وإمكانيات تحقيق نقطة تعادل من منظور متكامل طويل الأجل يأخذ في الاعتبار كافة المؤشرات وجميع المصالح لكافة الأطراف من منظور العدالة في حسابات الأعباء والمغارم بعوائد الاقتصاد وتكاليف وبقيود السياسة وضغوطها وبضرورات الإرادة والصراع وأدواته وحتمياتها على أرض الواقع .

وعودة الأحاديث المكثفة حول البترول وإمكانيات استخدامه عربيا وإسلاميا كسلاح لمواجهة مجازر الكيان الصهيوني على الأرض الفلسطينية المحتلة بالمشاركة الأمريكية الصريحة والمباشرة وفي ظل صمت عالمي رسمي يلحق العار بكافة أطرافه . ممن يدعون التحضر والمدنية من الدول والمنظمات وفي مقدمتها الأمم المتحدة العاجزة والمنحازة لكل ما يخالف قواعدها وقراراتها ومبادئها إرضاء للضغوط الأمريكية السافرة ، ما هي إلا عودة

تأخرت كثيرا عن موضعها ومكانها لموضوع ساخن يعد بكافة المقاييس والمعايير مظهرا مؤكدا للافتقار للعدالة في النظام الدولي وقدرة الأقوياء على إملاء شروطهم ومصالحهم واستنزاف ثروات الغير والآخرين عنوة وقسرا وهي أيضا دلالة على ضخامة نزيف الثروة العربية والإسلامية وفداحة الاستنزاف للموارد والإمكانيات ،بالإضافة إلى كونه عنوانا على قدرة النظام العالمي على تفريغ القوة الشاملة العربية من عنصر حيوي ورئيسي يمكن أن يعدل من موازين وحسابات إدارة الصراع العربي بكافة مكوناته ومشتملاته على خريطة الإقليم وبامتداداته على خريطة العالم وبدقائقه وتفصيلاته على خريطة الأوطان والدول وحقوقها وطموحاتها المشروعة للتنمية والنمو والتمتع بثمار وعوائد الفهم الصائب لمفهوم الصراع باعتباره أداة إدارة العلاقات بين الدول في أوقات السلم وأوقات التعامل مع الآخرين بحكم المكاسب الوطنية في التعامل مع الآخرين بحكم أن المعاملات والعلاقات ما هي إلا صراع بين إرادتين أو أكثر في المحيط والنطاق الدولي .

وبحسابات الصراع الدولي والإقليمي وبتقديرات القوة الوطنية للدول فإن البترول يتجاوز تماما أحاديث العرب الإنشائية عن السلاح ويتجاوز تقديراتهم المتواضعة وتوصيفهم الهلامي للبترول الذي يتراجع إلى حدود إنكار أنه حتى بندقية أو مدفع في تجاوز على كل الثوابت حول البترول في حسابات أدوات الصراع بالموازين العالمية وانه يتجاوز مختلف الأقوال التقليدية التي تصف فقط بأنه سلاح لأنه يصل بالفعل إلى مرتبة الجيوش المنظمة عالية الكفاءات والقدرات التسليحية القادرة دائما على مواكبة العصر والزمن بتقديرات التفوق وبمعدلات الحسم في المعارك سواء بمفهوم قدرتها على منع اندلاع الحرب أو بقدرتها على الوصول إلى التراضي عبر موائد المفاوضات باعتباره ورقة ضغط حاسمة تملك على الأقل ألا يميل الميزان ويختل بما يفوق الوصف والتصور .

من هنا فإن البترول في حقيقة أمره يشكل قوة الردع العربية الاقتصادية الرئيسية لو خلصت الإرادة وصدقت النية وبالتالي فهو يمثل الثقل المهم في منظومة القوة الشاملة العربية وعندما يضاف إليه ذلك الفهم المتكامل الأبعاد من منظور إسلامي بحكم أن بين كبار أعضاء الأوبك وبين كبار المنتجين المتوقعين في المستقبل القريب دولا إسلامية تملك حظوظا كبيرة في إنتاج النفط ومخزونة وفي ظل اختلاف الأوضاع والظروف السياسية فإن العالم العربي بالتنسيق مع عدد من الدول الإسلامية وأيضا مع بعض الدول النامية مثل فنزويلا يمكن أن يضمن تفعيل دور النفط ويحوله إلى قوة ردع عالمية لا تفيد فقط القضية الفلسطينية بل تتعداها إلى الكثير من قضايا الدول العربية والإسلامية وكذلك قضايا الدول

النامية في مواجهة هجمة العولمة الشرسة والانقضاض الأمريكي الهمجي على كل قواعد الشرعية والعدالة في النظام الدولي الاقتصادي والسياسي والحضاري .

ضخامة الاحتياطات والتأثير العربي .

وتحديد وزن البترول كقوة ردع عربية لا يرتبط بالدرجة الأولى بحسابات الحاضر فقط بل يرتبط في الأساس بحسابات المستقبل القريب والبعيد حيث يمتلك العالم العربي ٦٢% من احتياطات النفط الخام العالمية بالرغم من كل أحاديث الاكتشافات النفطية الجديدة وتوقعاتها وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي فقط فإنها تملك ٥٧% من احتياطي دول الأوبك و ٤٥% من جملة الاحتياطي العالمي ودولة واحدة فقط هي المملكة العربية السعودية تملك ٥٦% من جملة احتياطي دول المجلس وحوالي ٣٢% من احتياطي الأوبك ونحو ٢٥% من الاحتياطي العالمي وتكاد تكون هي الدولة الوحيدة عالميا القادرة على مضاعفة الإنتاج خلال فترات زمنية قصيرة للغاية لمواجهة النقص الطارئ والاحتياجات العاجلة عالميا .

يضاف إلى ذلك حقائق سيطرة الأوبك على سوق النفط العالمية وتجارته الدولية على الرغم من كل ضجيج الأحاديث عن فاعلية وتأثير المنتجين من خارج الأوبك حيث تسيطر على ٦٦% من تجارة النفط العالمية بكل ما يعنيه ذلك من قدرات للتأثير على القرار ومقدرات الأمور الظاهرة والخفية في العالم .

وفي ظل هذه الحقائق المرتبطة بالاحتياطيات فإن موقع المصدرين من الدول العربية للنفط الخام يشهد بروزا كبيرا في خلال السنوات القادمة حيث تشير مختلف الحسابات العالمية إلى نمو الاستهلاك العالمي للنفط لمعدل ٣٠ مليون برميل يوميا خلال الفترة من "٢٠٠١ -٢٠٠٢" ويلفت النظر أن تقديرات سوق النفط العالمية تؤكد أن ٧٠% من هذه الزيادة سيتم توفيرها عن طريق الدول العربية النفطية صاحبة الاحتياطات الضخمة ويعني ذلك أن سوق النفط العالمية يتزايد اعتمادها في المستقبل على النفط العربي كما يعني أن حصة النفط العربي للوفاء باحتياجات كل دول العالم ستشهد تزايدا كبيرا خلال العقد الحالي والعقد القادم وبالتالي فإن الأحاديث عن قدرة أمريكا مثلا على إعادة ترتيب أولوياتها الاستيرادية من النفط خارج النطاق والمحيط العربي ستقل إلى حد كبير بحكم اتساع نطاق السيطرة العربية على سوق النفط العالمية مع تزايد حصتها بمعدلات كبيرة لتوفير الاحتياجات والمتطلبات الجديدة للاستهلاك العالمي ويحتاج ذلك إلى حسابات جديدة دقيقة لطبيعة الصراع وأدواته والأكثر أهمية لأهدافه وطموحاته خاصة من قبل القوى الكونية الأعظم والعظمى بحكم طبيعة النفط كسلعة استراتيجية حاكمة لإرادة كل النشاط

الاقتصادي وتأمين تشغيله ودورانه بكفاءة بغض النظر عن أحاديث تكاليفه الإستيرادية ونسبته من التكاليف الكلية للإنتاج السلعي أو الخدمي .

فداحة تزيف الخسائر

تتطلب هذه الحقائق استعادة سيناريوهات الأحداث المرتبطة بسوق النفط العالمية والصراعات المشتعلة بين المنتجين والمستهلكين والتي كانت قد وصلت إلى ذروة ساخنة وملتهبة قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ووصل الأمر إلى تهديد الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون للمنتجين من دول الأوبك وقيادتهم وحكامهم بنفس مصير رئيس وزراء إيران محمد مصدق والذي قام بتأميم صناعة البترول الإيرانية في عام ١٩٥١ إذا هم أصروا على مطالبهم برفع سعر النفط وإعادة إدراك أن هذه التهديدات أصبحت لا معنى وبلا مضمون عملي وواقعي واليقين بأن الصراع مفروض لا محالة .

وبحسابات الاقتصاد البديهية والبسيطة فإن النفط الخام كان دائما صورة بشعة للاستغلال والاستنزاف الكريه للثروة الوطنية لدول العالم النامي بالقهر والسيطرة والإجراءات العنيفة المتسلطة من جانب واحد وليس أدل على ذلك من قيام الدول الكبرى وشركات البترول بخفض سعر برميل النفط الخام في عام ١٩٦٠ إلى ١.٨٠ دولار للبرميل مقابل ٢,١٨ دولار للبرميل في عام ١٩٤٧ ،وصراعات الأوبك الدامية لم تسفر حتى عام ١٩٧١ وبمقتضى ما يسمى باتفاقية طهران إلا عن عودة السعر مرة أخرى لأسعار ١٩٤٨ على الرغم من أن سعر ٢,١٨ دولا للبرميل يعني في عام ١٩٧١ ووفقا لمعدلات التبادل الدولي التجاري سعرا قدره ٠,٦٩ دولار للبرميل فقط في ظل ارتفاع أسعار السلع الصناعية خلال نفس الفترة بمعدل ٢٦٠% وبين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ ارتفع السعر إلى ٣ دولار للبرميل في ظل تصاعد موجات التضخم العالمية والتذبذب الشديد لأسعار الدولار عملة التقويم الوحيدة لسعر النفط الخام .

تحويل البترول إلى قوة ردع عالمية وإقليمية واستعادته لمكانته كبؤرة رئيسية لتعظيم القوة الشاملة للدول البترولية عربية أم إسلامية وأيا كانت جنسيتها وهويتها فهو مركز النزاع والصراع في الحاضر والمستقبل وهو ما يتطلب تفعيل إرادة إدارة الصراع كما حدث من قبل بغض النظر عن أحاديث تكسير العظام وانتزاع النخاع وجدع الأنوف ، بحكم أن الكثير منها يندرج تحت بند التخويف الأبله وعودة هوجو شافيز إلى رئاسة الجمهورية في فنزويلا بالإرادة الشعبية وفشل الانقلاب العسكري المدعم من أمريكا خير دليل على ذلك .

وتبقى النقطة المحورية والمرتبطة بكيفية وتفعيل الصراع النفطي وتحويلـــه لقـــوة ردع حتى يصب في خانة المنتجين ويعزز قضاياهم ونفتـــح أبـــواب المســـاومة والفصـــال ويساهم في تقليل الابتزاز السعري والاستنزاف الحاد للثروات البترولية لصالح المســـتهلكين ويوقف عقلية الاستعمار البغيضة وممارسات القوة الغاشمة في نطـــاق التجـــارة الدوليـــة العالمية ..هذا هو موضوع تحليل الأسبوع القادم بإذن الله ؟

٥ - توازنات المستقبل وتعظيم قوة الردع البترولية

لا نقاش ولا جدال في أن مجريات الأحداث الساخنة والملتهبة على امتـــداد العـــالم العربي – أمس واليوم وغدا – يرتبط الجانب الرئيسي والمحوري منها بقضية النفط الخـــام واهميته القصوى في الاستراتيجية الكونية للدول الصناعية الكبرى وفـــي مقدمتـــها القـــوة العظمى المنفردة بشئون العالم بالغطرسة والقوة العسكرية وهي الولايات المتحدة الأمريكيـــة ،ولا يبتعد عن ذلك كثيرا العديد من الأحداث الدامية على امتداد خريطـــة العـــالم الإســـلامي وحديث المغالطات الأمريكية المكثف عن "محور الشر " الذي يجسد فـــي النهايـــة والبدايـــة تعظيم العداء للعرب وللمسلمين .

ومع الأسف الشديد فإن العالم العربي والإسلامي لم يكتشف حتى الآن بشكل محـــدد ودقيق الدور الأصيل لمعادلات النفط الخام في تحريك الأحداث وتدافعـــها وانســـيابها علـــى أرضه وترابه ،وعلى الرغم من ولعه الشديد بالحديث عن التفسير المادي للتاريخ وللتفســـير المعنوي له إلا أنه لم يهتم بالقدر الكافي والحتمي بالتفسير البترولي للتاريخ متناسيا ابســـط قواعد الحضارة الأوروبية المادية المعاصرة وقيامها على استبدال طاقة الإنســـان بالطاقـــة الطبيعية كمورد من موارد الثروة والاعتماد في الحياة والنشاط على حركة الآلة بديلا عـــن حركة الإنسان وهو متغير جوهري حاكم جعل من الطاقة المصدر الرئيسي للنشاط والحيـــاة ودفعها بالتالي إلى القلب والمركز من استراتيجيات الوجـــود والتقـــدم وضمـــان الرفاهـــة والازدهار بما يستوجب الحكم فيها والسيطرة عليها بغير خلـــل وبـــدون تـــرك أي فـــرص للعشوائية والظروف المتغيرة لأن تمارس تأثيرها وفعاليتها .

ولا يعد ذلك من قبيل الأحاديث الإنشائية أو المتسرعة ولكنه يتوافق مـــع الوقـــائع الدقيقة لتوجهات سوق النفط العالمية والقائلة إنه مع عام ٢٠٢٠ فإن هناك ست دول فقـــط تملك القدرة من حيث الاحتياطات وفائض الإنتاج القـــابل للتصديـــر للوفـــاء بالزيـــادة فـــي احتياجات ومتطلبات الاستهلاك العالمي ،وأن أربعا من هذه عربية هي تحديدا الســـعودية - دولة الإمارات العربية – الكويت- العراق وخامسها دولة إسلامية أيضا هي إيران وجميعـــها

في الشرق الأوسط ،ولا يخرج عن هذا النطاق إلا دول واحدة فقط هي فنزويلا التي تقع في أمريكا الجنوبية وتوضح الدراسات دلالات بالغة الأهمية والحيوية حيث تؤكد أن هذه الدول الست ستتولى مسئولية توفير ٤١% من احتياجات العالم للنفط الخام وأن ٨٨% من هذه النسبة تتولى مسئوليته دول في منطقة الخليج العربي تحديدا ويعزز ذلك التصور الدراسات القائلة أن ٧٠% من كل الاحتياجات العالمية الإضافية من النفط الخام خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠ يتم توفيرها عن طريق الدول العربية الأعضاء في الأوبك التي تنتج حاليا ٤٠% من جملة الإنتاج العالمي ولكن قدرتها التصديرية العالية تمكنها من السيطرة على ٦٥% من السوق العالمية لتجارة النفط في حين تملك السيطرة على الجانب الأخطر والأهم في موضوع النفط والمرتبط بالاحتياطيات الذي يقدر بنحو ٧٥% من جملة الاحتياطيات العالمية المؤكدة .

الأوبك العالمية عربية إسلامية .

ومما يلفت النظر والانتباه أن الدول الأعضاء في منظمة الأوبك العالمية الإحدى عشر من بينها السعودية- العراق- الكويت- دولة الإمارات- العربي- قطر- ليبيا- الجزائر بالإضافة إلى ثلاث دول إسلامية هي :إيران - نيجريا- إندونيسيا ودولة واحدة خارج هذا السياق العربي الإسلامي هي فنزويلا التي توصف في ظل حكم الرئيس هوجو شافيز بأنها الدول الأكثر إصرارا والأكثر دعوة لإصلاح الأوضاع المقلوبة في سوق النفط الدولية بهدف وقف استنزاف الثروة النفطية الوطنية للدول البترولية لمصلحة الدول الصناعية الكبرى ويعنى ذلك نقطة جديرة بالتوقف والتحليل تقول إن منظمة الأوبك العالمية بحكم تشكيلة عضويتها هي منظمة عربية إسلامية في الأساس والأصل وقد يقدم ذلك تفسيرا للكثير من جوانب القضية والعديد من جوانب موضوع اللعبة البترولية الدولية أيضا موقعها في أحاديث محور الشر العربي- الإسلامي الذي تقول به أمريكا وشركاؤها من الدول الغربية وغيرها من الدول الحليفة والمتحالفة .

وفي مواجهة هذه الحقائق الثابتة المؤكدة لثقل الدول العربية والإسلامية في السوق النفطية العالمية في الأجل القصير والمتوسط والازدياد الواضح لهذا الثقل والوزن في الأجل الطويل وامتلاكها الموقع الاحتكاري المؤثر والفاعل في الاحتياطيات والإنتاج والتصدير للعالم فإن ذلك لا يثبت فقط أهميتها الكبرى في معادلات النفط العالمية واستراتيجيته الكونية ولكنه يثبت ما لا يقل أهمية عن ذلك وهو المرتبط بعدم صحة وعدم سلامة الأحاديث الإعلامية المصطنعة عن المنتجين الجدد الكبار الوافدين إلى السوق النفطية وكذلك عدم دقة ما قيل عن اكتشافات ضخمة لاحتياطيات جديدة للنفط الخام خارج

دول الأوبك وأن الغالبية العظمى من هذه الأحاديث التي وصفت كثيرا بالدراسات الدقيقة ما هي إلا بضاعة فاسدة في لعبة الصراع البترولي العالمي ومن بينها الأحاديث منذ سنوات عديدة عن الاحتياطيات الضخمة والإمكانات التصديرية الكبيرة للجمهورية الآسيوية الإسلامية المطلة على بحر قزوين على الرغم من استمرار مشاركتها الهامشية في تجارة النفط العالمية ولكن ذلك يمثل حقيقة جديرة بالاهتمام والتوقف للرصد والتحلل بحكم أن التوقيعات المتفائلة لسوق النفط العالمية دارت حولها وارتكزت عليها لأنها تصب في النهاية - صدقا أو كذب- في خانة الرصيد النفطي الإضافي للعالم الإسلامي ولا يتحرك خارجه .

ويرتبط بذلك الهالات الضخمة التي ارتبطت بالاكتشافات البترولية في بحر الشمال وإمكاناتها المستقبلية العريضة خاصة فيما يرتبط بإنتاج بريطانيا والنرويج وما استقر عليه في النهاية من تواضع إنتاجي وتصديري لا يشكل إلا نسبة بسيطة من تجارة النفط الدولية وكذلك الأمر بالنسبة حول الاحتمالات البترولية المثيرة في ألاسكا الأمريكية وبالتالي في العديد من أجزاء القطب الشمالي وما يمكن أن تصبه في خانة إنتاج البترول العالمي والأمريكي وثبت مع الزمن أن كل ذلك ما هو إلا دخان في الهواء .

ويؤكد الدكتور حسين عبد الله الخبير البترولي المصري البارز أن كل الوقائع تثبت ان الجزء الأكبر من الاكتشافات البترولية والإنتاج البترولي الضخم يتم حتى الآن من حقول بترول تم اكتشافها حتى عام ١٩٧٣ وان جدود الاكتشافات البترولية الضخمة قليلة بعد ذلك التاريخ ويشكك في أحاديث الاحتياطيات الضخمة المتوقعة في مناطق جديدة ويوضح في كتاباته وتحليلاته العالمية النفطية قد تم استخراجه واستهلاكه بالفعل .

منابع النفط وضمان السيطرة :

ومع الحيوية القصوى للنفط كمصدر رئيسي للطاقة في العالم وارتهان دوران النشاط الاقتصادي والحياة اليومية الطبيعية بضمان توفيره وفقا لمعدلات الاحتياج والاستهلاك فإن السيطرة على منابع النفط وهي عربية إسلامية وهي شرق أوسطية وهي أيضا في محورها الرئيسي تدور حول منطقة الخليج العربي تعد في مقدمة الأهداف الاستراتيجية الكونية للقوى الكبرى ومحركها الأول والقطب العالمي الأوحد الولايات المتحدة الأمريكية فإن ذلك لابد وأن يعد مفتاحا رئيسيا من مفاتيح تفسير الأحداث وتعاقبها وتواليها على منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية ومنطقة الخليج العربي تحديدا ولابد أن يكون عنصرا كاشفا عن التوجهات في الاستراتيجية في المستقبل القريب والمتوسط والبعيد في هذا النطاق والسياق وبالتالي يفسر التكاتف المحموم للدول الغربية وأمريكا

لدعم الكيان الصهيوني ومخططاته لفرض الأمر الواقع بالاستسلام الكامل والشامل للأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة وتمكين إسرائيل من امتلاك فرص الهيمنة والسيطرة في المنطقة وتفسير توجهات الأحداث وتركيزها على تركيع الإرادة العربية والإسلامية وتفريغها من كل قدرات وإمكانات القوة الشاملة بفرض السعر المتدني لبرميل النفط الخام لتفريغ الطموحات التنموية من ثرواتها وقدراتها ،كما يحدث على امتداد سنوات طويلة مع عدم الاكتفاء بذلك ، بل الوجوه المباشر على أرض منابع النفط كما حدث في حرب الخليج الثانية بالقواعد العسكرية والجنود وصولا إلى المرحلة التالية بتفريغ الإرادة الوطنية العربية والإسلامية بصورة كاملة وشاملة وإخضاعها المباشر تحت قيادة قوة إقليمية دخيلة ومعادية وبإشراف القطب الأوحد وهيمنته .

ويستوجب ذلك السيناريو الذي اتضح الكثير من أبعاده وحلقاته النظر العاجل والسريع في تفعيل قوة الردع البترولية بحكم أن الحلقات الهلامية للحرب ضد محور الشر ما زالت في طور التشكيل النهائي والحوار والنقاش وهو ما يحتم- بل يتيح- فرصة ذهبية لتدخل الفاعل في محاولة لخلط الأوراق وتعديل الحسابات والأولويات بإدخال عنصر طارئ ومستجد بقوة وفاعلية على الأحداث قد يكون خارج الحسابات في الوقت الراهن وقد يكون بعيد التوقع من منطلق أن اشتداد الأزمة وتعقدها وتفاقمها يحول الكثير من المحظورات إلى ضرورات ويبرر استخدام كل الأوراق وعناصر وأدوات القوة الشاملة تحت ضغوط الرأي العام الوطني والعربي وبدوافع ومبررات الأمن القومي والتهديد المباشر .

في الوقت الراهن تعتمد أمريكا في توفير احتياجاتها من الطاقة البترولية على استيراد ٥٢% من هذه الاحتياجات ترتفع إلى ما لا يقل عن ٦٣% مع عام ٢٠٢٠ ويتزايد اعتمادها على الدول العربية والإسلامية مع تصاعد أهميتها في السوق النفطية العالمية إنتاجا وتصديرا .

ويصدق التحليل نفسه على الدول الصناعية الكبرى ويتعداه إلى وقائع تزايد اعتمادها وموازناتها العامة على النفط الخام مصدر لتوليد الإيرادات الضخمة عن طريق الضرائب المتصاعدة دائما وبشكل مستمر على الرغم من كل ما يعنيه من أعباء مباشرة على جمهور المستهلكين في سلع حيوية مثل البنزين ووقود التدفئة للمنازل .

ومع وقائع التركيز والسيطرة الفائقة للدول العربية على السوق النفطية العالمية في المستقبل القريب والبعيد فإن قدرة الردع البترولية لابد وأن تستعيد قدرتها وجرأتها لعودة الروح إلى جسدها الهامل والخامل قبل أن تلفظ أنفاسها الأخيرة تحت مقصلة تكثيف الضغوط الدولية الغاشمة والقاهرة .

ولابد أن يرتبط ذلك بإشارات عاجلة لتقنين الإنتاج لدواعي توازنات العرض والطلب واستقرار الأسعار والتخلي عن كل صور الدعم والمساندة المجانية لأمريكا ومنها التبرع بتكوين مخزون استراتيجي نفطي في منطقة الكاريبي وغيرها تلويحا بقوة الردع البترولية فقط لا غير نزولا على المقتضيات اقتصاديات السوق ؟! .

٦ - استراتيجية الهيمنة الكونية والإمبراطورية النفطية الأمريكية

تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق بقدر ما تكشف عنه من مخططات لليمين الأمريكي الحاكم وتبنيه الكامل لأساطير وخرافات الأصولية الدينية الصهيونية المتطرفة وما تستوجبه من تمزيق شامل للعالم العربي وتخريب واسع النطاق لمقدراته وإمكانياته وثرواته فإنها تكشف في الوقت نفسه عن مخطط أصيل في الاستراتيجية الكونية الأمريكية يرتبط بضمان السيطرة والسطوة على منابع النفط واحتياطياته الرئيسية والإعلان عن قيام الإمبراطورية النفطية الأمريكية القادرة على امتلاك الصوت الوحيد المسموع والنافذ لتقرير حجم الإنتاج ومصادره وأسعار النفط وتوازناته وقيمة الاستثمارات في مجال النفط والشركات القائمة عليها والمسئولة عنها وذلك في الاتجاه الذي يضمن ١٠٠% أن تكون سوق النفط العالمية خاضعة تماما للقرار الأمريكي ورغباته ومصالحه .

وتؤكد استقالة كليرشورت وزير التنمية الدولية البريطانية من منصبها والاتهامات الحادة التي وجهتها إلى توني بلير رئيس الوزراء البريطاني عن الدوافع الخفية والثوابت غير المعلنة لمخططات احتلال العراق إلى أجل غير مسمى حيث أكدت أن توني بلير لم يحترم تعهدات قطعها على نفسه لها في شأن تفويض الأمم المتحدة لإعادة أعمار العراق وتشكيل حكومة عراقية ذات سيادة وقالت شورت بوضوح بعد استقالتها أشعر بالخذي والعار للموقف الذي تتخذه حكومتي من الأمم المتحدة والقانون الدولي ولا أعتقد أنه سيساعد في إعادة أعمار العراق وقد جاءت هذه الاستقالة بعد مشروع القرار المقدم لمجلس الأمن الذي يطالب بإعطاء أمريكا وبريطانيا وضع سلطة الاحتلال والأهم من ذلك منحهما سلطة السيطرة والتصرف في ثروة العراق النفطية .

ومن المفارقات التي قد تبدو للبعض غريبة ولكنها في واقع الأمر تدخل في صميم المخطط الأمريكي ذلك القرار الذي أصدره برلمان كردستان العراقية في أربيل في نفس يوم استقالة كليرشورت الموافق ١٢ مايو ٢٠٠٣ الذي يعتبر فيه التاسع من أبريل اليوم الذي سقطت فيه العاصمة بغداد أمام الغزو الأمريكي الكاملة وإشرافها وإدارتها ويقدم قرار البرلمان الكردي الإشارة الواضحة على مخططات التقسيم الجارية على قدم وساق في العراق وحقيقة الأحاديث عن الفيدرالية العراقية القادمة تحت السلطة المباشرة للاحتلال

الأمريكي الذي تدير قواته المسلحة شئون العراق من القصر الجمهوري في بغداد الذي تحول إلى المقر الرئيسي لقيادة هذه القوات في إشارة لا تقبل الجدل عن طبيعة السلطة الشرعية التي ترسي أمريكا دعائمها للمستقبل القريب والبعيد .

وقائع بناء أركان الإمبراطورية النفطية الأمريكية تبدت بشكل واضح ومعلن منذ فترة حكم جورج بوش الأب وقيادته للتحالف الدولي في حرب الخليج الثانية حيث أكد يومها بوضوح الاهتمام الأمريكي الشديد بالسيطرة على العراق لأنه يملك ٢٥% من احتياطيات نفط العالم وهو ما قدمت مجلة تايم الأمريكية في الفترة الأخيرة إضافات مهمة لتفسيراته وشروطه وأبعاده الاستراتيجية النفطية حيث أكدت أن تقديرات الاحتياطيات المستقبلية توضح أن العراق يمكن أن يصبح أكبر منتج للبترول في العالم وأن يرتفع إنتاجه إلى ١٢ مليون برميل يوميا إذا تم توفير الاستثمارات اللازمة والأكثر أهمية فيما نشرته التايم ما يرتبط بتكلفة استخراج برميل النفط الواحد والذي يصل لأقل من دولار في العراق في حين تصل تكلفته إلى متوسط عشرة دولارات في أمريكا وفي السعودية تبلغ التكلفة كمتوسط نحو ٢٠٥ دولار للبرميل وتعد تكلفة استخراج النفط عنصرا حيويا ومؤثرا ليس فقط في عائد الاستثمارات وحساباتها ولكن في قدرات وإمكانيات تخفيض أسعار النفط الخام والتي يصفها كبار المسئولين الأمريكيين دائما بأنها سلعة عالمية بغض النظر عن وقوعها في باطن الأرض الخاضع جغرافيا لسيادة بعض الدول وهو ما يفسر إلى حد بعيد الوجود الأمريكي العسكري المباشر في منابع النفط العربية بالخليج منذ عام ١٩٩١ واستكمال الطوق باحتلال أفغانستان وتعميق النفوذ والسيطرة في الجمهوريات الإسلامية المستقلة التي كانت خاضعة للإمبراطورية السوفيتية المنهارة بحكم ما تضمه أراضيها من احتياطيات نفطية كبيرة وفي ظل أحاديث محور الشر الإسلامي وغزو العراق تم توسيع نطاق الوجود الأمريكي العسكري المباشر في هذه الدول لاستكمال حلقات بناء الإمبراطورية النفطية الأمريكية الخاضعة تماما للسيطرة والنفوذ الأمريكي والقادرة على امتلاك سلطة القرار الفعلي في هذه الدول .

وفي ظل التقديرات الأمريكية القائلة بأن ما يملكه العراق من احتياطيات النفط الخام العالمية يصل لأكثر من ٢٥% من جملة هذه الاحتياطيات في حين أن التقديرات المتداولة تشير إلى أن المخزون النفطي العراقي المعروف حتى عام ٢٠٠١ يصل إلى ١١٢,٥ مليار برميل بنسبة ١١% من جملة الاحتياطي العالمي المؤكد البالغ نحو ألف مليار برميل ، وهو ما يضع العراق في المرتبة الثانية عالميا بعد السعودية التي تملك نحو ربع الاحتياطي العالمي المؤكد والثابت ولو تم التعامل مع تقديرات الاحتياطي الأقل للعراق والبالغة ١١% من الإجمالي العالمي فإن قدراتها الإنتاجية قادرة على الوفاء باحتياجات الواردات الأمريكية

من النفط لمدة قرن كامل ويعني القبول بالتقديرات الأعلى لاحتياطيات نفط العراق ورفعها لأكثر من ٢٥% من الاحتياطي العالمي القبول بتغيير وتعديل الكثير من حسابات وتوازنات السوق النفطية العالمية في مقدمتها وجود منافس جديد ومؤثر وفاعل قادر على تعديل أوضاع هذه السوق من خلال تحييد تأثير السعودية أو على الأقل تخفيض وتقليص تأثيرها على السياسة النفطية العالمية وتعديل تركيبة التوازنات داخل الأوبك وإعادة النظر بصورة جذرية في حصص الإنتاج المسموح بها للدول ضمن سقف إنتاج الأوبك ويعكس تلك التاثيرات المرتقبة تصريحات بيجان غدار زنكة وزير النفط الإيراني واتهامه لأمريكا بالسعي لرفع إنتاج العراق من النفط إلى ٦,٥ مليون برميل يوميا وما يعنيه من تعديل ميزان القوى بين الدول وبالتالي تعديل التوازن الإقليمي القائم وتشير التقديرات إلى أن وصول العراق لهذه الكمية من الإنتاج يوميا يحتاج إلى استثمارات لا تعد بالغة الضخامة ويمكن توفيرها في أجل متوسط يتراوح بين ثلاث وخمس سنوات في ظل ما تحققه من أهداف استراتيجية وعوائد ضخمة مباشرة كأرباح لشركات النفط العالمية العملاقة وفي مقدمتها الشركات النفطية الأمريكية التي ينتمي إليها جورج بوش الأب والابن وصقور اليمين المحافظ الصهيوني الحاكم في الإدارة الراهنة لأمريكا .

وحديث دخول إسرائيل بشكل مباشر إلى قلب مخططات السيطرة على النفط العراقي لا تعد بمثابة فرقعات إعلامية للتخويف والترهيب بل تأتي في قلب الاستراتيجية الأمريكية النفطية وقابلية ذلك للتطبيق السريع ترتبط بمخططات استهداف سوريا ولبنان وما يعنيه خط كركوك ــ حيفا من إغلاق لخطي كركوك ــ طرابلس في لبنان ، وكركوك ــ بانياس في سوريا ، ووفقا لدراسة نشرها السيد عدنان الشمال رئيس دائرة النفط في وزارة النفط اللبنانية سابقا فإن استئناف ضخ النفط العراقي إلى طرابلس وبانياس يبدو بعيد الاحتمال في الظروف الراهنة خاصة مع قيام أمريكا أخيرا بوقف ضخ كمية تتراوح بين ١٠٠ إلى ١٥٠ برميل يوميا معتبرة أن الاتفاق السابق بين المسئولين السوريين والعراقيين في هذا الشأن غير قانوني ولا يندرج في إطار النفط القابل مقابل الغذاء مع الأخذ في الاعتبار أن خط كركوك ــ حيفا طوله ٦٢٠ ميلا يخترق الأراضي الأردنية بمسافة ٢٠٥ أميال والأراضي الفلسطينية مسافة ٤٠ ميلا .

ومن منظور محور الشر الأمريكي الذي يضم العالم الإسلامي والعربي فإن حقائق الأوضاع في الأوبك لابد وأن تكون في مقدمة الحقائق التي تسعى أمريكا لتغييرها في إطار حملتها العالمية ضد الإرهاب بمفهومه الغامض والواسع الذي أطلقته بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وإعلان جورج بوش الابن سياسة " من ليس معنا فهو ضدنا " بحكم أن

الحقائق تقول أن الأوبك ما هي إلا منظمة بترولية عالمية تضم في عضويتها دول إسلامية عربية من قارات العالم المختلفة ولا يخرج عن هذه القاعدة إلا عضوية فنزويلا في أمريكا اللاتينية والدول العشر الباقية سبع منها عربية هي : السعودية ـ العراق ـ الكويت ـ دولة الإمارات ـ قطر ـ لبيا ـ الجزائر وثلاث دول إسلامية هي : إيران ـ نيجريا ـ إندونيسيا مع الأخذ في الاعتبار أن المنتجين الرئيسيين في الأوبك يقعون في منطقة الخليج العربي محل الوجود العسكري الكثيف والمخططات الأمريكية الشاملة والمتسارعة حيث تشير التقديرات الى أن نصيب السعودية والإمارات وإيران والكويت والعراق وقطر يعادل ثلثي إجمالي الاحتياطي الدولي المؤكد من النفط ويصل إلى ٦٧٤ مليار برميل ويشير تقرير أخير لوزارة الطاقة الأمريكية إلى أن تلبية احتياجات الاستهلاك العالمي من النفط يتطلب زيادة الإنتاج بنحو ٤٢ مليون برميل يوميا في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٢٥ وأن أوبيك وبشكل رئيسي دول الخليج ستتحمل العبء الأكبر في توفير الزيادة المطلوبة بنسبة ٦١% من إجماليها وهو ما يعني مشاركتها في إضافة ٢٥ مليون برميل يوميا .

ويقدم تقرير وزارة الطاقة الأمريكية أبعادا مهمة تفسر الأهمية القصوى لنفط الخليج والعراق ترتبط بانخفاض تكلفة الإنتاج والتي تقدرها بما يقل عن دولارين للبرميل الواحد في حين تصل تكلفة زيادة الإنتاج الخليجي بنحو ٥,٦ دولار للبرميل وفي مقابل ذلك فإن تكلفة زيادة الإنتاج في باقي الدول الأعضاء بالأوبك تصل بالنسبة للبعض إلى ١٢,٧ دولار للبرميل وجملة ما يمكن أن يضيفه إلى إنتاجهم لا يتعدى ٦,٥ مليون برميل يوميا .

وفي حال تأكيد امتلاك العراق لنحو ٢٥% من احتياطي النفط العالمي فإن ذلك يعني أن دولتين فقط تنتميان للعالم العربي الإسلامي يملكان نصف الاحتياطي النفطي العالمي هما : العراق والسعودية ومع إضافة احتياطيات باقي دول الخليج يرتفع الاحتياطي في هذه المنطقة العربية الإسلامية إلى نحو ثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي وبسط السيطرة على هذه المنطقة وتأمين النفوذ الأمريكي الكاسح يعني الإعلان الفعلي والواقعي عن قيام الإمبراطورية النفطية الامريكية والذي يأتي في توقيت حاسم تراجعت عنده الاحتياطيات الأمريكية للنفط إلى أدنى معدلاتها بما يقدر بنحو ٢٣ مليار برميل نفط وتوفير الواردات ٥٣% احتياجات الاستهلاك ترتفع إلى ٦٣% مع عام ٢٠٢٠ في ظل تراجع قدرات واحتياطيات المنتجين الأوروبيين الرئيسيين متمثلا في بريطانيا والنرويج التي تعد ثالث أكبر مصدر للنفط بعد السعودية وروسيا وبدء خروج الدولتين من سوق الصادرات النفطية الدولية مع عام ٢٠٠٧ .

وما يتم الترويج له حاليا من معدلات إنتاج منخفضة بالعراق وصعوبات في الوصول لمعدلات الإنتاج السابقة على الغزو الأمريكي يجب أن يؤخذ بالكثير من الحذر في ضوء حقائق الوضع الراهن للاحتلال الأمريكي وعدم قدرته على إتمام تعاقدات تصديرية في ظل عدم وجود شرعية دولية وغياب سلطة الحاكم الوطني التي توقع على العقود وتقوم بإصدار شهادات التصدير وهو ما كانت تقوم به من قبل مؤسسة تسويق النفط العراقي سومو والبنك المركزي في ظل برنامج " النفط مقابل الغذاء " والذي تسعى أمريكا لأن تحل محله كسلطة احتلال مفوضة من مجلس الأمن لإدارة شئون العراق وهو ما ترغب فيه وتسعى إليه على الرغم من الاعتراضات الدولية وتحفظات دول دائمة العضوية في مجلس الأمن روسيا وفرنسا .

والتقدير الصحيح والسليم للسيطرة على النفط الخام لا يرتبط فقط بحقيقة كونه المصدر الرئيسي للطاقة في العالم ولكنه يرتبط بدور النفط الخام كسلعة في الاقتصاد الدولي من حيث الاستثمارات الموجهة لاستكشافه واستخراجه وإنتاجه وعوائد تصديره والأرباح المحققة من حلقات تكريره وتصنيعه وتوزيعه على امتداد خريطة العالم يضاف لذلك نفط بالغة الأهمية في اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى باعتباره مصدرا رئيسيا من مصادر الدخل الحكومي في صورة ضرائب استهلاك وضرائب القيمة المضافة على المنتجات البترولية والذي يصل متوسطها العام على البرميل من النفط في الدول الصناعية الكبرى كإيرادات وضرائب عامة مباشرة إلى نحو ٦٤,٧ دولار ويعد النفط الخام مصدرا رئيسيا للأرباح والعوائد للعديد من الشركات العملاقة متعددة الجنسية في حين يصب في جيوب المنتجين أقل القليل وتقدم الدراسات الاقتصادية الدولية نماذج تجسيد هذه الحقائق ففي عام ١٩٩٩ عندما كان سعر الأوبك ١٨ دولارا للبرميل كان المستهلك البريطاني يدفع في هذا البرميل بعد تحويله إلى منتجات بترولية قابلة للاستهلاك مثل البنزين ووقود التدفئة ١٤١ دولارا تحصل منها الحكومة البريطانية على ضرائب تصل إلى ٩٦ دولارا تمثل ٦٨% من القيمة الإجمالية وتحصل الشركات الوسيطة وهي في الغالب الأعم شركات غربية على ٢٧ دولار تمثل ٢٩% من القيمة الإجمالية في حين تحصل دول الأوبك على ١٨ دولارا تمثل ٨% من سعر البيع للمستهلك النهائي كقيمة إجمالية لمواجهة تكاليف الإنتاج وحصة الشركاء وغيرها من بنود التكلفة المتعددة والعالية بحيث يتبقى في النهاية فائض متواضع للغاية مقابل ملكيتها لهذه السلعة الاستراتيجية النادرة والمهمة للاقتصاد العالمي وهو ما يجسد المفهوم العالمي الاستعماري الحقيقي للنفط الخام وتوضيحه لملكيتها باعتبارها ملكية عالمية على الرغم من وقوعها تحت أراضي دول بعينها وذاتها .

وخطوات بناء الإمبراطورية النفطية الأمريكية يتم في سياق توجهات الهيمنة والسيطرة الأمريكية على العالم بحكم وضعيتها في موازين القوة العالمية وبلوغها مرحلة إهدار القانون الدولي والخروج على الشرعية الدولية الوصول إلى وضع تجاوز وإهمال النظام الدولي ممثلا في الأمم المتحدة ومجلس الأمن والاعتداء الصارخ على ميثاق الأمم المتحدة وبلوغ مرحلة تتنكر الإدارة الأمريكية لمبادئ الدستور الأمريكي ذاته بغير عقاب أو مراجعة وبالتالي فإن قواعد وأسس هذه الإمبراطورية تدور في فلك واحد ووحيد يرتبط بتحقيق الأطماع الأمريكية ومصالحها المنفردة بغض النظر عن قواعد الشرعية والعولمة في المحيط الدولي .

وإعلان قيام الإمبراطورية النفطية الأمريكية ما كان ممكناً قبل الاحتلال المباشر للعراق بما يعنيه من استكمال السيطرة المباشرة على منابع النفط العربية وتأمين عمليات إنتاجه وتصديره والأكثر من ذلك القدرة على إعادة عقارب الزمن إلى الخلف والوراء بإعادة سيطرة الشركات الدولية العملاقة المباشرة على هذا القطاع الحيوي والشريان الاقتصادي الاستراتيجي تحت ستار ديمقراطية الحكم والشفافية وغيرها من الشعارات التي تحتمل الكثير من المعاني والتأويلات التي يكشف الواقع العراقي عن حقيقتها ووقوع العراق فريسة تحت مقصلة وسيف السلطان الذي لا يحتاج في ظل القمع والدموية والبلطجة لاستخدام منطق الإغراءات التقليدية للإخضاع بذهب السلطات في بعض الأحيان والظروف .

وتبقى حقيقة بالغة الأهمية والخطورة تقول إن تحقيق المخطط الأمريكي لقيام الإمبراطورية النفطية واستكمال بنيانه يرتهن بقدرته على ضمان تسليم الأمم والشعوب وخضوعها المطلق لسلطته وسلطانه وهي شروط يؤكد التاريخ الإنساني القريب والبعيد عدم إمكانية القبول بها على أرض الواقع الإنساني بكل تناقضاته وقيمة وقدراته الهائلة على الرفض بمختلف الصور والأشكال والألوان ؟!

جماعة الإدارة العليا
المؤتمر السنوى التاسع والثلاثون

أمريكا وخريطة الطريق للبترول العربى

بقلم الدكتور / حسين عبد الله

امريكا وخريطة الطريق للبترول العربى

دكتور حسين عبدالله

هل تسعى الولايات المتحدة، بمساندة بعض الدول المتحالفة معها، لرسم خريطة الطريق للبترول العربى والاسلامى (متضمنا ايران)، بما يحقق مصالحها على مدى المستقبل المنظور والذى يمتد حتى نفاد ذلك البترول ونجاح الدول الغربية المستهلكة له فى تطوير بدائل كافية للحلول محله والذى يبلغ نصيبه من الطاقة العالمية نحو ٤٠% ويتوقع ان يظل كذلك حتى عام ٢٠٣٠؟

واجابتنا الصريحة المباشرة على هذا التساؤل "نعم" .

فحكومة الولايات المتحدة لم تحتل العراق بحثا عن اسلحة الدمار الشامل. ولو كان هذا هو مبتغاها لتحتم عليها ان تحتل نصف بلدان العالم، اذ لا يوجد دولة لا تسعى الى امتلاك السلاح على اختلاف فى مدى فاعليته، وما استخدمته الولايات المتحدة فى حربها ضد العراق من اسلحة جربتها لأول مرة فى محيط بشرى يتجاوز بمراحل وصف الدمار الشامل. بل ان احدى الحجج التى تذرعت بها الولايات المتحدة وهى ان العراق سعى لشراء اليورانيوم من النيجر لم تثبت صحتها. وحتى لو كانت صحيحة فان المؤكد انه ليس كل من يحصل على خام اليورانيوم قادرا على صنع قنبلة ذرية. ولعل الغريب ان الذين تحملوا عبء اثبات تلك الكذبة كانوا من مواطنى الولايات المتحدة ذاتها وبعضهم من داخل الحكومة الأمريكية.

كذلك لم تحتل حكومة الولايات المتحدة العراق لاسقاط حكم دكتاتورى يفتك بمواطنيه، والا كان عليها ان تقوم بنفس العمل فى عشرات من الدول التى ساندت فيها حكما دكتاتوريا سواء فى امريكا اللاتينية ام فى غيرها. ولكنها سكتت على هؤلاء طالما كانوا فى خدمتها محققين لأغراضها ولو على حساب شعوبهم.

اذا لماذا اختار صقور الادارة الأمريكية احتلال العراق بالذات؟ وهل كان البترول الدافع الأساسى لذلك الاختيار؟ نعم كان البترول الدافع الأساسى، ولكن ليس بترول العراق وحده، بل حوض الخليج العربى بكامله والذى يتوقع ان يمد العالم بحلول عام ٢٠٢٠ بما يقرب من ٤٠% من احتياجاته من البترول وبنحو ثلثى الصادرات البترولية العالمية. وهذا ما نوضحه فيما يلى:

تفرق وكالة الطاقة الدولية IEA التى تضم وتخدم مصالح الدول الصناعية الغربية بين البترول التقليدى المعروف للجميع وبين ما تطلق عليه البترول غير التقليدى ومن أمثلته سوائل الغاز الطبيعى وفوائض التكرير والسوائل المستخلصة من الطفل البترولى ومن رمال القار ومن الفحم..الخ. وتتوقع الوكالة ان يبلغ انتاج البترول التقليدى ذروته فى منتصف العقد الثانى من القرن الواحد والعشرين (أى حوالى ٢٠١٥) ليبدأ بعد ذلك رحلة النضوب الطبيعى تدريجيا. وبذلك تتوقع الوكالة ان يرتفع انتاجه من ٦٤ مليون ب/ى الى نحو ٧٢ مليون ب/ى عام ٢٠٢٠. أما البترول غير التقليدى، فان الوكالة تتوقع ان يرتفع انتاجه من ٩ مليون ب/ى الى نحو ٢٠ مليون ب/ى خلال الفترة المذكورة.

فى ضوء هذا التعريف المركب للبترول، يتوقع ان يرتفع اجمالى العرض العالمى من البترول بنوعيه من نحو ٧٤ مليون ب/ى الى نحو ٩٢ مليون ب/ى بحلول ٢٠٢٠. واذ تقدر وكالة الطاقة الدولية احتياجات العالم البترولية عام ٢٠٢٠ بنحو ١١١ مليون ب/ى فان العالم يمكن ان يواجه بحلول عام ٢٠٢٠ عجزا يقدر بنحو ١٩ مليون ب/ى وهو ما ينبغى توفيره من مصادر بترولية غير تقليدية وغير معلومة فى الوقت الحاضر.

أما هيئة معلومات الطاقة الأمريكية EIA فتقيم تقديراتها على افتراض ان اوبك التـــى تمثـل الـدول العربية ثلثى انتاجها الآن سوف تقوم بسد فجوة العجز بكاملها، وان طاقتها الانتاجية سوف ترتفع خلال تلــك الفترة من نحو ٣١ مليون ب/ى فى الوقت الحاضر الى نحو ٥٧ مليون ب/ى بحلول عـــام ٢٠٢٠، وبذلــك يرتفع نصيبها من الانتاج العالمى من البترول من ٤٢% الى ٤٨%.

وفى داخل اوبك يوجد ست دول فقط ممن سيكون لديها القدرة على توسيع وتنمية طاقتـــها الانتاجيـة بحيث ترتفع من نحو ٢٤ مليون ب/ى عام ٢٠٠٠ الى نحو ٤٨ مليون ب/ى عام ٢٠٢٠ وبحيث يكون فـــى مقدورها الوفاء بنحو ٤١% من تلك الاحتياجات عام ٢٠٢٠. **وهذه الدول الست هى الســعودية والامــارات والكويت والعراق وايران، ثم فنزويلا**.

ويستخلص من تلك التوقعات ان العالم مقبل على فترة تشح فيها الامدادات البترولية بالنســبة للطلــب العالمى المتزايد عليه، وان العالم سوف يزداد اعتماده على انتاج اوبك لسد نصف احتياجاتــه بحلــول عــام ٢٠٢٠. بل ان هذا الانتاج سوف يتركز أغلبه فى ست دول فقط من اعضاء اوبك، كما يقع نحو ٨٨% مــن الطاقة الانتاجية لهذه الدول الست فى منطقة الخليج العربى، مما ينقل مسئولية تنسيق العرض العالمى للزيــت بصفة أساسية الى تلك المنطقة.

واذا اضيف الي الدول الأربع العربية داخل مجموعة الستة الكبار من سوف تسعفه احتياطاتــــه مـــن البترول للمساهمة فى الامدادات العالمية مثل عمان والجزائر وليبيا، فان انتاج البــترول العربـــى (متضمنـا سوائل الغاز الطبيعى) يمكن ان يرتفع من نحو ٢٣,٥ مليون ب/ى عام ٢٠٠٢ الى نحــو ٤٥ مليــون ب/ى بحلول ٢٠٢٠. وباضافة انتاج ايران المقدر بنحو ٥.٥ مليون ب/ى عام ٢٠٢٠، فان المنطقة العربية، ومعـها ايران، يمكن ان تزود العالم بنحو ٤٥% من احتياجاته عام ٢٠٢٠، كما يمكنها ان تساهم بنحـــو ٦٣% مــن صادرات البترول العالمية المتوقعة خلال العام المذكور وتقدر بنحو ٧٠ مليون ب/ى.

فى ضوء تلك الخلفية، يمكن تفسير الأهداف البعيدة وراء الاحتلال الامريكى للعراق. فامريكا تحســـب حساب كل شيء بمعيار المكسب والخسارة، وقد تصور بعض صقورهـــا ان انفــاق بضـــع مليــارات مــن الدولارات لوضع قدمها على الضفة الشمالية للخليج العربى سوف يمكنها من السيطرة علـــى حجـم انتـــاج البترول ومن ثم فى مستوى اسعاره فى سوقه العالمية. ذلك لأن البترول باعتباره سلعة دولية ذات خصـــائص فنية معروفة ويتم تداولها بشفافية على مدار الساعة فى بورصات العالم لا يمكن تداولها بأسعار متفاوتة لنفس نوع الزيت. ومتى سيطرت الولايات المتحدة على الأسعار فان المليارات القليلة التى انفقتـــها علـــى حـــرب العراق يمكن ان تغنيها عن انفاق مئات المليارات سنويا فيما لو تركت السوق البترولية حرة تخضع لطلـــب متزايد ولعرض يقصر عن مواكبة الطلب، حتى بدون تنسيق بين سياسات الدول المصدرة.

وتوضيحا لذلك، فقد ارتفع الاستهلاك المحلى من البترول فى الولايات المتحدة من نحـــو ١٧ مليــون ب/ى عام ١٩٨٠ الى نحو ١٩,٦ مليون ب/ى عام ٢٠٠١ بينما انخفض الانتاج المحلى منه خـــلال الفــترة المذكورة من نحو ١١ مليون ب/ى الى نحو ٧.٧ مليون ب/ى. وبذلك اتسعت فجوة العجـــز خـــلال الفــترة المذكورة من ٦ مليون ب/ى الى ١٢ مليون ب/ى ، وكنسبة مئوية من ٣٦% الـــى ٦٠% مـــن احتياجاتـــها البترولية. وبذلك صارت قيمة فاتورة الواردات البترولية فى الولايات المتحدة تتراوح الآن حول ١٢٠ مليـــار دولار سنويا.

واذ يتوقع ان يرتفع استهلاك الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٢٠ الى نحو ٢٦ مليون ب/ى بينمـــا لا يتجاوز انتاجها المحلى فى العام المذكور نحو ٩ مليون ب/ى، فان اعتمادها على الاستيراد يمكن ان يرتفـــع

من ١٢ مليون ب/ى الى نحو ١٧ مليون ب/ى خلال الفترة المذكورة ، وكنسبة مئوية الى ٦٥% من اجمـالى الاحتياجات البترولية .

واذ يتوقع ان يقترن بذلك العجز ارتفاع اسعار البترول العالمية التى بلغت نحو ٢٥ دولارا للبرميل فـى المتوسط خلال السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٣) ويتوقع ان ترتفع بمعدل ٥% سنويا فـى المتوسـط علـى مـدى المستقبل المنظور، فان فاتورة واردات الولايات المتحدة من البترول يمكن ان تصل الى نحـو ٤٠٠ مليـار دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠.

ومن هنا تعكف الدول الصناعية الغربية بقيادة الولايات المتحدة، وبمعاونة أجهزتها الفردية والجماعيـة مثل وكالة الطاقة الدولية، على تدبير وسائل تمكنها من تأمين احتياجاتها المتزايدة من البترول وبالاسعار التى تراها مناسبة. ولذلك لا يبدو غريبا ان تشارك بريطانيا فى احتلال العراق وان تسارع دولة كاليابان – وهـى واحدة من كبار مستوردى البترول– فى الاستجابة لطلب امريكا بارسال قـوات عسـكرية لمسـاندتها فـى الاحتلال.

واذا كانت بعض الدول الصناعية المستوردة للبترول مثل المانيا وفرنسا قد تحفظـت فـى الاسـتجابة للطلب الامريكى واشترطت ان يتم مشاركة قواتها بناء على قرار من الأمم المتحدة، فان الدافع لذلك الموقـف يتمثل فى اختلاف الرؤى اذ ترى تلك الدول – بحكم خبرتها فى التعامل مع العرب – ان أسـلوب الاحتـلال العسكرى المباشر الذى اختارته الادارة الأمريكية قد عفى عليه الدهر، وان الأسلم لتـأمين احتياجاتـها مـن البترول على المدى الطويل اتباع الوسائل التجارية المتعارف عليها مع دعم قوتها التفاوضية بسياسات منسـقة على اساس جماعى كما يفعل الاتحاد الأوروبى.

وفى الظروف العادية كانت الولايات المتحدة تحقق اهدافها البترولية بالضغط الدبلوماسى على كبريـات الدول المصدرة للبترول، اذ تبعث بممثليها الى قادة تلك الدول لاقناعها بان مـن مصلحتـها زيـادة الانتـاج وخفض الأسعار. وليس هنا مجال مناقشة تلك الدعاوى التى لا تستهدف غير مصلحـة الولايـات المتحـدة وتسهيل حصولها على البترول بأقل الأسعار والتى تدنت فى قيمتها الحقيقية خلال عقد التسعينات الـى نحـو ٤,٨٠ دولار للبرميل بدولارات عام ١٩٧٣ الذى ارتفعت فيه الأسعار الى ١٢ دولارا فى ظل حرب اكتوبـر. ولكن مؤشرات الضغط الأمريكى على الدول المصدرة للبترول بدأت تأخذ منحى أشد قسوة، اذ صـدر فـى ابريل ٢٠٠١ قرار من قاض فدرالى فى ولاية الباما يتهم فيه اوبك انها تتواطأ بهدف تقييد حرية التجارة فـى البترول مخالفة بذلك قوانين مكافحة الاحتكار الامريكية مما دفع اوبك الى الاستعانة بمحامين للدفاع عنها ومـا زالت القضية تتداول فى المحاكم الأمريكية حتى الآن. كذلك تقدم منذ وقت وجيز عضوان فى مجلس الشـيوخ الامريكى بمشروع قانون يستهدف تمكين وزارة العدل الامريكية ووكالة التجارة الامريكية من اقامة الدعـوى القضائية ضد اية دولة اجنبية ، بما فى ذلك الدول اعضاء اوبك ، وذلك فى حالة وجود اتفاق ينطوى علـى تواطؤ لتحديد اسعار البترول او حجم انتاجه. وتدعيما لذلك الاتجاه يحرض السناتور هيرب كوهل ضد اوبـك بقوله ان الشعب الامريكى يعانى كل يوم من مصاعب حقيقية نتيجة لتصرفات اوبك، كما يتابع السناتور مايك دوين نفس النغمة التحريضية بقوله انه طالما تركت اوبك لكى تتحكم فى العرض العالمى للطاقة فان علينا ان نتوقع المزيد من الصدمات والمزيد من المشاكل التى يعانى منها المستهلك الامريكى.

امتدادا لهذا الاتجاه، تمخضت احداث سبتمبر ٢٠٠١ عن دعوة محمومـة للحـرب ضـد مـا سـمى "الارهاب". وقد اتخذت تلك الحرب ذريعة للالتفاف حول الشرعية القانونية على المستويين الدولى والمحلـى. فعلى الصعيد المحلى أخذت الولايات المتحدة تمارس فى تطبيقها للقانون اساليب مقيدة للحريات التـى تعـود

المواطن الأمريكى على التمتع بها. اما لغير المواطن الأمريكى فقد سلبت أبسط حقوقه الانسانية، اذ يحرم من يشك فى صلته بما سمى الارهاب من الانتفاع بحقوقه القانونية بما فى ذلك حقه فى الاستعانة بمحـام للدفـاع عنه امام القضاء. ومن ثم صار ممكنا ان يعتقل المشتبه به لمدة غير محددة دون ان توجه اليه تهمة ودون ان يقدم للقضاء، كما يعامل معاملة الحيوانات فى اقفاصها الحديدية.

وأما على الصعيد الدولى فقد توسع انصار تلك الحرب فى تعريف الارهاب بحيث صار يطبق علـى كل من يتعارض سلوكه مع مصالح الولايات المتحدة. ومن ذلك ادخال منظمات المقاومة الفلسطينية فى قائمـة الارهاب !!

هكذا تتسع دائرة التعريف الأمريكى لصفة الارهاب بحيث لن يستغرب ان تطلق علـى مـن يحـاول تنسيق امداداته البترولية او مساندة أسعارها وحمايتها من التآكل، وذلك بدعوى ان هذه السياسـة تـهدد أمـن المواطن الأمريكى وتعرض اقتصاده للدمار.

ولكن صقور الولايات المتحدة فاتهم ما لم يفت قادة المانيا وفرنسا ودول أخرى مثل الـهند، وهـو ان الشخصية العربية، وخاصة فى دولة كالعراق التى كانت فى مقدمة الدول العربية التى حملت منـارة العلـم والتنوير، لا يمكن اخضاعها بقوة السلاح، وان تجارب الاحتلال العسكرى فى جميع الدول العربيـة بـاءت بالفشل وكان عليها فى نهاية المطاف ان تحمل سلاحها والعودة من حيث جاءت.

ومن هنا فان استمرار المقاومة الشعبية العراقية فى ازعاجها اليومى للقوات الأمريكية وتوابعها، يمكـن ان يثير قلق المواطن الأمريكى الذى يمثل العنصر البشرى لديه قيمة عالية، ويداخله حساسية خاصة تجاه مـا يفقد مُن جنوده فى حروب تجره اليها صقور الادارة الأمريكية باستخدام ذرائع غير صحيحة. ومتى اسـتمر ذلك النزيف البشرى الأمريكى، مع اقتراب بدء الحملة الانتخابية لتجديد رئاسة بوش، فان الادارة الأمريكيـة لن تجد مفرا من تهيئة الظروف لتسليم السلطة لحكومة عراقية منتخبة شعبيا. وايا كانت تلك الحكومة، ومتـى تحررت من سلطة الاحتلال، فان سياستها البترولية لا يمكن ان تخرج عن اطار السياسة العربية تحت مظلـة أوبك.

بذلك يصح ان يقال ان المقاومة الشعبية العراقية تستهدف فى الواقع حماية البترول العربى من النـهب المتوقع فى ظل سياسة ينسج خيوطها صقور الحكومة الأمريكية، وليس فقط تحرير العراق وحماية بتروله.

حماعة الإدارة العليا
المؤتمر السنوى التاسع والثلاثون

الزراعة وتحدياتها

خلال المؤتمر الوزارى الخامس بكانكون

بقلم الدكتور / وجيه دكرورى

الزراعة وتحدياتها

خلال المؤتمر الوزارى الخامس بكانكون

١- إنهيار مؤتمر كانكون

أ- إرتبط الفشل الذى واجهه المؤتمر الوزارى الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذى عقد بالمكسيك المدة من ١٠ -١٤ سبتمبر ٢٠٠٣ ، إرتباطاً كبيراً بالتحديات التى فرضها الملف الزراعى وخاصة مواقف الدول النامية التى أكدت توحدها فى مواجهة مصالح الدول الصناعية الكبرى. ولم تتوصل الدول الأعضاء وعددها ١٤٨ دولة بعد إنضمام كمبوديا ونيبال رسميا إلى أى إتفاق بشأن الملف الزراعى الذى كان يمثل أحد الملفات المحورية فى هذا الإجتماع. وحيث من المفترض أن دور منظمة التجارة العالمية يقتصر فى السعى إلى التوصل إلى إتفاقات لتحرير التجارة العالمية بصورة عادلة تحقق مصالح الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء . إلا أن الواقع يضع الدول النامية فى مواجهة حادة مع الدول المتقدمة التى تصر على ممارسات من شأنها أن تضر ضررا بالغا بمصالح الدول النامية وتهديد إقتصادها وأمنها الإجتماعى. وتنحصر المشكلة فى الملف الزراعى فى أن الدول المتقدمة تفرط فى دعم الصادرات الزراعية مما يؤدى إلى إنخفاض سعر سلعها وجعلها أكثر قدرة على منافسة منتجات الدول النامية التى تضغط الدول المتقدمة على صانعى القرار فيها لوقف دعم الصادرات وتخفيض القائم منها فى الوقت الراهن . ويؤدى هذا الوضع إلى تشوه فى التجارة العالمية لا يتمشى مع روح ومبادئ تحرير التجارة العالمية .

ب- وكانت الدول النامية تأمل فى الحصول على معاملات خاصة بالنسبة لتيسير النفاذ إلى الأسواق العالمية خاصة أن التجارة الزراعية تمثل عصب الإقتصاد فى كثير منها، ولكن لم تتحقق هذه الآمال فى المفاوضات السابقة ، وكذلك فى مؤتمر كانكون بسبب ضغط وإصرار الدول المتقدمة على تقديم الدعم والرعاية لمنتجاتها الزراعية ، وإضعاف فرص الصادرات الزراعية من الدول النامية للوصول إلى الأسواق العالمية . وهكذا ، فإن واقع النظام التجارى العالمى لا

يتناسب مع الشعارات والوعود التى ترفع فى المحافل المختلفة ، فبدلا من الأسواق المفتوحة تصر الدول المتقدمة على وضع الحواجز التى تسبب الإعاقة والإختناق والتدمير لإقتصادات الدول النامية والفقيرة . وإضافة إلى دعم الصادرات التى تمارسه الدول المتقدمة فإنها أيضا تقدم دعما محليا مباشراً إلى مزارعيها بما يزيد من قدراتهم على المنافسة فى الأسواق العالمية بفائض إنتاجهم الزراعى ، ويشكل ذلك ضررا بالغا على المزارعين فى الدول النامية . ومن هنا ، فإن الدعم المباشر وغير المباشر للزراعة والمزارعين وفرض رسوم جمركية عالية يتسبب فى منع نفاذ المنتجات الزراعية المنتجة فى الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة ، مما يحدث ضررا بالغا بالمزارعين فى الدول النامية ، ويؤدى إلىعدم تكافؤ الفرص بين المزراعين فى الدول المتقدمة والنامية للمنافسة الشريفة فى الأسواق العالمية . وهناك مثال آخر للضرر البالغ الذى أصاب عشرة ملايين مزارع إفريقى يعتمدون فى حياتهم على زراعة القطن . وقد تحولت حياة هذه الملايين إلى خراب تام فى مواجهة ١٢ ألف منتج أمريكى للقطن يتقاضون دعما ماليا سنويا يقدر بأربعة مليارات دولار مما يساعدهم على بيع أقطانهم فى الأسواق العالمية بأقل من تكلفة الإنتاج.

ج- وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود لإصرار الدول النامية على المطالبة بإلغاء كل أشكال الدعم للمزارعين والمساعدة المباشرة لهم فى الدول المتقدمة ورفض الأوروبيين والأمريكيين التحرير الكامل وإصرارهم على مواصلة دعم الصادرات ودعم الإنتاج الزراعى وحماية أسواقهم من نفاذ السلع الزراعية من الدول النامية . وهكذا ، غابت مبادئ وفلسفة وروح تحرير التجارة العالمية فى مؤتمر كانكون وتحول الأمر إلى حلقة صراع يحاول فيها الأقوياء غزو أسواق الفقراء دون النظر إلى تداعيات ذلك على إقتصادات الدول الفقيرة التى تعانى من أزمات لا حصر لها .

د- ومن الملفت للنظر أن الخلافات القائمة بين الدول المتقدمة فى مجال الزراعة ومصالح كل دولة منها توارت تماما فى مؤتمر كانكون وتوحدت صفوفها لتقليل فرص الدول النامية فى تحقيق تحسن إقتصادى يؤدى إلى معيشة كريمة لأبنائها ويكفى أن نشير إلى أن المزارع فى الدول المتقدمة يحصل على ما يقرب من

١٧ ألــف دولار ســنويا كدعم للإنتاج والتصدير لمنتجاته الزراعية مما يشكل عقبة رئيسية لتحرير التجارة الزراعية العالمية .

هـ- وفــى ضــوء تصلب مواقف مفاوضى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إنهار مؤتمر كانكون بسبب الملف الزراعى الذى فرض نفسه بقوة على جدول أعمال المؤتمر . ولحسن الحظ ، أن الدول المتقدمة لا تملك الإنفراد بالقرار هنا فلابــد مِــن الوصــول إلى إتفاق بإجماع الأطراف لأن مصالح تحرير التجارة العالمية تمس حياة كل مواطنى الدول النامية سواء منتجين أو مستهلكين .

و- وقــد أظهرت التجمعات الجديدة دورا فعالا فى إدارة الحوار حيث أسهمت كل منها فى تهدئة المواقف التعسفية للدول المتقدمة تجاه الدول النامية . ونذكر هنا مجموعــة العشرين بقيادة البرازيل والهند والصين ، ومجموعة الخمسة عشر بقــيادة مصر التى قدمت تقريرا وافيا عن تشوهات التجارة العالمية الزراعية وذلــك فــى المؤتمر الأخير لها بإندونيسيا والذى تم رفع تقاريره إلى المؤتمر الوزارى الخامس بكانكون .

وعمومــا ســوف نتعرض فى هذه الورقة إلى ملخص للملف الزراعى ثم مقارنة بين مواقف التكتلات الدولية التى أدت إلى فشل المؤتمر .

٢- ملخص الإلتزامات الرئيسية للدول الأعضاء

أ- ترتب على إتفاقية الزراعة التى توصلت إليها منظمة التجارة العالمية وأصبحت سارية المفعول إعتبارا من عام ١٩٩٥ ، أن أصبح الإنتاج الزراعي العالمي والتجارة خاضعين لقواعد التجارة العالمية . وكان من المفترض أن يكون ذلك إيذانا بعصر جديد من التحرير التجاري فى القطاع الزراعي ، حيث تم إعفاء الزراعة من القيود التى وردت فى إتفاقية الجات.

ب- ومع ذلك وكما سيتضح ، فإن هناك إختلالات عديدة تشوب هذه الإتفاقية حيث تم تصميمها لتمكين الدول المتقدمة من إستمرار إتباع مستويات حمائية عالية ، فى نفس الوقت الذي نفذت فيه العديد من الدول النامية إلتزاماتها بالتحرير ، ويواجه مزارعوها منافسة قاسية بل مدمرة بفعل الواردات التى تم تخفيض قيمتها -بطريقة مفتعلة- عن القيمة الفعلية لها بفعل الدعم .

ج- وتتضمن إتفاقية الزراعة ثلاث فئات أساسية من الإلتزامات

(١) مداخل الأسواق (تقليل مستوى الرسوم الجمركية)

تنص الإتفاقية على أنه يجب على جميع الدول الأعضاء إلغاء القيود الكمية والحواجز خلاف الرسوم وإستبدالها برسوم . ويجب على الدول المتقدمة تقليل مستويات الرسوم بنسبة ٣٦% خلال ست سنوات فى الفترة من ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ وبنسبة ٢٤% للدول النامية خلال عشر سنوات من ١٩٩٥ – ٢٠٠٤. وليس مطلوبا من الدول الأقل نموا تقليل رسومها ولكن الإلتزام بألا تزيد من الأسعار المفروضة.

(٢) الدعم المحلي (تخفيض الدعم المحلي)

(أ) تم تصنيف الدعم المحلي إلى ثلاث أنواع هي :

- المربع الأصفر ، أو الإجراءات التي تلحق ضررا بالغا بالتجارة ولها تأثير على الإنتاج مثل دعم المدخلات ودعم الأسعار .
- المربع الأخضر ، ويقصد به الإجراءات التى يفترض أنها لا تتضمن تأثيرات على الإنتاج مثل الدعم المقدم للأبحاث وللمعاونة فى التسويق.
- المربع الأزرق ، وهى إجراءات مثل المدفوعات المباشرة للمزارعين لتعويضهم عن البرامج التى تقيد إنتاجهم .

(ب) يتم حساب الدعم المقدم ضمن المربع الأصفر وفقا للإجراء الإجمالي للدعم ويخضع لضوابط التقليل . أما الدعم الذي يصل إلى حدود ٥% من القيمة الكلية للإنتاج الزراعي بالنسبة للدول المتقدمة ، و١٠% بالنسبة للدول النامية فيتم إعفاءه . ولابد من تقليل الدعم الذي يزيد عن هذه المستويات إعتباراً من الفترة الأساسية من ١٩٨٦ – ١٩٨٨ بما يوازي٢٠% بالنسبة للدول المتقدمة خلال الست سنوات من ١٩٩٥- ٢٠٠٠ وبما يوازي ١٣% بالنسبة للدول النامية خلال العشر سنوات من ١٩٩٥–٢٠٠٤ أما الدول الأقل نموا فهي معفية من هذه الإلتزامات الخاصة بالتخفيض ، ومع ذلك فهي ملتزمة برفع مستوى الدعم بما يتخطى المستوى الأدنى .

(٣) تنافسية الصادرات (تخفيض صور دعم الصادرات)

تخضع صور الدعم المباشر للصادرات للتخفيضات إعتباراً من الفترة الأساسية ١٩٨٦ – ١٩٨٨ بما يعادل ٣٦% فى القيمة و٢١% فى الكمية بالنسبة للدول المتقدمة خلال ست سنوات من ١٩٩٥–٢٠٠٠ وبما يعادل ٢٤% فى القيمة و١٤% فى الكمية بالنسبة للدول النامية خلال العشر سنوات من ١٩٩٥- ٢٠٠٤ .

د- ويتضح مما تقدم أن الدول النامية تخضع لنفس ضوابط تحرير القطاع الزراعي مثلما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة والإمتياز الوحيد هو معدلات الخفض الأقل والفترات الأطول فى جداول التنفيذ .

٣- الإختلالات فى الإتفاقية والتى تضر بالدول النامية

تتضمن إتفاقية الزراعة العديد من الإختلالات غير المواتية للدول النامية . وتظهر هذه الإختلالات بوضوح فى أن "الإتفاقية قد أتاحت للدول المتقدمة مساحة لزيادة دعمها المحلي – بدلا من تخفيضه – وأن تستمر فى تقديم الدعم لصادراتها وتوفير حماية خاصة لمزارعيها فى فترات زيادة الواردات وتراجع الأسعار المحلية. أما الدول النامية فلا يمكنها إستخدام الدعم المحلي لما يزيد عن الحد الأدنى (١٠% من القيمة الكلية للإنتاج الزراعي) أو دعم الصادرات ، أو إجراءات الحماية الخاصة لمزارعيها – مع إستثناء بسيط لتحقيق أهداف محدودة جداً – . وبناء على ذلك ، يمكن للدول المتقدمة بأن تستمر فى إلحاق الضرر بالتجارة الزراعية إلى حد بعيد والإستمرار فى ذلك. أما الدول النامية ، فليس مسموحا لها إستخدام الدعم أو الحماية الخاصة" (١) .

أ- الخلل الخاص بالدعم المحلي

(١) ويمثل الدعم المحلي أحد صور الخلل الأساسي . حيث يسمح للدول المتقدمة بالإستمرار فى هذا الدعم حتى ٨٠% بعد فترة الست سنوات. وعلى النقيض، لا يتاح لغالبية الدول النامية تقديم الدعم بسبب قلة مواردها ، بل هى ممنوعة الآن من تقديم دعما لما يزيد عن الحد الأدنى .

---

(1) Das, Bhagirath Lal, Negotiations on Agriculture and Services in the WTO: suggestions for modalities / Guidelines. Trade & Development Services No. 10. penang, Malaysia, Third World Network .

(٢) إضافة لذلك ، فهناك أنواعا عديدة من الدعم المحلي يطبق معظمه فى الدول المتقدمة وتم إعفاءه من التخفيض . وبينما يتاح للدول المتقدمة أن تقلل دعمها إلى ٨٠% ، فقد رفعت فى نفس الوقت الدعم المعفى من التخفيض بصورة كبيرة. والمحصلة ، أن الدعم المحلي الكلي فى الدول المتقدمة أعلى كثيرا مقارنة بالمستوى المقرر فى فترة الأساس من ١٩٨٦ – ١٩٨٨ .

(٣) وبناء على ما تقدم ، فقد كان الدعم فى دول الجماعة الأوروبية فى فترة الأساس ١١٠,٧٧١ مليار دولار (بما يعادل ١٠٠,٦٢٤ مليار يورو ويشكل ٢,٧% من إجمالى الناتج القومى) ثم زاد فى عام ٢٠٠٢ ليصل إلى ١١٢,٥٦٤ مليار دولار (بما يعادل ١١٩,٤٣٨ مليار يورو ويشكل ١,٣% من إجمالى الناتج القومى) . وكانت المستويات المناظرة فى الولايات المتحدة ٦٨,٥٣٢ مليار دولار (بما يعادل ٦٢,٨٠٤ مليار يورو ويشكل ١,٤% من إجمالى الناتج القومى) ثم زاد فى عام ٢٠٠٢ ليصل إلى ٩٠,٢٧٣ مليار دولار (بما يعادل ٩٥,٧٨٥ مليار يورو ويشكل ٠,٩ % من إجمالى الناتج القومى) [1] .

(٤) أما الإعفاء من التقليل المطبق على الدول النامية فيقتصر على أربع مجالات، هي:

(أ) دعم المدخلات المقدمة للمزارعين الفقراء.

(ب) دعم تحسين الأراضي الزراعية.

(ج) الدعم المقدم لتحويل الأرض عن إنتاج محاصيل غير قانونية مثل المخدرات.

(د) الدعم المقدم لتوفير الغذاء للفقراء.

وهو نطاق محدود للغاية ولا تستفيد منه إلا القليل من الدول النامية[2]. بالإضافة إلى ذلك ، فإن الدعم المعفى من التخفيض وتستخدمه الدول المتقدمة، يعتبر محصن ضد أي إجراء مضاد. بمعنى، أنه لا يمكن إخضاعه للرسوم المضادة ولا يمكن تطبيق آلية تسوية منازعات الرسوم ضده . وفى المقابل، فإن الدعم المعفى من التخفيض وتستخدمه الدول النامية لا يحظى بكل هذه الحصانة.

---

(1) OECD, Agricultural Policies in OECD Countries: Monitoring and Evaluation, 2003,Paris.
(2) Das, Bhagirath Lal, The WTO Agreements: Deficiencies, imbalances and required changes, penang, Malaysia, Third World Network, 1998.

ب- الخلل الخاص بدعم الصادرات

وفيما يتعلق بدعم الصادرات ، يكون للدول المتقدمة الحق فى أن تحتجز ٦٤% من مخصصات ميزانياتها و ٧٩% من مخصصات الدعم على مدى ست سنوات. أما الدول النامية فهي أساسا لا تستخدم دعم الصادرات بل ومحظور عليها إستخدامه، أما تلك التى كانت تدعم الصادرات فعليها تقليل الدعم .

ج- الخلل الخاص بالحماية الخاصة للمزارعين

(١) وهو الخلل المتعلق بإسلوب تنفيذ النص المتعلق بـــ " الإجراء الوقائي الخاص " ويتمثل فى إلزام الدول التى كانت تطبق إجراءات غير فرض الرسوم أو القيود الكمية على الواردات على إزالة هذه الإجراءات وتحويلها إلى رسوم مكافئة. والدول التى تعهدت بفرض هذه الرسوم بالنسبة لمنتج ما حصلت على ميزة " الإجراء الوقائي الخاص " وهو ما يمكنها من حماية مزارعيها عندما تزيد الواردات عن حدود معينة أو تتراجع الأسعار عن مستوى معين . أما الدول التى لم تتعهد بفرض هذه الرسوم فلم تحصل على هذه التسهيلات الخاصة . وهذا الوضع فيه إجحاف واضح بالدول النامية والتى لم يكن بها أصلا أي إجراءات خلاف الرسوم ، وبالتالي لم تكن بحاجة لفرض رسوما . والنتيجة ، هي أن الدول المتقدمة التى أسهمت فى إلحاق الضرر بالتجارة ، تم السماح لها بحماية مزارعيها ، بينما الدول النامية والتى لم تسهم فى مثل هذه الممارسات لا تستطيع أن تقدم حماية خاصة لهم [1] .

(٢) وهذا الخلل يبدو واضحا عندما يؤخذ فى الإعتبار القيد على إستخدام النص المتعلق بالإجراء الوقائي العام – طبقا للجات – بالنسبة للقطاع الزراعي . فالشرط الضروري لإتخاذ هذا الإجراء أن يكون هناك ضررا (أو تهديدا) بالإنتاج المحلي وهو ما سيكون من الصعب إيضاحه فى هذا القطاع بسبب الإنتشار الكبير للمزارعين على أرض الدولة.

---

(1) Das, Bhagirath Lal, The Third World Network . The multilateral trading system : a development perspective. Report prepared for the UNDP, New York, 2001.

د- الخلل الخاص بوضع الزراعة فى إقتصاديات الدول النامية

وبصرف النظر عن هذه المشكلات المحددة فى مجالي الدعم والحماية، فهناك مشكلة أساسية فى إتفاقية الزراعة، فهي تستند إلى فرضية أن الإنتاج والتجارة فى هذا القطاع من المفترض تنفيذهما على أساس تجاري . وهذه فرضية خاطئة لأن إتجاه التركيز فى الدول النامية على الزراعة ليس بسبب أرباحها التجارية بل بسبب أن الأراضي موجودة فى حيازة الأسر لأجيال متعاقبة، ولا يوجد مصدرا آخر للدخل سواها . ولو طلب من هؤلاء المزارعين مواجهة المنافسة الدولية فهم خاسرون بالقطع. وسيترتب علي ذلك بطالة ضخمة ، وإنهيار الإقتصاد الريفي فى الدول النامية الذي يقوم على الزراعة بصفة أساسية (١) .

٣- مظاهر فشل الدول المتقدمة فى تقليل حمايتها أو دعمها على نحو فعال

لقد ثارت مشكلتان رئيسيتان بعد عدة سنوات من تنفيذ إتفاقية الزراعة، هما:

الأولى : أن الدول المتقدمة لم تهتم بتنفيذ إلتزاماتها .

والثانية : وأن الدول النامية قد واجهت مشكلات خطيرة من جراء ذلك أو من ضرورة أن تنفذ إلتزاماتها .

وكان من المتوقع أن تحد إتفاقية الزراعة من المستويات الحمائية العالية فى الدول المتقدمة ، من منطلق إتاحة مدخلا للأسواق أمام الدول النامية التى يفترض تمتعها بميزة نسبية فى المنتجات الزراعية. ولكن فى الواقع لم تحرز الدول المتقدمة إلا تقدما ضئيلاً فى مجال خفض الحماية الزراعية أو الدعم . وتتلخص مظاهر فشل الدول المتقدمة في تقليل الدعم والحماية ، في الآتي:-

أ- الرسوم العالية على بعض السلع الزراعية ذات الأهمية للدول النامية

أخضعت الدول المتقدمة فى أول عام بعد سريان إتفاقية الزراعة العديد من السلع لأسقف عليا من الرسوم (فى الولايات المتحدة كانت الرسوم للسكر ٢٤٤% وللفول السوداني ١٧٤% ، وفى دول الإتحاد الأوروبي كانت الرسوم للحوم ٢١٣% وللقمح ١٦٨% ، وفى اليابان كانت للقمح٢٥٣% ، وفى كندا كانت للزبد ٣٦٠% وللبيض ٢٣٦%) ووفقا للإتفاقية ، فقد إحتاجت الدول المتقدمة لتقليل هذه الرسوم بما يعادل ٣٦% فقط فى المتوسط ، إلى فترة زمنية إمتدت حتى نهاية عام ٢٠٠٠ ، ولذلك ظلت أسعار بعض المنتجات عالية للغاية .

(1)Das, Bhagirath Lal, Negotiations on Agriculture and Services in the WTO: suggestions for modalities Guidelines. Trade & Development Services No. 10. penang, Malaysia, Third World Network

ب- إزدياد الدعم المحلي بدلا من تخفيضه

(١) رغم إلزام الإتفاقية الدول المتقدمة بتقليل القياس الإجمالي للدعم ، إلا أن القيمة الإجمالية له قد زادت ، وعلى عكس المتوقع . حيث أدرجت أنواعا معينة من الدعم تحت هذا المقياس بينما تم إعفاء فئتين منه – تم إدراجهم في المربعين الأخضر والأزرق - ، بل ورادت من الدعم المعفى بصورة كبيرة، وهو ما أضاع الهدف المرجو من خفض القياس الإجمالي للدعم . كذلك ، زادت هذه الدول من الدعم المحلي الإجمالي. ووفقا لبيانات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ، فإن مكافئ الدعم للمنتج فى كل الدول المتقدمة قد زاد من ٢٤٧ مليار دولار فى الفترة الأساسية (١٩٨٦ - ١٩٨٨) ليصل إلى ٢٧٤ مليار دولار عام ١٩٩٨ . (زاد فى دول الإتحاد الأوروبي من ٩٩,٦ مليار دولار إلى ١٢٩,٨ مليار دولار ، وفى الولايات المتحدة من ٤١,٤ مليار دولار ليصل إلى ٤٦,٩ مليار دولار) [1]

(٢) وقد أوضحت تغطية شاملة قامت بها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بخصوص الدعم المحلي فى الزراعة ، إرتفاع قيمة الدعم الإجمالي للثلاثين دولة الأعضاء في المنظمة من ٣٠٢,٢٥١ مليار دولار فى فترة الأساس (بما يعادل ٢٧٥,٠٢٩ مليار يورو ويشكل ٢,٣% من إجمالى الناتج القومى) إلى ٣١٨,٣٠٠ مليار دولار أمريكى فى عام ٢٠٠٢ (بما يعادل ٣٣٧,٧٣٧ مليار يورو ويشكل ١,٢% من إجمالى الناتج القومى) [2] .

(٣) وما يثير التساؤل هو أنه رغم إفتقار معظم الدول النامية لنظام دعم للصادرات، فقد حظرت عليها إتفاقية الزراعة الأخذ بهذا النظام أو محاولة رفع قيمة الدعم فى المستقبل[3]. الأمر الذي أدى إلى تواجد خلل هائل نتج عن تقديم الدول المتقدمة دعما محليا كبيرا لكونها قادرة على الإستمرار فى جزء كبير منه – وبسبب ثغرات الإتفاقية التي تمكنها من ذلك – أما الدول النامية فيحظر عليها ما هو فى غير قدرتها الفعلية (تقديم الدعم) .

---

(1) Das, Bhagirath Lal, ' Agriculture talks must first set right UR inequities '. SUNS #470, 10 July 2000.

(2) OECD, Agricultural policies in OECD countries: Monitoring and Evaluation. 2003,Paris.

(3) Das, Bhagirath Lal, The WTO Agreements: Deficiencies, imbalances and required changes, penang, Malaysia, Third World Network, 1998.

ج- دعم الصادرات لا يزال كبيرا

فيما يتعلق بدعم الصادرات ، فقد ألزمت الإتفاقية الدول المتقدمة بتقليل الميزانية المخصصة لهذا الدعم بما يعادل ٣٦% وتقليل الكمية الإجمالية للصادرات التى يغطيها الدعم بنسبة ٢١%. وذلك بناء على، المستوى الأساسي الذي هو متوسط المستوى السنوى بالنسبة للفترة من ١٩٨٦- ١٩٩٠، وأن يتم الخفض خلال الفترة من ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ . وعلى ذلك، فإنه حتى عام ٢٠٠٠ فإن مستوى دعم الصادرات لا يزال كبيرا بما يوازي ٦٤% عن المستوى الأساسي .

٤- تأثير الدعم الذي تقدمه الدول المتقدمة ، على الدول النامية

نتج عن دعم الزراعة فى الدول المتقدمة أن مستويات الإنتاج تظل عالية على نحو مصطنع ، وقيام منتجوهم بتصدير الزيادة لديهم إلى دول أخرى ، وغالبا ما يتم إغراق الأسواق العالمية بأقل من تكلفة الإنتاج بالدول المصدرة . وترتب على هذا تحمل مزارعوا الدول النامية العديد من الخسائر في إحدى الصور التالية:

أ- ضياع الفرص التصديرية إلى أسواق الدول المتقدمة التى تستخدم الدعم وما ينتج عنه من إغلاق مداخل أسواقها أمام منتجات الدول النامية .

ب- ضياع الفرص التصديرية المتاحة فى أسواق الدول النامية المستوردة لمنتجات الدول المتقدمة المدعومة سعرياً .

ج- خسارة حصتهم السوقية بأسواقهم المحلية بسبب تدفق الواردات المدعومة ذات السعر الرخيص المصطنع.

وفيما يلي بعض الأمثلة علي التأثيرات المترتبة علي تقديم الدعم بالدول المتقدمة .

أ- قمح المملكة المتحدة

(١) فى عام ٢٠٠٠ كان سعر القمح عالميا هو ٧٣ جنيه إسترليني للطن فى الوقت الذي كانت تكلفة إنتاجه فى المملكة المتحدة ١١٣ جنيه إسترليني للطن ، بينما كان سعر القمح الجاهز للتصدير هو ٧٠ جنيه إسترليني للطن. وعلى ذلك ، فإن سعر البيع فى المملكة المتحدة قد قل بما يساوي ٤٣ جنيه إسترليني عن تكلفة الإنتاج، فكيف إستطاع المزارع البيع بسعر أقل من تكلفة الإنتاج؟.السبب هو الدعم الكبير الذي تقدمه الحكومة

في شكل مدفوعات مباشرة ، أى دعم كل هكتار مزروع قمح (٢٢٦ جنيه إسترليني لكل هكتار فى عام ٢٠٠١) للتعويض عن التحول من النظام السابق للدعم السعري ، والدعم مقابل عدم الزراعة (٢٢٦ جنيه إسترليني أخرى لكل هكتار) .

(٢) وبمقتضى نظام الدعم السابق ، كان على الحكومة تقديمه من خلال التدخل السعري أى بالشراء من المزارعين بسعر يزيد عن سعر السوق العالمي، وقد ساهم ذلك فى إستمرار المزارعين فى ممارسة أعمالهم . وفى الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٩ قل الدعم السعري ، ومن ثم ، إنخفض سعر قمح الإتحاد الأوروبي خلال عشر سنوات ، إلى نقطة أصبح عندها السعر يماثل السعر العالمي، وتم الإستعاضة عن ذلك بزيادة المبالغ المدفوعة مباشرة . وعلى هذا، يحصل المزارعون على عوائدهم الإضافية ليس فى شكل سعر أعلى مصطنع ، ولكن بحصولهم على مدفوعات مباشرة (أو منح). والأثر هو نفسه، فالمزارعين يحصلون على عائد عالى حتى فى حالة عدم دعمهم، ويظلون ذو ى قدرة إقتصادية رغم أن السعر المدفوع لهم أقل من تكلفة الإنتاج بكثير.

(٣) إضافة لذلك ، فإن هذا التحول من دعم السعر إلى الدعم بالمبالغ المباشرة (المنح) ، يمكن مزارع المملكة المتحدة أو الإتحاد الأوروبي من التمتع بسعر يماثل أو يقل عن السعر العالمي ، وبالتالي يصبح المزارعون قادرون على البيع فى السوق العالمي ، بسعر منخفض وبطريقة مصطنعة ودون حاجة لدعم الصادرات .

(٤) تأثير دعم قمح المملكة المتحدة علي بعض الدول النامية

(أ) نتيجة لقيام بعض الدول النامية بإستيراد القمح المنخفض سعرياً والذي توفره المملكة المتحدة وباقي دول الإتحاد الأوروبي ، ثم قيامها بمعالجته وتصديره فى شكل دقيق لدول أخرى ، أن وجدت بعض الدول المستوردة للقمح (مثل كينيا) أن وارداتها من هذا المحصول الرخيص قد ألحقت ضررا بالغاً بصناعة الدقيق المحلي بها .

(ب) وجدت إندونيسيا أن الإتحاد الأوروبي وغيره من المصدرين أغرقوا سوقها المحلي بالدقيق رخيص الثمن (١) .

ب- سكر الإتحاد الأوروبي

(١)يتمسك الإتحاد الأوروبي بسعر عال للسكر المحلي يفوق سعره بالسوق العالمي، نتيجة لإعادة تمويل صادرات الشركات والمزارعين المحليين (بإجمالي١,٥ مليار يورو) ، وهذه الأموال هى الفارق بين السعرين المحلي والعالمي. ويسمح ذلك للمزارع محدودة النشاط بالبيع بأسعار أقل من سعر الإتحاد الأوروبي وتكلفة الإنتاج به . الأمر الذي أدى إلى إنتاج المملكة المتحدة ١,٣ مليون طن سكر ، تقوم بتصدير ٦٠٨,٠٠٠ طن خارج الإتحاد الأوروبي ٩٠,٠٠٠ طن لباقي دوله.

(٢) تأثير دعم سكر الإتحاد الأوروبي على بعض الدول النامية يسمح نظام السكر بالإتحاد الأوروبي للمزارعين الأوروبيين الذين ينتجون بتكلفة عالية أن يحققوا الإستفادة على حساب المنتجين الأكثر كفاءة بجنوب إفريقيا الذين يخسرون وظائفهم والفرص التصديرية [١].

ج- القطن الأمريكي

(١) تتأثر البرازيل والدول الإفريقية نتيجة للدعم الأمريكي لهذا المحصول، (عام ٢٠٠١ تم الدعم بمقدار ٤ مليار دولار أمريكي مقابل ٣ مليار دولارا ثمن محاصيل تم زراعتها فى الولايات المتحدة) . حيث تبلغ تكلفة الإنتاج الأمريكي ضعف سعر السوق العالمي وهو ٤٢ سنت للرطل الواحد . ومع ذلك ، زاد المزارعون الأمريكيون حصتهم فى الصادرات العالمية خلال ١٥ سنة حيث يمثل نصيبهم حاليا ثلث الإنتاج العالمي .

(1) Actionaid. Farmgate: The development impact of agricultural subsidies, Actionaid, London, 2002.

(2) CAFOD. "Dumping on the poor". CAFOD, London, 2002.

(٢) أثير دعم القطن الأمريكي على بعض الدول النامية وفقا لأحد التقارير المنشورة [1] ، فقد خسرت الدول الإفريقية ٣٠١ مليون دولارا فى شكل صادرات ضائعة . وخسرت بوركينا فاسو ومالي وبنين ما يعادل ١- ٢ % من الناتج القومي لديهم .

٥- مشكلات تحرير الواردات على الدول النامية

أ- عام

وفقا لما جاء فى إتفاقية الزراعة ، فإنه يتعين على الدول النامية إزالة القيود خلاف الرسوم على المنتجات الزراعية وتحول إلى رسوم . وقد أدى ذلك إلى إلحاق الضرر بالعديد من المزارع الصغيرة التى أصبحت غير قادرة على المنافسة مع الواردات الرخيصة . كذلك ، أصبحت مشكلة عدم القدرة على تحقيق الأمن الغذائي أمراً خطيراً للغاية لدى العديد من الدول النامية والتى لم تعد قادرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء وخاصة فى ظل قلة المتاح من العملة الصعبة مما يعيق الإستيراد .

ب- دراسات منظمة الفاو ٢٠٠٠ - ٢٠٠١

قامت منظمة الفاو بعمل دراسة شاملة عن تأثيرات إتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية ، حيث إحتوت إستطلاعاً للرأى شمل ١٤ دولة نامية تقوم بتنفيذ الإتفاقية . وكشفت نتائج هذه الدراسة عن ما يلي: [2]

(١)أن تحرير الواردات كان له تأثيرات هامة . فقد زاد متوسط القيمة السنوية لواردات الأغذية خلال الفترة من ١٩٩٥ – ١٩٩٨ عما كان عليه فى ١٩٩٠ – ١٩٩٤ وذلك فى جميع الـــ١٤ دولة ، وتراوحت الزيادة ما بين ٣٠ % فى السنغال إلى ١٦٨ % فى الهند ، وتضاعفت فاتورة الإستيراد.

(٢)أن الزيادات فى واردات الأغذية كانت أكبر بشكل عام من الزيادات فى الصادرات الزراعية . وتحقق نمو الصادرات فى دولتين فقط أما بالنسبة

---

(1) *Oxfam, Report On effects of removal of subsidies in southern Africa. London, 2002.*

(2) *FAO. Agriculture, Trade and Food Security , vol. II . Rome, Food and Agriculture organization, 2000,PP3 -26.*

لغالبية الدول الأخرى فإن زيادة الواردات غطت على زيادة الصادرات . كذلك ، فقد حددت الدراسة نسبة الواردات الغذائية بالقياس إلى الصادرات الزراعية ووجدت أن النسبة كانت أعلى فى ١١ دولة من الـ ١٤ خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤. وتبين هذه النتائج سلبية التجربة حيث أوضحت أن الزيادة فى فاتورة الواردات الغذائية تفوق بكثير أى زيادة فى حجم الصادرات الزراعية. ولقد كانت أسوأ هذه التجارب هي التي مرت بها السنغال (زيادة مقدارها ٨٦%) وبنجالاديش (٨٠%) والهند (٤٩%) . وكما خلصت الفاو فإن: "غالبية الدراسات أظهرت عدم وجود تحسن فى الصادرات الزراعية خلال فترة الإصلاح حيث تتزايد فاتورة واردات الأغذية بإستمرار فى معظم الدول النامية، وخاصة فى مجال الألبان والدواجن . أما تحرير التجارة فقد أدى إلى حدوث زيادة فورية فى واردات الأغذية ، ولم تستطع هذه الدول زيادة صادراتها الزراعية بسبب حواجز السوق ، والمنافسة التى مصدرها الصادرات المدعومة" (١) .

(٣) وبرغم أن الرسوم المفروضة كانت عالية بشكل عام ، إلا أن الرسوم المطبقة كانت أكثر إنخفاضا فى المتوسط وذلك فى الدول التي شملها المسح. وقد أعادت معظم الدول صياغة سياساتها المحلية وفقا لبرامج التعديل الهيكلي . وبلغ متوسط الأسعار المطبقة فى ١٢ دولة من الـ١٤ حوالي٢٢% بينما بلغ المعدل المقيد ٩٠% . وكانت بعض الدول مجبرة على أن تجعل الأسعار المطبقة أقل من تلك التى فرضتها منظمة التجارة العالمية بسبب شروط منح القروض . وبينما كانت الرسوم المفروضة عالية فى متوسطها العام ، فقد وجدت بعض الإستثناءات ، فأسعار الرسوم فى مصر كانت منخفضة (٢٨% فى المتوسط) ، ورسوم الهند الملزمة كانت صفر بالنسبة لـ١١ سلعة (بما فى ذلك أصناف حرجة مثل الأرز وبعض الحبوب)، وجميع الرسوم الزراعية بسيريلانكا كانت مقيدة عند ٥٠% مع وصول الرسوم المطبقة عام ١٩٩٩ إلى ٣٥% .

---

(1) FAO. Agriculture, Trade and Food Security , vol. II . Rome, Food and Agriculture organization, 2000, P.30.

(٤) أفادت بعض دراسات الحالة حدوث زيادات فى الواردات لبعض المنتجات خاصة منتجات الألبان واللحوم . وفى بعض المناطق خاصة الكاريبي ، واجهت الصناعات المنافسة للواردات مصاعب جمة ، وفى غينيا كانت هناك زيادات فى الواردات فى المواد الغذائية والتى كان يتم إنتاجها محليا فى الثمانينيات[١] وفى سيريلانكا أدت الإصلاحات فى السياسة الزراعية والزيادات المصاحبة فى الواردات الغذائية لحدوث ضغوط على العديد من القطاعات المحلية ، وأثرت بالسلب على فرص العمل بالريف ، وهناك أدلة واضحة على حدوث تأثير غير مرض للواردات على المنتج المحلي من الخضراوات والموز والبطاطس . وأدى تناقص المساحات المزروعة من هذه المحاصيل إلى التأثير بالسلب على حوالي ٣٠٠,٠٠٠ شخص يعملون فى الإنتاج والتسويق [٢].

(٥) كان هناك إتجاها عاما نحو تقليص أعداد المزارع مع تزايد الضغوط التنافسية فى أعقاب تحرير التجارة ، وأدى ذلك إلى تهميش عمال الزراعة والإستغناء عن عدد كبير منهم ، وتزايد معاناة صغار المزارعين والجماعات التى تعاني من نقص الغذاء [٣] . ورصدت الدراسة ما حدث فى البرازيل خاصة ، حيث تقلصت أعداد وأحجام المساحات المنزرعة مما أثر بالسلب على صناعات الألبان والذرة وفول الصويا ، والتعاونيات التقليدية ، وأدى إلى تهميش صغار المزارعين.

٦ – مشكلات تقليل أو إلغاء الدعم بواسطة الدول النامية

أ– كما تم توضيحه ، فقد تعرضت الدول النامية للتضييق عليها بالنسبة للدعم المحلي الذي تقدمه لمزارعيها. وقد إعتبر مقدار الدعم الكلي عن عام ١٩٩٥ سقفا لا يصح تخطيه ، ومطلوب من الدول النامية (بإستثناء الأقل نمواً) أن تقلل هذا المقدار بما يعادل ١٣,٣% خلال فترة عشر سنوات . وقد تم إستثناء الدول النامية من عقوبة تقديم الدعم فى حدود ١٠% من قيمة الإنتاج (لمنتج معين) و١٠% من قيمة الإنتاج . الزراعي الإجمالي ، وإعفاءات لأغراض محددة (مثل دعم المدخلات للمزارعين الفقراء).

---

(1) FAO. Agriculture, Trade and Food Security , vol. II . Rome, Food and Agriculture organization, 2001
(2)Ibid.. 325 - 26 .
(3) Ibid.

ب- وتمنع الإستثناءات الدول النامية من زيادة مستوى الدعم المحلي لمزارعيها، بل وعليها تقليل مستوياته. أما الدول المتقدمة والتي قدمت مستويات عالية من الدعم المحلي ، فقد ألزمت نفسها بتقليل محدود لمستويات هذا الدعم. وبالنسبة لمعظم الدول النامية التى كانت تقدم مستويات دعم منخفض للغاية فإنها لا تستطيع زيادته حاليا بما يتخطى حاجز الإعفاءات الموضوعة. وحتى فى المجالات التى يسمح فيها بالدعم المحلي ، فإنّ هذه الدول تشكو من قلة الموارد المالية التى تقدمها فى هذا المجال .

ج- وتتمثل الإمتيازات المقدمة للدول النامية فى كون معدلات الخفض (فى الرسوم والدعم المحلي ودعم الصادرات) هي ثلثي الإمتيازات للدول المتقدمة ، وأن هناك فترة تنفيذ أطول (عشر سنوات مقارنة بست للدول المتقدمة) . أما الدول الأقل نموا فهي معفية من التخفيضات فى الدعم . وتعد هذه الإمتيازات قليلة الأثر، خاصة على ضوء السماح للدول المتقدمة بالإستمرار فى الحفاظ على المعدلات العالية للغاية من الإجراءات الحمائية ضد الواردات والدعم الزراعي .

د- وقد ظهرت مشكلات خطيرة تتعلق بالتنفيذ فى الدول النامية. فقد طلب من بعضها تقليل أو إلغاء الدعم أو إلغاء إقامة مؤسسات لمساعدة المزارعين فى تسويق منتجاتهم، وذلك وفقا لشروط القروض التى وضعتها مؤسسات دولية أو إقليمية مانحة لهذه القروض . وبناء على ذلك، فإن هناك ممارسات غير عادلة تتمثل فى تطبيق المعايير المزدوجة ، حيث يسمح للدول المتقدمة بالإبقاء على أو زيادة دعمها المحلي ، بينما يستوجب على الدول النامية تقليل الدعم المقدم للقطاع الزراعي أو إلغائه . وفيما يلي أمثلة على ذلك :-

(١) إفريقيا الجنوبية

تم خفض الدعم فى دول إفريقيا الجنوبية أو إلغائه ، مع إلغاء مجالس التسويق بتأثير من الشروط التى فرضها البنك الدولى عند منح القروض . وفى دراسة عن هذه التأثيرات تناولت كل من مالاوى وزامبيا وموزمبيق ، تبين أن هناك نقصا شديداً فى المدخلات ، وتوفير الإئتمان فى بعض الحالات ، وتم تحرير إحتياطات الأغذية . وفى زامبيا تم إلغاء

دعم الذرة والأسمدة . وأوضحت دراسة أجراها البنك الدولي عليها عام ٢٠٠٠ أن " إلغاء الدعم أدى إلى الركود والتباطؤ بدلا من نمو القطاع الزراعي" [١] .

(٢) باكستان

لكي تستجيب باكستان لشروط منح القروض من بنك التنمية الزراعية، فقد خفضت المشتريات الحكومية من القمح (من ٨,٥ إلى ٤ مليون طن قمح)، وأغلقت العديد من مراكز المشتريات الحكومية، وكان لذلك تأثيرات سلبية على العديد من صغار المزارعين الذين لا يستطيعون البيع بسعر المشتريات الحكومية، ومن ثم ، إضطروا لبيع منتجاتهم بسعر رخيص ، وبخسارة فى أغلب الأحوال [٢].

---

(1) Oxfam report on reduction of subsidies in developing countries , 2002 .
(2) Actionaid . Farmgate: The development impact of agricultural subsidies, Actionaid, London, 2002.

ملخص نتائج مؤتمر كانكون فى القطاع الزراعى

م	القضية المطروحة	موقف الدول النامية	موقف الدول المتقدمة
١	**خفض الدعم المقدم من الدول المتقدمة لصادراتها الزراعية.**	١- تقدم عدد من الدول النامية وعلى رأسها الهند وباكستان وماليزيا والبرازيل بمقترح يقضى بإلغاء جميع أنواع الدعم الذى تقدمه الدول المتقدمة لمنتجاتها الزراعية . ٢- كما طالبت الدول النامية الأعضاء فى مجموعة الـ ٢٠ (مجموعة جديدة تشكلت فى إطار مفاوضات الزراعة وتضم كل من البرازيل والهند والصين ومصر وجنوب إفريقيا) بإلغاء دعم الصادرات الزراعية كليا، مع ضرورة تحديد إطار زمنى لإزالة هذا الدعم.	١- عارضت أمريكا وكندا واليابان وأستراليا ونيوزيلاندا إلغاء الدعم كليا ، وتقدمت كل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبى بإقتراح ينص على إجراء تخفيضات محدودة على الدعم الذى تقدمه تلك الدول على منتجاتها الزراعية . ٢- لم يمانع الإتحاد الأوروبى بحث إلغاء الدعم إذا شمل جميع الدول ومختلف السلع مع تأكيد ضرورة أن تقوم الدول النامية بدورها بتخفيض تعريفاتها العالية على الواردات .

م	القضية المطروحة	موقف الدول النامية	موقف الدول المتقدمة
		٣- إقترحت بعض الدول النامية وعلى رأسها المكسيك حلا وسطا يطالب كل من الولايات المتحدة وأوروبا بتقديم تنازلات فيما يتعلق ببرامجها الضخمة لدعم الإنتاج الزراعى مع تحديد موعد للإلغاء التدريجى لهذا الدعم. وقد شككت باقى الدول النامية فى إمكانية حدوث ذلك نظرا لقوة جماعات الضغط الزراعية فى أوروبا ، وأعربت عن أسفها لعدم تضمين مشروع البيان الختامى إلتزاما صريحا لإلغاء دعم الصادرات الزراعية كليا وأن هذا المشروع يتضمن نقاطا غامضة كثيرة وحذرت من أنه ما لم يحدث تحرك مهم فى المجالات التى تشغل إهتمام الدول النامية فإن هناك خطر من عدم التوصل إلى أى نتيجة. ٤- وقفت بعض الدول النامية – ومن بينها الكثير من الدول الإفريقية – موقفا معاكسا لذلك ، وهى الدول المستوردة الصافية للغذاء ، كونها تتمتع بمزايا إستيرادية للسلع الغذائية ، خاصة أن إلغاء الدعم سوف يؤدى إلى إرتفاع فاتورة الإستيراد لها .	

م	القضية المطروحة	موقف الدول النامية	موقف الدول المتقدمة
٢	**الدعم العالى الذى تقدمه الولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوروبى لمزارعى القطن بها .**	طالبت كل من بوركينا فاسو وتشاد وبنين ومالى ، الولايات المتحدة بإلغاء الدعم المحلى المقدم لمزارعى القطن بها والذى يصل إلى ٤ مليار دولار سنوياً مما يؤثر سلبا فى صادرات القطن للدول الأربع فى السوق الدولية ، والتى تشكل أكثر من ٨٠% من عوائد صادراتها الكلية ، كما طالبت بتعويضها عن الخسارة التى تكبدتها من جراء المنافسة غير العادلة المترتبة على هذا الدعم الذى أدى إلى خفض أسعار القطن فى الأسواق الدولية إلى النصف خلال الفترة من ١٩٩٧– ٢٠٠٢. وقد فوضت الدول الأعضاء فى مجموعة الـ ٢٠ مصر للقيام بالتفاوض بإسمها مع كل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبى لدعم مطلبها الخاص بتخفيض الدعم الذى تقدمه لمزارعى القطن بها .	١– رفضت الولايات المتحدة رفضا قاطعاً هذا الطلب – يرى المراقبون أن سبب رفض الولايات المتحدة لهذا الطلب لأنه سوف يؤثر على المزارعين فى الجنوب ومعظمهم من "الجماعات السوداء الفقيرة" التى لا يمكن تجاهل أصواتها الإنتخابية – بل وطالبت الدول الإفريقية بالتحول إلى إنتاج المنسوجات والملابس للإستفادة من المعاملة التفضيلية فى السوق الأمريكية بدلا من الإكتفاء بتصدير القطن الخام . ٢– أعلن الإتحاد الأوروبى عن إستعداده لتغيير نظم الدعم المحلى المقدم لزراعات القطن كخطوة من جانبه لدعم منتجى الأقطان فى كل من إسبانيا واليونان، والمعروف أن الإتحاد الأوروبى يقدم نحو ٧٠٠ مليون يورو سنويا لدعم زراعة القطن .

م	القضية المطروحة	موقف الدول النامية	موقف الدول المتقدمة
٣	**الأغذية المعدلة وراثيا.**	طالبت الدول النامية بعدم فرض إستخدام الأغذية المعدلة وراثيا على أى دولة سواء متقدمة أو نامية تحت مظلة تحرير التجارة ، كما يجب أن تراعى وجهات نظر المستخدمين ، وأنه على منظمة التجارة العالمية أن توجد آلية معينة للإرتقاء بالعلم والتكنولوجيا فى الدول النامية لتمكينهم من الإستفادة من إيجابيات تلك الأغذية وتجنب سلبياتها .	<u>١- الولايات المتحدة</u> طلبت الولايات المتحدة رسميا بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٨ من منظمة التجارة العالمية إعلان مخالفة الإتحاد الأوروبى لقواعد التجارة الحرة برفضه القبول لمعظم المنتجات المعدلة جينيا . <u>٢- الإتحاد الأوروبى</u> رد الإتحاد الأوروبى بأن النظام فى دول الإتحاد الأوروبى بشأن الأغذية المعدلة جينيا ، واضح ويتسم بالشفافية وخالٍ من التحيز . كما أكد أن دول الإتحاد لم تسمح بزراعة أو إستيراد محاصيل معدلة جينيا منذ ١٩٩٨ .
٤	**الدعم المباشر للمزارعين.**	طالبت الدول النامية من خلال مجموعة الـ ٢٠ الدول المتقدمة بالتخلى عن الدعم المحلى المباشر للمزارعين والرامى إلى تشجيعهم على تحديد إنتاجهم الزراعى دون أن يتكبدوا أى خسائر مادية .	رفضت دول الإتحاد الأوروبى وعلى رأسها فرنسا هذا المقترح .

م	القضية المطروحة	موقف الدول النامية	موقف الدول المتقدمة
٥	**النفاذ إلى الأسواق :** أ- خفض التعريفات على السلع الزراعية .	طالبت الدول النامية ممثلة فى مجموعة الـ ٢٠ بخفض التعريفات الجمركية على السلع الزراعية (بلغت هذه الرسوم فى الولايات المتحدة للسكر ٢٤٤% وللفول السودانى ١٧٤% وفى دول الإتحاد الأوروبى كانت للقمح ١٦٨% ، وفى اليابان كانت للقمح ٢٥٣% وللأرز ٤٩٠%).	١- أوضحت الولايات المتحدة أن ٧٠% من التعريفات الجمركية التى يدفعها مصدروا الدول النامية يتم فرضها من قبل دول نامية أخرى ، وهو ما يعنى أن إستفادة الدول النامية من إلغاء هذه القيود والتعريفة ستكون ضخمة . وإضافت أن هناك تنسيقا يجرى حاليا بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبى وكندا لوضع عدة خطط هادفة إلى الحد من القيود التعريفية وخاصة بعد تشجيع الإتحاد الأوروبى على إصلاح السياسة الزراعية المشتركة . ٢- أوضحت اليابان أنها لن تتنازل عن موقفها الخاص بفرض التعريفات على السلع الزراعية حماية لمزارعيها .

م	القضية المطروحة	موقف الدول النامية	موقف الدول المتقدمة
			٣- أوضح ممثل الإتحاد الأوروبى – فى محاولة لإبعاد تهمة فشل المفاوضات عن دول الإتحاد- بأن دول الإتحاد قد أقرت تخفيض الرسوم الجمركية على واردات الدول النامية بنسبة ١٥% وهذا يسمح بنفاذ أكبر لمنتجاتها .
	ب- نظام الحصص التصديرية.	طالبت الدول النامية بعدم تحديد سقف محدد لصادراتها الزراعية إلى أسواق الدول المتقدمة .	أقرت كل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبى بأحقية الدول النامية فى هذين المطلبين، إلا أنها فى المقابل مطالبة بفتح أسواقها دون أى قيود على صادرات الدول المتقدمة.
	ج- التمتع بالمعاملة التفضيلية فى الأسواق العالمية .	طالبت الدول النامية بتوفير مزايا المعاملة التفضيلية لها حتى يسهل نفاذ منتجاتها إلى الأسواق العالمية .	

جماعة الإدارة العليا
المؤتمر السنوى التاسع والثلاثون

مصر والمستجدات الدولية والإقليمية

نحو جمل مركزية

بقلم الأستاذ الدكتور / رفعت لقوشه

أستاذ الإقتصاد - كلية الزراعة - جامعة الأسكندرية

عندما تهب العاصفة ونحن فى عرض البحر .. فلن يكون بمقدورنا أن ندير ظهورنا ونهجره إلى مرفأ آمن ولن يجدى كثيراً أن نلعن العاصفة، ولكن علينا أن نفرد الشراع فى الاتجاه الصحيح .. وأن نسلم مؤشر البوصلة إلى الوعى الحر، إنه الوعى الذى يقبل بالأزمة كظاهرة أصيلة فى التاريخ، ويقبل أيضاً بأن تجاوزها ممكن ومتاح .. إذا أقتربنا من ملامس أدراك تقودنا إلى جمل مركزية .. تفصل بين الضوء والظل .. وترسم أفقاً لرؤية ومعالم لطريق وملامح لخيارات.

إننا فى حاجة الآن إلى هذه الجمل فى مصر، فالمتغيرات والمستجدات تحمل عاصفة الأزمة إلى أبوابنا ولن تستأذن فى الدخول ولن تتلكأ فيه، جمل تتصل بحرب عسكرية جرت وقائعها على أرض العراق .. وبحرب ثقافية تتدافع أفكارها فى أجواء المنطقة .. وبأمن قومى عربى يتصدع بإرتجاجات الاهتزاز .. وبمكاشفات فى الداخل تلوح بمطلب التغيير، وكل ذلك فى خلفية متصل جيو-إستراتيجى وجيو-ثقافى يزاوج بين الدولى والاقليمى والمحلى فى وحده عضوية لا تحتمل إنفصام التجزئه ولا تقدر على تحييد التفاعل.

أولاً – حرب العراق: مقدمة إلى نظام عالمى جديد

فى كتابه "السياسة الخارجية الأمريكية" كان هنرى كيسنجر قاطعاً وهو يقول "العيب الأكبر فى السياسة الخارجية الأمريكية، أنها أمريكية أكثر من اللازم .. وتفرض على الآخرين ما يصلح لها .. لا ما يصلح لهم"، والمقولة تبدو صحيحة وهى تدعونا إلى البحث عن الجملة المركزية فى الفقرة العراقية – الأمريكية وتداعياتها.

ولا أظن – ابتداء – أن الجملة المركزية – تتصل مفرداتها بأحداث ١١ سبتمبر ومكافحة الإرهاب أوترتبط بحرف جر مع اسلحة دمار شامل يطاردون ظلها .. بينما تطاردهم الفضائح، فالذاكرة تشهد بأن الشأن العراقي كان معلقاً على لائحة أولويات الرئيس بوش الأبن منذ اليوم الأول لدخوله إلى البيت الأبيض، وفي الأيام التالية كانت تصريحاته كاشفة – بما يكفى – للنوايا، وكل ما هنالك .. أن أحداث ١١ سبتمبر وتوابعها ومن قبلها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بغزو الكويت، ألحقت الذرائع بالنوايا .. لا أكثر ولا أقل.

كما أننى لا أظن أن السيطرة على آبار النفط العراقية كانت هى موقع أعراب الجملة المركزية، ليس – فقط – لأن الولايات المتحدة تسيطر بالفعل على نفط الخليج وكانت تتحكم عمليا – وقبل سقوط نظام صدام حسين – فى حصة كبيرة من نفط العراق والذى كان يعرف طريقه إلى الموانئ الأمريكية بعد غسيل المصدر فى عرض البحر، ولكن – أيضا – لأن القيمة الحالية لصافى التكلفة المالية التى تحملتها الولايات المتحدة فى العمليات العسكرية من ناحية والتى سوف تتحملها طيلة بقاء قواتها فى العراق من ناحية أخرى .. لا تبررها حرباً من أجل نفط، فإذا خصمنا القيمة الحالية لأرباح الولايات المتحدة فى مقاولات اعادة الأعمار وفى تدوير استثمارات النفط فى العراق، مضافا إليها القيمة الحالية لمساهمة الخزانة العراقية فى تكلفة الحرب، من القيمة الحالية لتكلفة العمليات العسكرية وتكلفة بقاء القوات الأمريكية فى العراق لمدة ١٠ سنوات، لكان صافى القيمة الحالية لتكلفة الولايات المتحدة حوالى ٤٤ مليار دولار .. بإفتراض أن حجم القوات الأمريكية سوف يتقلص إلى حوالى ٥٠ ألف جندى، وإذا أفترضنا – وبمنطق المخالفة – أن حجم القوات الأمريكية لن يطرأ عليه تغيير (حوالى ١٥٠ ألف جندى) لأرتفع صافى القيمة الحالية للتكلفة إلى حوالى ٣٧٤ مليار دولار.

وهذا الرقم الأخير هو الذى يبرر – ضمن مبررات أخرى – التحرك الدبلوماسى الأمريكى لتشكيل قوه متعددة الجنسيات فى العراق وتوزيع تكلفتها على، الشركاء المساهمين، فالاقتصاد الأمريكى لا يستطيع أن يتحمل عبء هذا الرقم والذى يبدو ضاغطا على السياسات الاقتصادية للرئيس بوش، فهذه السياسات تراهن على الدولار القوى وخفض معدل التضخم كمدخل لإنعاش الاقتصاد الأمريكى، ولكن تضاعف فاتورة التكلفة فى العراق سوف يقود إلى زيادة عجز الموازنة الأمريكية فيما وراء المعدلات الحرجة، وسوف يضطر الاقتصاد الأمريكى – عندئذ – إلى إبطاء سرعة دوران النقود للحيلولة دون إرتفاع معدلات التضخم، ولن يجدى – أنئذ – اجراء مزيد من التخفيضات فى سعر الفائدة لمعالجة إحتمالات الركود، فالسعر الحالى للفائدة يقترب من أدنى مستوياته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومزيد من التخفيضات سوف ينسحب بالجميع إلى مصيده السيولة منذراً بإنهيارات الاسعار فى البورصة.

وعودة على بدء .. ففى تقديرى فإن الجملة المركزية فى هذه الحرب جاءت على لسان جورج بوش الاب منذ أكثر من عشر سنوات وفى اعقاب حرب تحرير الكويت، عندما سأله أحد الصحفيين .. لماذا لا تبدو سعيداً؟، فأجابه .. لأن هذه الحرب لم تنتهى نهاية حاسمة مثل الحرب العالمية الثانية وتضمينات الاجابة يمكن استقراؤها هكذا: أن العراق خرج مهزوماً من حرب تحرير الكويت ولكنه لم يخرج مستسلماً كما خرجت ألمانيا واليابان فى الحرب العالمية الثانية، وبالتالى .. فإن النظام العالمى الجديد والذى تنفرد الولايات المتحدة بقمته الهرمية قد تأجل اعلانه، فكل نظام عالمى جديد فى حاجة إلى معركة يستسلم فيها أحد أطرافها، ومنذ هذه اللحظة التى نطق فيها جورج بوش الأب .. كان المطلوب هو إستسلام العراق وإسقاط نظام صدام حسين كشرط مسبق لقيام النظام العالمى الجديد بمثاله الهرمى.

ولأن الولايات المتحدة – وبغض النظر عن أى إدعاء آخر – قد عجزت عن إسقاط نظام صدام حسين بسياسة إحتواء تناوبتها حملات جوية مكثفة، فإنه لم يبقى أمام الرئيس بوش الابن وإدارته إلا خيار واحد وهو خيار الحرب البرية التى يستسلم فيها العراق على يد جنرال إمريكى يحتل الأرض كمنتصر ويحتل السلطة كحاكم فى طبعه ثانية لسيناريوماك أرثر واليابان .. طبعه تتصدر إفتتاحية الاعلان عن النظام العالمى الجديد، وكل صافى التكلفة المالية التى تحملتها وسوف تتحملها الخزانة الأمريكية هى – فى الحاصل – الثمن المدفوع لقيام هذا النظام وتوثيقه، وللأمانة .. فهو ثمن أقل بكثير من الثمن المدفوع فى النظام العالمى القديم والذى أعقب الحرب العالمية الثانية.

وبعيداً عن التكلفة المالية لهذا النظام الهرمى، فإن ما يستدعى التأمل إنه تحول إلى مثال أخلاقى لدى دوائر المحافظين الجدد والتى احتلت عناصرها مواقع مؤثرة فى وزارة الدفاع ومؤسسة الأمن القومى فى الولايات المتحدة، فهذا النظام والذى ينفى التعددية القطبية هو القادر وحده على تحقيق السلام العالمى .. على حد تعبير السيدة/ كونداليا رايس، فالتعددية – كما تراها – قادرة على منع الحرب ولكنها غير قادرة على خلق السلام، لأنها تستبقى الاحساس بالخطر وبالخوف وتصادر بالتالى الاحساس بالأمن المطلق، ومن المدهش أن الطريق إلى الأمن المطلق الذى تبشر به السيدة/

كونداليسا رايس وكل رموز المحافظين الجدد، ملئ بحروب سوف تخلف ورائها ضحايا يرافقهم الخوف حتى القبر .. ولن يحررهم منه إلا الموت.

ثانياً: الاسلام والغرب: حرب ثقافية

حرب العراق من أجل نظام عالمى هرمى لا تكتمل الا بحرب ثقافية تحقق فيها الثقافة الغربية بتجلياتها الأمريكية إنتصارها النهائى، عندما تصبح هى – وهى وحدها – الكشف الأخير للتاريخ وغايته، وهو الكشف الذى يسجل نفسه فى براءة المصطلح تحت مسمى العولمة، ولعلى استعير هنا مقولة انتونى بلينكى فى صحيفة هيرالد تريبيون "ما نحتاج إليه الآن هو الانتصار فى الحرب العالمية للأفكار".

وكما كان العالم العربى – وبمصادفة الخطأ التاريخى لصدام حسين بغزو الكويت – هو أرض المعركة العسكرية للنظام العالمى الجديد، فهو أيضاً – وعند بؤرة تقاطع المفاهيم – الميدان الرئيسى للحرب الثقافية للعولمه، فهناك بالفعل حرباً ثقافية تشنها الولايات المتحدة على الاسلام، وكما كانت هناك جملة مركزية فى حرب العراق .. فهناك أيضاً جملة مركزية فى الحرب الثقافية، وهى – فى التقدير – الجملة التى نطق بها هنتنجتون قائلاً "ان الاسلام هو الخطر الذى يهدد وجود الغرب"، والجملة تفتح أقواساً لوقفه تأمل ولعدة أسباب:

١ – أنه نطق بها قبل أحداث ١١ سبتمبر، وبالتالى فالأحداث لا تبررها.

٢ – أن العالم الاسلامى لم يقترب بالسلاح من بوابات غرب أوروبا منذ نجاح شارل مارتل فى وقف المد الاسلامى فى مملكه الفرنج فى عام ٧٣٢ ميلادية، كما أن التوسعات العثمانية العسكرية لم تتجاوز البلقان ولم تستطيل موجاتها إلى قلب غرب أوروبا، وفى منتصف القرن التاسع عشر كانت الامبراطورية العثمانية ترقد على فراشها كرجل مريض .. والرجل المريض لا يهدد أحد.

٣ – أن الغرب الآن متوج بكل أكاليل القوة، فما هو الخطر الذى يهدد وجوده من دول تنتمى إلى عالم إسلامى منهك بالتخلف ومثقل بتبعاته ؟؟؟؟

وبالتالى .. فإن مقولة هنتنجتون فى حاجة إلى قراءة ثانية قد يساعدنا عليها تصريح اليوت كوهين وهو أحد رجال البنتاجون وعضو بارز فى حركة المحافظين الجديد، فلقد كان سافراً وهو يقول "أن عدو الولايات المتحدة ليس الارهاب ولكن

الاسلام"، الاسلام – اذن – هو موضوع الحرب الثقافية وليس المسلمين وليس الارهاب، وثنائية الصراع هى الغرب والاسلام وليست المسيحية والاسلام، وعندئذ تبدو الجملة المركزية فى الحرب الثقافية أكثر وضوحاً ويمكن حل شفرتها هكذا:–

١ – الغرب يؤمن بأن حضارته تلعب دور الله فى التاريخ الإنسانى وبالتالى فإن المطلوب هو اعتراف الآخرين بتأليه الغرب[1]، وهذا الاعتراف هو الذى يجعل وجود الغرب محصناً.

٢ – ولأن الاسلام – كإسلام – يرفض فكرة الانسان/ الأله، فهو بالتالى لن يوثق اعترافاً بتأليه الغرب، ليستبقى وجوده مهدداً .. على حد تعبير هنتنجتون، ويتحول – بالتبعية – إلى اسلام شرير لأنه كافر بألوهية الغرب.

٣ – ولأن العولمة كمثال ثقافى للنظام العالمى الجديد تفترض أنها الكشف الأخير للتاريخ بتطابق الإرادة الألهية مع الإرادة الإنسانية كما تعبر عنها الحضارة الغربية، فإن الاسلام الذى يحجب اعترافه بتأليه الغرب يصبح هو العدو الشرير للعولمه، ومن ثم .. فهو العنوان الرئيسى فى ملف الحرب الثقافية.

هذه الجملة المركزية تدعونا – أولاً – إلى مراجعة موقفنا من إدارة الصراع .. حواراً أو تصادماً، فلقد انسحبنا باهتمامنا إلى إدارته على أرضية المثل الأخلاقية للدين المسيحى والدين الاسلامى تأكيداً على القواسم المشتركة، ولكننا – فى تقديرى – كنا فى الاتجاه الخاطئ .. فالمسألة لا تتعلق أطروحتها بالاسلام والمسيحية، وتدعونا – ثانياً – إلى الوعى بأنه لا حل لهذا الصراع وأن إستمراره سوف يولد موجات أرهابية متنامية فى العالم الاسلامى، وفى تقدير الموقف .. فإن المخرج يرسم أحداثياته بعيداً عن خيار العولمة ونظامها العالمى الهرمى، فهناك خيارات أخرى مثل التعددية والعالمية.

ثالثاً – مصر والخريطة الدولية: خيار التعددية والعالمية

مصر بالموقع والانتماء تجد نفسها فى قلب الحدث .. فالمعركة العسكرية للنظام العالمي الجديد جرت بالقرب منها وفى حزام أمنها القومى .. والحرب الثقافية للعولمة تدور فى أجوائها، وعندئذ .. فإن ضلعى الزاوية يتقاطعان عند قاعدة الارتكاز لمصر كقوة إعتراضية فى المنطقة، وهى بالفعل قوة اعتراضية بحيثيات تقول:

١ – أنها تملك علاقات مؤثرة فى مجتمعات إقليمية ودولية، والعلاقات بطبيعتها تمنح صاحبها قوة إعتراضية.

٢ – وهى طريق محورى فى منطقة الشرق الأوسط بمحاور تتفرع إلى افريقيا وإلى شمال شرق المتوسط وإلى الخليج وإلى خطوط تماس مع القلب الآسيوى، والطريق المحورى بطبيعته يمكن تطويعه كقوة إعتراضية.

٣ – وهى المحطة الأولى فى جنوب المتوسط للتفاعل الثقافى مع الغرب، ومحطات التفاعل تملك بطبيعتها قوة اعتراضية.

٤ – وهى تلتصق بتاريخ عرف فى تمثيله البيانى دورات الصعود والهبوط، وفى كل دورات الصعود كانت هناك مفاجآت مصرية اعترضت ترتيبات وقلبت موازين. ولأنها قوة اعتراضية فإن أحداً لا يستطيع أن يتجاهلها عند أعادة رسم خريطة المنطقة، ولكنها فى نفس الوقت لا تستطيع أن تتجاهل متغيرات ومستجدات تقود الآن إلى اسقاطات خلف خطوطها .. أمنياً وثقافياً، والاسقاط خلف الخطوط لن تجدى معه إستراتيجية الدفاع الاستاتيكى .. فلم يعد بمقدورنا أن ندافع من الوضع ساكناً، فالظهر مكشوف والسماء أيضاً، وقد يكون من المجدى تبنى استراتيجية الدفاع الاستشرافى وأقصد أن نسبق دائماً الآخر بخطوة فى الاتجاهات الصحيحة، ثم تخلق بؤر تمركز كمحطات حركة، وعندئذ .. فهناك ثلاثة مهام تنتظرنا:

١ – اعادة قراءة الخريطة الدولية وتصوير زاوية التفاعل معها.

٢ – إعادة قراءة مفهوم الأمن القومى العربى بأبجدية برجماتيه.

٣ – الانتصار لثقافه التغيير فى الداخل المصرى.

الخريطة الدولية تعكس الآن حالة سيولة بتوافقات ظرفية .. وتبدو وكأنها فى إنتظار ميلاد نظام عالمى جديد لم تتبلور ملامحه بعد .. ولكنه يتأرجح بين عدة إحتمالات:

١ – نظام عالمى هرمى تتبوأ قمته الولايات المتحدة كقطب أوحد وبهيمنه مطلقه، وهو إحتمال ضعيف .. لأن الأولويات المدرجه فى مسوده هذا النظام لن تتطابق مع أولويات القوى الدولية الأخرى، فروسيا لن تتوافق مع أولويات ترخص للولايات

المتحدة وحلف الاطلنطى التدخل المسلح فى مجالها الحيوى الاسلامى وبالذات فى منطقة القوقاز، والصين التى تحتل المرتبة الثانية عالمياً فى تقويم القوه العسكرية .. لن تتوافق مع أولويات أمريكية تحرمها من الاستثمار السياسى والاستراتيجى لمرتبة القوه وتفرض عليها إنصياعاً التنازل عن مطالبها الاقليمية وخاصة فى تايوان، وفرنسا[٢] وألمانيا لن تتوافق مع أولويات أمريكية تنزع إلى رسم خط غير منظور بين غرب أوروبا وشرقها ويحول دون سيطرة أى محور أوروبى على أوروبا الموحده.

٢ - نظام عالمى هرمى بقمة ثنائية وتدعو إليه بريطانيا[٣]، وتتشكل مفرداته بتحالف الولايات المتحدة وأوروبا كقطب واحد لقيادة العالم، وهى دعوة تؤيدها قوى أوروبية أخرى وبالتحديد إيطاليا وأسبانيا[٤]، ولكن على الجانب الآخر .. تتحفظ عليها ألمانيا وفرنسا لأنها تورط أوروبا وحلف الأطلنطى فى حروب أمريكية قادمه[٥]، وفى نفس الوقت .. فإنها قد تقود إلى قيام محور أورو - أسيوى مضاد يضم روسيا والصين وقوى أسيوية إقليمية أخرى.

٣ - نظام عالمى متعدد الأقطاب أكثر إستجابة لروح العصر ويمكن وصفه إصطلاحاً بالنظام العالمى الشبكى، وهو نظام سوف يعتمد على توازن المصالح وصيغه مشتركة للأمن العالمى ... الخ، وهذا النظام يحتمل عدة ملاحظات:

(أ) أن توازن النظام لا يعنى تكافؤ القوى، فالولايات المتحدة سوف تظل - على الأقل فى المدى المنظور - هى الطرف الأقوى، ولكنه (التوازن) سوف يعنى أن الطرف الأقوى لن يكون بمقدوره فرض إرادته المطلقة على الآخرين .. فهناك حدود لاستخدام القوة.

(ب) أن النظام سوف يسعى إلى تغليب المصالح الوفاقية لاقطابه على التصادمات الخلافية بينهم، وبمعنى آخر .. فإنه سوف يسعى دائماً إلى إتفاق الحد الأدنى وبموجبه فإن قواعد اللعبة سوف تقضى بالا يتم وضع أى قطب دولى فى مربع حرج يجد نفسه فيه مضطراً لدفع تكلفه تفوق طاقته دفاعاً عن مصالحه، وهذه القواعد تبدو وكأنها مرادف للمفهوم الاقتصادى لاستراتيجية تنمية السوق، حيث الكل يكسب بنسب متفاوته .. دون أن يجد أحدهم نفسه عند حافة الخسارة.

(جـ) ان النظام سوف يعمد إلى تكريس مبدأ شراكة القرار الدولى، ولذلك فإن مسودته سوف تنحاز إلى تطوير الأمم المتحدة بدءاً بتوسيع حجم العضوية فى مجلس الأمن ومنح دولاً أخرى مقاعد دائمة فى المجلس.

(د) أن النظام سوف يقبل بمفهوم الأمن الإنسانى، والذى يجيز وتحت مظلة الشرعية الدولية إستخدام القوة من أجل وقف إنتهاكات حقوق الانسان فى دولة ما .. وتغيير نظام الحكم فيها.

هذا النظام هو الأكثر ترجيحاً فى التقدير، خاصة إذا أستطاع محور باريس – برلين – موسكو أن يتماسك[٦] وأن تلحق به بكين، ثم يستدير لإدارة حوار توافقى مع لندن، والأخيرة بدورها قادرة على التأثير على بعض مراكز صنع القرار فى الداخل الأمريكى، ولهذا النظام مسودته الثقافية والتى تطرح نموذجاً مغايراً للعولمة وهو نموذج العالمية والذى يقبل بتعدد الثقافات وتمثيل شامل للمشاركة على مثال "مونديال كرة القدم"، ويقر بمسئولية كل ثقافة فى حل مشاكلها، ويطوب الضمير كمصدر للوحدة الانسانية، ويختص الحضارة الغربية بتفرد المكانة ولكنه تفرد يمنحها خصوصية التميز ولا يمنحها حقوق الهيمنة .. وبمعنى آخر فهو لا يطالب بتأليه الغرب،.

وفى خلفية الأمن القومى المصرى والعربى .. فإن مصر لا تستطيع أن تنسحب حياداً إزاء الاحتمالات التى تعتمل بها الخريطة الدولية وعليها أن تكاشف ببوصلة إنحيازاتها.

رابعاً: الأمن القومى العربى: أبجدية برجماتية

لا شك عندى أن النظام العالمى الهرمى والذى تتبوأ قمته الولايات المتحدة سوف يقود بالضرورة إلى تهميش الدور المصرى[٧] وإزاحته جانباً كقوة إعتراضية، فى ظل أربعة مقدمات حاكمه:

١ – إلزام مصر بوضع إتفاقياتها مع إسرائيل فى مرتبه تعلو أى إلتزام مصرى – عربى.

٢ – تحويل الدور المصرى إلى دور للايجار يخضع لحسابات إقتصادية ويتم إستدعاؤه أو إستبعاده وفقاً لمقتضى الظرف.

٣ - وضع الأمن القومى المصرى فى صدمه الشك، لأن المسوده الأمريكية للنظام العالمى الهرمى تعتمد إسرائيل كأحد المواقع الاقليمية المتقدمة لبرنامج الدفاع الصاروخى.

٤ - تقليص حدود الأمن القومى المصرى تحت ضغط إكراه يحيل مصر إلى مجرد شريك تعاقدى للولايات المتحدة فى قضايا مثل الشرق الاوسط وجنوب السودان وباب المندب ... الخ، ويحرمها - تباعاً - حتى حقوق الشريك السيادى (أى الشريك الذى يملك حق الفيتو)، ويجبرها - إملاءاً - على فك إرتباطها بمقولة الأمن القومى العربى.

هذه المقدمات - وهى حاكمة - تدعو مصر فى مداخلة الامن القومى العربى إلى تأكيد إنحيازها لنظام عالمى متعدد الاقطاب (خيار التعددية) والدفع فى إتجاهه .. فهو النظام الذى سوف يحول دون تهميشها وسوف يستبقى لها دوراً إقليمياً، وخيارها لايوصى فقط بتعزيز علاقاتها مع دول مثل ألمانيا وفرنسا وروسيا والصين وبريطانيا، ولكنه يوصى أيضاً بتجنب خصومه الضد مع الولايات المتحدة والحفاظ على العلاقة معها فى إطار وفاق الصداقة.

خيار التعددية فى خلفيه أمن قومى عربى، يستدعى حشد التأييد العربى للخيار .. وبنظره أوليه فإن الدول العربية الرئيسية تبدو منحازه له ولكن المشكلة تكمن فى الدول الصغيرة والطرفيه وهى ليست مشكله المنظومة العربية فحسب ولكنها باتت مشكله لكل المنظومات الاقليميه فى العالم، فالولايات المتحدة فى محاولة لاستباق الزمن وإستثمار حالة السيولة الدولية تسعى إلى السيطرة على دول الأطراف في المنظومات الإقليمية.. تأمينا لمواقع أقدامها وتحوطا لتطورات ومستجدات، ومن الملاحظ أن حوالي ٨١٪ من الدول التي تحالفت مع الولايات المتحدة في حربها ضد العراق.. كانت مجرد دول طرفية في منظوماتها الإقليمية، ومن ثم.. فإن الضرورة تلح على إعادة النظر في كيفية التعامل مع الدول العربية الصغيرة والطرفية ونقطة البدء-في التقدير- تكمن في أحتواء أي خلافات بينها وبين الدول العربية الرئيسية وتجنب وضعها تحت أي ضغوط مستفزه أو حملات إعلامية تجرح كبريائها، مع الاعتراف التقريري بان الدول الصغيرة باتت تلعب أدوارا هامه في المنظومات الإقليميه ولم يعد من الموائمة

الاستخفاف بها.

وعلينا – في سياق الجمل المركزية – ألا نتردد في الإقرار بأن الأمن القومي العربي لم يعد محصناً، ليس فقط لأن إسرائيل تعربد.. وأمريكا تحتل.. وقواعدها العسكرية تنتشر.. والسودان على حافة الإنفصال....إلخ، ولكن -أيضاً- لأن العالم العربي يبدو الآن عاجزا عن السيطرة على تمددات البعد الاسيوي في الترتيبات الأمريكية والتي قد تهدد -مستقبلاً- بفصل الجناح العربي الاسيوي عن الجناح العربي الأفريقي، فالقاموس الأمريكي المحدث يتداول الآن مصطلح الشرق الأوسط الكبير، بضم دول آسيا الوسطى إلى الجناح العربي الاسيوي في منظومه أمنيه واحدة، مع إستبعاد الجناح العربي الأفريقي.. إلا فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، وبالتالى فلم يعد أمامنا الا ان نقبل بأطروحة الترتيبات الاقليمية المفتوحة وان نطوعها لصالحنا.

وكل ذلك يدعو إلى التعامل مع الموقف بأبجدية برجماتية ومتحرره من القالب الإنشائي، وعلى مرمى البصر تلوح بعض الخيارات:

١ – التخلي عن طموح الحدود القصوى للإتفاق العربي-العربي والقبول بفكرة الحدود الدنيا للإتفاق، بحيث يؤمن إتفاق الحد الأدنى نزع فتيل أي حرب عربيه-عربية، فلقد بلغت خسارة العالم العربي وفي أدنى التقديرات حوالي ٨٠ مليار دولار من جراء حرب العراق الأخيرة.. ولم يعد بمقدور الاقتصاديات العربية أن تتحمل مزيدا من هذه الحروب.

٢ – رفع درجة التنسيق المصري-السعودي ومنح دعما عربيا للسعودية، لأن تهميش الدور السعودي في هذه المرحلة سوف يعني خروج منطقة الخليج وبشكل شبه نهائي من المنظومة العربية.

٣ – تحويل الأمن القومي العربي إلى أمن قومي-إقليمي بمدارات تتصل بتركيا وإيران وأثيوبيا، وقد يكون من المفيد منح الثلاثة صفة الأعضاء المراقبين في الجامعة العربية.

٤ – عدم الرهان على أستثمار الخلافات بين القوى الدولية إلى ما لا نهاية، ولكن أستثمار هذه الخلافات في ظل وعي مسبق بحدود إتفاق الحد الأدنى بينها، وفي

هذه الحالة فإنه يمكن ربط قضايانا القومية بأفق أستراتيجي عالمي، وعلى سبيل المثال:

(أ) توظيف علاقاتنا الدولية للحيلولة دون إحالة أي مسالة تخص دوله غربية إلى مجلس الأمن حتى لا تقع تحت طائلة العقوبات، فالمرء يخشى أن تكون سوريا هى عنوان الرسالة القادمة بعد العراق.

(ب) القبول بدخول بعض القوى الدولية والإقليمية ذات البعد الاسيوي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بصفة مراقب، وبالتحديد روسيا والهند.

(ج) طرح قضية الشرق الاوسط على خلفية مداولة النظام العالمي، فقد يكون مفيدا أن نخاطب قوى دولية وإقليمية بخطاب يربط بين إنسحاب إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧ وتعزيز فرص قيام نظام عالمي متعدد الأقطاب.

(ء) محاولة تكوين لوبي دولي-عربي لإدارة شبه مفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن قضية الشرق الأوسط، فالثابت يقينا أن الإرادة الإسرائيلية تنصاع للإرادة الأمريكية وليس العكس، وبالتالي فإن حصر المفاوضات حول مائدة تجمع فقط الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على مثال مباراه في تنس الطاولة، لن تكون إلا مفاوضات عقيمة.. فضربات الإرسال سوف تبقى دائما من نصيب الطرف الإسرائيلي.. بينما الخسارة من نصيب الطرف الفلسطيني.

خامسا- الداخل المصري: ثقافة التغيير

صيروره المتصل التي صاحبتنا من الدولي إلى الإقليمي.. تأخذنا إلى الداخل العربي والمصري، وإذا كان خيارنا دوليا هو التعددية.. واقليميا هو الترتيبات المفتوحة، فنحن مدعوون-بالتبعية- إلى الحديث بلغة يفهمها الفرقاء في المحاورة الدولية والإقليمية وبرغم أي تحفظات على الموقف الأمريكي.. فإننا لا نستطيع أن نتجاهل أن بعض الإنتقادات الأمريكية للداخل الإسلامي والعربي والمصري صحيحة، فنحن نفتقد بالفعل إصلاحات ديمقراطية تتيح لنا التواصل بلغة مشتركة مع الاخرين، وعندما تقول الإحصاءات الأمريكية أن حوالي ٢٣٪ فقط من دول العالم الإسلامي هي التي تعرف حكومات منتخبة ديمقراطيا .. فليس من حقنا أن نستدير بجدل مع الولايات المتحدة.. ولكن من واجبنا أن نستدير بجدل مع أنفسنا.

وفي الداخل المصري -وهو ما يعنينا- علينا أن نبحث مجددا عن الجملة المركزية وهي هذه المره تجد صداها في مقولة "ثقافة التغيير"، فنحن بالفعل نفتقدها على الرغم من ان التغيير بات حتمياً، فثقافة التغيير هي القادرة على حل أزمة الهوية المصرية.. لأنها تجنبنا التنقيب عنها في الماضي، حيث ينتظرنا سؤال الإرتطام: هل هي مصر الفرعونية، أم مصر القبطية أم مصر العربية أم مصر الإسلامية أم مصر البحراوسطية؟ وكل خيار بالإيجاب سوف يستبعد - بالنفي - خيارات أخرى بالسلب.. وبالتالي سوف نفترق بالإجابة ولن نلتقي، ولكن ثقافة التغيير سوف تأخذنا إلى إجابة أخرى.. إجابة تحتكم إلى روح العصر فى التعاقب الزمنى، فمصر الفرعونية كانت تستلهم روح عصرها .. ومصر القبطية كانت تستلهم روح عصرها.. ومصر الإسلامية كانت تستلهم روح عصرها....إلخ، وبالتالي فإن دورات الانقلاب الديني واللغوي في التاريخ المصري لم تكن نقضا للهوية ولكن إستجابه لها، وبمداخلة الرؤية فإنني أستطرد قائلا أن الزمان المصري أهم من المكان المصري.. ولا قيمة لعبقرية المكان بدون عبقرية الزمان، ففي فترات الإنحدار المصري.. كان المكان موجودا ولكن الزمان كان غائبا.

إن هذه المداخلة لا تعني بداهة القبول بإكراهات العولمة كشكل معاصر للهوية المصرية، فالعولمة -وكما اجتهدت قبلا- سوف تثمر موجات إرهابية متنامية في العالم الإسلامي، فضلا عن أنها نفي جدلي للهوية وربما للهوية الغزبية ذاتها، فمن حق المرء أن يتساءل "إذا صار كل العالم مثل أمريكا .. فكيف سيستشعر الأمريكى .. أنه أمريكى!، ولكن هذه المداخلة تدعوني إلى الإنحياز لخيار العالمية وهي النموذج الثقافي للنظام العالمي متعدد الأقطاب والذي توقفنا قبلا أمامه، وفي هذه الحالة فنحن مدعوون -وفي إطار ثقافة التغيير- إلى الكشف عن البعد الإنساني للإسلام.. البعد الذي يجعلنا كمسلمين ننتصر للمظلوم ونتعاطف معه أياً ما كان لونه أو دينه .. وأن نؤمن بأن اسلامنا لن يعفينا أمام الله عز وجل من قصور اسهامنا فى التقدم الانسانى منذ حوالي ثمانية قرون، فالذين ساهموا ربما كانوا عند الله عز وجل افضل منا، وأن الضمير الإنساني هو إحدى مرجعياتنا كمسلمين..إلخ، وبالتزامن فنحن مدعوون إتصالا بثقافة التغيير إلى الكشف عن مساحة تعايش بين الإسلام والدولة القومية/المدنية، فمن غير

المجدي -في تصوري- أن نصر على أن غاية التاريخ هو إستعادة الخلافة الإسلامية، فلقد سقطت الخلافة العثمانية منذ حوالي ثمانين عام وخلالها عرف العالم الإسلامي ظاهرة الدول القومية، وبات ضروريا أن يتعايش الإسلام والقومي .. والإسلام والمدني حتى يستمر التاريخ تصالحاً.

وفي السياق.. فإن علي ثقافة التغيير أن تخلق رأيا عاما يدافع عن حقوق الكفاءة كجزء لا يتجزأ من حقوق المواطنة، وفي تصوري.. فإن هذا المبدأ هو المقدمة الطبيعية لأي إصلاح سياسي وإقتصادي في مصر.. وفي أي دولة في العالم، فعندما تتنحى حقوق الكفاءة تتشكل بالتلازم نخبة مغلقة وغير مؤهلة ومعادية بطبيعتها لفكرة الدولة وفكرة التطور وأكثر ميلا -بغريزة التكوين- إلى الخروج على الشرعية والقانون والنظام وإلى تسييد ثقافة الفساد وسلوكيات الفوضى.

ولعل ثقافة التغيير تحملنا إلى عقد إجتماعي جديد على مثال عقد شراكه إجتماعية يقبل بمنطق القارب الواحد ويرفض تهميش أي فئه إجتماعيه ويستبقي نفسه حارسا للحريات المدنية والسياسية، وهذا العقد سوف تتسارع به معدلات التحول الديمقراطي الليبرالي في الداخل المصري لأنه يضيف رصيدا حيا إلى قوى التغيير والتي يبدو التحول الديمقراطي الليبرالي مشروطاً بحسم المواجهة لصالحها في مقابل القوى المضادة للتغيير.

وبين قوسين تبقى ملاحظة أخيرة.. أن الولايات المتحدة تطالب بالتغيير في الداخل المصري والعربى وتسوق مبررات.. بعضها لا يمكن تجاهله وينبغي الإقرار به، ولكن الفرق.. أن أمريكا تطالب بالتغيير من أجل وضع مختلف ولكننا نطالب به من أجل وضع أفضل.

وبعد.. فلقد حاولت إجتهاداً أن أطرح رؤية تستكشف جملا مركزية تصل بين الدولي والقومي والمحلي، بأمل أن ترسل إشارات تومض فى نفق الأزمة وتصاحبنا إلى مخارجه، وككل رؤيه .. فهى محاوره للنقاش وأطروحة للمداولة، ولكن إراده الفعل ليست موضوعاً للنقاش والمداوله، فإذا افتقدناها .. فلن تعوضنا عنها رحمه التاريخ، فبمقدورنا أن نطلب الرحمة من الله عز وجل .. ولكننا لا نستطيع أن نطلبها من التاريخ .. فهو لا يعطيها لأحد.

هوامش

(١) فكرة تأليه الغرب ليست فكرة كاثوليكية ولكنها فكرة بروتستانتية وتمتد جذورها إلى إيمان بعض المذاهب البروتستانتيه بأن الرجل الأبيض هو الذي تتجسد فيه مقولة شعب الله المختار وبالتالي فإن إرادة الله تحل فيه .. بل ويغضب الله من أجله، ومن المرجح – بالتالى – أن صيرورة تفاعل الحروب الثقافية باسم العولمة سوف تشق طريقا فرعيا نحو صراعات كاثوليكية–بروتستانتيه وأرثوذكسية–بروتستانتية في العالم المسيحي.

(٢) كان التصادم الفرنسي–الأمريكي حول أطروحة النظام العالمي مبكرا وسبق حرب العراق، ففي ١٩٩٩/١١/١١ أتهم المتحدث بأسم الخارجية الأمريكية الفرنسيين بالرغبة في إبداء التمايز والإختلاف عن الولايات المتحدة في مجال السياسة الخارجية، ردا على تحذيرات الرئيس شيراك من مخاطر تهدد العالم إذا ما انفردت قوة عظمى بقيادة العالم وإملاء إرادتها على الآخرين.

(٣) لم تكن بريطانيا يوما ما -وكما يدعي البعض- ذيلا تابعا للولايات المتحدة، ولكنها كثيرا ما لعبت دور العقل المفكر لأمريكا، وبشهادة كيسينجر.. فإن كل مشروعات أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية مثل مشروع مارشال ومشروع حلف شمال الأطلنطي كانت بناء على نصائح بريطانية، وكان دور لندن هو خلق التجاوب الأوروبي.

(٤) الدبلوماسية الأسبانية شديدة الإرتباط بالمصالح الوطنية الضيقة، ولذلك فإن دعم أسبانيا للموقف الأمريكي/البريطاني في حرب العراق، جاء وفي الترجيح الغالب كصفقة مقايضة تعهدت بمقتضاها لندن وواشنطون بتعاون مخابراتي لحصار نشاط الإنفصاليين في إقليم الباسك.

(٥) كان موقف فرنسا وألمانيا قاطعا في أجتماع وزراء خارجية حلف الأطلنطي في بروكسل عام ١٩٩٨، برفض إقتراح وزيرة الخارجية الأمريكية بتحويل الحلف إلى تحالف للدفاع عن المصالح الأمريكية-الأوروبية في أي مكان في العالم، وبتحلل الحلف من الإلتزام بالحصول على تفويض من الأمم المتحدة.

(٦) أحد محكات تماسك هذا المحور، هو موافقة روسيا على زيادة حجم القوات المسلحة الألمانية لتكوين قوات مشتركة مع فرنسا للتعامل المباشر مع أي أزمة في القارة الأوروبية تحت غطاء أوروبي، بما يمنح الدول الأوروبية الصغيرة ثقة الائتمان في التحرر النسبي من التبعية الأمنية لأمريكا، ووفقا لإتفاق روسي-ألماني، فإن حجم القوات الألمانية لا يزيد ٣٧٠ألف جندي في اوقات السلم، ولا يتجاوز ٦٨٠ ألف جندي في أوقات الحرب.

(٧) قام جيمس ويلسى المدير السابق للمخابرات المركزية وأحد عناصر المحافظين الجدد بتبويب قائمة لأعداء أمريكا قبل حرب العراق، واحتلت مصر المرتبة السادسة في القائمة بعد التطرف الإسلامي والعراق وسوريا وإيران والسعودية.

(٨) بلغ عدد الدول الحليفة للولايات المتحدة حوالي ٤٥ دولة، من بينها ٣٨ دولة قابلة للوصف كدول طرفية.

جماعة الإدارة العليا
المؤتمر السنوى التاسع والثلاثون

نظام عربى أم نظام شرق اوسطى . . أيهما أولاً ؟!

بقلم الدكتور / محمد إبراهيم منصور

أستاذ الإقتصاد – مدير مركز دراسات المستقبل – جامعة اسيوط

نظام عربى أم نظام شرق أوسطى : أيهما أولاً؟!

د. محمد إبراهيم منصور*

١ – تمهيد :

يتنازع التنمية فى الشرق الأوسط – منذ حقبة الاستقلال الوطنى التى أعقبت الحرب العالمية الثانية – خياران إقليميان، خيار شرق أوسطى وخيار عربى ينطلق كل منهما من نظرة مختلفة لطموحات المنطقة ومصالحها. الأول خيار أرادت به القوى الكبرى أن تملأ الفراغ الذى خلا بخروج قوى الاستعمار التقليدى من المنطقة العربية وكانت له تعبيراته التنظيمية والسياسية والاقتصادية مثل مركز تموين الشرق الأوسط (MESC) أثناء الحرب العالمية الثانية ومشروع النقطة الرابعة الأمريكى وحلف بغداد والحلف المركزى ثم منظمة التعاون الاقتصادى (الايكو) وكلها نماذج لهذا الخيار الشرق أوسطى وئدت سريعاً وجرفه المد القوى الهادر فى الخمسينات والستينات. أما الخيار الثانى – رغم تعبيره عن الطموحات العربية – فقد جاءت تجاربه مخيبة للآمال، ولم يقيض لها أن تحقق ما هو معقود عليها، وهو خيار لم تكن جامعة الدول العربية تعبيره الوحيد، وإنما كانت النواة التى تبلورت حولها صيغ العمل العربى المشترك ومؤسساته منذ أن كان التعاون الاقتصادى العربى نواة فى بروتكول الإسكندرية الذى قامت عليه جامعة الدول العربية فى عام ١٩٤٤، واتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى (١٩٥٠) مروراً باتفاقيتى الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٥٧) والسوق العربية المشتركة (١٩٦٤)، وانتهاء بميثاق العمل الاقتصادى القومى العربى لعام ١٩٨٠ واتفاقية قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (١٩٩٨). وقد يقال أيضاً أن الخيار الأول خيار اقتصادى وسياسى يفرضه انهيار التوازنات الإقليمية والدولية، وهو بطبيعته مؤقت، بينما ينفرد الثانى بكونه خيارا حضاريا نهضوياً تفرضه اعتبارات التكامل القومى وهو بطبيعته غير مؤقت. وقد أغرى تعثر الخيار العربى وسوء الطالع الذى لازم تجاربه مجدداً بإعادة طرح الخيار الشرق أوسطى ولكن ضمن سياق اقليمى ودولى جديد وهو سياق لا مندوحة من التعريج عليه والوقوف عنده.

٢ – الاعتبارات الإقليمية والدولية لخيارات التعاون الشرق أوسطى

صنع عدد من المتغيرات الإقليمية والدولية فى العقد الأخير حقائق جديدة على أرض الشرق الأوسط. وقد كانت هذه المتغيرات ذات طبيعة انقلابية غيرت كثيراً من صورة التوازنات الإقليمية والدولية وعادت تطرح أشكالا جديدة من الخيارات القديمة التى طويت صفحتها من زمن ليس بالقصير.

---

* أستاذ الاقتصاد – مدير مركز دراسات المستقبل – جامعة أسيوط

فعلى الصعيد الإقليمي، ذهبت الجهود الرامية إلى رأب الصدع في النظام العربي بعد حرب الخليج الثانية أدراج الرياح. وانتهى الأمر باحتلال العراق وهيمنة الولايات المتحدة على الخليج وتحول ميزان القوة الإقليمية لصالح الدول غير العربية وهي إسرائيل وتركيا وإيران، وقد هيأ هذا التطور سبيلاً لذوبان حدود النظام العربي وتداخلها مع النظام الشرق أوسطي؛ والجهر بضرورة إعادة هندسة النظم السياسية والاقتصادية والثقافية في الشرق الأوسط على أساس جديد وطبقاً لأجندة وأولويات أمريكية.

وعلى الصعيد الدولي، فإن ثمة متغيرات عالمية تدفع في اتجاه الهندسة الجيوبوليتيكية والجيو اقتصادية الجديدة في الشرق الأوسط. وفي مقدمة هذه المتغيرات انتهاء عصر الحرب الباردة والاستقطاب الدولي وانهيار الاتحاد السوفيتي واحتكار الولايات المتحدة لسلطة القرار الدولي وتربعها على قمة النظام العالمي وبزوغ إشارات لنظام عالمي جديد له آلياته في إدارة الصراع الدولي والصراعات الإقليمية. ويأتي على رأس هذه الآليات إعادة دمج مناطق الصراع الاقليمي في ترتيبات وأنساق اقتصادية جديدة . ومبادرة الرئيس بوش في التاسع من مايو ٢٠٠٣ لإقامة منطقة التجارة الحرة للشرق الأوسط وأمريكا خلال عقدين من الزمن هو من قبيل هذه الأنساق التي تحاول أن تستعيض عن الصراع بالتعاون واستحداث مصالح مشتركة يصعب على الأطراف المستفيدة منها أن تفرط فيها مستقبلاً أو أن تجد منها فكاكا نظراً لارتفاع تكلفة الانفصال عنها.

وقد تمخض عن هذه التفاعلات الإقليمية والدولية عدد من التطورات أقل ما توصف به أنها تحمل سيناريوهات مستقبلية لنظام جديد في الشرق الأوسط يكون بديلاً للنظام العربي. وتتمثل أهم هذه التطورات فيما يلي :

٢-١- توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ بواشنطن الذي عرف باتفاق غزة - أريحا أولا ، وهو اتفاق لم يكتف بالنص على المبادئ اللازمة لتسوية المشكلة الفلسطينية، وإنما اتخذ الاتفاق ما يراه لازما لتهيئة المنطقة لعهد جديد من التنمية والتعاون الاقليمي حتى لتكاد الآراء تجمع على أنه "اتفاق اقتصادي أولاً"(١)

ففي بند الثاني عشر يدعو الاتفاق صراحة إلى "الارتباط والتعاون مع مصر والأردن .. ويدعو البند السادس عشر منه إلى أنه" ينظر الطرفان إلى مجموعات عمل المفاوضات المتعددة الأطراف كأداة ملائمة لترويج خطة مارشال وبرامج إقليمية" وتمضي الاتفاقية أبعد من ذلك. فينص ملحقها الرابع على أن " يتعاون الجانبان في إطار مساعي السلام المتعددة الأطراف لتشجيع وضع برامج تنمية للمنطقة ترعاه مجموعة السبع وتسعي للمشاركة فيه دول أخرى مهمة مثل الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والدول العربية والمؤسسات العربية والقطاع الخاص".

ويعدد الملحق الرابع صور التعاون التي يتضمنها "برنامج التنمية الاقتصادية للمنطقة" في تأسيس صندوق للتنمية في الشرق الأوسط وبنك للتنمية ووضع برنامج إسرائيلي – فلسطيني – أردني مشترك لتنسيق استثمار منطقة البحر الميت ومشاريع مشتركة لتحلية المياه وتنمية الموارد المائية وحفر قناة البحر الميت – البحر الأحمر وبرنامج اقليمي لتنمية الزراعة ومكافحة التصحر وربط الشبكات الكهربائية وتعاون إقليمي لنقل وتوزيع الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى وبرنامج اقليمي للسياحة والنقل والاتصالات إلى غير هذه المجالات من مجالات التعاون الاقليمي (٢).

٢-٢- توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية في ٢٦ تشرين أول / أكتوبر ١٩٩٤م التي تطرقت إلى ما هو أوسع من المصالحة الجزئية فدعت إلى التعاون الاقليمي في الأمن والمياه والسياحة والتعاون الاقتصادي والنقل والطاقة والبيئة (٣)، ونصت المعاهدة صراحة في مادتها الرابعة على أن الطرفين "يأخذان على عاتقيهما أن يؤسسا علاقتهما في مجال الأمن على الثقة المتبادلة وتطوير المصالح المشتركة وأن يهدفا إلى إقامة بنيان اقليمي من الشراكة في السلام(٤)، لا يقتصر عليهما فقط وإنما يعمل – كما تنص المادة السابعة – على تعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع أطراف إقليمية أخرى. كما يلتزم الطرفان بإقامة مؤتمر للأمن والسلام في الشرق الأوسط على غرار نمط هلسنكي للأمن والتعاون الاقليمي في أوروبا. وهذا النص توكيد لمقترح أردني يدعو لعقد مؤتمر حول الأمن والتعاون في الشرق الأوسط يدور حول محاور استراتيجية ثلاثة هي الطاقة والحد من التسلح وتخفيض الديون(٥).

٢-٣- صدور "إعلان الدار البيضاء" عن مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالدار البيضاء في نوفمبر ١٩٩٤. وقد كان هذا الإعلان شهادة الميلاد الرسمية للشرق الأوسط الجديد (٦). ولكن آلية القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما لبثت أن باءت بالفشل بعد أن ارتدت عملية السلام على أعقابها. وعادت المنطقة من القمم الثلاث التالية لقمة الدار البيضاء؛ قمة عمان (١٩٩٥) والقاهرة (١٩٩٦) والدوحة (١٩٩٧) خالية الوفاض بعد أن داست إسرائيل أحلام الرخاء والاستقرار والسلام وانقلبت على تعهداتها.

٣- الترتيبات المقترحة للتنمية والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط :

صادف مصطلح الشرق الأوسط من الجدل ما لم يصادفه مصطلح آخر. ويبدو أن قرنين من الزمان هما عمر هذا المصطلح لم يضعا حداً لهذا الجدل بسبب المصالح التي كانت – ومازالت تختفي وراءه، فهو تارة يضيق وتارة يتسع حسبما تضيق هذه المصالح أو تتسع. فقد ارتبط ظهور المصطلح بثلاثة أحداث تاريخية كبرى؛ أولها هو ظهور المسالة الشرقية

فى القرن التاسع عشر، وثانيها هو تطور الظاهرة الاستعمارية فى أخريات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، والثالث هو قيام دولة إسرائيل فى عام ١٩٤٨، والشرق الأوسط - ضاق أو اتسع - ليس مجرد مصطلح جيوبوليتيكي، وإنما هو أيضا خلطة تاريخية تتضافر فيها ثلاث أرومات بشرية وثقافية ولغوية كبرى، عربية وتركية وإيرانية (٧). وعندما تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية لتملأ الفراغ الذى خلا بخروج القوى التقليدية الكبرى عن طريق ما يسمى "بنظرية ايزنهاور" التى تهدف إلى تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية عرف دالاس - وزير الخارجية الامريكى وقتذاك - الشرق الأوسط بأنه المنطقة التى تقع بين ليبريا غربا والباكستان شرقا وتركيا شمالا وشبه الجزيرة العربية جنوبا. ورغم ذلك فإن دائرة المعارف الأمريكية تجتزئ من هذا العالم الواسع الذى قدمه "دالاس" شرق أوسط أضيق نسبياً يضم مصر والدول العربية الأسيوية علاوة على دول غير عربية هى إسرائيل وتركيا وقبرص وإيران. ويأخذ جورج فورم بتعريف مشابه يستبعد فيه أفغانستان وليبيا والسودان مع إنها شرق أوسطية الانتماء ولو بحكم عدم قابليتها للتصنيف فى عداد الشرق الأقصى أو المغرب الأقصى، وقصر تعريفه على البلدان العربية الآسيوية وإسرائيل ودولة عربية غير آسيوية هى مصر علاوة على دولتين آسيويتين غير عربيتين هما تركيا وإيران (٨). ويضم الشرق الأوسط بهذا المعنى منطقة عظمى ذات نطاقين : الأول يشمل الجناح الآسيوى من العالم العربى والثانى ويشمل تركيا وإسرائيل وإيران وقبرص. ويتوقف استقرار هذه المنطقة وتنميتها على تنظيم علاقات النطاقين وتعاونهما (٩).

وتتخذ الترتيبات المقترحة للتنمية والتعاون فى الشرق الأوسط صيغاً وأشكالا عديدة (١٠) وتتفاوت فى مراحل تطبيقها ومستويات تكاملها وتتدرج ابتداء من تعاون إسرائيلى - فلسطينى لإعادة إنشاء البنية الأساسية فى الأراضى الفلسطينية ، وحل مشاكل التنمية الاقتصادية المشتركة بين إسرائيل ومناطق الحكم الذاتى الفلسطينية تطبيقاً للاتفاق الاسرائيلى - الفلسطينى. وترتقى هذه الترتيبات صعداً حتى تكوين اتحاد اقتصادى ثلاثى بين الأردن وإسرائيل وفلسطين على غرار "البنيلوكس"، يتسع بعد ذلك لمنطقة حرة للتبادل التجارى تضم مصر وسورية ولبنان، ويفضى فى مرحلة لاحقة إلى سوق مشتركة تطوى تحت جناحيها - علاوة على تلك الدول - بلدان مجلس التعاون الخليجى واليمن، حيث تتوفر حينئذ آليات مناسبة لتحرير انتقالات رؤوس الأموال والعمل. وأخيراً فإن مبادرة الرئيس بوش الأخيرة طرحت تصوراً لمنطقة حرة موسعة تضم دول الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية. ورغم أن الإطار العام للمبادرة هو عملية تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى، إلا أن الرئيس الأمريكى وضعها أيضاً فى إطار ما اعتبره نوعاً من الفشل المزمن للتجارب التنموية العربية التى لم تنجح الأقطار العربية مجتمعة فى الارتفاع بمستوى ناتجها القومى إلى مستواه فى بلد مثل أسبانيا أو إيطاليا.

٤- المبادرة الأمريكية لإحياء الشرق أوسطية:

كانت التسعينيات هي حقبة الميلاد الجديد للشرق أوسطية، وقد صدرت الأفكار الأولى لإحيائها من معاهد ومراكز بحوث إسرائيلية أو أمريكية ذات اهتمام بالصراع العربي الإسرائيلي، واحتضنها مفكرون بارزون وزعماء سياسيون أظهروا حماساً منقطع النظير للفكرة وخصوصاً بيريز في كتابه "الشرق أوسط الجديد" ويوسى بيلين "رؤية الشرق الأوسط". لقد اقترح بيريز في مشروعة إطاراً إقليمياً يقوم على أربعة أسس؛ الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والأمن القومي وإشاعة الديمقراطية[١١]. أنها الأسس نفسها التي تحتويها الأجندة الأمريكية للإصلاحات الاقتصادية والسياسية في الشرق الأوسط.

لقد واجه الخيار الإسرائيلي للشرق أوسطية فشلاً ذريعاً. وكان تسويقه والترويج له ضرباً من المستحيل، بعد أن انقلبت إسرائيل على السلام، وضربت بمعاهداته عرض الحائط، واستمر سلوكها العدواني يتزايد ضد الشعب الفلسطيني وبات أقرب إلى الظن أن الشرق أوسطية خيار لن يكتب له بقاء إذا ما انتهى إلى عقد لواء الهيمنة الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل على جيرانها العرب.

وبينما فشلت الشرق أوسطية في الدخول إلى المنطقة من الباب الإسرائيلي، فقد عادت تحاول بعد الحرب على العراق الدخول من الباب الأمريكي الواسع.

لقد كان للحرب التي شنت خارج إطار الشرعية الدولية أهداف استراتيجية عديدة ليس أقلها أهمية هو حماية أمن إسرائيل ونفخ حياة جديدة في الشرق أوسطية باعتبارها خياراً استراتيجياً أمريكياً ليست إسرائيل بعيدة عن موقع القلب فيه.

وتتخذ الشرق أوسطية كما صيغت مجدداً في مبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش في أعقاب الحرب على العراق شكل منطقة حرة تضم دول الشرق الأوسط وأمريكا. لكنها لا تخلو من شروط صارمة ينبغي توافرها في الدول المؤهلة للعضوية في منطقة التجارة الحرة. وهي شروط تجعل منها أكبر من مجرد إنشاء منطقة للتجارة الحرة، وإنما عملية لإعادة هندسة الشرق الأوسط برمته حول قواعد سياسية واقتصادية لا تقوم فقط على الحرية السياسية والاقتصادية، وإنما وهو الأهم تقوم على قبول إسرائيل عضواً أساسياً في الجماعة الشرق أوسطية. والمبادرة تستفيد من حالة انعدام التوازن الاستراتيجي على المستويين الإقليمي والعالمي والذي عمقته الحرب ضد العراق وتزايد النزعة العسكرية الأمريكية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. ودعنا نتفحص هذه الشروط:

١- تطبيق معايير ومبادئ اقتصاد السوق واحترام القانون.

٢- توقيع الدولة العضو على إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٣- ألا تمارس الدولة أعمالاً من شأنها تهديد الأمن القومي الأمريكي ولا تكون من الدول الداعمة للإرهاب.

٤- أن تساند الدولة العضو في عملية التوصل إلى حل سلمى للصراع العربى – الإسرائيلى وألا تشارك في أى شكل من أشكال المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل.
٥- أن تتمتع الدولة بمستويات عالية من الديمقراطية والحرية السياسية.
٦- أن تحارب الفقر والفساد وتقوم بحماية حقوق العمال.
٧- أن توفر حماية كافية لحقوق الملكية الفكرية وقواعد حماية البيئة.
٨- أن تكون الدولة عضواً في منظمة التجارة العالمية أو ساعية للانضمام إليها.

وتشجع المبادرة الدول الشرق أوسطية ذاتها على الاندماج فيما بينها عندما جعل نسبة المكون المحّلى ٣٥% في الصناعة المستفيدة من المعاملة التفضيلية سواء كانت قادمة من كل دول المنطقة أو من إسرائيل والأردن اللتين وقعتا هذه الاتفاقية بالفعل. والمبادرة بالشروط التى انطوت عليها تبدو وكأنها تعمل لتكريس الشرق أوسطية ودمج إسرائيل كشريك كامل في أى ترتيبات اقتصادية وسياسية للشرق الأوسط وذلك لأسباب عديدة أهمها:

١- إن إسرائيل ليست بحاجة إلى منطقة التجارة الحرة المقترحة للوصول إلى السوق الأمريكية لأن هناك بالفعل منذ عام ١٩٨٥ اتفاق لمنطقة تجارة حرة بين إسرائيل والولايات المتحدة. وقد دخل هذا الاتفاق بكل مراحله – منذ ما يزيد على عشرين عاماً – حيز التنفيذ الفعلى ويغطى قائمة مطولة ومتنوعة من السلع المتبادلة بين الجانبين. وهناك أيضاً مذكرة التفاهم والاتفاق الإسرائيلى الموقع بين الجانبين في عهد الرئيس ريجان والذى منح إسرائيل وضع حليف رئيسى على الرغم من عدم عضويتها في حلف شمال الأطلنطي وكذلك مذكرة التفاهم الاستراتيجى التى اعترفت في عام ١٩٨٩ بحق إسرائيل في الدخول إلى المناقصات العسكرية الأمريكية والترخيص لها لإنتاج معدات عسكرية أمريكية والمشاركة في البرامج والأبحاث العلمية. بيد أن ما تحتاج إليه إسرائيل هو اتفاق موسع للتجارة الحرة على غرار ما اقترحته مبادرة الرئيس بوش يتيح لها ولوج الأسواق العربية وبصورة مخالفة لما انطوت عليه مقترحات الشرق أوسطية التى طرحت على المنطقة في التسعينيات.

٢- إن اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والأردن التى دخلت حيز التنفيذ الفعلى في ديسمبر ٢٠٠١ ما كان لها أن تتم لولا أنها دخلت من الباب الإسرائيلى. فقد سبق توقيع اتفاق منطقة التجارة الحرة الأردنية الأمريكية إقامة ما يسمى بالمناطق الصناعية المؤهلة QTZ وهى مناطق صناعية تؤهل منتجاتها لدخول الأسواق الأمريكية مباشرة ولا تخضع لأى تدرج في التعريفات الجمركية وإنما إعفاء كامل من أى قيود كمية أو غير جمركية شريطة ألا تقل نسبة المكون الإسرائيلى فيها عن ٣٠ بالمئة وبالفعل فإن صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة يدخل في مكونات إنتاجها حوالى ٣٠% من مستلزمات الإنتاج الإسرائيلية الأصل. وإنشاء هذه المناطق كان ناجماً عن التعديلات التى أدخلها الكونجرس الأمريكى على اتفاقية منطقة التجارة

الحرة الإسرائيلية في عام ١٩٩٦ حيث اشتملت هذه التعديلات على إقامة المناطق الصناعية المؤهلة بين الأردن وإسرائيل.

٣- غالباً ما تستخدم منطقة التجارة الحرة الأردنية الأمريكية حجة لإغراء الآخرين بالدخول إلى منطقة التجارة الحرة الموسعة بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط وذلك بالنظر إلى مكاسب التجارة التى حققتها الأردن والوثبة الكبيرة في حجم الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة من ٧٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢٩ مليون دولار في عام ٢٠٠١. لكن الحقيقة أن هذه الوثبة كانت سابقة لتنفيذ منطقة التجارة الحرة وتعزى في المقام الأول إلى أثر المناطق الصناعية المؤهلة QTZ التى هى – في التحليل الأخير – نتاج تعاون بين الأردن وإسرائيل، وتكريس للرؤية الأمريكية للتعاون الاقتصادى المشترك بين العرب وإسرائيل.

٤- تحاول مصر منذ عام ١٩٩٥ – دون جدوى – إبرام اتفاق مع الولايات المتحدة لإقامة منطقة تجارة حرة بينهما على غرار المناطق الحرة التى أبرمتها الولايات المتحدة مع إسرائيل والمكسيك والأردن، لكن الأخيرة كانت وما زالت تراوغ وتضع العصا في عجلة المفاوضات لعرقلة الوصول إلى هذا الاتفاق. ودائماً ما تتعلل الولايات المتحدة بأسباب أهمها عدم أهلية الاقتصاد المصرى وحاجته إلى إصلاحات عديدة يجب اتخاذها قبل الدخول في المفاوضات في مقدمتها قانون الملكية الفكرية وقانون غسيل الأموال وتحرير سعر الصرف وقانون العمل والإصلاح الضريبى والجمركى. رغم أن مصر قطعت شوطاً طويلاً في الإصلاح الاقتصادى والتشريعى واستوفت كثيراً من المتطلبات والمعايير فقد طبقت برنامجاً للإصلاح المالى والنقدى وسنت عدداً من التشريعات اللازمة لاقتصاد السوق كقانون حماية الملكية الفكرية وقانون غسيل الأموال وقانون العمل وحررت سعر الصرف، ولم تتردد في اتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة الفساد وإصلاح النظام المصرفى.

بيد أن السبب الحقيقى لتعثر الوصول إلى اتفاق لإقامة منطقة للتجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة هو رفض مصر توقيع اتفاق مع الويلات المتحدة مماثل للاتفاق الذى أبرمه الأردن لإقامة مناطق صناعية مؤهلة تدخل منتجاتها الأسواق الأمريكية شريطة احتوائها على مكونات إسرائيلية.

٥- قدرت دراسة حديثة نسبياً قامت بها المفوضية الأوربية أن يكون توزيع مكاسب التجارة لصالح إسرائيل، إذ تشير الدراسة إلى أن تنمية التبادل التجارى في إطار منطقة للتجارة الحرة تجمع مصر وسوريا والأردن ولبنان وإسرائيل وفلسطين سيصل بحجم الصادرات المجمعة لتلك البلدان إلى حوالى ٣٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠ يكون نصفها فقط من نصيب إسرائيل وحدها[١٢]. ويصبح تحرير التجارة عندئذ – كما تهكم ميردال Myrdál – ملائماً تماماً لمن حصلوا على نصيب وافر من الحظ في الحياة[١٣].

٥ – ملاحظات ختامية:

إن استخدام التعاون الاقتصادى كان وما زال مبدأ مقبولاً لدعم الأمن والسلام في العلاقات الدولية. وقد استخدم هذا المبدأ عشية الحرب العالمية الثانية عندما حدث تعاون فرنسى ألمانى في الفحم والحديد وفى مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا وانعاشها بعد الحرب وهي الخطوات التى انتهت بإقامة الاتحاد الأوروبى وتوسيعه بعد نصف قرن من الحرب كما طرحت فكرة التعاون الإقليمى في برشلونة. لكن هذا التعاون قام على أساس التكافؤ والندية وبين شركاء متساويين. أما التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط فهو مطروح فى ظل هيمنة إسرائيلية واحتلال أمريكي لدولة عربية ووجود عسكرى أمريكى يغطى منطقة الخليج وهو ما ينفى عن هذا التعاون المقترح صفتى الندية والتكافؤ اللازمين لنجاحه وضمان انتشار مكاسبه على جميع المخرطين فيه.

ومن ثم أضحت أى مكاسب متوقعة من الانخراط في أى ترتيبات للتعاون الاقتصادى أيا كانت مرحلتها، فمنطقة حرة أو ودونها أو فوقها مشكوكاً في جدواها، وفى نصيب الأطراف المختلفة منها، فأوروبا نفسها كان هناك شك كبير في مقدرتها على تحقيق وحدتها الاقتصادية وإرساء تعاون اقتصادى راسخ بين شعوبها في ظل الاحتلال النازى لمعظم بلدانها واستمرار غيوم الفاشية فوق بعضها وفى تزايد نزعة الهيمنة والاستبداد لدى البعض الآخر.

فالتعاون الاقتصادي لا يقوم في بيئة مشحونة بالتوتر، متفجرة أو قابلة للانفجار ومختنقة بمشاعر الإهانة والغضب على الاحتلال وانتهاك السيادة.

وهكذا لابد من متطلبات سياسية واقتصادية سابقة إذا أريد لمنطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية أو غيرها من صور التعاون في الشرق الوسط أن تقوم:

١ – إن تنفيذ مبادرة الرئيس بوش بإقامة منطقة أمريكية شرق أوسطية للتجارة الحرة مرهون بشروط سياسية وهى ضرورة الانسحاب الإسرائيلى الكامل من كل الأراضى العربية المحتلة منذ ٥ يونية ١٩٦٧ وهى الجولان والضفة الغربية وغزة وإقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس. وإعادة السيادة والشرعية للعراق بخروج قوات الاحتلال وتمكين الشعب العراقى من ممارسة حقه في انتخاب حكومة ديمقراطية تؤمن وحدة العراق وسلامة أراضيه فضلاً عن ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

٢ – أن تكون الأولوية لإقامة وتعزيز وإنجاز منطقة التجارة العربية الكبرى قبل عام ٢٠٠٥ لأنها ترتبط بكتلة قومية ذات هوية حضارية وثقافية مشتركة، وتوسيع هذه المنطقة لتضم كافة الدول العربية ولا تكون مقصورة على دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (١١ دولة) أو دول السوق العربية المشتركة (٧ دول) خاصة وإن هذه المنطقة يتوافر لها من الأطر القانونية والمؤسسية الجاهزة ما يغنيها عن إصدار اتفاقيات جديدة.

ويدخل في هذا السياق تحويل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى منظمة لتحقيق منطقة التجارة العربية والسوق العربية المشتركة تحاكي في دورها – مع مرور الزمن – دور المفوضية الأوربية في بروكسل.

٣- تجنب الدخول مع دول غير عربية فى مشروعات تنافس مشروعات قائمة بالفعل فى دول عربية أخرى كمشروع قناة البحرين الأبيض والميت أو تشغيل وإنشاء خطوط أنابيب لنقل النفط بين الشرق والغرب عبر إسرائيل فى منافسة لدور قناة السويس وخط أنابيب سوميد أو إحياء خط أنابيب كركوك حيفا ضد إرادة الشعب العراقى.

٤- إحياء نشاط المؤسسات العربية للتنمية وعلى رأسها الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والاجتماعى والصناديق العربية القطرية، ولا ينبغى أن يكون إنشاء بنوك أو صناديق فى الشرق الأوسط مدعاة لإضعاف هذه الصناديق العربية أو إلغائها.

٥- الاتفاق على استراتيجية عربية تستهدف إنشاء مؤسسات فيدرالية متعدية الوطنية أو فوق قطرية موازية فى صلاحياتها للدول العربية ذات السيادة تحمي العمل العربى المشترك من تقلبات المزاج السياسى العربى وتقاوم محاولات إسرائيل للاستبداد بالساحة العربية دون رادع.

المراجع والهوامش

(١) انظر إلياس سابا :الجوانب الاقتصادية للتحديات الشرق أوسطية الحديثة ، المستقبل العربى ، العدد ٩٧٩ ، بيروت ، يناير ١٩٩٤ ، ص ١٢٩ .

(٢) انظر نص اتفاق "إعلان المبادئ" الذى نشر كاملاً فى جريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ١٥ سبتمبر (أيليول) ، ١٩٩٣ .

(٣) أنظر ، أحمد ناجى قمحة ، الاتفاقية الأردنية الاسرائيلية ، رؤى واشكاليات مختلفة ، السايسة الدولية، العدد ١١٩ ، يناير ١٩٩٥ ، ص ١٥٩ .

(٤) محمد خالد الأزعر ، المعاهدة الاردنية – الاسرائيلية وآفاق التسوية والسلام ، الحياة ، العدد ١١٥٧٧ ، ٢٩ تشرين أول / أكتوبر ١٩٩٤ ، ص ٧ .

(٥) الأمير الحسن بن طلال ، نظرة إلى ما بعد حرب الخليج نحو مؤتمر للأمن والتعاون فى الشرق الأوسط ، ماذا بعد عاصفة الخليج رؤية عالمية لمستقبل الشرق الاوسط ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ١٣١ -١٣٣ .

(٦) دكتور سعيد النجار ، إعلان الدار البيضاء والشرق الأوسط الجديد ، الوفد ، ١٧ نوفمبر ١٩٩٤ ، ص ٥ .

(٧) أنظر:

George Corm, Le Moyen-Orient, Edition Flammarion, Paris, 1993,P.26

(٨) George Corm, Op., Cit ., P. 27

(٩) انظــر محمــد حافظ اسماعيل ، على طريق السلام ، ماذا بعد العاصفة ، رؤية عالمية لمستقبل الشرق الاوسط ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٧٥ .

(١٠) فــي نهايــة الثمانينــيات قام فريق بحثى إسرائيلى بتمويل من صندوق هامر لأبحاث السلام بوضع تصورات متكاملة للشرق الاوسط فى ظل التسويات السلمية ، انظر :

Ben Shahar (ed.) , Economic Co-operation and Middle East Peace, Weidenfeld and Nicholson, 1989.

كمــا قامــت مجموعة أخرى مشتركة من الاقتصاديين الإسرائيليين والأردنيين والفلسطينيين بنشر دراســة شــهيرة فى يونيه ١٩٩٣ عرفت بدراسة هارفارد . ونشرت فى معهد واشنطن لسياسات الشرق الأردنى راجع:

Rosen, H., and Glawson, P., The Economic Consequences for Peace, for Israel, the Palestinians and Jordan, Washington D.C., 1991.

(١١) انظر :

Shimon Peres, The New Middle East, Henry Holt and Company, New York, 1993.

(١٢) انظر:

Rhein, Eberhard, Future Co-operaton Between the Mashrak Countries and Israel in the Trade Field, Blue Print for the Early 21st., Century, Underpublication, Brussels, 1994.

(١٣) أنظر :

Myrdal, G., Economic Theory and Underdeveloped Regions, Geslad Duckworth and Co., Ltd., London, 1976, P. 138.

جماعة الإدارة العليا
المؤتمر السنوى التاسع والثلاثون

التحليل الرباعى للمستجدات الإقليميه والعالميه

بقلم الأستاذ الدكتور / فريد النجار

أستاذ إدارة الأعمال والعلوم الإداريه

جماعة الإدارة العليا

المؤتمر ٣٩

مصر .... والمستجدات الإقليمية والعالمية

١٥ – ١٩ أكتوبر ٢٠٠٣

فندق شيراتون المنتزة – محافظة الإسكندرية

ورقة فنية حول

التحليل الرباعي للمستجدات الاقليمية والعالمية

TOWS ANALYSIS FOR REGIONAL & GLOBAL EMERGING INCIDENTS

اعداد وعرض

أ . د . فريد النجار *

أستاذ إدارة الأعمال والعلوم الادارية

إستشارى البنك الدولى وجامعة الدول العربية سابقاً

عضو جماعة الادارة العليا منذ عام ١٩٦٥

---

* Fax 202 – 2573765   Tel – 202 – 6239138   010-537-8599

ورقة عمل حول

التحليل الرباعي للمستجدات الاقليمية والعالمية

تجاه إستراتيجية للمستقبل

عرض

أ . د فريد النجار

الموجز An Abstract

تهدف الورقة الفنية هذه إلى تطبيق أسلوب التحليل الرباعى TOWS على الدول العربية (المؤسسات والحكومات) بغرض تشخيص التهديدات والفرص والقوة والضعف التنظيمى بغرض حتى مراجعة واقتراح الإستراتيجيات البديلة للتعامل مع التحديات والمستجدات الاقليمية والعالمية . ولقد أدى غياب التخطيط الاستراتيجى العربى فى الربع قرن الماضى إلى النتائج التى يعيشها المجتمع العربى الآن . وتنقسم الورقة الفنيةإلى ٥ أقسام : المقدمة لاستعراض خلفية الوطن العربى وتحديد رسالة التغيير المنشودة . المراجعة الخارجية للفرص والتهديدات وبناء مصفوفه التقييم للفرص الخارجية والتهديدات . والمراجعة الداخلية للقوة والضعف التنظيمى فى القسم الثالث . أما القسم الاخير فيطرح التوصيات والخلاصات التى توصل إليها البحث ومن أهم التوصيات في البحث . ضرورة انشاء وحدات للادارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجى وعلوم المستقبليات فى الدول العربية كما يجب إعداد محفظة تضم الاستراتيجيات البديلة لكل حالة من الحالات الرباعية (الفرص والقوة التنظيمية - الفرص مع الضعف التنظيمى - التهديدات مع القوة التنظيمية - التهديدات مع الضعف التنظيمى) وجدير بالذكر أن تجديد وتحديث الادارة العربية يعتبر أمرا أساسيا للتعامل مع تحدييات التجارة الدولية والتعامل مع المستجدات العالمية السياسة والاقتصادية والعسكرية . فاغلوضع الراهن لا يستفيد من الفرص العالمية والاقليمية كما لا يستفيد أيضا من نقاط القوة والتنظيمية .

ورقة فنية حول

التحليل الرباعي للمستجدات الاقليمية والعالمية

الفهرست

رقم الصفحة

ورقة فنية حول

التحليل الرباعى للمستجدات الإقليمية والعالمية

تجاه إستراتيجية للمستقبل

أولا : المقدمة :

شهد الربع الاخير من القرن العشرين العديد من المستجدات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتجارية الناتجه عن التخطيط الغربى الذى سعى إلى عودة الاستعمار الجديد فى القرن الحادى والعشرين . فبعد انهيار الاتحاد السوفيتى ونهج أمريكا لسياسة القطب الواحد والدعوة إلى العولمه والأمركه ، سارع الاتحاد الأوروبى إلى بناء هياكله ومؤسساته للوقوف أمام العولمه والأمركة . ولم يكن لدى الدول العربية الا تطبيق بعض سياسات الافعال تجاه التقدم الامريكي متعدد الاطراف فى الوطن العربى (العراق وفلسطيب والقواعد العسكرية فى قطر والبحرين وسلطنة عمان وتركيا وغيرها) وأن الاستعمار الاقتصادى والتجارى بالشركات عابرة القارات فى الدول العربية يحتاج إلى إعادة هيكله إقتصادية وإعادة هندسة العمليات فى المؤسسات العربية.

كان الوطن العربى دائما وأبدا مطمع للدول وخاصة بعد وصول الاسلام إلى جنوب فرنسا ومحاربته فى أسبانيا . حيث سعت الدول فى الغرب إلى إستعمار العالم العربى لتأمين إمدادات البترول بأقل الاسعار . وإستخدمت امريكا إسرائيل لخلق قلاقل وأرمات فى المنطقة العربية للقضاء علىمناخ الاستثمار الجاذب للأموال الطائرة . إن المطلوب من المؤسسات العربية والقيادات العربية أن تقوم بتحليل المستجدات الاقليمية والعالمية بغرض بناء سيناريوهات وإستراتيجيات تضمن البقاء العربى وتحقق النماء العربي والحفاظ على الثروات العربية من منظور التنمية المستدامه .

١ - الخلفية العربية :

دخلت الدول العربية فى الربع قرن الأخير من القرن العشرين فى مجموعة من الدوامات الاقتصادية والاجتماعية أستهدفت تأجيل عجله التنمية . ومن تلك الدوامات (١) الخصخصة ودخول الاجانب مشترين فى الاسواق السلعية (٢) السماح للاجانب بالتعامل فى بورصات الاوراق المالية (٣) تحرير أسعار الصرف أمام العملات الاجنبية (٤) تحرير التجارة فى السلع والخدمات وفق اتفاقيات الجات والجالتس GATT,GATS (٥) دخول الاجانب فى اسواق العمل العربية . (٦) دخول فروع الشركات متعددة الجنسية فى الأسواق العربية (٧) مطالبة الدول العربية بإعادة هيكلة الشركات وفق آليات السوق (٨) فرض شروط لدخول السلع العربية فى الاسواق الدولية مثل قضايا البيئة وتشغيل الصبية (٩) المطالبة بتطبيق الديمقراطية الامريكية (١٠) إتهام الدول العربية بالارهاب (١١) بناء معسكرات فى الدول العربية (١٢) غزو العراق واستعمار الاراضى الفلسطينية .

٢ - رسالة التغيير والتطوير Mission

هناك فرق بين التغير والتغيير . كما أن هناك فرق بين سياسة المبادرات Proactivity وأسلوب ردود الافعال Reactivity . حقا حدث تغيير فى الوطن العربى خلال الربع الاخير من القرن العشرين ولكن لازال هناك الفقر والجهل والامراض والبطاله والتضخم مستمره فى الاتجاه إلى أعلى . لذلك يجب أن وتشمل رساله التغيير والتطوير كل برامج التطوير التنظيمى المخطط التالية مع .

الجداول الزمنية اللازمة لتحقيق تنمية مرحلية تحقق مايلى :

١ - تعديل اساليب التفكير العربى . Mindset .

٢ - العمل على تغيير السلوك الفردى إلى سلوك جماعى .

٣ - العمل على تفعيل روح الفريق .

٤ - تحقيق الانتماء التنظيمى والولاء للسلع العربية .

٥ - بناء مناخ تنظيمى يساند المشاركة فى صنع القرارات .

٦ - إعتبار الهياكل التنظيمية وسائل لابتكار والابداع وتحقيق الاهداف.

٧ - تشجيع التعلم التنظيمى ومنظمة التعلم .

٨ - تفجير الطاقات الابداعية Energizing .

وتقوية أعضاء المنظمات Empowering

٩ - تنمية قيادات الانجاز العالى

١٠ - التصدى للتهديدات البيئة بالتخطيط الاستراتيجي .

١١- تجديد المنظمات والمؤسسات العربية .

١٢- تطوير الادارة العربية

١٣- تطبيق الانتاج كبير الحجم

١٤- ترشيد الواردات .

١٥- تحقيق التسويق العربى والاشواق الممتدة

١٦- حماية المستهلك والمسئولية الاجتماعية

١٧- الاهتمام بالادارة البيئية .

١٨- تعظيم الانتاجية لمعالجة الغلاء .

١٩- التدريب والتحسينات والمستمرة

٢٠- تطبيق إدارة الجودة الشامله .

. ELNAggan OD Workshop on High performance Leadership, Geneve July 2003

٣ - الرؤيه Vision

إن القضاء على الاسرة العربية يعنى القضاء على الامة العربية من خلال أفساد الثقافة والتربية والتعليم والعلاج والدواء . كما أن العكس صحيح أى أن توفير الحاجات الاساسية للفرد يعنى تكوين أسرة سوية ومجتمع ذو مزايا تنافسية عالية .

وتشمل والرؤية هنا تحديد المخاطر المحيطه بالامه العربية من متناقضات نسجلها فى الاتى :

١ - الثراء الفاحش والفقر المدقع .

٢ - الاجور المرتفعة للأجانب وتدنى الأجور العربية (الفجوة الاجرية) .

٣ - ٣٦٠ مليون نسمه يعيشون على ١٠ % من مساحه العالم ويمثلون ٥ % من إسكان العالم دون تنمية متعادلة .

٤ - موارد اقتصادية هائلة مع عجز تجارى ومالى وبطاله وتضخم .

٥ - نسبة عاليه من الاميه وخاصه بين النساء – وسوء معاملة مع المرأة العربية .

(الطلاق والعنوسه والنظرة الدونية للمرأه فى بعض الدول العربية) .

٦ - إستغلال للموارد الاقتصادية العربية بأقل عائد .

٧ - سرقة الاثار المصرية وهى تملأ جميع متاحف العالم .

٨ - إستعمار إقتصادى وتجارى ومالى في جميع القطاعات وبجميع الدول العربية .

لذى تركز رؤية المستقبل على إستكشاف المخاطر والتهديدات الثقافية والفنية والحضارية واللغوية كمفتاح للاستعمار الاقتصادى والتجارى وذلك للبحث عن مفاتيح جديدة وبوابات جديدة لاعادة الهندسة الاقتصادية حتى تكون الثروات العربية بأيدى عربية والصناعة والزراعة والمال والبنوك ...) .

فالرسالة إذن تعنى :

ضرورة تصحيح المسارات التنموية الحالية لخدمة الغايات والمرامى والاهداف العربية والقضاء على نقاط الضعف وتعظيم نقاط القوة . إن التحديات الحالية تسعى إلى القضاء بالكامل على الامة العربية من منظور تشخيص الحروب الماضية كالحروب الصليبية واشكال الاستعمار المختلفة التى تواجدت لفترة فى الامة العربية . أن رسالة اعادة الهندسة الاقتصادية تقوم علي التشخيص والتحليل والتقييم والمراجعة لتجنب أخطاء الماضي تعظيم المزايا التنافسيه للدول العربية من منطلق ادارة الفعاله الموارد البشرية.

٤- بناء مصفوفه التحليل الرباعى (النموذج المقترح) :

ونطرح فيما يلى عناصر مصفوفه التحليل الرباعى على أساس حالة أفتراضية – حيث قد تختلف تلك العناصر من صناعة لاخرى ومن منظمة لاخرى ومن دولة عربية لاخرى أو فى وقت لآخر . مثال ذلك :

مثال رقم١ – تصدير الغاز الطبيعى المصرى بدلا من التصنيع المحلى له . هل الافضل التصدير كمادة خام أم الاهم تصنيع الغاز وأنتاج البترول كيماويات التى تغذى العديد من الصناعات حيث يتم توظيف العماله الان وبالمستقبل وتوليد القيمة المضافه .

مثال رقم٢ – هل يمكن تشجيع الهجرة الداخلية من محافظات الكثافة السكانية (القاهرة – الجيزة – القليوبية – الاسكندرية) إلى الوادى الجديد الذى يمثل ٤٥ % من مساحة مصر . ومن تم فالمشكلة ليست ذيادة السكان ولكنها مشكلة اعادة توزيع السكان .

وبالتحديد نحن نواجه العديد من التهديدات البيئية الضعف التنظيمى الذى يتمثل فى :

١ – البطالة متعدده الاشكال *

٢ – إنخفاض الانتاجية الكلية والنوعية فى جميع القطاعات بكل الدول العربية .

٣ – الازدحام وتدهور شبكات الطرق والنقل العام .

٤ – عشوائيات السبانى والطرق والتعليم والصحه فى العديد من الدول العربية .

٥ - هروب مدخرات وأموال العرب إلى الخارج وخاصة إلى أمريكا.

٦ - عدم الرغبه فى الإبداع الفكرى والابتكار والاتجاه الجنوبى نحو الاستيراد .

٧ - تخفيض قيمة العمله المحلية أمام العملات الاجنبية .

٨ - تزايد عدد الاجانب والمهاجرين فى المجتمع العربى .

٩ - انتشار الفقر والجهل والمرض بين المواطنين العرب* .

١٠- هروب الكفاءات العربية والاموال العربية إلى الخارج Brain Drain.

١١- احلال الادارة العربية بالادارة الاجنبية (عقود الادارة) Margaret Contracts. للمنظمات العربية (الفنادق والبنوك والمدارس والسياحة والمستشفيات ..)

١٢- انخفاض مرتبات وأجور العرب بالنسبة للاجانب .

وفيما يلى استعراض لنماذج الاستراتيجيات المناسبة لكل مربع من المربعات الاربع :

شكل (١) التحليل الرباعى TOWS

	نقاط القوة العربية	نقاط الضعف العربى
الفرص العالمية والمحلية	**الاستراتيجية الأولى :** توظيف عناصر القوة العربية للحصول على حصة سوقية من الفرص العالمية والمحلية (الموقع – البترول – الثروة – الثقافه)مع فرص التسويق العالمى	**الاستراتيجية الثانية :** البحث عن آليات للتغلب على عناصر الضعف العربى للتعامل مع الفرص الفعالية (غياب النقل البحرى والجوى – عدم دراسة الاسواق العالمية
التهديدات العالمية والمحلية	**الاستراتيجية الثالثة :** توظيف القوى العربية للقضاء والتصدىللتهديدات العالمية والمحلية (الاستعمار الجديد – الغزو الثقافى الجديد يحتاج إلى العمود والتصدى والحفاظ على الهوية والثقافة العربية)	**الاستراتيجية الرابعة :** البحث عن مخارج جديدة لمواجهة مخاطر تفاعل نقاط الضعف العربى والتهديدات العالمية والمحلية

ونوضح فى المصفوفه التالية أهم أنواع المستجدات الاقليمية العالمية فى الساحه الان لاستخدامها فى التحليل الرباعى :

* الباحث : بحث ظاهرة أطفال الشوارع فى الدول العربية (مارس ٢٠٠٣) المؤتمر القومى للمرأة العولمة والرعاية الاجتماعية(كتاب) ، ٢٠٠٢ ، القاهرة.

مصفوفة المستجدات الاقليمية والعالمية

Global and Regional Incidences Matrix

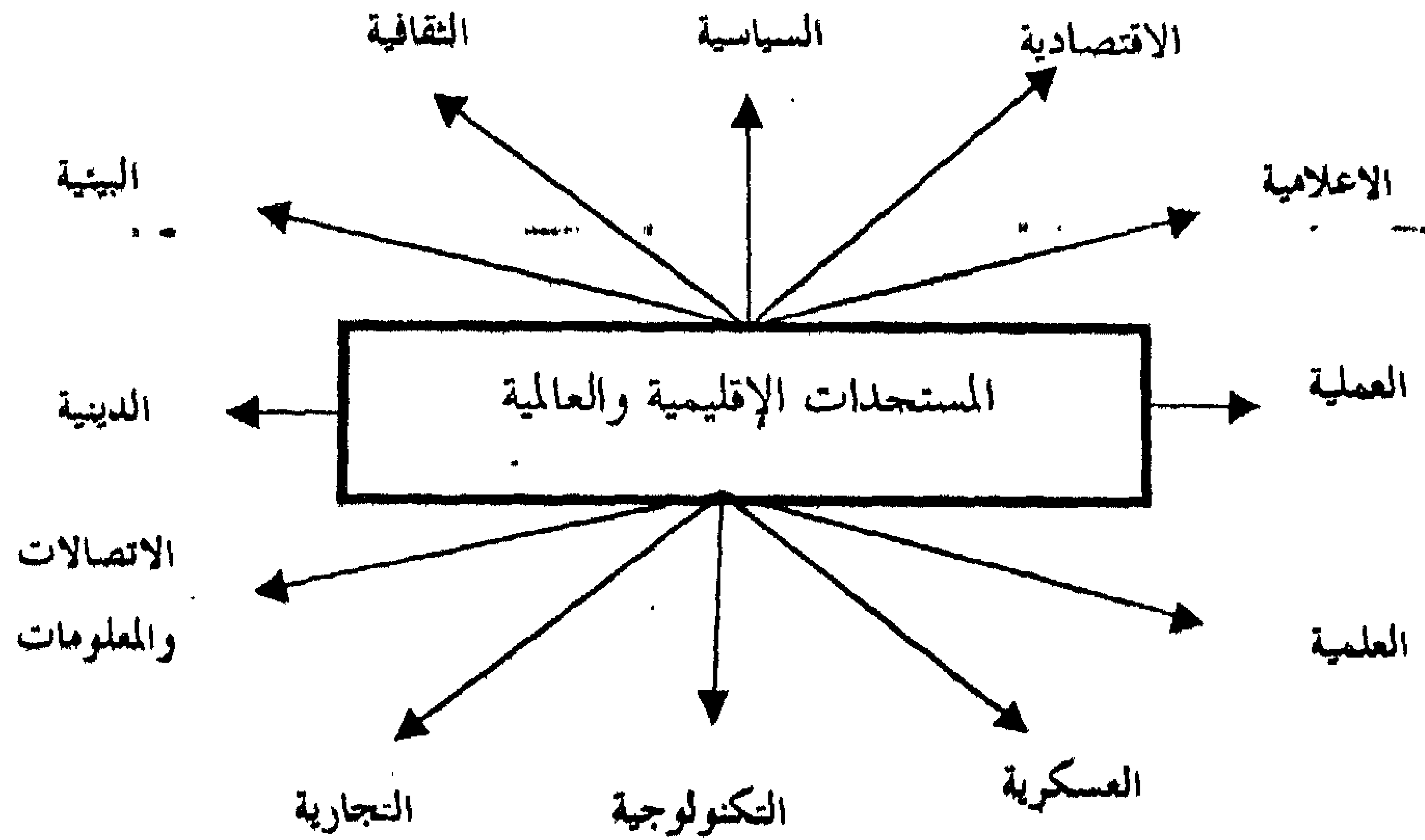
	أنواع المستجدات	الحالات
أولا	العالمية	
	الاقتصادية	التكتلات مثال الاتحاد الاوربى – الاسيان – النافتا (الدين الدولى الحكومى والخاص)
	التجاريه	منظمه التجارة العالمية – التسويق العالمى – الحروب التجارية – الاغراق – حرب البترول – الاحتكارات
	المالية	تدهور أسعار العملات المحلية أمام الاجنبية تدهور أحوال أسواق المال والبورصات
	التكنولوجية	التطبيقات الخطره للهندسة الوراثية – الطاقة النوويه – التلوث البيئى ومخلفات المصانع .
	الاعلامية	القنوات الفضائية الدولية وحرب الاعلام
	السياسية	التدخل فى فى شئون الدول وقياداتها .
	الثقافية	محاولة القضاء على ثقافات الدول العريقة مثال فرنسا والصين والعراق وفلسطين (الثقافة العربية والإسلامية)
	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	ومواقع الإنترنت العالمية والبريد الإلكترونى ومحاربة الإسلام والعرب من خلال تلك التكنولوجيات .
	العسكرية	السباق نحو إنتاج أسلحة الدمار ا لشامل وتسويقها عالميا (الأسلحة الكيماوية – الأسلحة النووية). التهديد العسكري للعالم العربي – القواعد العسكرية في الدول العربية – عودة الاستعمار العسكري مع الاقتصادي والتجاري والثقافي من جديد إلى المنطقة العربية .

ثانيا:	الإقليمية ١-	دخول الشركات متعددة الجنسية بأشكالها المختلفة في الأسواق العربية (الفروع – الوكالات – الشاركات- التحالفات
	٢-	تزايد حجم المعونات الأجنبية للدول العربية .
	٣-	انتشار العمالة الأجنبية في أسواق العمل العربية .
	٤-	انتشار المدارس والجامعات الأجنبية في الدول العربية .
	٥-	إغراق السوق العربي بالسلع والخدمات الأجنبية .
	٦-	إحلال اللغة الأجنبية محل اللغة العربية في الدول العربية .

وتقترح فيما يلى مروحة المستجدات الاقليمية والعالمية وهى تقيس كثافة وتداخل تلـــك المستجدات وآثارها على المجتمع والاقتصاد العربى خلال الربع قرن الماضى :

شكل (٢) مروحة المستجدات الإقليمية والعالمية .

Global & Regional Emerging Incidents Wheal (GREIW) .



علما بأن التفاعل بين أثنين أو أكثر من تلك المستجدات يحقق أزمات وكوارث مركبة ومعقدة تؤثر على المجتمع العربي بدرجات مختلفة . ومن المعلوم أن العالم العربي (الدول الغنية – الدول الفقيرة – الدول الأكثر فقرا) تواجه تلك المستجدات في شكل تدخلات في المجتمع العربي في صيغ عديدة مثال :-

١- القروض الدولية .

٢- المعونات الدولية .

٣- فروع الشركات متعددة الجنسية .

٤- التدخل العسكري .

٥- التدخل السياسي .

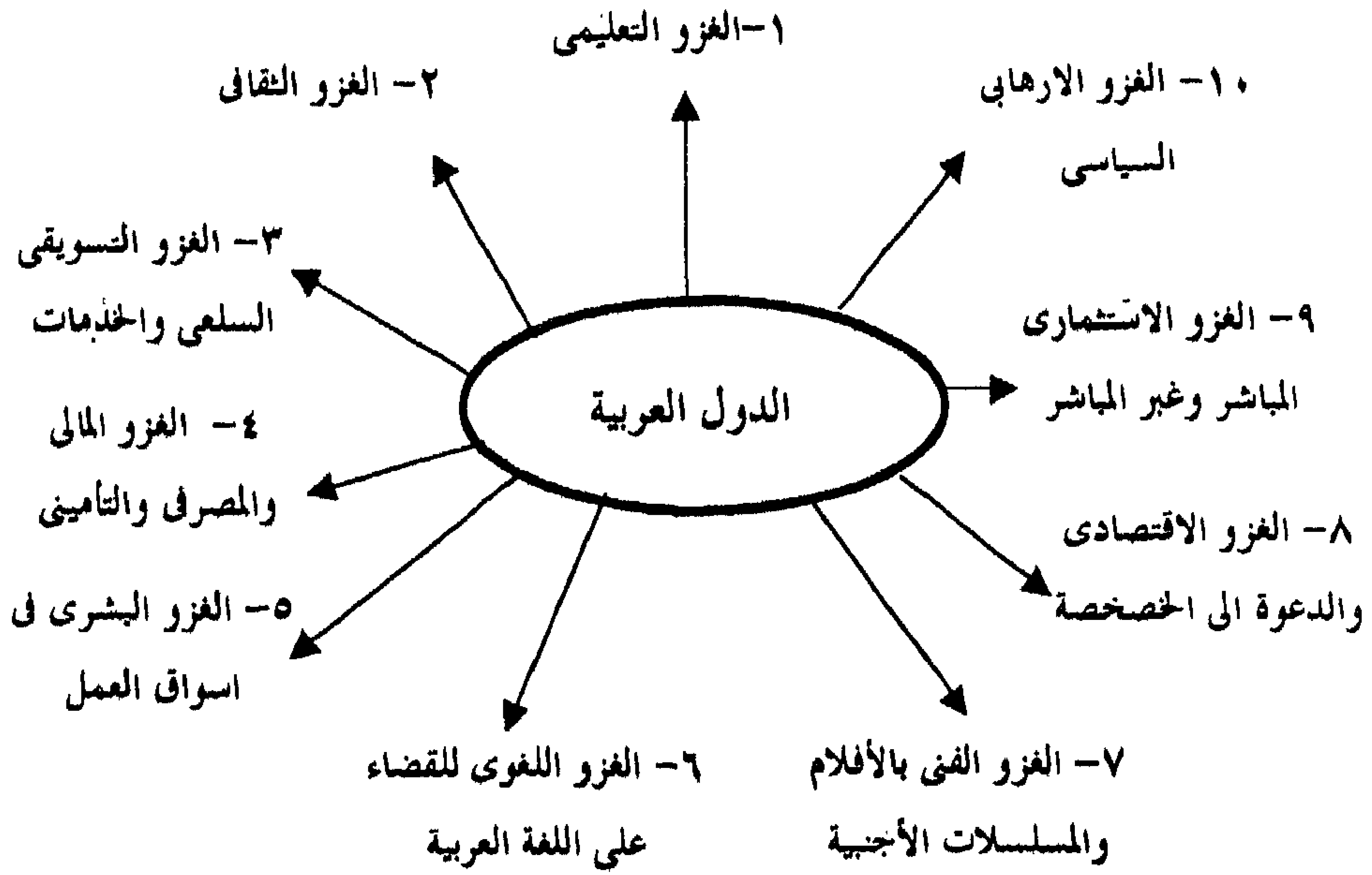
٦- الحروب الاعلامية .

٧- الحروب البيولوجية .

وتأخذ تلك الصيغ شكل شبكات من الغزو كما هو موضح فى الشكل التالى :-

شبكات الغزو الأجنبي للدول العربية

(FIN) Foreign Invasion Networks

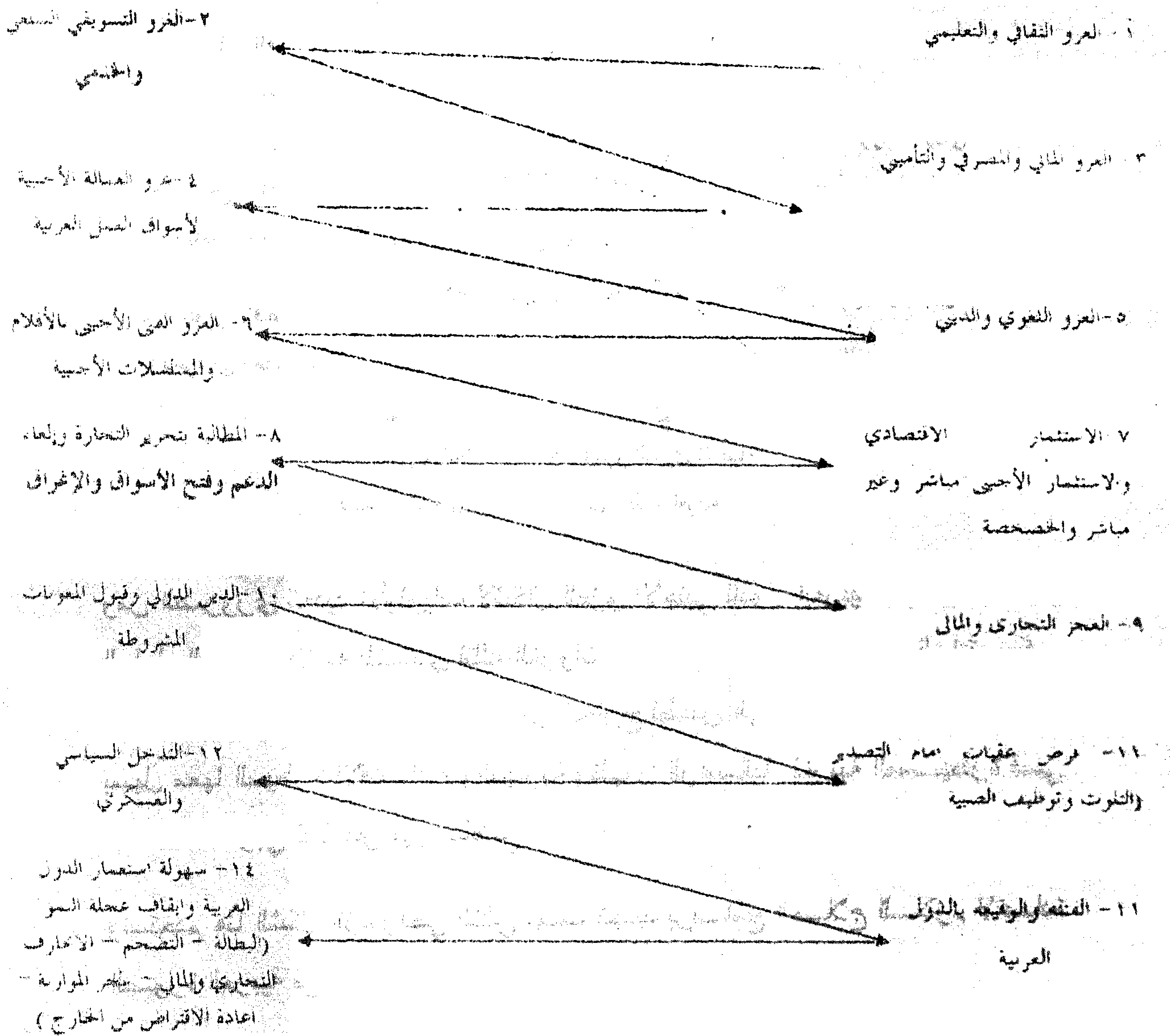


ومن الضروري تحديد الأولويات لأشكال الغزو الأجنبي للدول العربية بفرض قياس الحلول العملية اللازمة للتصدى لتلك الغزوات . وجدير بالذكر أن الترقيم السابق يعكس التوقيت الزمني لتلك القوي المخططة من الخارج لطمس الهوية العربية بالكامل وحتى يسهل معها السيطرة الاقتصادية والتجارية وظهور الرأسمالية الغربية المسيطرة في الاقتصاد العربي كما كان في الماضي .

ونستخدم هنا الشكل الزجزاجي التالي بهدف تجديد برنامج العلاج اللازم لاعادة الصورة العربية في موضعها الصحيح خلال السنوات القادمة :-

شكل يحدد التسلسل الزمني لشبكات الغزو الأجنبي للدول العربية

Cause – effect chain



ان العلاج يبدأ بالخطوة الأولى التى تسببت فى النتيجة فى الخطو الرابعه عشر كما هو موضح اعلاه .
ونقترح هنا فكرة اعادة الهندسة الاقتصادية لتصحيح المسار السابق :

إعادة الهندسة الاقتصادية للعالم العربى

Arab Economic Reengineering (AEA)

ويدعو كل ما سبق الى ضرورة وحتمية اعادة هندسة الاقتصادات والمجتمعات العربية للتخلص من التهديدات الحالية.

اعادة الهندسة الاقتصادية Economic Process Reengineering :

نقصد بإعادة الهندسة الاقتصادية عمليات التصحيح اللازمة لاعادة الحيوية الاقتصادية وللقضاء على التشوهات والمشكلات الاقتصادية والمالية والتجارية.وتحتاج عمليات اعادة الهندسة الاقتصادية الى برامج وسياسات ودراسات تحليلية بعيده عن الضغوط الخارجية. وتطبق عمليات الهندسة الاقتصادية فى العديد من الدول بغض النظر عن درجات النمو الاقتصادى فيها. ومن شروط نجاح اعادة الهندسة الاقتصادية ما يلى :

١- أن تكون وطنية دون تدخل المنظمات الدولية.

٢- أن تكون مرحلية وفق خطة عامة تحقق التدرج فى التطبيق.

٣- أن تعطى الاولويات لتوظيف الموارد (المواد الخام – العمالة – الخبرة)

٤- أن تحافظ على الاموال والثروات والارض العربية.

٥- أن توفق بين أهداف التنسيق والتكامل الاقتصادى العربى.

٦- يجب أن تعمل ايضا برامج اعادة الهندسة الاقتصادية على التنمية المستدامة المتواصلة والحفاظ علي الطاقة والمياه والقيم والبيئة بشكل أساسى.

٧- أن تكون ذات تكلفة فعالة وتراعى علاقة التكلفة بالعائد الاقتصادى والاجتماعى.

فلسفة اعادة الهندسة الاقتصادية :

تعتمد فلسفة اعادة الهندسة الاقتصادية على مواطنة المـوارد الاسـتثمارية وتشغيل الموارد الطبيعية (مثلا تصنيع الغاز الطبيعي قبل تصديره مـادة خـام – وترشيد استخدامه من منظور التنمية المتواصلة) .اذن يجـب أن تقـوم الهندسـة الاقتصادية الجديدة على قيم وطنية اصيلة Genuine Values حتى تضمن الانتماء الوطني والولاء السلعي للمنتجات والخدمات الوطنية(وليس التباهي والتفاخر بكـل ما هو أجنبي). وبالتحديد تركز فلسفة اعادة الهندسة الاقتصادية على ما يلي :

الشعور الوطني – العدالة – المساواة – اعلى انتاجية – اعلـى جـودة – التصدير – القدرة التنافسية – البيئة الخضرة – اعادة توزيع السكان جغرافيـا – التنمية تبدأ من حدود الدولة – الشفافية – اولوية التوظيف للعـرب – النظافـة – حماية المستهلك – مكافحة الغلاء والفقر والأمية – تشجيع الزواج وبناء الأسرة.

الاستراتيجيات الواجبة لاعادة الهندسة الاقتصادية

(SEPR) Strategies For Economic Process Reengineering

ونستعرض هنا بعض الاستراتيجيات البديلة لاعادة الهندسة الاقتصاديـة ، وهى كلها متداخلة تحتاج الى حزم متكاملة لضمان العلاج والشفاء :

١- استراتيجية اعادة الهندسة الثقافية Cultural Reengineering

نظرا لان أول أداة من أدوات الاستعمار القديم والحديث وهـي محاربـة الثقافة العربية . لذلك يحتاج حوار الحضارات الى التمسك بالثقافة العربية وتحديـد وابراز مشاركات العلماء العرب فى بناء الحضارة الانسانية . ويضاف الى ذلـك الضرورات الاساسية التالية :

١- الاهتمام باللغة العربية والدين.

٢- التركيز على الاعلام العربى ومخاطبة الاخر.

٣- نشر الثقافة العربية لغير العرب.

٤- الحفاظ على التراث والحضارة والثقافة العربية.

٥- اعادة هندسة الاعلام المرئى والمسموع والمقـــروء لمكافحـــة الفساد النافذ من القنوات الفضائية والانترنت.

٢- استراتيجية التواصل العلمي والثقافي : Sustainable Science and Cultural

يحتاج العالم اليوم الى ضرورة ايضاح التواصل بين الثقافة العربيـــة فـــى الماضى والثقافات والعلوم الحالية على المستوى العالمى. ويجب أن يسجل باللغات المختلفة لبناء حوار الحضارات .فالأجيال الجديدة فى الغرب وفى العالم العربى لا تعرف المشاركات العربية فى بناء الحضارة الانسانية (جابر بن حيان – ابن الهيثم – ابن خلدون ...) .

٣ – الاقتصاد الرقمي العربي** Arab Digital Economy

يرفض الآخر مع المنظمات الدولية الاعتراف بتوحد الدول العربية *فـــى الاحصاءات الدولية ، فتارة تستخدم كلمة الشرق الاوسط ، وتارة اخـــرى كلمـــة السوق الشرق أوسطية واخيرا الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

نحن نطالب المؤسسات الدولية أن يتم نشر الاحصاءات الاقتصادية العربية تحت مسمى "الدول العربية" كما يحدث مع الاتحاد الاوروبى ودول امريكا اللاتينية او غيرها وحتى يتحقق ذلك يجب :

أ- توحيد المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية العربية *** .

ب- بناء قاعدة بيانات اقتصادية عربية.

جـ- تحديد موقع على الانترنت لنشر الاحصاءات العربيـــة بمـــا يحقق الاقتصاد الرقمى من حيث الشفافية – سهولة الحصول على الاحصاءات والمؤشرات – مساندة التجارة الالكترونية العربية.

---

* احصاءات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والامم المتحدة كتاب المؤلف " دور الاحصاءات وتكنولوجيا المعلومات فى رسم السياسات الاقتصادية، ١٩٩٢

** الباحث : التعليم الالكترونى العربى – الفرص والتحديات – المؤتمر العربى للتعليم – سوريا – ابريل ٢٠٠٣.

*** الباحث دور الاحصاءات والمعلومات فى رسم السياسات الاقتصادية ، مؤتمر البنك الدولى ابو ظبى ١٩٩٤.

٤- الاستخبارات الاقتصادية العربية :Economic Intelligence

من الضرورى توفير استخبارات عربية للتحقق من مصداقيــة الشــركات الاجنبية العاملة فى الدول العربية . فالسلوك المنحرف لاحد الشركات فــى دولــة عربية ما يجب أن يؤدى الى منع ممارستها فى بقية الــدول العربيــة (المقاطعــة العربية) ويحقق ذلك أيضا :

أ- مكافحة الغش التجارى.

ب- تفعيل شهادات المنشأ.

جـ- معالجة الانحراف الاقتصادى الدولى مثال غسيل الاموال.

٥-التصنيــع التحويلــى افضــل مــن التصديــر للخامــات : Industrial Transformation

مثال على ذلك الاتجاه المكثف لتصدير الغاز الطبيعى المصرى والقطــرى الى الخارج فالقيمة المضافة للخام اقل بكثير من القيمة المضافة للصادرات السلعية للخام . فالصناعات البتروكيميائية الناتجة عن توظيف الغاز الطبيعى سوف يحقــق قيمة مضافة مركبة ويشارك كصناعة مغذية لسلسلة من الصناعات التحويلية مــن ثم توظيف العمالة والقضاء على البطالة. والمثال الآخر هو تصنيع البترول الخــام بدلا من تصديره ، وتصدير المنسوجات والملابس الجاهزة بدلا من تصدير القطن الخام *.

٦-استراتيجية السرعة الاقتصادية Economic Speeding

اى القيمة المضافة / الوقت والذى يتحقق باسراع دورة الانتاج وتحســـين الانتاجية الكلية والنوعية ، واســـراع دورة راس المـــال واســتخدام تكنولوجيــا

---

* مجلة ادارة التكنولوجيا الدولية

* المؤلف : ادارة الانتاج والعمليات التكنولوجيا - (١٩٩٧) ادارة التكنولوجيا والشركات فائقة التقنية (٢٠٠١)

المعلومات والاتصالات فى عمليات التحويل الفنى وبناء شـــبكات ادارة سلاســل التوريد. سوف يؤدى ذلك الى تخفيض التكاليف وتحسين المراكز الثقافية للشركات وتطوير المزايا التنافسية للاقتصاد العربى.

<u>٧-تحويل الاقتصاد الخدمى الى اقتصاد انتاجى Multi – Production Sectors</u>

تم خلال الربع قرن الماضى تحويل الاقتصاد العربى الى اقتصاد خدمى. وتم القضاء على الصناعة والزراعة العربية وايقاف نموها. كما تم هدم الزراعة المصرية العريقة بالأسمدة الضارة والمبيدات الخطرة والهندسة الوراثية (البيولوجيا الجزئية) ودخول الأجانب كخبراء فى قطاع الغذاء والزراعة العربى.

اقتصاد الخدمات	اقتصاد المنتجات (سلاسل القيمة)
النقل	الزراعة
التوزيع	الصناعة
السياحة	تصنيع البترول
العمالة بالخارج	التصدي
تصدير الغاز الطبيعى	التجارة الدولية
المعونات الأجنبية	تصنيع الغاز الطبيعى
التعليم	التصنيع الزراعى
الصحة	
الخدمات الاقتصادية	

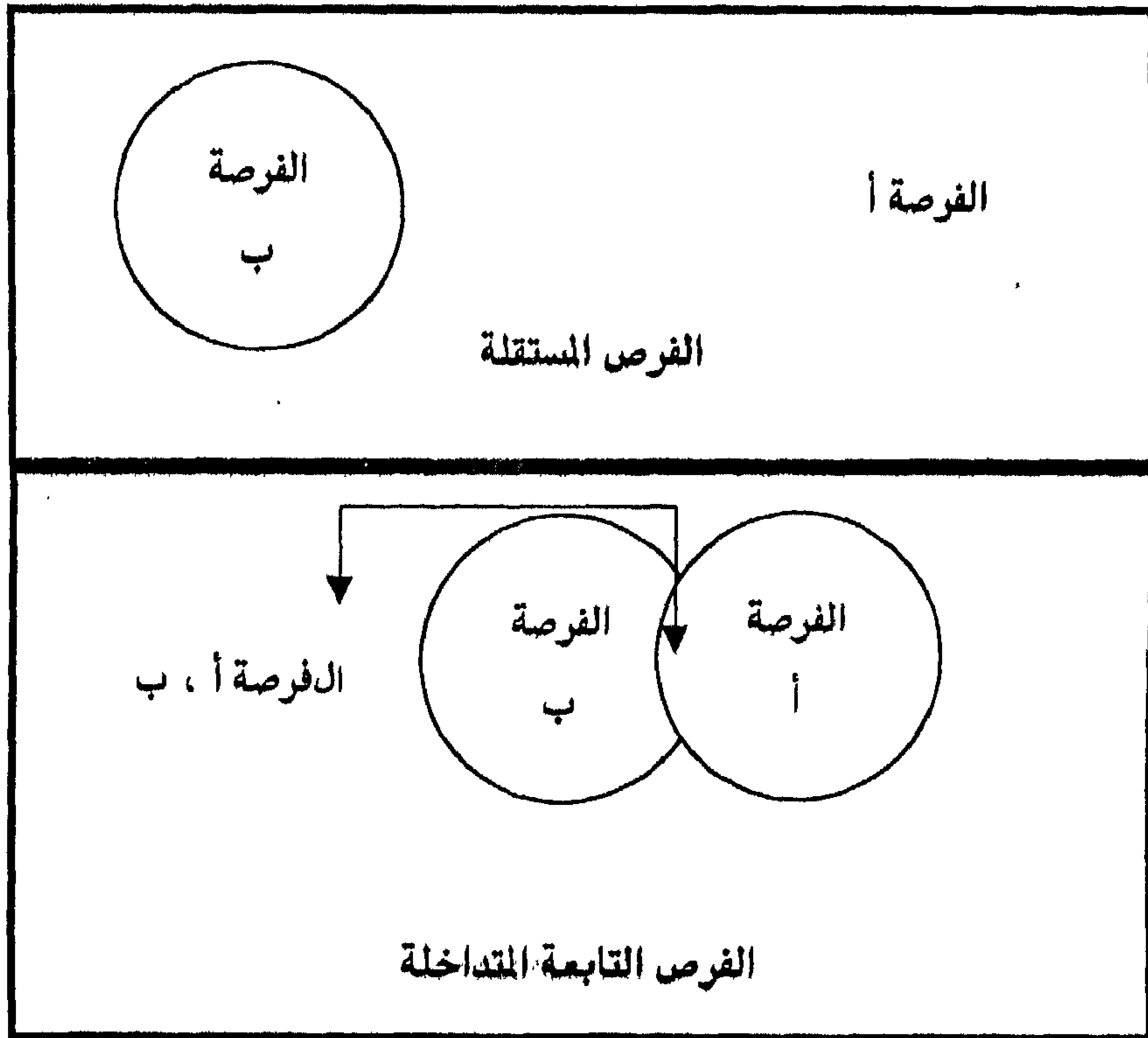
لقد حقق الغرب أهدافه فى القضاء على الصناعات والزراعات العربيـــة ، وشجع الحكومات على تبني فسلفة اقتصاد الخدمات*.

* المؤلف ، الاستثمار الإلكترون والاقتصاد الرقمى (٢٠٠٣). – الاستثمار الدولى والتنسيق الضريبى (١٩٩٥)

ثانيا : المراجعة الخارجية للفرص والتهديدات

من الضرورى قيام الدول العربية (مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية والوزارات والشركات) بمراجعة وتقييم الفرص والتهديدات (العالمية والاقليمية والمحلية)ا.وقد تختلف الاهمية النسبية الاحد العناصر مع اختلاف الصناعات او النشاطات محل التحليل والتقييم والمراجعة . ومن المعلوم ايضا ضرورة قياس درجات التداخل والتشابك بين الفرص والتهديدات باعتبارها غير مستقلة -ويتم التحليل بتحديد الاحتمالات (الاهمية النسبية لكل عنصر من العناصر) ، وفيما يلى امثلة افتراضية بهدف التحليل علما بأنها قد تختلف كما ذكرنا – من حالة لأخرى:–

<u>شكل يحدد أنواع الفرص</u>



كما قد تكون ايضا التهديدات مستقلة او تابعة متداخلة تؤثر على بعضها البعض . وتوضح ذلك فى الجدول التالى :

جدول يوضح

بعض الفرص الخارجية المتاحة امام ج.م.ع. والدول العربية

ويقصد بها الفرص التسويقية والتمويلية والتكنولوجية فى العالم العربى والدولى ومتاحة للمؤسسات العربية :

الفرص المحلية	العربية	العالمية
١- تكلفة الانتاج المحلى اقل من مثيلاتها فى بعض دول العالم.	√	√
٢- الاجور المحلية اقل من غيرها	√	√
٣- الاسواق فى نمو مستمر	√	√
٤- فرص دخول الأسواق العالمية	-	√
٥- زيادة الطلب على السلع الجديدة	√	√
٦- ارتفاع معدلات الاستهلاك المحلى والعربى	√	√
٧- تخفيض الجمارك فى بعض الدول	√	√
٨- انخفاض تكلفة تطوير المنتجات	√	√
٩- زيادة الطلب على السياحة فى مصر	√	√
١٠- تفضيل العرب للسياحة فى مصر	√	√
١١- انخفاض تكلفة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	√	-
١٢- فرص متاحة للحصول على الاستثمار الدولى.	√	√

جدول يوضح

أهم التهديدات الخارجية المحيطة بالمنظمات العربية

مثال التهديدات الاقتصادية والتجارية والبيئية والعسكرية والسياسية عالميا وعربيا.

	محلية	اقليمية	عالمية
١- منافسة الواردات للانتاج المحلى	√	√	√
٢- ارتفاع جوّدة السلع المستوردة .	√		
٣- اغراق السوق بالسلع الأجنبية	√		
٤- زيادة الواردات السلعية	√		
٥- ارتفاع تكلفة النقل بالوسائط المتعددة	√		
٦- التضخم المستمر	√		
٧- ارتفاع اسعار الصرف امام الجنيه المصرى	√		
٨- التلوث البيئى	√		
٩- انخفاض المستوى المهارى للموراد البشرية	√		
١٠- البطالة	√		
١١- العنوسة	√		
١٢- الطلاق	√		
١٣- الجريمة.	√		
١٤- الحوادث.	√		
١٥- السرقات.	√		
١٦- القروض المصرفة المتعثرة.	√		
١٧- التلوث الثقافى.	√		
١٨- الانحلال الاخلاقى.	√		
١٩- غياب شبكات النقل البحرى	√		
٢٠- غياب النقل الجوى والبرى الفعال	√		

٣- مصفوفة تقييم العوامل الخارجية (الفرص و التهديدات)

اى محاولة تحليل التشابكات بين الفرص والتهديدات العالمية والإقليمية

عوامل النجاح الحرجة	وزن الأهمية	الترتيب	حاصل ضرب الترتيب × وزن الأهمية
الفرص			
تكلفة الانتاج (المنخفضة)	٠,٠١	١	٠,٠١
الأجور المنخفضة	٠,٠٥	٢	٠,١٠
الاسواق الصاعدة	٠,٠٣	٤	٠,١٢
فرص التصدير	٠,٠٥	٤	٠,٢٠
زيادة الطلب	٠,٠٢	٢	٠,٠٤
ارتفاع معدلات الاستهلاك المحلى	٠,٠٤	٣	٠,١٢
تخفيض جمارك بعض الدول	٠,٠٣	١	٠,٠٣
انخفاض تكلفة التطوير	٠,٠٦	١	٠٠٦
زيادة الطلب على السياحة	٠,٠٢	٤	٠,٠٨
انخفاض تكلفة الاتصالات	٠,٠٤	٢	٠,٠٨
مناخ الاعتماد	٠,٠٨	١	٠,٠٨
التهديدات			
المنافسة	٠,٠٦	٤	٠,٢٤
الجودة	٠,٠٤	٢	٠,٠٨
الاغراق	٠,٠٣	٢	٠,٠٦
زيادة الواردات	٠,٠٤	٣	٠,١٢
ارتفاع تكلفة النقل	٠,٠٣	٢	٠,٠٦
التضخم المستمر	٠,٠٣	٣	٠,٠٩
ارتفاع اسعار الصرف	٠,٠٤	٤	٠,١٦
التلوث البيئى	٠,٠٥	٢	٠,١٠
انخفاض المهارات	٠,٠٣	١	٠,٠٣
البطالة	٠,٠٦	٢	٠,١٢
انخفاض الاجور	٠,٠١	١	٠,٠١
عدم معرفة شهادة المنشأ	٠,٠٣	١	٠,٠٣
الغش التجارى	٠,٠٥	٢	٠,١٠
عدم الشفافية	٠,٠٧	١	٠,٠٧
الاجمالى	١,٠٠		٢,١٩

ثالثا : المراجعة الداخلية لنقاط القوة والضعف بالمنظمات العربية

من الضرورى أن تحدد كل منظمة عربية (وكل قطاع اقتصادى او اجتماعى عربى) نقاط القوة ونقاط الضعف التنظيمى وقياس الأهمية النسبية لكل نقطة من النقاط أى احتمال حدوثها. وقد تكون نقط القوة او الضعف مستقلة عن بعضها البعض او قد تكون متداخلة تابعة – لذلك من الضرورى تحديد الأهمية النسبية ودرجة ترتيب تلك العناصر على مقياس الأهمية من ١ حتى ٤ كما هو موضح فى الجداول التالية . وقبل عرض المراجعة الداخلية نود أن نسجل اولا اهم خصائص المنظمات العربية الآن.

أهم خصائص المنظمات العربية*

١- هياكل تنظيمية معقدة .

٢- طول الإجراءات الروتينية.

٣- مركزية الادارة.

٤-غياب التخصص وتقسيم العمل.

٥- السلوك الفردى قبل السلوك الجماعى.

٦- غياب التخطيط الاستراتيجي.

٧- التوجه بالانتاج وليس بالأسواق.

٨- غياب ابحاث السوق المحلى والدولى.

٩- غياب الانتاج كبير الحجم.

١٠- عدم الشفافية.

١١- تراكم خسائر الشركات.

١٢- عدم الاهتمام بادارة الموارد البشرية.

١٣- غياب الانتماء الوظيفى.

١٤- مناخ تنظيمى مركب وصعب غير محفز.

---

* عرض عام لأهم خصائص المنظمات العربية الآن

١٥- عدم الاهتمام بالبحوث والتطوير.

١٦- زيادة اعداد الجماعات غير الرسمية.

١٧- عدم حماية المستهلك.

١٨- التلوث البيئى المستمر

جدول يوضح

بعض القوى الداخلية بالمنظمات المصرية

١- السوق المصرى أكبر سوق فى العالم العربى.

٢- الاتصالات التسويقية متاحة ونقطة قوة يجب استغلالها بين مصر والدول العربية.

٣- زيادة معدل التعلم التنظيمى للمنظمات العربية (بالتجربة وحذف الخطأ وبالاسلوب العلمى)

٤- يتجه الطلب على السلع والخدمات الى الارتفاع لزيادة السكان فى الدول العربية.

٥- بدأ الاهتمام بالتدريب المستمر فى بعض المنظمات العربية.

٦- محاولات تجديد وتطوير المنتجات والعمليات وخاصة بتكنولوجيا المعلومات.

٧- بداية الاهتمام بخدمة ما بعد البيع وارضاء العميل.

٨- الاهتمام بتطبيقات الجودة والانتاجية بالشركات.

٩- دعم الحكومة للقطاع الخاص وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم *.

١٠-التحول لاقتصادى السوق وأثرة على تحسين القدرة الثقافية.

---

* الباحث ، ادارة الاعمال والصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم (١٩٧٤) الكويت

جدول يوضح

أهم نقاط الضعف التنظيمى الداخلى بالمؤسسات العربية

١- التركيز على الاسواق المحلية اكثر من الاسواق الخارجية.

٢- العمالة الزائدة فى الشركات. ٣- مركزية الادارة العليا.

٤- غياب المشاركة. ٥- عدم الاهتمام بتفجير طاقات العاملين.

٦- غياب روح الفريق. ٧- انخفاض الرضا الوظيفى.

٨- غياب العلامات التجارية والأسماء التجارية للسلع العربية.

٩- انخفاض الانتاجية.

١٠- عدم وجود كود اخلاقى للمديرين والمنظمات العربية.

١١- تزايد المديونية المحلية والدولية. ١٢- ارتفاع حجم المخزون الراكد.

١٣- ارتفاع تكاليف الانتاج. ١٤- القروض المصرفية والمتعثرة.

١٥- الائتمان التجارى المتعثر. ١٦- صعوبات التصدير.

١٧- الصراعات التنظيمية * . ١٨- غياب نظم المعلومات الإدارية الفعالة.

١٩- عدم تطبيق الأساليب الحديثة فى اتخاذ القرارات.

٢٠- بطء دورة المعلومات والمستندات والقرارات.

٢١- عدم تطبيق الادارة الاحترافية. ٢٢- غياب الأمن الوظيفى.

٢٣- تراكم خسائر الشركات. ٢٤- الأفلاس

٢٥- صعوبة مواجهة المنافسة داخليا وخارجيا.

وفيما يلى نظرا تحليلا للعوامل الداخلية بالمنظمات العربية (القوة والضعف)

---

* الباحث ، السلوك التنظيمى العالمى والنموذج الايمانى ، (٢٠٠٠) – بيت الادارة

مصفوفة تقييم العوامل الداخلية (القوة و الضعف التنظيمى)

عوامل النجاح الحرجة	وزن الأهمية	الترتيب	حاصل ضرب الترتيب × وزن الأهمية
عناصر القوة			
كبر حجم السوق	٠,٠٤	٤	٠,١٦
الاتصالات التسويقية	٠,٠٦	٣	٠,١٨
التعلم التنظيمى	٠,٠١	٤	٠,٠٤
ارتفاع الطلب	٠,٠٢	١	٠,٠٢
التدريب	٠,٠٧	٢	٠,١٤
التجديد والتطوير	٠,٠٣	٣	٠,٠٩
خدمة ما بعد البيع	٠,٠٤	٢	٠,٠٨
الاهتمام بالجودة والانتاجية	٠,٠٦	١	٠,٠٦
دعم الحكومة للقطاع الخاص	٠,٠٢	٢	٠,٠٤
السعى لتحسين القدرة التنافسية	٠,٠١	٢	٠,٠٢
عناصر الضعف التنظيمى			
التركيز على السوق المحلى	٠,٠٢	٣	٠,٠٦
العمالة الزايدة	٠,٠٣	٤	٠.١٢
مركزية الادارة	٠,٠٦	٤	٠,٢٤
غياب المشاركة	٠,٠٥	٣	٠,١٥
عدم تفجير الطاقات	٠,٠٥	١	٠,٠٥
غياب روح الفريق	٠,٠١	٢	٠,٠٢
انخفاض الرضا الوظيفى	٠,٠٩	١	٠,٠٩
غياب العلامات التجارية	٠,٠٧	٤	٠,٢٨
انخفاض الأداء	٠,٠٦	٤	٠,٢٤
غياب الكود الاخلاقى	٠,٠٩	٣	٠,٢٧
المديونية المتزايدة	٠,٠٤	١	٠,٠٤
تعقد الهيكل التنظيمى	٠,٠٧	٤	٠,٢٨
الاجمالى	١,٠٠		٢,٦٧

ويتضح من المثال السابق أن التحليل الخارجي يساوى ٢,١٩ بالمقارنه للتحليل الداخلي الذى يعادل ٢,٦٧ نقطة مما يشير أن فرص اعادة الهندسة متاحة لاحداث التغيير المخطط المطلوب للخروج من الأزمال الحالية.

رابعا : تحليل الاستراتيجيات المستقبلية

وقبل البحث عن استراتيجيات مستقبلية للمؤسسات العربية ، نطرح هنا نقاط القوة والضعف في بعض الحكومات على النحو الآتى :

	نقاط القوة	نقاط الضعف
اليابان	استراتيجية طويلة المدى استقرار الاستثمار الرأسمالى تجارة دولية كبيرة	مضاربات مالية اجراءات حكومية طويلة فساد حكومى مساءلات محدودة
المانيا	استثمار صناعى مكلف استراتيجية صناعية طويلة المدى حكومة فعالة ونشطة	صعوبة التدويل عدم المرونة عدم دقة قرارات التمويل فى الأنشطة الجديدة
انجلترا – امريكا	ديناميكية الاسواق وفرة التمويل توسع فى ادارة الاعمال الدولية	عدم كفاءة الحكومات الاستعمار الاقتصادى الجديد اهتمامات قصيرة الأجل تقلبات البورصات
الدول العربية	وفرة التمويل احيانا الروتين الحكومى والرقابة الحكومية التركيز على التجارة الداخلية توحد اللغة والقيم والدين	غياب التخطيط الاستراتيجي غياب المساءلات الغش والرقابة طول الإجراءات

١- مصفوفة التحليل الرباعى TOWS[**]

حيث يتم ربط التحليل الداخلى (القوة والضعف) بالتحليل الخارجى (الفرص والتهديدات) بفرص تحديد الاستراتيجيات المناسبة لكل حالة من الحالات على النحو الآتى :

مصفوفة التحليل الرباعى TOWS العربى

Tows Matrix	Strengths	Weakness
	الموقع الجغرافى المستثمر. حجم السوق الكبير. الانفتاح الخصخصة توفر الموارد البشرية الخبرات السابقة مناخ الاستثمار	١- نقص الاستثمارات. ٢- ارتفاع المخزون. ٣- التضخم المتزايد. ٤- انخفاض الانتاجية. ٥- عجز الميزان التجارى. ٦- عجز الموازنه العامة للدولة. ٧- البيروقراطية وطول الإجراءات . ٨- غياب الشفافية.
Opportunities ١- فرص التصدير. ٢- فرص التمويل الأجنبى. ٣- فرص التسويق المحلى. ٤- الاتصالات التسويقية. ٥- المساندة الحكومية. ٦- نقاط التجارة. ٧- التجارة الالكترونية	**SO** استراتيجية توجيه وتخصيص الموارد للسيطرة على السوق المحلى واسواق التصدير	**WO** استراتيجية تشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر والدخول فى مشروعات مشتركة لتعظيم حصة الدولة من السوق العالمى وتنشيط اسواق المال.
Threats ١- الجات ٢- الاغراق ٣- البطالة ٤- التضخم ٥- تقلبات سعر الصرف ٦- الكساد ٧- البيئة ٨- الافلاس	**ST** استراتيجية البحث عن بدائل لمواجهة التهديدات عن طريق زيادة الانتاجية الكلية والنوعية وتطبيق آليات الجودة الكلية والتحسينات المستمرة للتغلب على التهديدات	**WT** الاقتراض من البنك الدولى واعادة هيكله المؤسسات لتقليل مخاطر التفاعل بين نقاط الضعف التنظيمى والتهديدات الخارجية التدريب المكثف للقيادات الادارية

ويتضح من المصفوفة السابقة أن هناك فرصا غير مستقلة كما لا توجد استراتيجيات واضحة لكل حالة من الحالات الأربع – ونطرح فيما يلى أيضا بعض المصفوفات الجديدة الواجب استخدامها فى المستقبل.

٣- مصفوفة الفريق الاستشارى ببوسطن BCG Matrix

المركز النسبى لحصة الشركة فى السوق

١,٠	٠,٥٠	صفر
معدل نمو الصناعة (النشاط) (صفر)	**مثال صناعة البرمجيات** **الصناعات الدوائية**	**صناعات الغزل والنسيج**
٢٠ –	**الصناعات الهندسية** **الصناعات الالكترونية**	**الصناعات الدقيقة** **الصناعات العسكرية** **(جميع الواردات)**

ويتم تحديد موقع كل شركة من الشركات المنافسة على المصفوفة السابقة وقياس معدل نمو الصناعة بالمقارنة بالحصة النسبية للشركة فى الأسواق وبناء على ذلك يتم اقتراح أساليب التحديث والتطوير المناسبة.

كما يمكن أيضا تحديد مواقع الشركات على الرسم البيانى التالى والذى يقارن الشركات من حيث القوة المالية ودرجة الاستقرار البيئى والمزايا التنافسية مثال ذلك *:-

١- صناعة البرمجيات. ٢- صناعة الملابس الجاهزة.

٣- صناعة السيارات ٤- الصناعات الجلدية

وتوضح ذلك فى المصفوفة التالية :

* الباحث ، التسويق التحريى ، ادارة منظومات التسويق ، منظومات ومصفوفات التسويق (١٩٩٩-٢٠٠١-٢٠٠٣).

٢- مصفوفة الشركة على الرسم البيانى

Space Matrix

القوة المالية

الشركات التقليدية (الصناعات البيئية والصناعات صغيرة الحجم والمتوسطة)	+٦ - / +٥ - / +٤ - / +٣ - / +٢ - / +١ -	الشركات الجريئة المهاجمة (البترول والغاز الطبيعى) (الصناعات الزراعية)
الميزات التنافسية: ٦- ٥- ٤- ٣- ٢- ١-	صفر -	+٦ +٥ +٤ +٣ +٢ +١ :الاستقرار البيئى
الشركات التنافسية (الصناعات الغذائية والملابس الجاهزة)	-١- / -٢- / -٣- / -٤- / -٥- / -٦-	الشركات الدفاعية (الصناعات الكيماوية)

الاستقرار البيئى

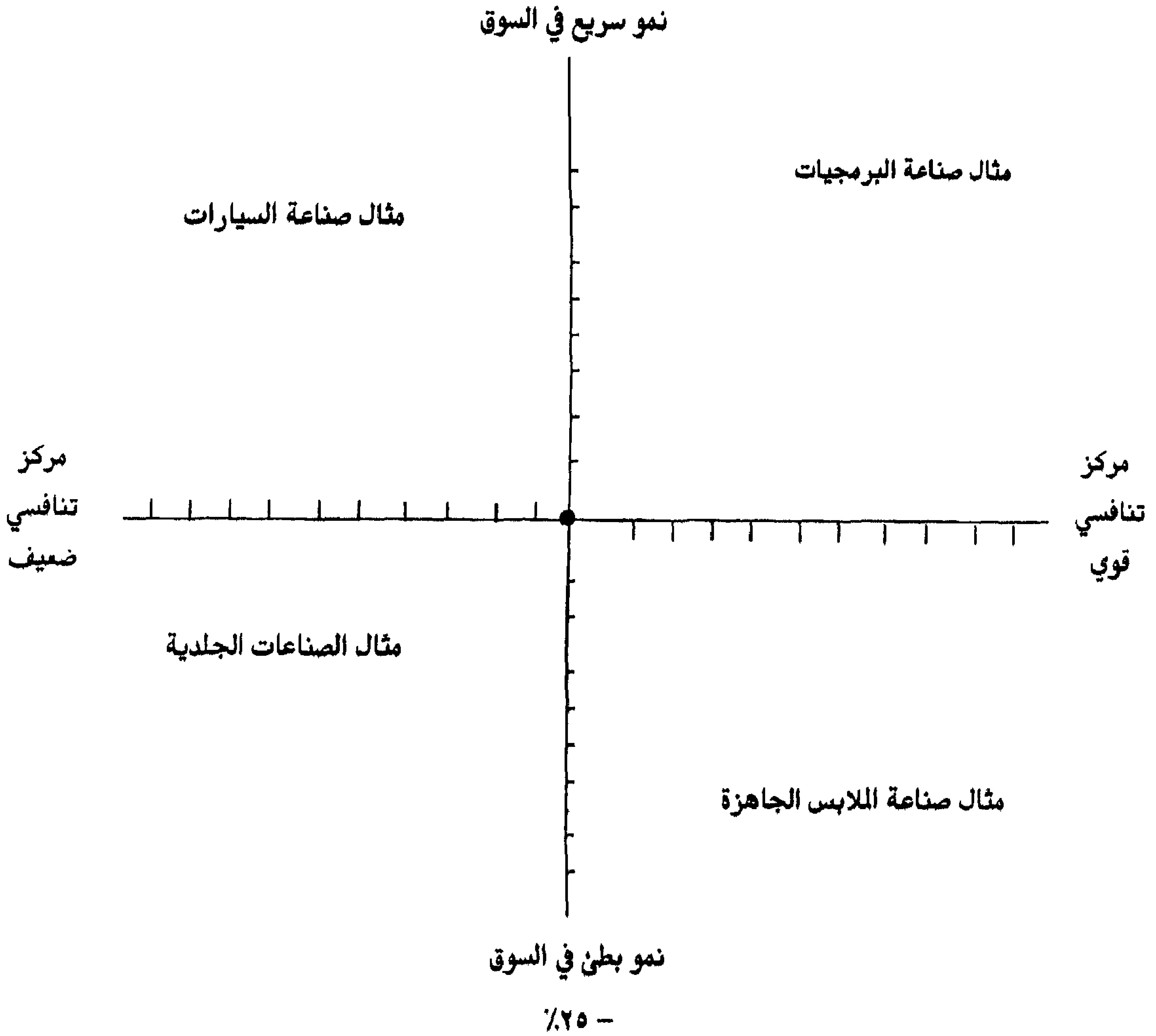
وتستخدم المصفوفة السابقة لتحديد موقع الشركات العربيـــة فـــى المربـــع المناسب بفرص إعادة الهندسة الاقتصادية وتوطين الصناعات وزيـــادة الفعاليـــة التصنيعية وتحديث الصناعات العربية*.

---

* الباحث : استراتيجيات تحديث وتطوير الصناعة (٢٠٠٣) ، كتاب تحت الطبع

* الباحث : نماذج بحوث العمليات لتحديث الصناعة (٢٠٠٣) مؤتمر ادارة الازمات - جامعة عين شمس.

٤- مصفوفة موقع الشركة على مصفوفة الاستراتيجية الكلية



وتستخدم المصفوفة السابقة لتحديد موقع كل شركة وصناعة عربية على خريطة نمو السوق والمراكز التنافسية. وتفيد المصفوفة في إعداد المقارنات التطويرية بين المنافسين Benchmarking. كما أن التحليل السابق يفيد في برامج التطوير المستمر وإدارة الجودة الشاملة وتحسين الإنتاجية الكلية والنوعية.* وفيما يلي طرح لرؤى عينة من المديرين ومهاراتهم للتطوير :

* الباحث : كتاب إدارة الانتاجية، كلية الدراسات العليا للشرطة (٢٠٠٣) القاهرة.

الخصائص المطلوبة في القيادات الآن وفي المستقبل

	الأهمية الآن	عام ٢٠٠٥ وبعدها ٠
<u>المهارات السلوكية</u>		
الرؤية الثاقبة	%٧٥	%٩٨
ربط الأجور والحافز بالأداء.	%٦٦	%٩١
الاتصالات المستمرة مع العاملين	%٥٩	%٨٩
الاهتمام بالقيم الأخلاقية	%٧٤	%٨٥
التخطيط لتدريب الصف الثاني	%٥٦	%٨٥
الاتصالات الفعالة مع العملاء	%٤١	%٧٨
إعادة تخصيص الموارد أو التوقف	%٣٤	%٧١
اتخاذ القرارات الاستراتيجية	%٣٩	%٢١
التصرف مع الآخرين بتحفظ	%٣٢	%١٣
مكافأة الولاء	%٤٨	%٤٤
<u>المهارات المعرفية</u>		
تكوين الاستراتيجية	%٦٨	%٧٨
إدارة الموارد البشرية بجدارة	%٤١	%٥٣
الاهتمام بالبيئة الدولية	%١٠	%١٩
التركيز على العلوم والتكنولوجيا	%١١	%١٥
محو الأهمية المعلوماتية	%٣	%٧
التسويق الفعال	%٥٠	%٤٨
التفاوض	%٣٣	%٢٤
الإدارة المالية الاستراتيجية	%١٦	%١٣
العلاقات العامة والاتصال	%٢١	%٩
إدارة العمليات الانتاجية بدقة	%١٩	%٢٧

※ Columbia University survey of 1500 senior executives, 870 of them CED's, in 20 countries, fortune 22, .20003

أسلوب الإدارة الاستراتيجية للاقتصاد العربي

على مستوى الدولة	اقتراح الاستراتيجية	تطبيق الاستراتيجية	تقييم ومراجعة الاستراتيجية
على مستوى القطاع			
على مستوى الشركة			
على مستوى القسم			
على مستوى الوظيفة			
على مستوى المدير			

حيث يجب تحديد الاستراتيجيات المناسبة مع الربط بينهما على المستوى القومي ضد التنفيذي. كما يجب تحقيق الربط بين الاستراتيجية وبرامج التطبيق العملية وآليات المراجعة والتقييم الدورية.*

تشجيع الشركات المصرية والعربية على دخول الأسواق الدولية

وذلك عن طريق الاستفادة من الفروق بين تلك الأسواق بعد تقسيمها إلى قطاعات. ومن أهم تلك الفروق.

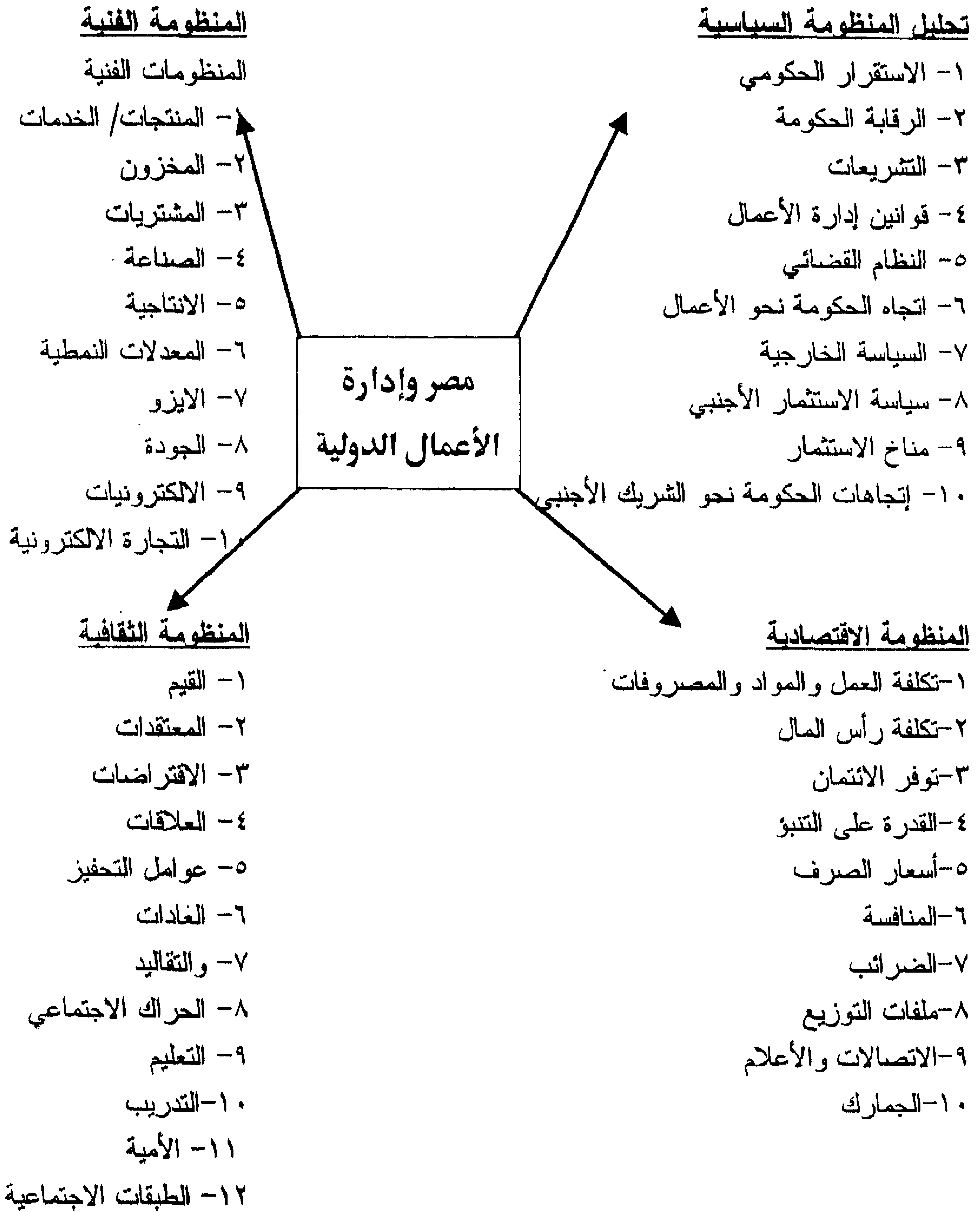
أ- الفروق فى المنظومة السياسية. ب- الفروق الفنية والتكنولوجية.

جـ- الفروق الاقتصادية. د- الفروق الثقافية.

وفيما يلى انعكاسات تلك المتغيرات على إدارة الأعمال الدولية :

* الباحث، المراجعة الإدارية بكتاب السياسات والاستراتيجيات – مرجع سبق الإشارة إليه.

شكل يحدد متغيرات إدارة الأعمال الدولية



أسباب التوسع في العمليات الخارجية

١- ٩٥% من سكان العالم يعيشون خارج الوطن العربي.

٢- ضرورة تحقيق مكاسب من اقتصاديات الحجم.

٣- بناء شبكة علاقات ومعلومات مع الموردين والموزعين والمنافسين والمستهلكين والمقرضين.

٤- تشغيل الطاقات العاطلة.

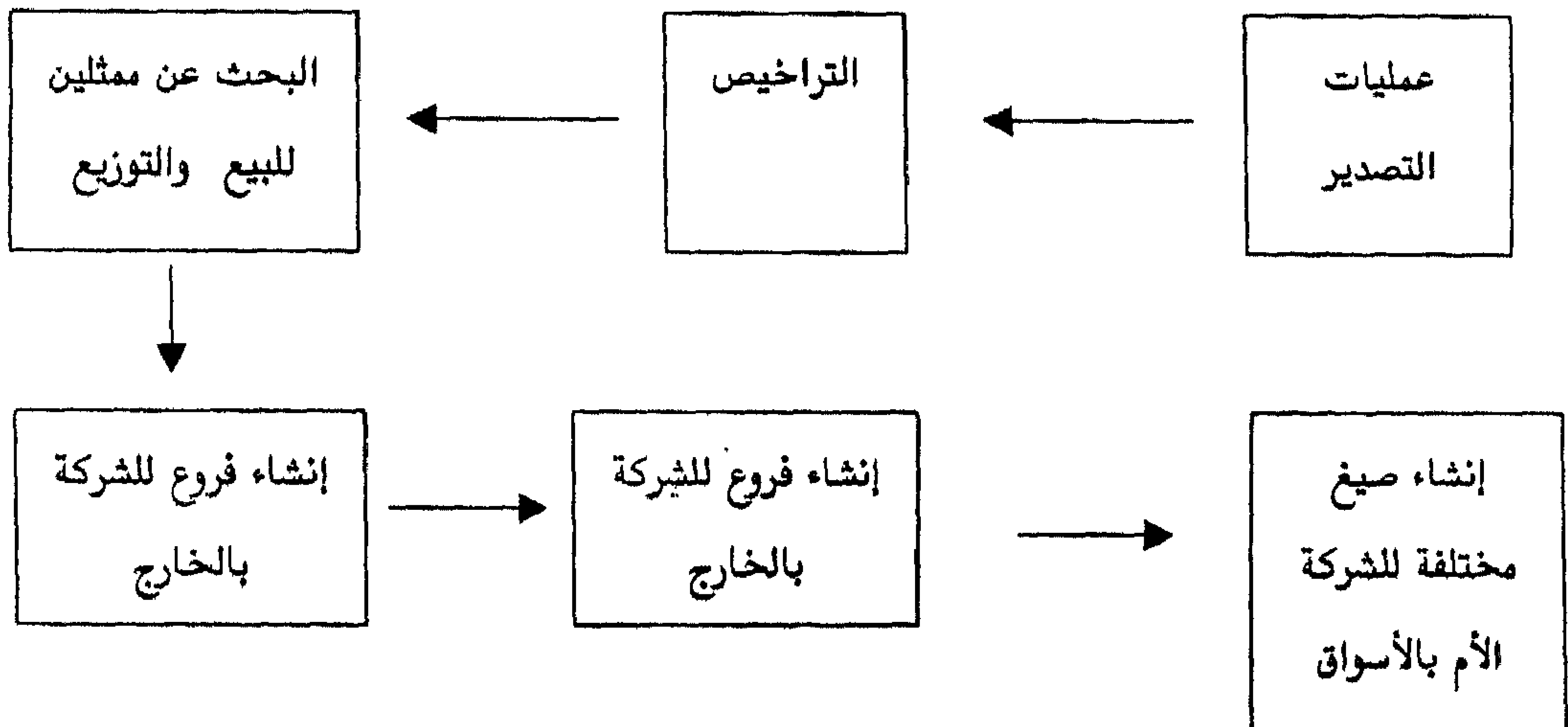
٥- الاستفادة من فتح الأسواق العالمية.

٦- توفير المواد الخام من الأسواق المحلية والقريبة لتشغيل الانتاج كبير الحجم للتصدير.

٧- الاستفادة من تنميط الاستهلاك العالمي.

٨- الاستفادة من ارتفاع سعر الدولار في التصدير.

٩- انشاء شركة مصرية وعربية متعددة الجنسية:*



* الباحث، كتاب إدارة الأعمال الدولية والشركات متعددة الجنسية (١٩٧٤، ٢٠٠٣) مؤتمر إدارة الشركات متعددة الجنسية (المقرر) جامعة الدول العربية، ١٩٨٥.

اقتراح مصفوفة للتنافسية المصرية

(المصفوفة الكلية)

عوامـــل النجـــاح الحرجة	وزن الأهمية	الترتيب	الترتيب × وزن الأهمية
١-الموقع	٠,٠٨	٤	٠,٣٢
٢-حجم السوق	٠,١٠	٣	٠,٣٠
٣-ولاء العملاء	٠,٠٦	٢	٠,١٢
٤-خبرة البحوث والتطوير	٠,١٤	١	٠,١٤
٥-التنوع السلعي	٠,٠٩	٢	٠,١٨
٦-سمعة قطاع الأعمال	٠,٠٣	٢	٠,٠٦
٧-مناخ الاستثمار	٠,٠٥	٣	٠,١٥
٨-الاستقرار السياسي	٠,٠٤	٢	٠,٠٨
٩-المزايا التنافسية	٠,٠٧	٤	٠,٢٨
١٠- البطالة	٠,٠٤	٤	٠,١٦
١١- التضخم	٠,٠٥	٣	٠,١٥
١٢- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	٠,٠٦	٢	٠,١٢
١٣- تلوث الموارد المحلية	٠,٠٤	١	٠,٠٤
١٤- توظيف المهنية	٠,٠٣	١	٠,٠٣
١٥- عجز الموازنة	٠,٠٥	١	٠,٠٥
١٦- عجز الميزان التجاري	٠,٠٧	١	٠,٠٧
الإجمـــالي	**١,٠٠**		**٢,٢٥**

اى انه من الضرورى الاستفادة من عناصر المزايـــا التنافســية لصـــالح الاقتصاد الوطنى ، فنحن لا نستغل الموقع بالشكل المطلـــوب لتحقيـــق مصـــالح اقتصادية. كما أن ادارة الارض لا تعتمد على المساحات المتاحة (الفــرص) فـــى تحقيق السعر.

وفيما يلى بعض عناصر المزايا التنافسية فى ج.م.ع :-

المزايا التنافسية لمصر

١- الثقافة

٢- الحضارة

٣- التاريخ

٤- أرض الأديان

٥- التنويع

٦- الأمن والأمان

٧- العلاقات الدولية

٨- الدين والمبادئ الأخلاقية

٩- حب التعلم

١٠- الانتماء للارض

١١- التماسك الاجتماعي

١٢- القيم

١٣- العادات والتقاليد

١٤- الايمان

١٥- حب الوطن (الوطنية)

١٦- الموقع الجغرافي

١٧- النيل

١٨- الممرات المائية والبحار

١٩- الآثار

٢٠- السياحة

يحاور الآخر القضاء على المزايا التنافسية لمصر عن طريق الاعلام السئ

خامسا: التوصيات

وفي ضوء العرض السابق نستطيع أن نحدد أهم ملامح استراتيجيات المستقبل للمؤسسات والحكومات العربية : –

١- بناء الاستراتيجية : –

التماسك العربي – التكامل الاقتصادي – التنسيق – توطين الاستثمارات العربية الطائرة – الأولوية للعرب في أسواق العمل – توحيد الرسالة والرؤية العربية – التنمية الزراعية – التنمية الصناعية – تصنيع البترول والغاز الطبيعي عربيا – التنمية المتواصلة – تنمية الأسرة – القضاء على البطالة – محاربة التضخم – تعظيم الانتاجية الكلية والنوعية – الجودة والتجويد المستمر – الاحلال والصيانة والاعتمادية – الامثلية – الانتاج كبير الحجم – التصدير والتسويق العالمي – الايمان – مكافحة الفساد والاعلام الهادم والرشوة والانحرافات – إحياء الثقافة العربية عالميا.

٢- تطبيق الاستراتيجية : –

تدريب القيادات –التنمية التنظيمية وتجديد المنظمات – التخطيط الأفقي وغزو الصحراء والمدن الجديدة للقضاء على البطالة والعشوائيات – خطط التدرج الوظيفي وتداول السلطة – التوصيف الدقيق للوظائف وإدارة الموارد البشرية أساس المزايا التنافسية للدولة – بناء الأسواق والصناعات الراقية – تجويد التعليم وربطة بسوق العمل – نشر ثقافة الإدارة الجديدة.

٣- الخلاصات :

لا علاج للمأزق العربي الراهن إلا بالعودة إلى الواقع و الثقافة العربية والقيم والجذور. لا يبني الوطن العربي غير العرب بالموارد العربية على الأرض العربية. دعونا نتوقف عن كل ما هو غير عزبي : العمالة الأجنبية – العملة الأجنبية – السلع الأجنبية – الثقافة الأجنبية. أن تجربة اليابان وألمانيا بعد الحروب لدليل صادق على ما أقول. إن العرب والمصريون بالتحديد قادرون على التوقف والتنافس والنمو والتحديث والتطوير في هذه الورقة إشارة إلى اهمية التحليل الرباعي لبناء مسارات التنمية في المستقبل.

المـــراجـــــــع

(الترتيب حسب الأهمية)

١- فريد النجار، سياسات واستراتيجيات الأعمال (١٩٧٤، ٢٠٠١)، مؤسسة دار الكتب، الكويت.

٢- فريد النجار، ثقافة مؤسسات الأعمال في ظل العولمة (٢٠٠٣)، مؤسســة شباب الجامعات، الإسكندرية.

٣- فريد النجار، الجات وقرارات المديرين (٢٠٠٢)، الناشر السابق

4- Gerry Johnson & Kevan Scholes (2002), Exploring Corporate strategy, sixth atition, Prentice – Hall, N.Y., N.Y.

5- The Pew Global Attitudes Project, What the world thinks in 2002 (2003), washington. D.C..

6- Fred R. David (2000), strategic management,Prentice – Hall, N.t., N.Y.